حركة التصحيح اللغوي في العراق
إبـان ربــع قــرن
١٩٧٨ـ٢٠٠٣م

رسالة تقدّم بها

ناظم محمد مصطفى

إلى

مجلس كلية الآداب– جامعة الموصل في اختصاص اللغة العربية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

عبدالعزيز ياسين عبدالله

١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م

﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾

سورة
فاطر
الآية (١٠)

إقرار المشرف

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ " **حركة التصحيح اللغوي في العراق إبان ربع قرن ١٩٧٨-٢٠٠٣** " جرت بإشرافي في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في اللغة العربية .

التوقيع :
المشرف : أ.م. د. عبدالعزيز ياسين عبدالله
التاريخ :

إقرار لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات التي تقدم بها المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :
الاسم : أ.د. عبدالوهاب محمد علي العدواني
التاريخ : / / ٢٠٠٥

إقرار رئيس القسم

بناءً على توصيات المشرف ورئيس لجنة الدراسات العليا أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع :
الاسم :**أ. م. د. عبدالله فتحي الظاهر**
التاريخ : / / ٢٠٠٥

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
التمهيد : اللحن قديماً وحديثاً	٥
القسم الأول : جهود التصحيح	١٥
الفصل الأول : الكتب	١٦
١. أخطاء لغوية : عبدالحق فاضل	١٦
٢. حروف الإضافة في الأساليب العربية : يوسف نمر ذياب	٢٤
٣. نظرات في أخطاء المنشئين : محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي	٢٩
٤. دروس في اللغة والنحو والإملاء لموظفي الدولة : سبعة مؤلفين من وزارة التربية	٣٧
٥. في دائرة النقد اللغوي : يوسف نمر ذياب	٤٤
٦. مباحث في اللغة ، النحو ورسم الكلمات (الإملاء): عبدالمطلب صالح	٥٠
٧. مسائل لغوية في مذكرات مجمعية : الشيخ محمد حسن آل ياسين	٥٦
٨. من أغلاط المثقفين : إبراهيم الوائلي	٦٢
٩. الخطأ الشائع : شاكر غني العادلي	٦٩
١٠. التعبير الصحيح : الدكتور نعمة رحيم العزاوي	٧٨
الفصل الثاني : الأبحاث والمقالات	٨٥
ولاً . المجلات	٨٥
١. التعدية بالباء في تحقيقات اللغويين المحدثين : الدكتور محمد ضاري حمادي ، مجلة المجمع العلمي العراقي	٨٥
٢. الشائع والصحيح : الدكتور محمد ضاري حمادي ، مجلة حراس الوطن	٨٨
٣. قراءة لغوية في شعر عبدالقادر الناصري : الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، مجلة لغة الضاد	٩٠
قراءة لغوية في شعر راضي مهدي السعيد : الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، مجلة كلية المأمون الجامعة	٩٠

الموضوع	الصفحة
ثانياً . النشرات	٩٣
١. مذكرات لغوية : الدكتور أحمد مطلوب ، نشرة أوراق مجمعية ، إصدار المجمع العلمي العراقي	٩٣
٢. في التحقيق اللغوي : الدكتور محمد ضاري حمادي ، نشرة أوراق مجمعية ، إصدار المجمع العلمي العراقي	١٠٣
٣. رحلة في المعجم العربي : الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، نشرة أوراق مجمعية ، إصدار المجمع العلمي العراقي	١٠٤
ثالثاً . الصحف	١٠٧
من أزاهير الفصحى : أحمد خطاب عمر ، صحيفة (الثورة)	١٠٧
في أصول اللغة : دائرة علوم اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي ، صحيفة (الجمهورية)	١١٢
طرائف لغوية : مظفر بشير ، صحيفة (الجمهورية)	١١٦
فوائد لغوية : الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم ، صحيفة (الحدباء) الموصلية	١٢٤
القسم الثاني : مقاييس التصحيح ومجالاته	١٣٠
الفصل الأول : مقاييس التصحيح	١٣٠
توطئة	١٣١
١. الفصاحة	١٣٥
٢. القياس	١٥٠
٣. المرجعية العلمية	١٥٩
الفصل الثاني : مجالات التصحيح	١٦٨
١. المجال النحوي	١٦٨
آ. التعدية	١٦٨
ب. التركيب (موضوعات نحوية)	١٨١
جـ. التعبير	١٩٢

الموضوع	الصفحة
٢. المجال الصرفي	٢٠١
٣. المجال الدلالي	٢١١
٤. المجال الإملائي	٢١٩
٥. المجال الصوتي	٢٢٢
الخاتمة	٢٢٣
ثبت المراجع والمصادر	٢٢٥
الملاحق	٢٣٢

المقدمة

في يوم من أيام الدراسة التحضيرية لـ (الماجستير) كلفت بتقديم مبحث صغير عن كتاب (ما تلحن فيه العامة) للكسائي (ت ١٨٩هـ) . وكان من آثار ذلك الإعجاب والإكبار لجهد الكسائي مؤلِفاً ، ولجهد الدكتور رمضان عبدالتواب محققاً . وكانت تلك المحاولة بداية الرحلة مع التصحيح اللغوي . وبدا لي أن خدمة اللغة العربية في حركتها اليومية مع الواقع الاجتماعي هو خير مايقدم للغة القرآن والعروبة ؛ حفظاً وصيانةً لها من كل ما يعتورها من عثرات الطريق ، وما أكثرها ! بل ما أشقها !

ويوم أن صارحت أستاذي الدكتور عامر باهر الحيالّي (المشرف الأول) بالرغبة في الكتابة عن التصحيح اللغويّ ، اقترح علـّي الكتابة في هذا المجال وللمدة التي أعقبت كتاب الدكتور محمد ضاري حمادي الموسوم بـ (حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ١٨٥٠-١٩٧٨) واختار العنوان الآتي : (التصحيح اللغوي في العراق ١٩٧٨-٢٠٠٣) الذي استوى عنواناً لهذه الرسالة ، لكنّ أستاذي – وهو العارف بالتصحيح اللغوي – لم يخفِ عني وعورة المسلك وكثرة المشاق ؛ فالأرض بِكرٌ لم يطأها باحث ، وحرثها يحتاج إلى الكثير من الجهد ، والكثير الكثير من العدة في مجال اللغة ، فضلاً عن بذل المال وكثرة الترحال في البحث عن هذا وذاك من الرجال ، مما ينوء به ، ويعجز عن حمله باحث يضع أولى خطواته على طريق البحث العلمي .

وصدقت فِراسة أستاذي ؛ فالبحث تكتنفه صعوبات ؛ فهو يؤّرخ ويّوثق لمساحةٍ زمنية تقدر بخمسةٍ وعشرين عاماً ، مما توزّعته الصحف والمجلات والدوريات ، فضلاً عن الكتب، وكان على البحث أن يؤّرخ ويّوثق مما توفّر عليه لخمسة عشر كاتباً ، المعروف منهم عند القارئ والباحث لا يتجاوز أصابع اليد ... وربّما كان الجهد البدنّي والمالّي أخفَ وطأةً من كثير مما يلقى الباحث في هذا المجال ، وبخاصةٍ في التعامل مع الأشخاص – موضوع البحث – ومع أمزجتهم وتباين شخصياتهم ، لقد كان منهم من يبخل بالكلمة ؛ فكيف به بتزويدك بما تريد ! وكان لسان حال الكثير منهم : دونك المكتبة ! وهم يعلمون أن المطبوع محدود التداول – بسبب قلة المطبوع منه –فكانت مشقةً فوق مشقة تثقل كاهل الباحث.

أما المكتبات وافتقارها إلى وجود الرقائق الفلمية الدقيقة (المايكروفيلم) وافتقارها إلى وجود المادة المخزونة على شبكة البريد الإلكتروني (الإنترنت) ومنع إخراج المطبوعات .. فكلّ ذلك كان يضيف عسراً ومشقةً ألجأت الباحث –أحياناً – إلى النقل بالكتابة اليدوية من الصحف والمجلات . ومع كل مشقةٍ مضافة كان إصرار الباحث يتزايد في المضيِّ ببحثه إلى منتهاه ...

وتكمن أهمية الموضوع في أنه يؤرّخ ويّوثق للحقبة الزمنية التي تلت صدور (قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية) ابتداءً من عام ١٩٧٨ وانتهاءً بعام ٢٠٠٣ ، حيث تعرض العراق إلى تغيير سياسّي واجتماعّي ... فهو حلقةٌ من حلقات الدراسات اللغوية في العراق للحقبة المشار إليها عامةً ، وهو أيضاً دراسة مكملةٌ لدراسة الدكتور محمد ضاري حمادي في مجال التصحيح اللغوي في العراق .

وتكمن أهميته أيضاً في أنه يأتي إجابةً عن تساؤلات الكثيرين من ذوي العناية باللغة ومسيرتها ، من حيث قصور النقد اللغويّ ، إذ أثبت البحث أن النشاط والتوجه إلى التخصص في مجال التصحيح اللغوي كان من السعةِ بمكان ، إذ يمكن الحكم على مسيرته بالعافية والنماء ، مع أن العراقَ تعرّض في عقد الثمانيات إلى حربٍ دامت ثمانية أعوام ، والى حصارٍ استغرق عقد التسعينات وما تلاه ، وهو أمرٌ أدّى – من جملةِ ما أدّى إليه – إلى هجرة الكثير من العقول العلمية ذات التخصص في هذا المجال بحثاً عن سعةٍ في لقمة العيش ... ولولا ذلك لجاءنا خيرٌ كثير بتعبير أبي عمرو بن العلاء .

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين يسبقهما تمهيد وتعقبهما خاتمة .

أما التمهيد فكان بعنوان (التصحيح اللغويّ قديماً وحديثاً) ، وأما القسم الأول فكان بفصلين ؛ أحدهما : عرضٌ للكتب التي صدرت في التصحيح اللغوي . والآخر : للبحوث والمقالات بتوصيفٍ وافٍ .أما الكتب فكانت عشرةً هي الآتي (مرتبةً على وفقِ تاريخ صدورها) : (أخطاء لغوية) لعبدالحق فاضل ، و (حروف الإضافة في الأساليب العربية) ليوسف نمر ذياب ، و (نظرات في أخطاء المنشئين : ثلاثة أجزاء) لمحمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي ، و (دروس في اللغة والنحو والإملاء لموظفي الدولة) لسبعة مؤلفين من وزارة التربية ، و (في دائرة النقد اللغوي) ليوسف نمر ذياب ، و (مباحث في اللغة ، النحو ورسم الكلمات) لعبدالمطلب صالح ، و (مسائل لغوية في مذكرات مجمعية) للشيخ محمد حسن آل ياسين ، و (من أغلاط المثقفين) لإبراهيم الوائلي ، و (الخطأ الشائع) لشاكر غني العادلي ، و (التعبير الصحيح) للدكتور نعمة رحيم العزاوي .

وأما البحوث والمقالات فقد توزّعتها المجلات والنشرات والصحف ، فكان للدكتور نعمة رحيم العزاوي بحثان في مجلتي (لغة الضاد) و (كلية المأمون الجامعة) ، وهما : (قراءة لغوية في شعر عبدالقادر الناصري) ، (وقراءة لغوية في شعر راضي مهدي السعيد) . وكان للدكتور محمد ضاري حمادي في مجلة (حراس الوطن) حلقات (الشائع والصحيح) ، وكان للشيخ محمد حسن آل ياسين مبحثا (الإبريق) و (السلسبيل) في (مجلة كلية الآداب/ جامعة بغداد) ومبحث (المعجم الذي نطمح إليه) في (مجلة المجمع العلمي العراقي) .

وكانت نشرة (أوراق مجمعية) التي يصدرها المجمع العلمي العراقي تتضمن حلقات للدكتور أحمد مطلوب بعنوان (مذكرات لغوية) ، وحلقات للدكتور محمد ضاري حمادي بعنوان (في التحقيق اللغويّ) ، وحلقات للدكتور نعمة رحيم العزاوي بعنوان (رحلة في المعجم العربي) .

وفي الصحف كانت حلقات (مِنْ أزاهير الفصحى) لأحمد خطاب عمر من نصيب صحيفة (الثورة) البغدادية ، وحلقات (طرائف لغوية) بقسميها : (تصحيح على تصحيح) و (مِنْ أخطاء الكتّاب) لمظفر بشير من نصيب صحيفة (الجمهورية) البغدادية ، التي كان لها أيضاً حلقات (في أصول اللغة) التي تعدّها دائرة علوم اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي ، وكانت حلقات (فوائد لغوية) للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم من نصيب صحيفة (الحدباء) الموصلية .

أما القسم الآخر ، فكان بفصلين أيضاً ، أحدهما : مقاييس التصحيح التي انتهجها المصححون في تخطئتهم وتصحيحهم ... والفصل الآخر : في مجالات التصحيح المتعارف عليها من نحوٍ وصرفٍ ودلالة ...

وكان المنهج المتبع هو التاريخيّ الوصفيّ مع بيان للرأي مما كان في مُكْنَة الباحث ، وجهَد البحث من خلال هذا المنهج إلى إعطاء الرجال الذين عَملوا في هذا الحقل مكانتهَم وحقّهَم من العناية ، وبخاصةٍ أولئك الذين تعاملوا مع الكلمة بمسؤوليةٍ وبأمانة بحثٍ ورصانةِ منهجٍ ... وجهد البحث أيضاً إلى تحقيق الإحاطة الشاملة لكل الجهود التي بُذلت في هذا المجال ، على أن ذلك كان من المُحال ؛ إذ حالت أحوال وأحوال من الوصول إلى عمل الشيخ جلال الحنفي الذي قدّمه على هيئة محاضرات في الأخطاء الشائعة لطلبة معهد الدراسات النغمية في بغداد ، والكلام عينه بشأن محاضرات الدكتور حاتم الضامن في الأخطاء الشائعة لطلبة معهد البحوث والدراسات العربية في بغداد ؛ كما أن هناك أعمالاً متناثرة هنا وهناك ، لكنها لا تشكل اتجاهاً يمكن الركون إليه لأغراض البحث العلمي ؛ من ذلك بضع مقالات صغيرة كتبها الدكتور رشيد عبدالرحمن العبيدي في إحدى المجلات على تباعدٍ في الزمن ، وأبعد من ذلك أن يكتب أحدهم في التصحيح اللغوي في جريدةٍ ما ، وهو لا يمتلك الخبرة والأداة ، أو أن يكون مجرد ناقل لجهود غيره ، أو يكتب في التصحيح تزجيةً للوقت . وعلى النقيض من ذلك افتقد البحث وجود رجالٍ لهم جهود حقيقية في التصحيح لكنهم ليسوا في العراق كالدكتور عبدالأمير الورد ، وافتقد أيضاً أكثر من مقال في التصحيح اللغوي للدكتور عبدالوهاب محمد علي العدواني مما نشر في صحافة الثمانينات . أما أعمال التصحيح اللغوي في مجال تحقيق النصوص فقد كان فرسانها من أمثال الدكتور علي جواد الطاهر والدكتور إبراهيم السامرائي وهلال ناجي من الكثرة التي توجب أن ينهض بحث قائم برأسه فيها ، ومن هنا استبعدت من هذا البحث .

وكان كتاب الدكتور محمد ضاري حمادي – المتقدم ذكره – على رأس المصادر التي كان البحث يستهدي بها ؛ فهو الفنار الذي يضيء عتمة الدرب أينما يّمم البحث وجهه ، والحق إنه بعد كلِّ قراءة له تبقى في النفس حاجةٌ لمراجعته من جديد ، وكان لكتابي الدكتور رمضان عبدالتواب (لحن العامة والتطور اللغوي) والدكتور عبدالعزيز مطر (لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة) الكثير من الفوائد ، وتبقى مقدمة الدكتور عاطف مدكور لـ (كتاب الفصيح) لثعلب (ت ٢٩١هـ) متميزة الفوائد –منهجاً وعلماً –فضلاً عن المعاجم التي كان البحث يفزع إليها كلما أظلم دربٌ أو ضاقت مجاهيلُ .

يبقى ذكر فضل من جعل الرسالة على هذه الدرجة من الاستواء وهو الدكتور عبدالعزيز ياسين عبدالله الذي لم يدّخر جهداً في القراءة والتصحيح والتوجيه بما يستوجب الشكر ، جزاه الله كل خيرٍ .

أخيراً؛ إن كل ميدانٍ بكرٍ عرضةٌ لأن تَزِلّ فيه القدم ، أو تتعثر فيه الخطوات ، ومع ذلك فإن النية الطيبة والعزم الصادق قد يمحوان عند المنصف كلّ أثرٍ للزلل أو الخطأ ، فإن أكُ قد أصبت فالخيرَ أردتُ .والحمد لله أولاً وآخراً ..

ناظم محمد مصطفى

الفاتح من آذار ٢٠٠٤

تمهيد
التصحيح اللغوي قديماً وحديثاً

اللغة مُقَوِّم أساسيّ من مقومات وجود الأمة واستمرارها ، بل هي (روح الأمة) بتعبير الفلاسفة ، وكل خطر يهدد اللغة هو خطر يتهدد شخصية الأمة ، واللغة أيضاً "ظاهرة اجتماعية ، لا يمكن أن تتنفس وتنعم بالحياة إلاّ في أحضان مجتمعٍ إنسانيّ ، وهي باعتبارها كذلك لا بد أن تخضع كما تخضع له الظواهر الاجتماعية من التغير والتطور ، فهي ليست أحجاراً جامدةً لا تتبدل ، بل هي بوصفها كائناً حياً في تغّيرٍ دائمٍ يشمل جميع عناصرها ؛ الأصوات والصيغ الصرفية والتراكيب النحوية والدلالة"[١].

والعربية –شأنُها شأنُ سائر اللغات – يصدق عليها ما يصدق على غيرها ، إلاّ "أنَّ من الواجب التمييز فيما يجدّ من ألفاظ العربية بين ما كان ناشئاً عن طبيعة اللغة متولداً من قواعدها، تمخضت عنه موادها وأبنيتها فجاء لتمام الحَلْي كامل الخلقة ، وما كان دخيلاً عليها لم تحمل به أرحامٌ عربية ، بل جاء لِغّية ، وتولد عن هُجنةٍ أو عُجمةٍ ؛ فجاء غريباً عنها ، مُخلاً بنظامها مُشوهاً لجمالها"[٢].

وجاء الإسلام "ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدرِ إسلامها وماضي جاهليتها ، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان ، فدخل الناس فيهأفواجاً وأقبلوا إليه أرسالاً ، واجتمعت الألسنة المتفرقة واللغاتُ المختلفةُ ، ففشا الفساد في اللغة العربية"[٣]. ومظهر الفساد هنا ظهور ما يسمى بـ (اللحن) الذي هو "مخالفة العربية الفصحى في الأصوات أو في الصيغ أو في تركيب الجملة وحركات الإعراب ، أو في دلالة الألفاظ[٤] ، وهذا هو ما كان يعنيه كلُ مَنْ ألفَ في لحن العامة من القدامى والمحدثين ، ويظهر ذلك بوضوح من الأمثلة التي عالجوها في كتبهم"[٥]. وكان كتاب (ما تلحن فيه العامة) لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ) هو "أقدم الكتب المصنفة في لحن العامة في العربية"[٦]. ثم توالت التآليف في هذا

---

(١) كتاب الفصيح (لأبي العباس ثعلب ، تحقيق ودراسة الدكتور عاطف مذكور ، دار المعارف بمصر . د . ت) من مقدمة المحقق : ٨٠ .

(٢) خصائص العربية ، محمد المبارك ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٦٠ : ٦٧.

(٣) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، د. عبدالعزيز مطر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٦ : ٢٩ . نقله عن (طبقات النحويين واللغويين) : ١ ، ٢ .

(٤) هذا المعنى هو واحدٌ من ستةِ معانٍ جمعها ابن برّي في قوله لِلّحْنِ سِتَةُ معانٍ : الخطأ في الإعراب واللغة والغناء واللِفْنة والتعريض والمعنى" ، لسان العرب : ابن منظور ، ط١ ، دار صادر / بيروت ، ١٩٥٥-١٩٥٦ : ٣٨١/١٣.

(٥) لحن العامة والتطور اللغوي ، د. رمضان عبدالتواب ، ط١ ، مطابع البلاغ / القاهرة ، ١٩٦٧ : ٩.

(٦) ما تلحن فيه العامة ، الكسائي، تح: د. رمضان عبدالتواب ، ط١ ، مكتبة الخانجي/القاهرة ، ١٩٨٢ : ٣.

الباب حتى العصر الحديث . على أن ما ينبغي التنبيه عليه هو "أن خطأ العربي في الإعراب كان أول مظهر من مظاهر اللحن في أوائل نشأته ، ويؤيد ذلك قول أبي الطّيب اللغوي : "واعلم أنّ أوّلَ ما اختلَ من كلام العرب فأحوجَ إلى التعلمِ الإعراب" ....ولهذا كانت نشأة النحوِ سابقةً على التأليف في لحن العامة"[١].

وعلى قدر تعلق نشأة النحو بـ (اللحن) واللغة يمكن القول : إنّ النُحاة كانوا أمَيلَ إلى القياس في مسائلهم ، يطمئنون إليه ، ويتقبلون منهجه وطرقه في حين أن رواة اللغة كأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وأبي زيد كانوا يتحرجون من القياس في ألفاظ اللغة"[٢]. أي : إنّ رواة اللغة لم يسرفوا مثل النحاة في اتباع القياس إلى حد القول : "إن النحو كله قياس"[٣]، وبكلمة أخرى : مثلما كان القياس الفيصلَ في تقعيد القواعد وظهور ما يسمى بمدرستي البصرة والكوفة كان القياس نفسه الفيصلَ في تدوين الفصيح من اللغة وتثبيته وظهور موقفين محددين في الدراسات اللغوية القديمة وهما :

"١. **الموقف البصري** : ويمثله موقف أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) الذي سأله رجل : أخبرني عمّا وضعتَ مّما سميتَ عربيةً ! أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، قال : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العربُ وهم حجّةٌ ؟ فقال : أحمل على الأكثر وأسّمي ما خالفني لغات.

٢. **الموقف الكوفي** : ويمثله موقف إمامهم النحوي أبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) في كتابه المشهور (الفصيح أو فصيح الكلام)ومفادهُ أنّ مدار الفصاحة في الكلمة على كثرة استعمال العرب لها"[٤].

وكان من آثار الموقف البصري : "القيود الزمانية والمكانية ، وهي المسماة بعصور الاحتجاج"[٥] ، ومن آثار الموقف الكوفّي : "الجهر بأن اللغات العربية (أي : اللهجات) كلّها حُجةٌ ...غير أن الدراسات أثبتت أن مقياساً واحداً ظلّ قائماً في أذهان اللغويين ألاّ وهو : مدى موافقة أو مخالفة كلّ واحدةٍ من اللهجات العربية لغة القرآن الكريم"[٦].

---

(١) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ٣١ ، وعبارة أبي الطّيب نقلها عن: مراتب النحويين:٥.

(٢) مِنْ أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، ط٦ ، مطبعة الأنجلو المصرية / القاهرة ، ١٩٧٨: ١٢.

(٣) م . ن : ٢٠ .

(٤) مقاييس الفصاحة في القرن الخامس الهجري : د. محمود عبدالله الجّال ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٣٣ ، السنة الحادية عشرة / ١٩٨٧م : ١٥٠ .

(٥) م . ن : ١٥٠-١٥١.

(٦) مقاييس الفصاحة في القرن الخامس الهجري : ١٥٠-١٥١.

من هنا ، وصف الموقف الأول بالمتشدد ، ووصف الثاني بالمتساهل ، وفيما يتعلق بموضوع اللحن أو الخطأ تحديداً ، ومن ثّم ظهور ما يسمى بكتب لحن العامة والخاصة ، أي: كتب الصواب والخطأ . يقول الدكتور نعمة رحيم العزاوي : "إن الذي يتأمل كتب التصويب اللغوي أو ما يسمى بكتب (لحن العامة) يجد الخلاف ناشباً بين مؤلفيها ، كما يجد القارئ في كتب النحو الجدل والخلاف وتباين الآراء في مسائل النحو وقضاياه ، ويرجع الخلاف بين اللغويين إلى السبب الذي من أجله احتدم الخلاف والنقاش بين النحويين ، فاللغويون فريقان كالنحويين تماماً ؛ فريقٌ متشدد لا يأخذ بكل ما تكلمت به العرب ... وفريق متساهلٌ يحترم كل القبائل ويأخذ من جميع الأفواه"[١].

وبكلمةٍ أخرى : المتشدد يقف عند الأفصحِ ويمنع عداه ، والمتساهل يرفض ما لم تتكلم به العرب ويجيز كلّ ما تكلمت به ، ويساوي بين القبائل في الفصاحة والبيانِ[٢]، "وكان الأصمعي (ت ٢١٥هـ) على رأس المتشددين ... وأّما اللغويون المتساهلون فأغلبهم من المتأخرين ويمثلهم ابن مكّي الصقّلي (ت ٥٠١هـ)[٣]".

ما سبق ، عرضٌ لمعنى (اللحن) وأسباب نشأته وارتباطه بالنحو ومناهج النحاة ؛ التي أصبحت مناهج اللغويين في النظر إلى الخطأ والصواب ، والسؤال : ما صلة ذلك بالتصحيح والمصححين في العصر الحديث ؟ والجواب : إنّ ما سيرد لاحقاً "في هذا التمهيد وفي متن الرسالة" غير مُثبتٍّ عّما سبق ، فهو تواصل الخلف مع السلف من حيث تبيين الخطأ والنظرة المنهجية للمسألة ، وإذا كانت كتب الأدب واللغة تروي لمن كان يتصدى للفرزدق – وهو من شعراء عصور الاحتجاج – مخطئاً إياه ؛ فقد وجّد العصر الحديث من يدُرس (اضطراب الكَلِم)[٤] عند شاعرٍ معين ، وإذا كان هناك (أصمعي) واحد يسلُق شعراء عصره بلاذِعِ القولِ فقد وجد العصر الحديث من يتجاوز ذلك إلى الإقذاعِ والتجريح مسخراً علمه للهوى الشخصي مائلاً معه حيثما مالّ[٥] ... لكنّ الإنصاف والموضوعية يقتضيان القول : إن الكثرة كانت تبتغي وجه العلم ، وفيما يأتي وصلٌ للكلام بما سبق .

---

(١) مناهج التصويب اللغوي : مجلة المورد العراقية ، المجلد السادس ، العدد الأول ، ١٩٧٧م: ١٣-١٤.

(٢) ينظر : مناهج التصويب اللغوي : ١٤-١٦ .

(٣) م . ن : ١٤-١٦ .

(٤) إشارة إلى كتاب : (اضطراب الكلم عند الزهاوي) للأستاذ إبراهيم الوائلي .

(٥) إشارة إلى المعارك والمساجلات التي نشأت بين الأب انستاس ماري الكرملي وأسعد خليل داغر والحكم هو الدكتور مصطفى جواد . ينظر : أغلاط اللغويين الأقدمين . الأب انستاس ماري الكرملي ، مطبعة الأيتام ، بغداد ، ١٩٣٣: ١٠-٤٩ .

ويأتي العصر الحديث ؛ مؤذناً ببشائر "نهضة لغوية شاملة بدأت في نهاية الربع الأول من القرن الثالث عشر الهجري / منتصف القرن التاسع عشر الميلادي ، وكان هذا مفتتح طريقٍ جديدة تشقها هذه اللغة العريقة التي أثبتت تجارب التاريخ قدرتها على نقل الفكر واستيعاب الحضارة[١]". "وكان أبو الثناء الآلوسي (ت ١٨٥٤م) أولّ عالمٍ لغوي متبحر ظهر في العصر الحديث وأول من ألفَ في التخطئة والتصويب في هذا العصر[٢]... وكان كتابه (غاية الإخلاص بتهذيب نظم درّة الغواص) المعروف باسم (كشف الطُّرة عن الغ ُرّة) أقدم آثار التصويب الحديث ، ومن أشهر مراجع هذا الموضوع في القديم والحديث"[٣].

وشهدت هذه المرحلة أعمالاً هي من الكثرة بمكان حتى أصبحت توصف بأنها "تراثٌ لا يقع تحت الحصر ولا يـُسلَكُ إليه بيـُسرٍ"[٤] ، بل إن الجهد التصحيحي المبذول في مجلة عربية واحدة هي (مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق) وفي حقبة محدودة من حياتها وصف بالقول : "وما أكثر المقالات التي نجدها في هذا النحو وما أطول البحوث والدراسات وما أشق التنقيبات والتحقيقات التي يبدو أثر الجهد والعرق واضحاً في كل صفحاتها"[٥].

وكان من آثار ذلك "تلك الحرب الَعوانْ التي اندلعت بين المصححين المحدثين أنفسهم؛ كلٌ يدلي بآرائه وشواهده وحججه في مناظرات سال فيها المدادُ كثيراً ومحاجات تنوء بحملها المجلدات الضِخام ... من أجل الوقوف "على مشكلة العربية الحقيقية التي استنفدت جهوداً وطاقات لا تقع تحت حساب وكانت منذ أكثر من ألف عام وراء الخلاف المحتدم بين رجالها في كل عصرٍ وفي كل مصرٍ ، وهي : ما مدار الفصاحة ؟ وما العربية المطلوبة ؟ وما المقياس الثابت الأصيل الذي عليه الملتقى وإليه المرجع عندما يشُجر النزاع؟"[٦].

وكان من آثار ذلك أيضاً ظهور مؤلفات عديدة ومنها – على سبيل المثال لا الحصر – (لغة الجرائد)[٧] لإبراهيم اليازجي (ت ١٩٠٦م) و (تذكرة الكاتب)[١] لأسعد خليل داغر

---

(١) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ، د. محمد ضاري حمادي ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨١م: ٢٥.

(٢) من قبيل السهو أن يذكر الدكتور نعمة رحيم العزاوي كتاب (لغة الجرائد) لإبراهيم اليازجي (ت ١٩٠٦م) على أنه أقدم كتاب في هذا الباب . ينظر : مناهج التصويب اللغوي : ١٦ .

(٣) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : ٣٥-٣٦ . وينظر مصدره : المباحث اللغوية في العراق ، د. مصطفى جواد ، ط٢ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٥ : ٥٣ .

(٤) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : ١٧٥ (بتصرف) .

(٥) م . ن : ١٧٥.

(٦) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : ٧ .

(٧) مطبعة مطر ، القاهرة ، د . ت .

(ت ١٩٣٥م) و (محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة)[٢] و (لغويات)[٣] لمحمد علي النجار (ت ١٩٦٥ م) .

أما في العراق فقد بدأت "النهضة اللغوية الحديثة منذ ولاية المملوك داؤد باشا لبغداد سنة ١٨١٦م"[٤]. "وكانت الآثار الأجنبية واضحة في لغة أبنائه – وهو كغيره من أقطار هذه الأمة التي وقعت تحت سيطرة الأجنبي مدةً ليست بالقصيرة – فاصطبغت الثقافة الرسمية بصبغة الأساليب الغربية وللغة التركية المقام الأول لأنها لغة الدولة ، ثم تأتي بعدها اللغة الفارسية ، ووصف بعض الباحثين حال اللغة العربية في العراق قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها بقوله : " لا ريب أنّ َمنْ ُيمعِنْ النظر في اللغة العربية الفصحى لا يرى لها رسماً ولا أثراً إلاّ بين أناسٍ يّعدون على الأصابع ، إذ كان التدريس وأغلب الجرائد باللغة التركية"[٥].

على "أنّ حالة التردي والانحطاط التي أصابت اللغة العربية في العراق آنذاك لم تحل دون وجود دراسات مبكرة ُعنيت بالتصحيح اللغوي ، فقد ظهر عالٌم متبحرٌ يعدّ أولَ من ألّفَ في التخطئة والتصويب في العصر الحديث ، هذا العالم هو شهاب الدين أبو الثناء الآلوسي (ت ١٨٥٤م)"[٦].

"وظهرت في أواخر القرن الماضي ومطلع هذا القرن [أي : القرن العشرين] دراسات مهمة عنيت بالتصحيح اللغوي في مصر والشام اهتم بها الباحثون العراقيون فألفوا عليها كتباً ومباحثَ"[٧]. كذلك "قدّم رجال التصحيح اللغوي في العراق عشرات المباحث التي تنطق بالجهد الكبير في تحديد ما انحرف من الألفاظ والعبارات المستعملة في ألسنة الناطقين وأقلام الكاتبين ونشرت صحف الوطن العربي ومجلاته الكثير من هذه المباحث"[٨].

---

(١) المطبعة العصرية ، القاهرة ، ١٩٣٣ .

(٢) معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

(٣) مطابع دار الكتاب العربي ، القاهرة ، د . ت .

(٤) المباحث اللغوية في العراق : ٥٢ .

(٥) الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين ، د. عبدالجبار جعفر القزاز ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨١ : ٩٢ .

(٦) الدراسات اللغوية في العراق : ٩٣ . والعالم أبو الثناء الآلوسي هو المتقدم ذكره عند الكلام على حركة التصحيح عربياً ؛ فهناك ُعّد رائداً للتصحيح اللغوي عربياً ، وهنا يذكره الدكتور القزاز رائداً للتصحيح اللغوي في العراق .

(٧) الدراسات اللغوية في العراق : ٩٤ .

(٨) م . ن : ١٣٦ .

وكان من آثار هذه المرحلة ظهور مؤلفات عراقية منها – على سبيل المثال لا الحصر – : كتاب (الهُجنة في إرتضاخ اللُكنة)[1] لمعروف الرصافي (ت ١٩٤٥م) و (أغلاط اللغويين الأقدمين)[2] للأب أنستاس ماري الكرملي (ت ١٩٤٧ م) و (قُل ولا تقل)[3] للدكتور مصطفى جواد (ت ١٩٦٩م) .

وبقيت مناهج البحث محكومة بالتشدد والتساهل ؛ يقول الدكتور عبدالجبار جعفر القزاز : "إن الدارس لمباحث التصحيح اللغوي في العراق يلاحظ وجود ظاهرتين تحددان مناهج الباحثين العراقيين في هذا الباب .

الأولى : ظاهرة التساهل والتجويز في الاستعمالات اللغوية المعاصرة ما دامت تؤدي المعنى المتعارف عليه بين عامة الناس – على الرغم من وجود الانحراف أو الخطأ فيها – وممّن مثّل هذه الظاهرة معروف الرصافي وجميل الزهاوي وطه الراوي ...

الثانية : التشدد في قبول الاستعمالات اللغوية غير المنصوص عليها في كتب اللغة والدعوة إلى رفضها لأنها خارجة عن سُنن اللغة العالية ، وممّن يرى هذا الرأي الأب انستاس ماري الكرملي ومصطفى جواد وكمال إبراهيم"[4].

وفي نهاية السبعينات من القرن العشرين ؛ ظهرت دراستان معمقتان لباحثين عراقيين هما : الدكتور محمد ضاري حمادي ، وعنوان دراسته : (حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ١٨٥٠–١٩٧٨م) ، والدكتور عبدالجبار جعفر القزاز ، وعنوان دراسته : (الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين)[5]. وتضمنت الأخيرة : "المباحث اللغوية في العراق بعد النهضة الثقافية التي بدأت في أعقاب القرن التاسع عشر"[6]. وعرض الفصل الثاني – من فصولها الأربعة – : "الدراسات العامة في التصحيح والمختصة بلغة المجتمع والدراسات الخاصة المتمثلة بتصحيح لغة التأليف الأدبية والشعر والنصوص المحققة، كما عرضت لمناهج التصحيح الواردة في البحوث والمقالات والردود والتعليقات"[7]. وكان منهج الدراسة "تاريخِياً وَصْفِياً "[1].

---

(١) مطبعة (صداي ملت) ، الاستانة ، ١٩١٢م .

(٢) مطبعة الأيتام ، بغداد ، ١٩٣٣ م .

(٣) طبع الجزء الأول منه طبعتين ، الأولى : في مطبعة الإيمان ، بغداد ، ١٩٦٩م ، والثانية : في مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٧٠م ، وطبع الجزء الأول والثاني بعناية عبدالمطلب صالح ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ، ١٩٨٨م .

(٤) الدراسات اللغوية في العراق : ١٣٧–١٣٩ .

(٥) صدرت الدراستان عن دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨١ .

(٦) الدراسات اللغوية في العراق : ٨ .

(٧) م . ن : ٩ .

وإذ اقتصرت دراسة الدكتور القزاز على فصلٍ واحد في التصحيح ، جاءت دراسة الدكتور محمد ضاري شاملةً لحركة التصحيح اللغوي عبر امتداد زمني يقرب من مئة وثلاثين عاماً ، وعبر امتداد مكانّي حيثما وجد في أرجاء الوطن العربي ؛ إن في تونس أو مصرَ أو العراق ، وعبر مادة تقدّر بـ "مئات المباحث التصحيحية الناطقة بالجهد الكبير الناضحة بالعرق الكثير ... وقد عنيت تلك المباحث بإيراد الأخطاء اللغوية على صورٍ مختلفة فمنها ما قدمتها على نظام المعجم ، ومنها ما قدمتها على نظام الفصول ، ومنها ما اعتمدت النظامين كليهما ، ومنها ما ساقتها بغير نظام"[٢]. ذلك ما تضمنه القسم الأول من الدراسة تحت عنوان (تراث التصحيح) ، وجاء عنوان (معيار التصحيح) للقسم الثاني من الدراسة متضمناً "بحث المستوى الذي يفزع إليه عند التخطئة وعند التصويب"[٣]، وجمع منهج الدراسة بين الوصف التاريخي والتحليل النقدي .

وإذ تنتهي دراسة الدكتور محمد ضاري عند عام ١٩٧٨م ، تأتي هذه الرسالة الموسومة بـ (حركة التصحيح اللغوي في العراق ١٩٧٨-٢٠٠٣م) إكمالاً لدراسة مسيرة التصحيح اللغوي وبتحديدٍ زمانّي ومكانّي آخر ، فهي تقتصر على المدة بين عامي (١٩٧٨-٢٠٠٣) ، أي : على خمسة وعشرين عاماً وعلى مكانٍ واحدٍ هو العراق .

ومن المفيد التنبيه على مسألتين ؛ إحداهما : إن المدة – موضوعة البحث – شهدت ما يمكن تسميته بـ (الدراسة الساندة) لعملية (التصحيح اللغوي) ، وكان كتاب (معجم ما كتب

---

(١) م . ن : ٩ .

(٢) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : ٣١٨ .

(٣) م . ن : ٣١٩ .

عن لحن العامة والتصحيح اللغوي) للسيد عباس كاظم مراد[1]، مما يقع تحت هذا الوصف . قال الدكتور أحمد ناجي القيسي في تقديمه له : " وإنّ رسالته هذه التي أسعدني الحظ بأن أقدّمها للقرّاء الفضّلاء تضع بين يدي قارئها فهرساً علمياً دقيقاً جداً لما في التراث من كتب في لحن العامة والخاصة والأخطاء الشائعة منذ قديم الزمان ، ولما ألّفَ المعاصرون من كتب ونشروا من مقالات وأشاروا إليه من إشارات متناثرة في الكتب والجرائد والمجلات"[2]. وقال مؤلف الكتاب : "ولتوفينا بعملنا هذا ما كتب عن لحن العامة والتصحيح اللغوي منذ أول كتاب للحن يُؤثَر عن الكسائي إلى عام (١٤٠٥هـ) سواءٌ أكان كتاباً مُكرّساً أم مقالةً مُخصصة أم كتاباً ذكر اللحن ضمناً دون تقيّدٍ بمكانٍ أو زمان ، فجاء كشافاً لما كتب عن اللحن والتصحيح اللغوي في مشرق

---

(١) هو الآن الدكتور عباس كاظم مراد ، حصل على شهادتي دكتوراه في الأنساب والتاريخ ، يشغل الآن رئاسة تحرير جريدة (المسيرة التربوية) التي تصدرها وزارة التربية . أنجز الكتاب عام ١٩٨٥ وطُبِعَ في عام ١٩٩٣ ، وهو من نشريات مكتبة (دار ابن النديم) ، مطبعة الجاحظ ، بغداد . جاء في غلافه الأخير : يوزع الكتاب مجاناً لطالبيه من حماة اللغة العربية .

والدكتور عباس من محبي اللغة العربية وله من المواقف – التي انتصر فيها للغة العربية من اللحن والخطأ المتفشي – ما استأثر بعناية وسائل الإعلام العراقية والعربية ؛ من ذلك : مقاضاته لأحد الصحفيين العاملين بإحدى الصحف العراقية لكثرة ما تحفل به صفحته من أخطاء لغوية ، بانياً دعوته على حيثيات منها : إن الخطأ في الصحيفة أسرع شيوعاً من الخطأ في المطبوعات الأخرى لكثرة قرائها وسرعة تداولها ، وأن الأخطاء كادت تفسد ذوقه اللغوي ، فضلاً عمّا للغة من حقٍ يوجب على الجميع أمر رعايتها ، وطلب من المحكمة الحكم على الصحفي جزائياً أو اعتبارياً استرشاداً بـ (قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية) ذي الرقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧ ، إلاّ أن الطريف في الأمر أن محكمتين رفضتا النظر في الدعوى بدعوى أن هناك جهات معنية بالمسألة كوزارة التربية أو وزارة الإعلام ، وهو أمرٌ جعل السيد عباس يتجه نحو رئاسة الادعاء العام ، وبعد فترة انتظار حفظت الدعوى (لخلوها من عنصر جزائي حسبما ثبت ذلك رئيس الهيئة القانونية الثانية في الادعاء العام) . ينظر : مجلة وعي العمال ، العدد (٧٣٥) في ١٩٨٥/١١/١ : ٣٥ .

ومن جميل أعماله : إقامته مرتين (بطولة في الإملاء وقواعد اللغة العربية) هي الأولى من نوعها في العراق والوطن العربي في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ في محاولة منه لإبعاد اللغة العربية عن الدرن واللحن ومحاربة الخرق اللغوي وتحسين الأداء الكتابي . جاء في جريدة الجمهورية بعددها الصادر في ١٩٨٦/٧/١٥ في (عيون المدينة) : "دعت مكتبة (دار ابن النديم) للإسهام في (بطولة بغداد للإملاء) التي تنظمها المكتبة على نمط الدوري وبثماني مراحل تتضمن كل مرحلة خمسة أسئلة تتعلق بقواعد اللغة وإملائها ... وبعد نجاح المتسابق ترسل له أسئلة المرحلة اللاحقة وهكذا حتى نهاية البطولة ..." . وحظيت هذه المسابقة باهتمام الجهات الثقافية وبادرت بتخصيص جوائز للمشاركين فيها ، ومن هذه الجهات : الدار الوطنية للتوزيع والإعلام ، ودائرة الشؤون الثقافية ، ومعهد البحوث والدراسات العربية، وعمادة كلية الآداب وقسم اللغة العربية بكلية التربية ، ودار التربية للنشر .

(٢) معجم ما كتب عن لحن العامة والتصحيح اللغوي : ٣ .

الوطن العربي ومغربه ، فضلاً عن جهود المستشرقين الذين عملوا في هذا الميدان"[١]، و "يقع المعجم في قسمين وملحق يسبقهما تمهيد . الأول : يتضمن الكتب المكرسة للحن العامة والتصحيح اللغوي (مطبوعها ومخطوطها ومفقودها) ، والثاني : استعرض بعض الكتب التي ذكرت لحن العامة والتصحيح اللغوي ضمناً ، والكتب التي تناولت العلاقة بين الفصحى والعامية ، وعلاقة الأخيرة باللحن ... وكذلك استعرض هذا القسم المقالات التي نشرت في الصحف عن لحن العامة والتصحيح اللغوي ، وأخيراً الكتب الموهمة التي تبدو لها علاقة باللحن والتصحيح اللغوي ، ولكن الأمر خلاف ذلك"[٢]. وَرُتِبتْ "مواد المعجم بحسب حروف الهجاء لأسماء الكتب والمقالات"[٣].

أما المسألة الأخرى ، فهي صدور أوّل تشريعٍ يحمي اللغة العربية في الوطن العربي؛ وهو (قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية)[٤] عام ١٩٧٧ "الذي أوجب الالتزام بلغة القرآن الكريم في كل شؤون الحياة من تدريس وإعلام ومعاملات وعقود ولافتات وأسماء تجارية وعلامات صناعية وألفاظ حضارية ومصطلحات علمية"[٥]، "ولّعلى أهم ما أوجبه القانون :

١. الالتزام باللغة الفصيحة والابتعاد عن اللهجات العامّية .
٢. الالتزام بالمصطلح العلمي العربي .
٣. الالتزام بالحرف العربي .
٤. الالتزام بالرقم العربي .

وهذه القضايا الأربع من أكثر القضايا التي شغلت المخلصين لأمتهم ووطنهم في القرن العشرين بعد الهجمات الشرسة التي تعرض لها الوطن العربي في مطلع هذا القرن .."[٦].

وفي عام ١٩٨٣ صدّر قانون (الهيئة العليا للعناية باللغة العربية) ذو الرقم (٨٣) لسنة ١٩٨٣ ، وكان من أهم واجبات الهيئة : "السعي إلى تيسير استعمال العربية ، والمحافظة على أصالتها والرقابة والإشراف على تنفيذ (قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية) .. وكان مما

---

(١) معجم ما كتب عن لحن العامة : ١٢ .
(٢) م . ن : ١٢ .
(٣) م . ن : ١٢ .
(٤) هو القانون رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧ المنشور في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) ، العدد ٢٥٨٧ ، السنة التاسعة عشرة ، ١٩٧٧ : ٧١٤-٧١٥ .
(٥) يوم الضاد . الدكتور أحمد مطلوب . مجلة لغة الضاد ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، مطبعة المجمع العلمي ، ٢٠٠٢ : ٨/٦ .
(٦) دور الهيئة العليا للعناية باللغة العربية . الدكتور أحمد مطلوب ، مجلة الضاد ، إصدار الهيئة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية ، ١٩٨٨: ١٦٢/١.

أوصت به الهيئة : "الاحتفال باللغة العربية وتقرر أن يكون الخامس والعشرون من تشرين الأول كل عام عيداً هو (يوم الضاد) ..."[1].

وكان من أبرز ما قامت الهيئة به "إصدار مجلة (الضاد)" ... التي تهدف – من جملة ما تهدف إليه – التصويب اللغوي ألفاظاً وأساليب[2].

---

(1) يوم الضاد : ٩ .

(2) صدر منها أربعة أعداد بين عامي ١٩٨٨ – ١٩٩٠ ، وجاء في صدر غلافها الأول : الضاد : مجلة تصدرها الهيئة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية . ثم توقفت عن الصدور لتعاود المسيرة عام ١٩٩٨ بعنوان : (لغة الضاد) من إصدار المجمع العلمي العراقي ، وصدر منها لغاية ٢٠٠٢ ستة أعداد .

القسم الأول
جهود التصحيح

الفصل الأول
الكتـب

١. (أخطاء لغوية) تأليف : عبدالحق فاضل

كتاب (أخطاء لغوية) تأليف :عبدالحق فاضل[١] ، صدر عن (دار الرشيد عام ١٩٧٩ ضمن سلسلة (كتب الجماهير). يقع الكتاب في أربع وثمانين صفحة من الحجم المتوسط (٢٢.٥×١٦.٥سم). ويتضمن كما جاء في الفهرست (الثبت) – عشرة عناوين : تبدأ بـ(ملاحظات عامة) وتنتهي بـ(تخطئة الصواب).

في الصفحة الخامسة فقرتان دون عنوان يفهم منهما:

١. التنبيه على أصل الكتاب "نشر هذا الحديث أولاً في مجلة (اللسان العربي) العدد التاسع لسنة ١٩٧٢".
٢. الغاية من تأليفه : "تصحيحاً للأخطاء الرائجة لدى هذا الجيل ، وتضامناً مع المساعي الرسمية المحمودة في تعزيز العربية وصيانتها من التردي والفوضى".
٣. مشاعر المرارة من عدم العناية الحقيقية بقضية التصحيح اللغوي :" وإنما ساهمت في هذا العمل الآن لأن الظروف في عهود غابرة كانت تجعل مثل دعوتي إلى التصحيح صرخة في واد... أما اليوم فأرجو أن تكون صرخة في جاهور (مكرفون)".

ثم يأتي عنوان (ملاحظات عامة)[٢] وهو رحلة ذاتية للمؤلف مع الخطأ أو كما يسميه (الغلط) لأنه "ينم عن جهل باللغة وبأبسط قواعد النحو"[٣] هذا الخطأ أو الأخطاء التي تكاثرت "في الأعوام الأخيرة إلى حد صار الباحث لا يحتاج معه إلى طويل عناء لاستحضار عدة كبيرة منها

---

(١) عبدالحق فاضل ، قاص وشاعر وباحث ولد في الموصل عام ١٩١٥ وتوفي عام ١٩٩٢

- تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٣٦
- عين في السلك الدبلوماسي العراقي.
- له أكثر من (١٥)كتاباً مطبوعاً ، منها : مغامرات لغوية ، تاريخهم من لغتهم ، أخطاء لغوية (الذي هو موضوع البحث)

ينظر : موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، حميد المطبعي ، دار الشؤون الثقافية العامة / بغداد . ط١ /١٩٩٥ .١٢٢/١(وقد توهم حميد المطبعي في ولادته وذكر أنه ولد في بغداد)

وينظر معجم المؤلفين والكتاب العراقيين ، الدكتور صباح نوري المرزوك بيت الحكمة / بغداد / ط١/٢٠٠٢ .٤٦٢/٤-٤٦٤.

(٢) أخطاء لغوية :٦-٩.

(٣) م . ن :٧.

على البديهة"[1] وهو لم يكن ليتصدى للأمر "لولا تكاثر الأخطاء الجديدة التي ابتدعها الجيل الجديد ، ولم يسبق أن نَبهَ عليها الأسلاف لأنها لم تظهر في زمانهم"[2]

وكلام المؤلف هذا هو تقرير لحقيقة موضوعية هي أن اللغة كائن حي ، ينمو ويتغير ويتطور ما دعت الحاجة إلى ذلك ، وهو يؤكد هذه الحقيقة – مرة أخرى– على الرغم من طابع التهكم الذي يسم عباراته ، يقول :"في كل يوم تولد أخطاء مستحدثة ، وفي كل يوم تنهض قافلة حاشدة من جيل ناشئ ، ليضيف أخطاءه الشابه ، الصاعدة ، إلى أخطاء أسلافه الهابطين الكرام ، والإذاعات والصحافات منهمكة في توزيع هذه الأغلاط"[3] ويتصل بهذا قوله "وقد أهملت الكثير من أغلاط القدامى التي أصبحت اليوم فصيحة –جداً – بالقياس إلى أغلاط حاضرنا ، من قبيل مطالبتهم بأن نقول : (أسس الجامع) بدل (تأسس) و (أمور شتى) بدل (شتى الأمور) و (تعرفته) بدل (تعرفت إليه) أو (تعرفت عليه) .. فهذه وأمثالها مما اعترض عليها الأقدمون أصبحت اليوم غير ذات موضوع بالقياس إلى التدهور اللغوي الذي تعانيه عربيتنا اليوم"[4] وقد يكون هذا الحديث إشارة إلى الدكتور (مصطفى جواد) باعتباره ممن تعرض لمثل هذه العبارات (أسس وأمور شتى وتعرفته) [5] . وهذه الفقرة – مع التحفظ على المبالغة والتهكم – تثير مسألة على جانب من الأهمية في التصحيح اللغوي ؛ وهي (تخطئة الصواب) وعبدالحق فاضل يختم كتابه بهذا العنوان ، وحسناً فعل . أما مسألة الغلط الذي أصبح فصيحاً –جداً – فللبحث معه وقفة في غير هذا المكان . ويبقى عبد الحق محقاً في وصف ما تعانيه العربية في زمانه بأنه " التدهور اللغوي"لكن كيف به اليوم بعد خمسة وعشرين عاماً ، كيف به وهو يستمع إلى القنوات الفضائية العربية وهي تعمل على نشر عاميتها في كل برامجها باستثناء الأخبار المكتوبة ؟ كيف به إذا علم أن (مصر) – وهي معقل من معاقل العربية – تبث أكثر من عشر قنوات فضائية رسمية لا تمتلك القدرة على تطويع الفصحى ، حتى في برامجها ذوات التخصص الديني والثقافي والعلمي ، فضلاً عما تقدمه من سموم الأغاني والرقائق (الأفلام)...

أخيراً ، في (ملاحظات عامة) ملحظ جدير بالذكر[6]؛ وهو أن عبدالحق فاضل لا يكتفي بتشخيص الضعف ، بل يحاول إعطاء المعالجات ومنها : توزيع النشرة (أي كتابه) على كل المذيعين والمحررين الصحفيين ، ثم امتحانهم بها وامتحان أي صحفي أو مذيع بهذه النشرة

---

(1) أخطاء لغوية :٦.

(2) م . ن :٦.

(3) م. ن :٧.

(4) م . ن :٨.

(5) ينظر : قل ولا تقل :٤٧/١–٤٨ وينظر في الرد عليه : معجم الأخطاء الشائعة :٢٤ ، ١٢٧ ، ١٦٧.

(6) أخطاء لغوية :٨–٩.

إضافة إلى امتحانه بقواعد النحو والصرف على مستوى التعليم الثانوي ، كذلك تعيين مصححين إذاعيين ومصححين في كل جريدة ومجلة[١].

بعد هذا يأتي العنوان الثاني (أخطاء إذاعية)[٢] ويعرفها بقوله "اقصد بها الأخطاء التي لا نشعر بها حين نقرؤها بل حين نسمعها"[٣] أي : إنّه يتناول المفردات من حيث صحة التلفظ بها ، وهي ست وتسعون مفردة ، تبدأ بكلمة (آذان) وتنتهي بكلمة (ينطق) ، يقدم لها بتوطئة تمتزج فيها الذكرى الذاتية مع الحكمة المستخلصة من العمر ، مثل قوله "كانت الغلطة النحوية أو اللغوية تثقب أذني وتؤذيني ، لكني لكثرة ما سمعت وقرأت من الغلط أجدني قد الفته كما قلت إلى حد صرت معه أحس أحياناً بالاستغراب أو شيء من عدم الارتياح حين اسمع الخطأ المألوف ينطقه أحدهم على النحو الصائب . فبدلاً من أن يستطيع جيلنا نحن الشيوخ أن يصلح سليقة الجيل الجديد استطاع هو أن يفسد سليقتنا"[٤]. ومنهجه ذكر المفردات مرتبة هجائياً مع مراعاة الحرف الثاني ، ويذكر المفردة من دون إشارة إلى الخطأ والصواب فيها ، وبعدها يوضح الخطأ والصواب مثل قوله : "إَرَباً إَرَباً "ينطقها بعضهم زنة عنباً أو طرباً . والصواب زنة :إْرثَاً وإْفكاً "[٥] وهو لا يلزم نفسه بنسق معين لإيراد المفردات وذكر الخطأ والصواب فيها مثل قوله "بشرة : لا تنطقها بالضم بل قل (بَشَرة) بفتحتين زنة (عَشَرة)"[٦].

ويقول "بنية : بنية الإنسان وبنية العمارة ، ينطقونها غلطاً بضم أولها والصواب الكسر"[٧] ويقول "ثغرة :ينطقها الأكثرون بالفتح ، والصواب : ثُغْرة بالضم".[٨] وقد تكون المفردة اسماً كما تقدم أو فعلاً مثل قوله "يأمل : هذا الفعل المضارع وكثير غيره يخطئون في نطقه فالماضي (أَمَلَ) من باب نصر ومضارعه (يَأْمُلْ) بضم الميم كَيْنصُر"[٩] أو عبارة مثل قوله "وفق الأصول : ينطقون واو (وفق) بالكسر والصواب (وَفْقَ) بفتحه "[١٠] وقد استعمل هذا الأسلوب – أي أسلوب إيراد عبارة – اثنتي عشرة مرة . وربما يعمد إلى التهكم أحياناً مثل قوله "منطقة " ينطقونها زنة المعرفة كأنما هي زوجة المنطق ، والصواب : (مِنْطَقة) زنة (مِئْنَة)[١١] " وقد يذكر

---

(١) والبحث في طور الإعداد ، كانت هناك زيارات لقسم التصحيح اللغوي لكل من صحيفتي (الثورة والجمهورية) وتبين أن هناك كبير مصححين مع مجموعة من المصححين.
(٢) أخطاء لغوية :١٠-٢٨.
(٣) م . ن :١٠.
(٤) م . ن :١٠.
(٥) م . ن :١٢.
(٦) م . ن :١٤.
(٧) م . ن :١٤.
(٨) م . ن :١٥.
(٩) م . ن :٢٨.
(١٠) م . ن :٢٨.
(١١) أخطاء لغوية :٢٦.

الخطأ مصحوباً بمن ينطقه ، وهذا قد يكون إذاعة ما ، مثل قوله تَ ُوأدة: إحدى الإذاعات سمعت منها (الشمس تغرب في تُ ـوأده) بضم التاء والصواب تَ ـوْأده) بفتحها[١] " أو قد يكون إذاعة ومذيعيين مثل قوله "جريء : بعض مذيعي الشمال الأفريقي ينطقونها بتشديد الراء زنة: سِكّير والصواب التخفيف زنة بَرِيْء"[٢] أو بتحديد أدق كقوله (بعض المغاربة) مثل قوله "جيل : بعض المغاربة ولا سيما مذيعيهم ينطقونها بفتح الجيم زنة (الجَيْش) والصواب (الجِيل) زنة الفيل والديك "[٣] أو المغرب كبلد مثل قوله "مضيق : ينطقونها في المغرب زنة (مَريم) والصواب : (مَضيقْ) زنة مَليحْ "[٤] أو يذكر السوريين وما يسميه (دارجتهم) مثل قوله : "بخور: ينطقونه بضم أوله والصواب فتحه زنة : عَمود .... والسوريون ينطقون (البخور) في دارجتهم بفتح الباء لكن بتشديد الخاء وهو خلاف النطق المعجمي أيضاً ".[٥]

أو يذكر (العراق) والنطق الشائع للخطأ مثل قوله "الخصر : تلقينا نطقها من معلمينا منذ الصغر بضم الخاء وهو النطق الشائع في العراق عند الكثيرين . والصواب : الخَصْر بالفتح زنة : الَضر "[٦].

أو يصل إلى تعميم للمشرق والمغرب مثل قوله "مهول : يقول الإذاعيون وغيرهم في المغرب (حريق مهول) بكسر واو (مهول) على وزن (مؤمن) كأنه اسم فاعل من فعل (أهول) الذي لا وجود له في العربية ... والصواب : (حريق هائل) أي مخيف ، حيث يقال : هالني الأمر فهو هائل ، ولا يقال : أهالني فهو مهول . أما في المشرق فكثيراً ما يقولون : (مهول) زنة :مصون ، بصيغة المفعول ، وهو خطأ أيضاً لأن (المهول) بهذه الصيغة هو المخاف أي الذي هاله الأمر وأخافه"[٧]. وأغلب الظن أن هذه الأخطاء ولا سيما المقرونة بإذاعة ومذيع، هي من المغرب العربي جغرافياً ، حيث أقام الكاتب مغتربا ، وهي حين لا تقترن بالشرق فإن ذلك يعني أن المغرب العربي له خصوصية في النطق ، وخصوصية الخطأ في النطق.

---

(١) م . ن :١٥.
(٢) م . ن :١٥.
(٣) م . ن :١٦.
(٤) م . ن :٢٥.
(٥) م . ن :١٣.
(٦) م . ن :١٨.
(٧) م . ن : ٢٦-٢٧.

وإذا أُرجِعَ البَصَرُ إلى الأمثلة المتقدمة وعموم الكتاب ، سيلاحظ أن المؤلف لم يذكر أيَّ مرجع لتصحيحه ، وأنّ احتجاجه بالقرآن الكريم كان ثلاث مرات من دون تخريج للنصوص[١]، وكانت الأولى في استعمال كلمة (سواء) في الآية : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[٢] وكانت الثانية كلمة (سوياً) في الآية : ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[٣] وكانت الثالثة استشهاداً على كسر همزة (أن) بعد (قال) في الآية ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ﴾[٤]. أما الحديث النبوي الشريف والمأثور من كلام العرب فلا يوجد أي استشهاد بهما ، ويبقى الشعر العربي الذي كان الاحتجاج به يسيراً إذ لم يتجاوز ثلاثة مواضع ، الأول حين قدم للأذن والآذان ببيت شعري ، والثاني استشهاد على صحة (تعالَّي) بفتح اللام بشطر بيت ، والثالث استشهاد على أن كلمة (رفيع) تعني (العالي والفاخر) ببيت واحد[٥].

يأتي بعد ذلك عنوان (صيغ المجهول) ثم عنوان (ضم أول الكلمة) وهما إعادة لما سبق ذكره من باب التأكيد ، أما عنوان (المقصور والمنقوص) – وهو الذي يلي العنوانين السابقين – فيتناول الفعل المعتل بالألف أو الياء وليس كما توهم المؤلف بإطلاق تسمية المقصور والمنقوص ، وكان عليه أن يقول : الفعل المعتل بالألف أو الياء لأن تسمية المقصور والمنقوص خاصة بالأسماء[٦]. على أية حال فالمتن يتناول الفعل المعتل بالألف والياء ومسألة إسنادهما إلى (واو الجماعة) وكيفية نطقهما وبجدولين : الأول يضم الماضي المعتل بالألف مع مضارعه مثل قوله :أتَى ، أتَوا (بالفتح)يأتي يأتُون (بالضم)[٧]" والثاني يضم المعتل بالياء مع مضارعه مثل قوله " بَقِيَ (بالكسر)بَقُوا (بالضم) يبقى يَبْقَوْن (بالفتح)[٨]". ومن باب تأثير نشر مثل هذه الموضوعات يمكن – إنصافاً – القول : ربما كان نشر هذا الموضوع مدعاة لإضافة باب (إسناد الأفعال إلى الضمائر) إلى مفردات منهج الصف الرابع الإعدادي ، فهو لم يكن ضمن منهج قواعد العربية للمرحلة الإعدادية في سبعينيات القرن العشرين ، يعلم هذا من خبر تعليم العربية لأكثر من عقدين من الزمن .

---

(١) أخطاء لغوية ، المواضع بالترتيب : ٥٥ ، ٥٥ ، ٨١.

(٢) سورة البقرة /الآية ٦.

(٣) سورة مريم / الآية ١٧.

(٤) سورة البقرة /الآية ٦٩.

(٥) أخطاء لغوية : المواضع بالترتيب :١١ ، ١٥ ، ٥٤.

(٦) لم يقتصر الأمر على العنوان حسب وإنما جاء في ص٣٠ :"وأما الفعل المنقوص ... وفي ص٣١: "وهاك جدولاً آخر ببعض النماذج من الفعل المنقوص.. وفي ص٣٢ :" الفعل المقصور..."

(٧) أخطاء لغوية : ٣٠.

(٨) م . ن : ٣١ .

يعقب ذلك عنوان (الأسماء) ويتضمن خطأ نطق "بعض المذيعين ولاسيما في المغرب العربي"[١] من حيث القواعد والمعنى ، ومن الأول : تشديد ياء (الضربة القاضية) من غير ضرورة ، ومن الثاني تشديد ياء (سامّي) حيث لا يفرق بين (السامي) بالتخفيف وهو (الرفيع) و (السامّي) بالتشديد المنسوب إلى سام بن نوح[٢].

ثم يأتي عنوان (أخطاء صحفية) ويضم مئة وخمساً وأربعين مسألة ، يمهد لها بتوطئة يحمل فيها المؤلف على مترجمي القصص واصفاً إياهم بقوله "إنهم وباء اللغة ، يجب مكافحتهم قبل غيرهم وإلاّ فعفاء على التعبير السليم والسليقة والمعافاة"[٣] ولم يخلص الناشرون من هذا لأنهم "يستأجرون أرخص المترجمين وهم الناشئون لينقلوا لهم الزاد الفكري بمختلف أنواعه وبضمنه القصص التي يتهافت عليها القُرّاء الأحداث كالذُباب"[٤] ومن هنا يرى أن المعالجة لا تأتي فقط من "التنبيه على الأغلاط في كتب ومطبوعات لا يقرؤها المحتاجون إليها من ضعاف المترجمين والمحررين الصحفيين والقصاصين والشعراء .. لأن هذه الطائفة لا تقرأ الكتب اللغوية أصلاً ، وإنما يجب تعيين لغويين في كل قطر عربي لتصحيح الكتب المترجمة والمؤلفة ... ومن رأيي أن الرقابة على المطبوعات المستوردة يجب أن تمنع الصحف والمجلات والقصص الكثيرة الأغلاط مثلما تمنع أي مطبوع مضر سياسياً أو اجتماعياً ... وحبذا فرض غرامة مالية على الناشرين عن الأغلاط اللغوية"[٥].

وثمة ملحظ على ما تقدم ، فالناظر للعنوان وللتوطئة التي أعقبته لا يجد تطابقاً بين الاثنين ، نعم ، تأتي الأخطاء المدرجة بعد التوطئة مشيرة إلى صحيفة ما أو كاتب قصصي أو تعبير مترجم ، لكن هذا ادعى إلى أن يكون العنوان : أخطاء في الصحافة والقصص والكتب المترجمة . وربما كان الأدق : أخطاء كتابية في .. باعتبار أن عنوان (أخطاء إذاعية) كان يخص النطق والآن أصبح الأمر يخص الكتابة ، بدلالة قوله "وندرج فيما يلي أهم ما يعن لنا من الأغلاط الكتابية "[٦] .

المنهج هنا لا يختلف كثيراً عن منهجه في (أخطاء إذاعية) غير أنه يميل إلى بيان سبب الخطأ بتفصيل موسع وإعطاء المزيد من الأمثلة المشابهة للمسألة الواحدة مثل قوله "أزاده : خطأ بمعنى أضافه أو أضاف إليه أو أعطاه زيادة . وصوابها :زاده ، بحذف الهمزة من أوله ،

---

(١) أخطاء لغوية: ٣٣ .
(٢) م . ن :٣٣ .
(٣) م . ن :٣٤ .
(٤) م . ن :٣٤.
(٥) م . ن :٣٥ .
(٦) م . ن : ٣٥ .

لأن الفعل (زاد) لازم ومتعد معاً . أما (أزاده) فتعني معجمياً (زوّده) بالتشديد أي أعطاه زاداً ، وهو غير المقصود ، فالفعل المضعف (أي زَوّده) هو المستعمل عادة لهذا الغرض . مثل ذلك قل (قَصَه) بالتخفيف أو (قَصّه) بالتشديد ولا تقل (أُقصَه) ومثلها (هاجه) لا (أهاجَه)" [١].

والأخطاء التي يتناولها قد تكون صرفية – كالمثال السابق – وقد تكون نحوية مثل خطأ استعمال الباء الزائدة ومنه قوله "يكثرون من استعمالها دون ضرورة مثل : رأيت بأن المسألة لا تهمني والصواب: رأيت أن المسألة"[٢] ومثل إهمال الفاء في جواب (إذا الشرطية) كقوله : "إذا : شرطية حين يكون جوابها مضارعاً أو أمراً ، يقترن بالفاء : إذا أردت أن تنجح فثابر أو إذا أردت النجاح فيجب أن تثابر . لكن بعض الكتاب يهملون الفاء فيقولون : إذا أردت كذا يجب أن تفعل كيت . أو : إذا أردت الذهاب قل لي سلفاً . كذلك تجب الفاء حين يكون جواب (إذا) اسماً أو حرفاً : إذا أردت الصراحة فأنا غير موافق . أو : فعليك أن تقبل نصيحته . وإنما تسقط الفاء حين يكون جواب (إذا)فعلاً ماضياً : إذا سألتني أجبتك"[٣]، وقد يكون الخطأ معجمياً كقوله "أحراش : يقولونها بمعنى الغابة والأجمة . والصواب (الأَحْراج) بالجيم جمع (الحَرَج) بالتحريك زنة الأَرَقْ والمَرَحْ ، وهو المكان الضّيق الكثير الأشجار"[٤].

ثم إنّ الخطأ قد يكون في العبارات المترجمة مثل قوله لعب دوراً : هذا التعبير مترجم عن الإنكليزية والفرنسية وغيرهما ، والصواب أن تقول :مثّل دوراً أو أدّى دوراً ... كذلك يستعلمون (اللعب) بمعنى العزف ، فيقولون : لعب على الكمان أو العود ، ترجمة عن اللغات الأجنبية التي لا تملك كلمة غير (اللعب) تعبر بها عن العزف ، فالصواب أن تقول كعربي عزف على العود بدل لعب على العود ..وأوقع أو عزف لحناً ، بدل لعب لحناً ..."[٥] وقد يكون الخطأ الخطأ في العامية ، والمصرية منها على وجه الخصوص لأنه يكثر منها دون غيرها كقوله "مقلب : عامية مصرية أخرى تعني تدبير مكيدة أو مهزلة لشخص ما وصوابها الفصيح : الكيد والمكيدة "[٦] ومن العامية العراقية قوله "أسواق : كثر في بغداد استعمال (أسواق فلان) أو (أسواق البضاعة الفلانية) عناوين لدكاكين صغيرة لا تستحق أن تسمى سوقاً واحدة ولا ربع سوق ، فهذا تشويه لمعنى الكلمة دون مبرر..."[٧] ومن ذلك ما يسميه (استعمالات مغربية) مثل قوله

---

(١) أخطاء لغوية : ٣٧-٣٨.
(٢) م . ن : ٤٤.
(٣) م. ن : ٣٦-٣٧.
(٤) م . ن : ٣٦.
(٥) م . ن : ٦٥.
(٦) م . ن : ٦٩ .
(٧) أخطاء لغوية :٣٨.

"مقابلة : يستعملها المغاربة بمعنى المباراة ، ويلتبس معناها بالتقابل واللقاء كمقابلة الصحفي مثلاً مع أحد المسؤولين ، والصواب هو المباراة ، وهي كلمة مأنوسة جارية على الألسن والأقلام في كل مكان ، فلا ضرورة للاستبدال بها"[١].

وقد يكون في الخطأ الذي يورده تفصيلاً لمقترح قدمه إلى جهة ما كقوله "خزائن : جمع خزانة ، صح ، لكنهم صاروا يستعملونها لخزين النفط أي احتياطيه المختزن تحت الأرض. وقد كنت اقترحت في معجم النفط صيغة (الخزين) بدلاً من الاحتياطي والمكمن والصهريج التي كان كل من الأقطار العربية يستعمل واحداً منها . وقلت : إن جمع الخزين (أَخْزِنَةٌ) مثل : الأُصَبَة جمع النصيب فشاع (الخزين) المفرد وتعثرت (الأخزنة) الجمع . أما الخزائن فجمع الخزانة ولا يجوز استعمالها جمعاً للخزين"[٢].

ومن التفصيل إيمانه بغنى العربية ورفض الدخيل ، من ذلك قوله "طاولة : كلمة دخيلة، وفي عربيتنا عنها غنى ، فلدينا عدة ألفاظ : (المنضدة) بمعناها العام ، وإذا كانت خاصة بالكتابة فهي (مكتب) أو خاصة بالطعام فهي (مائدة وسفرة وَخُوانْ)" [٣].

ومثلما أكثر من التفصيل وإعطاء المزيد من الأمثلة فقد اكثر من التعريض والغمز بقناة الكتاب والمحررين والمترجمين ، بحيث يجعل القارئ يتساءل عن جدوى هذه المسائل في بحث لغوي جليل القدر كبحثه ! من ذلك اثنا عشر[٤] موضعاً حصل فيها هذا الأمر على درجات أخفها وطأة قوله : " قال الكاتب النحرير"[٥].

بعد ذلك تأتي ثلاثة عناوين : الأول (عاميات عراقية) والثاني (عاميات مصرية) والثالث (استعمالات مغربية) ، وهي إعادة لما سبق ذكره من باب التأكيد كالعنوانين (صيغ المجهول) و (ضم أول الكلمة).

ويأتي عنوان (تخطئة الصواب)خاتمة للكتاب ، متضمناً سبع عشرة مسألةً ، مما عده عبدالحق فاضل "من بعض الصواب الذي حاولوا تخطئته"[٦] وكما درج في العنوانين (أخطاء إذاعية) و (أخطاء صحفية) على ذكر توطئة ، فهو هنا يمهد بتوطئة مبتدئاً بالقول "كأن بعضهم لم يكتفوا بكل هذه الفوضى اللغوية فزادوا الأمر بلبلة مذ حاولوا تخطئة ألفاظ كانت الأمة تستعملها على وجهها الصحيح ، وفرضوا من عند أنفسهم ألفاظاً واشتقاقات مغلوطة أشاعوها في الناس"[٧].

---

(١) م . ن : ٦٩.
(٢) م . ن :٥١.
(٣) م . ن :٥٨.
(٤) م . ن : الصفحات : ٣٦ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥.
(٥) م . ن : ٦٤.
(٦) م . ن :٧٧.
(٧) أخطاء لغوية : ٧٧ .

والفقرة السابقة منقولة بالنص ، والتعليق الوحيد هو أن التعريض يبدو لازمة من لوازم أسلوب عبد الحق فاضل وسيجد القارئ أن المسائل السبع عشرة – هي الأخرى – لم يخل بعضها من هذا الأسلوب ، وانظر إلى قوله "رضوخ : قالوا إنها خطأ بمعنى الخضوع ، والمعجم يكذبهم"[1]!.

ربما أعطت العبارة السابقة صورة عن المنهج في هذا العنوان – تخطئة الصواب – وهي القول بخطأ من خطّأ عبارة ما من دون توثيق أو مناقشة . ولتمام المنهج يمكن إيراد المثل الآتي ، يقول :"بديهي : زعموا أن صوابها (بَدَهّي) بفتحتين ، لأن البديهة يجب تجريدها من الحرف الزائد (الياء) قبل النسبة إليها ، لكنهم يجيزون (الطبيعي) نسبة إلى الطبيعة من دون تجريدها من الياء ، والصحيح أن البديهي والطبيعي صحيحان كلاهما وهما من توليد العصر العباسي"[2]. ويلاحظ هنا أنه يورد العبارة التي يخطئونها مع وجه الخطأ ثم يردفها بمفردة على وزنها لكنهم لم يخطئوها فيقيس عليها ليصل بالمفردتين إلى صحتهما مع إشارة إلى تاريخ المفردتين .

٢. (حروف الإضافة في الأساليب العربية) ، تأليف : يوسف نمر ذياب

كتاب (حروف الإضافة في الأساليب العربية) تأليف :يوسف نمر ذياب[3] (من منشورات منشورات دار الجاحظ /بغداد ، ضمن الموسوعة الصغيرة ، تحت الرقم (١١٢) صدر عام ١٩٨٢) ويقع في اثنين وتسعين صفحة من الحجم الصغير (١٢×١٧سم).

يقوم الكتاب على جزأين : الأول : مبحث في حروف الإضافة (حروف الجر) من ص٢ إلى ص ٦٩ ، والثاني : تطبيقات على الأخطاء الشائعة بسبب الجهل بمعنى هذه الحروف وعملها ، من ص ٧٠ إلى ص٩٠ ، وفي ص ٩١-٩٢ مسرد بالمصادر والمراجع ، التي اكتفى الباحث فيها بذكر العنوان والمؤلف فقط . وربما تساءل القارئ عن ذلك لكن الباحث يعترف : أن ما كتبه بحث يتوجه "به إلى غير المختصين"[4] ، وعليه سيجد القارئ أن ما يذكره من آراء ومعلومات من دون توثيق ، إلاّ الآيات القرآنية ، أما عن سبب تأليف الكتاب ، فيقول الباحث في المقدمة "لا بد من الاعتراف بأن في أساليبنا المعاصرة خطأً غير

---

(١) م . ن : ٨٠.
(٢) م . ن :٧٨.
(٣) جاء في الغلاف الثاني : يوسف نمر ذياب ، ولد في هيت – الأنبار –١٩٣١م، تخرج في كلية الآداب والعلوم – بغداد ١٩٥٥/١٩٥٦يعمل الآن تربوياً اختصاصياً باللغة العربية .. ويعمل غير متفرغ في الصحافة. صدرت له مجموعة شعرية (أباطيل) ١٩٥٥.
(٤) حروف الإضافة : ١٤.

قليل ، واضطراباً ُمخلاً سببا ضعفاً في نظم الجملة وفي التأليف بين الجمل .. وقد رأيت أننا – الكتاب والأدباء – في فوضى "غير معقولة" وفي عشوائية قد أزمنت ، فصرنا نصوغ العبارة كيفما اتفق ، ونجمع بين العبارات على غير هدى ، حتى شاع في أساليبنا فساد التركيب وغاب عنها رونق التعبير...[ومن هنا] : فقد رأيت . على علمي المتواضع باللغة – أن أُسْهِم... بهذا البحث في حروف الإضافة "حروف الجر" لما وجدت لدى كتابنا من "حرية" وحيرة في استعمالها"[١] أما عن مسؤولية هذا الأمر ومن يتحملها فيقول :"وليس من الإنصاف أن نُحَمِلَ الأدباء والكتاب وحدهم مسؤولية ما نشكو منه في أساليبهم ، فإن غياب المتابعة اللغوية ، وركود حركة التصحيح اللغوي ..وراء استشراء الداء أيضاً "[٢]. وبعد المقدمة يبدأ موضوعاته من دون عنوان محدد مكتفياً بالترقيم العددي[٣] ، ويأخذ في تعريف الحرف وأنواعه ، وصولاً إلى حروف الإضافة ، التي هي قسم من حروف المعاني ، ثم يتناول حروف الإضافة، متبنياً هذه التسمية الكوفية من دون تعليل يذكر[٤]، متناولاً عددها اعتماداً على ابن مالك الذي نص في ألفيته على أنها عشرون حرفاً ، وبعد تقسيمها إلى ثلاثة أنواع يصل إلى بيان النوع الثالث ، الذي هو مدار البحث (الباء ومن وفي وعن واللام وعلى) عارضاً رأي البصريين والكوفيين في مسألة نيابة هذه الحروف عن بعضها باختصار ، منتهياً برأي الدكتور إبراهيم السامرائي في المسألة ، وقبل أن يعرض لآراء من ذكر ، يستعرض معاني الحروف الأصلية ليصل بعدها إلى مناقشة البصريين والكوفيين والدكتور السامرائي ، ثم يقيم فصلاً لبيان الفائدة من زيادة هذه الحروف وحذفها ، ويختم بحثه بثبت لبعض الأساليب المعاصرة ، التي يرى ان يتحاشاها الكتاب والأدباء ، وهو الأمر الذي يعني البحث عرضه ، ويبدأ الباحث بذكر ضابطين معتمدين لثبته "أولهما : السلامة اللغوية دونما تكلف في التخريج والتأويل ، ودونما قياس على النادر والشاذ من الأساليب العربية المسموعة ، وثاني الأمرين : استشارة الذوق الأدبي في قبول الأسلوب المعاصر أو رفضه"[٥]. ومما يتعلق بهذين الضابطين قوله في موضع سابق :"ومهما يكن من أمر فمن رأينا أن يلتزم

---

(١) حروف الإضافة : ٣ ، ٥.

(٢) م. ن : ٥.

(٣) مما يؤخذ على الكتاب افتقاره إلى ذكر عنوانات لموضوعاته ، وخلوه من مسرد (فهرست) .

(٤) يقول الدكتور إبراهيم السامرائي :"أرى من الأصوب أن نستعمل مصطلح الكوفيين ، وهو حروف الإضافة بدلاً من حروف الجر الذي درج عليه البصريون ، ذلك أنه الصق بالمفهوم اللغوي لهذه الحروف ، فهي حروف وصل وربط ، أما القول بالجر فانه يشير إلى "الإعراب" فقد ذهب البصريون إلى أن الكسرة في آخر الاسم كانت بسبب تقدم "عامل الجر" وهو الحرف (مقدمة في تاريخ العربية ، دار الحرية / العراق ١٩٧٩ ، الموسوعة الصغيرة (٥٣) : ١٢.

(٥) حروف الإضافة : ٧٠.

الأدباء والكتاب بإيراد حروف الإضافة في معانيها المشهورة ، فان خرجوا عليها ، فلهم ذلك ، على أن يتبين القارىء أو السامع الغرض البلاغي ، من تحولهم عن حرف إضافة إلى آخر ، وإلاّ عدّ القائل مخطئاً ، أو جاهلاً بمعاني هذه الحروف ، أو ملتبساً عليه ما يتعدى به هذا الفعل أو ذاك "[1] وغني عن البيان أن الضابط الأول يعني الالتزام بقواعد اللغة ، بإطارها العام ، مثل ما وصلت إلينا دون الاعتماد على النادر والشاذ من الأساليب التي سمعت ، وربما اعترض بالقول : أين تضع القراءات القرآنية الشاذة ؟ والجواب : إن مرحلة التقعيد للقواعد والأصول قد انتهت ، واصطبح مناط الأمر معقوداً على ما هو مُؤصّل ومُعْتَمَد ، من قبل علماء اللغة والنحو والبلاغة ، أما الذي يوجب النظر والتدقيق ، فهو الضابط الثاني ، وهو تحكيم الذوق الأدبي في قبول الأسلوب المعاصر أو رفضه ، ولا يعني البحث هنا : ماهّية الذوق الأدبي ولا مكوناته ، ولكن يعنيه : مَنْ ومتى ؟ بمعنى : مَنْ الذي يمتلك الذوق الأدبي ؟ ومتى يحق له أن يُحَكِّم هذا الذوق؟ أليس في الأمر جانبه النسبي ؛ الذي يتيح لمن قرأ ما قرأ من الكتب أن يُحَكِّم ذوقه الأدبي؟ ذلك ما سيحاول البحث الإجابة عنه في فصل لاحق . إن شاء الله .

أما ثبت الباحث فقد استعار له طريقة الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل) ، ويضم ثلاثاً وثلاثين مادة ، لا تخضع لترتيب منهجي سوى الخطأ الذي يجمع بين عبارات أسلوبية معينة ، ويبدأ الباحث في ذكر عباراته ؛ بذكر الصحيح مُصَدّراً بـ (قل) ويردفه بذكر الخطأ مصدراً بـ (ولا تقل) ، ويعقب ذلك – في أكثر الأحيان – ببيان وجه الخطأ ، ومسوِّغ التصحيح ، ويعمد – أحياناً – إلى ذكر ما يسميه بـ (الترجمة الفاسدة) سبباً لتفشي الخطأ مثل: "قل : (كنت مدة من الزمن) و (بقي هذا الواقع مرحلة) و (رأيته أول مرة) و (انتظرته ساعتين) و (استغربت أول وهلة) و (بقيت في البصرة سنتين) و (لو زارني يوماً واحداً). ولا تقل : كنت لمدة من الزمن ، وبقي هذا الواقع لمرحلة .. لأول مرة . . لساعتين ... لأول وهلة .. لسنتين ... ليوم واحد . إن اللام في هذه الأساليب ترجمة فاسدة لـ (For) الإنجليزية فقولهم :

I Waited you for two hours.

قد تُرجم انتظرتك لساعتين ، والفصيح الجميل لو ترجمت "انتظرتك ساعتين".[2]

([1]) م. ن:٥٦.

([2]) م . ن : ٧١–٧٢. ومثلها (As) التي قابلتها خطأ كاف التشبيه العربية ، قل : أعمل رئيساً للمؤسسة . ولا تقل : أعمل كرئيس للمؤسسة : ٧٢–٧٣. ومثلها (fall in) التي قابلتها خطأ (وقع في) . قل : اخطأ في رأيه. ولا تقل= = وقع في الخطأ برأيه : ٨٧–٨٨. ومثلها (With) مترجمة بالباء في He Said : with pleasure التي ترجمت بـ (قال بسرور) وكان عليهم أن يقولوا: (قال مسروراً) و (هذه الفقرة ليست في الثبت وإنما ذكرت عرضاً في ص٦٣–٦٤). هذه المواضع الأربعة هي كل ما ورد من كلام حول ما سماه بالترجمة الفاسدة ، وهو اتجاه محمود ومطلوب لتصحيح الكثير من أمثال هذه العبارات ، والغريب أن الباحث لم يتواصل مع الأمر في كتابه الثاني "في دائرة النقد اللغوي".

أما بقية المواد فتكون – كما سبق القول – بذكر المادة مصححة وبعدها الخطأ فمسوغ التصحيح مثل قوله : قُل : (أردت أن أوضح المسألة) و (أحببت أن أبين رأيي) و (أكد أنه سيسافر) و (وجدت أنك محق) و (قلت : إني راحل). ولا تقل : أردت بأن أوضح ، أحببت بأن ...أكد بأنه ... وجدت بأنك ... وقلت باني راحل . إنّ هذه الأفعال لا تتعدى بالباء ، ولم يسمع زيادتها على مفاعيل هذه الأفعال صريحة أو مؤولة"[1].

ومثل قوله :قُلْ : ينبغي لك أن تقول ، ولا تقل : ينبغي عليك أن تقول . فالفعل (ينبغي) بمعنى (يحسن) ولا كراهية أو استعلاء مع التزام الحسن"[2].

ويلاحظ أن مسوغ التصحيح جاء على ثلاثة أوجه هي:

الأول: عبارة (الفصيح الجميل) وهي عبارة عامة ، يفهم منها – بمقتضى السياق – الإيجاز .

الثاني: ذكر المسوغ النحوي (أن هذه الأفعال...)

الثالث: ذكر المسوغ النحوي واللغوي (فالفعل ينبغي...).

وهذه الأوجه هي تطبيق لالتزامه بالضابطين اللذين ذكرهما.

ويبقى لكتاب (حروف الإضافة في الأساليب العربية) فضل الريادة في باب الأخطاء الشائعة ، وهو خطوة على (أو في أو إلى) الطريق الصحيح ، من حيث أهمية الموضوع ، والاختيار الدقيق له ، مع رصد المفردات وبيان الرأي.

ولابد من التنبيه على مسألة (الأمانة العلمية) في نقل الآراء ، فقد أورد الباحث رأياً للدكتور إبراهيم السامرائي قال فيه : "فالتسليم لرأي الأستاذ السامرائي على إطلاقه ، يسلب ما في القرآن الكريم والنصوص العربية من بلاغية مقصودة تزيد الأسلوب رونقاً في الصياغة.. أو لو ذهبنا مذهب الدكتور السامرائي فعللنا ذلك بالخطأ المسبب من عدم الاستقرار اللغوي"[3]. وهذا الكلام يذهب بالقارىء مذاهب شتى ، قد يكون أولها الطعن في بلاغة القرآن الكريم ، وقد لا يكون آخرها وجود خطأ ما تسبب في عدم الاستقرار اللغوي . وهذا تعسف ومبالغة في لوي

---

(1) حروف الإضافة : ٧٣.

(2) م . ن :٨٣ . ومثل ذلك يقال في "قل : في الأقل ، في الأعم ، في الأغلب ، في الغالب ، في ضوء ذلك. ولا تقل : على الأقل ، بالأقل ، على الأعم ، بالأعم ، بضوء ذلك ، على ضوء ذلك". ص٧٥ . وتعليل الباحث أن ليس من استعلاء أو استعانة ، وإنما تدل بهذه الألفاظ ونحوها على الظرفية و (في) أداتها. وللأمر وجه آخر ، فأنت حين تقول للحبيبة متذللاً متصاغراً أمام جفائها : على الأقل أراك . فإن فيها لذة استعلاء تشعر بها الحبيبة ، أي إن العبارة محكومة بسياقها . وكذلك الأمر– بشكل معكوس – في مثل: "قل: (على الرغم) و (على أي حال) و (على أنك مقصّر كنت حسن النية) ولا تقل : بالرغم أو رغم، بأي حال ، مع أنك مقصر" : ٧٤-٧٥. يقول الباحث :"إنما نريد استعلاء واقع كائن أو سيكون على واقع ماثل": ٧٥ . والأمر هنا إذا كانت إرادة الاستعلاء بهذا المعنى ، فإن لم تكن كذلك فهي محكومة بسياقها، فموضع (على أنك مقصّر) هو غير (مع أنك مقصّر) التي ربما قصدت بها العتب وأنت لا تخاطب مسؤولك في العمل: على أي حال ، لأن أدب التخاطب يفرض عليك لغة أقل حدة من تلك التي تريد بها الاستعلاء .

(3) حروف الإضافة : ٤٦-٤٧.

أعناق الآراء العلمية وتسخيرها لأغراض الجدل والمحاججة ، وهو حيف يقع على باحث علمي دون وجه حق .

يقول الدكتور إبراهيم السامرائي :"إن هذه الظاهرة اللغوية [يقصد التضمين البَصْريّ والنيابة الكوفّية][1] لتشير إلى أن اللغة العربية في عصر القرآن ما زالت تحتفظ بمظاهر لغوية تشير إلى المراحل التي انسلخت من عمر هذه اللغة . تلك المراحل التي كان فيها عدم استقرار استعمال هذه الأدوات ، ثم إنها أخذت طريقها نحو التوحد والانسجام والخلوص إلى ما يشبه الاستعمالات الثابتة التي بدأت تتضح في الاستعمال . ومن غير شك أن الاستعمال الذي كتبت له السيرورة والشيوع يصبح علامة من العلامات البارزة المميزة ، غير أنه لا بد أن يتخلف شيء قليل يعرض للمعربين ، وهو البقية الباقية من المراحل التاريخية السابقة . أن طريقة اللغويين الأقدمين في تناول هذه البقايا انهم حملوها على الشذوذ أو على إنها لغة من لغات القبائل أو لغة جهة من الجهات أو إقليم من الأقاليم.

غير أنهم حين وجدوا شيئاً من ذلك في لغة التنزيل ، أخذهم شيء من الحرج فاحترزوا عما توهموا انه نيل من كتاب الله الكريم ، فاهتدوا إلى هذا التفسير ، الذي أشرنا إليه على خلافهم من بصريين وكوفيين .

أقول : إن هذه الاستعمالات التي وردت مخالفة للمشهور الكثير الذي حفلت به لغة القرآن ليس إلاّ بقية باقية لاستعمالات هذه الأدوات ، قبل أن تأخذ العربية طريقها إلى أن تكون لغة قواعد ثابتة واستعمالات شائعة عامة." [2] هذا النص هو مجمل رأي الدكتور إبراهيم السامرائي ، وأية قراءة متأملة منصفة تصل بالقارئ إلى غير ما وصل إليه يوسف نمر ذياب.

---

(1) زيادة اقتضاها السياق .

(2) مقدمة في تاريخ العربية :١٩-٢٠.

٣. (نظرات في أخطاء المنشئين) تأليف : محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي

كتاب (نظرات في أخطاء المنشئين) تأليف : محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي[١] ، صدر عن مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، عام ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م . بثلاثة أجزاء من الحجم المتوسط (٢٤×١٧سم).

يقع الجزء الأول في (٢٩٢) مئتين واثنتين وتسعين صفحة ، والثاني في (٣٠٠) ثلاث مئة صفحة ، والثالث في (٢٨٦) مئتين وست وثمانين صفحة.

يتضمن الجزء الأول (مقدمة الكتاب) بثلاث صفحات فالمتن ثم الثبت (الفهرس) بالألفاظ المفردة ، مرتبة ترتيباً هجائياً وفي نهاية الجزء جدول بالخطأ والصواب . هذا الجزء لم يتضمن ثبتاً بالآيات القرآنية الكريمة مع تخريجها ، في حين جاء الجزءان الثاني والثالث متضمنين هذا الثبت ، بترتيب هجائي للآيات ، وحوى الأخير – الجزء الثالث –ثبتاً بالمراجع وذلك بإثبات عنوان المرجع ثم اسم مؤلفه.

في مقدمة الكتاب ، آراء للمؤلف في كيفية تعلم اللغة ، والمحيط اللغوي السليم للطالب، الذي منه الكتاب المدرسي المشكول ، والمعلم أو المدرس المطبوع لسانه على الفصيح ، هذا المحيط هو أشبه ما يكون بالمحيط البدوي الفصيح الذي كان العرب القدماء يرسلون أبناءهم إليه كي تصح ألسنتهم[٢] . ومهمة الكتاب "أن نمهد الطريق للقارىء العربي المستلهم للغة الفصحى ، سواء أكانت هذه اللغة مسموعة أم مقروءة على قواعد صحيحة"[٣] أما المنهج العام للتأليف فيقول عنه المؤلف :"وبعد ذلك فإني رأيت أن أعود إلى جمع أشهر الآراء وأقربها إلى الصواب بالتطواف في الكتب القديم منها والحديث ، ومعاجم اللغة والمحاضرات والشعر العربي والصحف والمجلات ودونتها في كتاب"[٤]. والمؤلف بتصريحه أنّ ما كتبه هو جمع لأشهر الآراء عبر تطوافه في الكتب وغيرها – إنما يعني أن فضله هو ذكر الأقرب من الآراء إلى الصواب ، أي أن كتابه إلى الإعداد أقرب منه إلى لتأليف ، ولا يطمع القارىء أن يجد توثيقاً لما يقرأ فالمؤلف في الغالب والأعم لا يوثق ما يذكره إلاّ في القليل النادر ، وعلى القارىء أن يتذكر قائمة المراجع التي تتعلق بالتصحيح اللغوي كي يعود بالمسألة إلى أصولها ، ومع وجود رأي للمؤلف – هنا أو هناك – ولا سيما العبارات التي تتضمن (أقول)[٥] و (إني أرى)[٦]إلاّ أنها من القلة بحيث لا

---

(١) لم يظفر البحث بترجمة للكاتب .
(٢) المقدمة :٥-٦.
(٣) المقدمة :٥.
(٤) المقدمة :٦.
(٥) ٤٢/١.
(٦) ٣٣/٣.

تشكل ما يعتد به ليصبح اتجاهاً ، على أن هذا لا يقلل من أهمية الكتاب فهو أول محاولة عراقية رائدة في باب تأطير الأخطاء الشائعة بين دفتي معجم ، وهو الثانية على مستوى الوطن العربي بعد (معجم الأخطاء الشائعة) لمحمد العدناني[١].

المنهج

١. يعتمد المؤلف على الترتيب المعجمي الحديث ، أي الترتيب الهجائي للمفردات ، مع مراعاة الحرف الثاني ، ويكتفي بذكر الحرف بوصفه عنواناً مع رسمه الإملائي ، ثم تأتي المفردات تباعاً مثل قوله :"الألف (١)"[٢] ثم تأتي المفردات 'ابن ، ابن ، ابن ، أبداً ، أتى"[٣].

٢. لا يلزم المؤلف نفسه بمنهج محدد في تناول المفردة ، فقد يذكر المفردة ، ويعطي تعريفاً لها ، ثم وجه الخطأ فالصواب مع بيان السبب ، مثل قوله "أثاث" : الأثاث مفرد مذكر ، واحده أثاثه ، ويحسب بعض الناس الأثاث لا واحد له من لفظه ، وهو فراش البيت فقط، والصواب انه يشمل كل ما في البيت من فرش وإبل وغنم وأموال وخدم"[٤].

وقد يتناول ثنائيات لغوية متضادة في المعنى ، مفرقاً بينهما ، محتجاً بالقرآن ، من دون النص على خطأ بشأنها ، وذكرها إنما هو من باب العلم بالشيء ، مثل قوله "(الأثرة والإيثار)[٥] . الفرق بينهما ، الأثرة : هي اختصاص المرء نفسه بأحسن الأشياء من دون الآخرين، تقول : استأثر بالعمل على زملائه : خص نفسه به ، والإيثار هو إنكار الذات ، أي: إنّه ضد الأثرة ، تقول : آثر إيثاراً : آثر الآخرين بالشيء على نفسه ، قال تعالى: ﴿**وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ**﴾[٦].

ومن باب العلم بالشيء –أيضاً –أن يتناول مفردة بعينها ، مبيناً معاني استعمالاتها ، وذكر اشتقاق مضارعها ومصدرها ، ومكثراً من الاحتجاج بالقرآن الكريم على نحوٍ واضح من دون توثيق للآيات مثل قوله "جزى : جزى (يجزي جزاء).

١. جزى فلاناً بعمله . أو عليه : قابله بما يكافئه . قال تعالى ﴿ **إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا**﴾[٧]

٢. جزى فلاناً أجراً : أعطاه . قال تعالى : ﴿ **وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُم**﴾[١].

---

(١) ينظر : آخر مقدمة (معجم الأخطاء الشائعة) إذ يشير إلى تاريخ صدور معجمه في عام ١٩٧٣.

(٢) نظرات في أخطاء المنشئين :١/٩-١١.

(٣) م.ن:١/٩-١١.

(٤) م.ن: ١/١٢.

(٥) م.ن : ١/١٣.

(٦) سورة الحشر / الآية ٩.

(٧) سورة المؤمنون / الآية ١١١.

٣. جزى عن فلان : قضى وكفى فهو جاز . قال تعالى : ﴿**وَلا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا**﴾ (٢).

الجزاء يكون في الخير والشر ، فهو في الخير مكافأة وفي الشر عقاب

أمثال للجزاء كمكافأة

١. قال تعالى : ﴿**وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى**﴾ (٣) وقوله تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ**﴾ (٤) ومن أمثلة العقاب والجزاء قوله تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجرمين**﴾ (٥).

الجزية : ما يؤخذ من أهل الذمة من ضريبة نظير تأمينهم وانتفاعهم بما ينتفع به المسلمون . قال تعالى : ﴿**حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ**﴾(٦)."(٧).

وقد يذكر المفردة ، ويفهم ضمناً أن الخطأ وارد في الاستعمال ، مثل قوله "الثاني والآخر : يستعمل الثاني فيما يليه ثالث ورابع ، وكلمة الآخر فيما لا يتبعه شيء ، وعلى هذا يقال : ربيع الآخر ، ولا يقال ربيع الثاني لأنه لا يوجد ربيع ثالث . ولهذا قيل في صفات الله: الآخر ، لأنه ليس بعده شيء ومثل هذا يقال في شهري جمادى ، فيقال : جمادى الأولى وجمادى الآخرة"(٨).

أو يذكر المفردة ، وما يشتق منها ، ويقع في دائرة الخطأ الذي قد يكون واحداً أو متعدداً حسب الاشتقاق مورداً الصحيح ، متبوعاً بالسبب ، محتجاً بالقرآن الكريم على نحو واضح ، وهنا تبدو معالم التصحيح لدى المؤلف ، فهو يورد العبارة التي فيها الخطأ بحجم أكبر ، وبحبر أعمق ، وكذا العبارة بعد التصحيح ، وهذا الذي عليه جُلُّ عَمَلِه في التصحيح ، مثل قوله "خطب : خاطب فلاناً : راجعه في الكلام . قال تعالى : ﴿ **وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ**﴾(٩).
الخطاب : المراجعة في الكلام . قال تعالى : ﴿ **وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ**﴾ (١٠).

---

(١) سورة النحل / الآية ٩٦.
(٢) سورة لقمان /الآية ٣٣ .
(٣) سورة طه /الآية ٧٦.
(٤) سورة الإنعام /الآية ٨٤.
(٥) سورة الأعراف /الآية ٤٠ .
(٦) التوبة /الآية ٢٩.
(٧) نظرات في أخطاء المنشئين :٩٤/١.
(٨) م.ن:٤٤/١.
(٩) سورة الفرقان / الآية ٦٣.
(١٠) سورة ص / الآية ٢٣.

خطب على المنبر يخطب خطابة وخُطبة ، ويقولون : **ألقى خطاباً مهماً** والصواب : **ألقى خُطبةً مهمة** ، ويقولون : **من بعث إليك بخطاب** ؟ والصواب : **من بعث إليك بكتاب؟** لأن الخطاب لا يكون إلاّ بالمكالمة والمواجهة .

ويقولون : **خطب المرأة للرجل** . والصواب : **خطب المرأة إلى الرجل** ويقولون : **اليوم خُطبة ابنك** . والصواب : **اليومِ خطبة ابنك** . لأن الخِطبة طلب يد البنت ، والخطبة التي تلقى على المنبر ، والخطبة الاسم فهو خاطِب وخطّاب ويقولون : **ستكون خُطوبتك سعيدة** . والصواب : **ستكونِ خطبتك سعيدة** . قال تعالى: ﴿ **وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ**﴾[1]"[2].

٣. قد يذكر من يحتج بآرائهم ، ويذهب إلى ما ذهبوا إليه ، ومن هؤلاء الدكتور مصطفى جواد ، مثل قوله "أيهما : يستعمل الناس كلمة (أيهما) فيقولون : **أيهما أفضل الكتاب أم المال ؟** قال الأستاذ المرحوم مصطفى جواد : هذا لا يجوز لأن في (أي)ضميراً يعود إلى متأخر لفظاً ورتبة عوداً على غير مجاز والصواب فيه : **أيما أفضل الكتاب أم المال؟** مع العلم أن التركيب مخالف للمنطق اللغوي فأي للاستفهام وهما إخبار ويكون الاستفهام عن الظاهر أول مرة ، فإذا كُرِرَ الظاهر جاز لنا أن نستفهم عن ضميره ، ولم يذكر الظاهر في هذه الجملة فلذلك وضعنا مكانه (ما) فقلنا : **أيما أفضل الكتاب أم المال؟** أقول: إن ما ذهب إليه الأستاذ الجليل هو الأسلوب الفصيح ، الذي نجده في كلام المتقدمين الفصحاء ، وأما الذين يقولون بجواز عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ، وما جاءوا به من أمثلة فهي شاذة"[3].

ومن ذلك احتجاجه بآراء اللغويين القدامى منهم والمحدثين ، والرد عليهم أو موافقتهم مثل قوله "كاد : يقولون **يكاد لا يدرس** . والصواب : **لا يكاد يدرس** . قال تعالى : ﴿ **لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً** ﴾[4]... ويقولون : **كاد بأن يسافر** . والصواب **كاد يسافر** . قارب ولم يفعل ، وهي وهي من أفعال المقاربة ترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها ، ويندر اقتران خبرها بأن ، وقد تكون جملة الكلام ، ويقولون : **كاد محمد أن يفعل كذا** . بإدخال (أن) على خبر كاد ، فقد خطّأه ابن قتيبة قائلاً : كاد فلان يفعل كذا ، ولا يقال : أن يفعل . قال تعالى : ﴿ **فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**﴾[5] وقد جاء في الشعر وهو قليل ، وإني أرى دخول (أن) على خبر كاد وارد في

---

(١) سورة البقرة / الآية ٢٣٥.

(٢) نظرات في أخطاء المنشئين :١٤٦/١.

(٣) م .ن :١ / ٤٢.

(٤) سورة الكهف / الآية ٩٣.

(٥) سورة البقرة /الآية ٧١

النثر ، كما هو وارد في الشعر ، ومنه الحديث "ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب" وهو ليس قليلاً في الشعر كما زعم وإنما هو كثير ، وقد أورد بعض الدارسين ورود (كاد) مع (أن) في الشعر القديم اكثر من ورودها من دون (أن) ، وقال الغلاييني ، في (جامع الدروس العربية) : والأكثر في (كاد وكرب) أن يتجرد منها ، واقترانه[١] بها قليل ، ومنه الحديث كاد الفقر أن يكون كفراً "[٢].

٤. قد يورد مراجعُ أحياناً ، وبخاصة المعاجم ، مسلماً بالقديم وقابلاً للحديث مع شيء من التمريض ، فمن الأول قوله "طاف :ويخطئون من يقّول : **طاف على القوم** ، والصواب: **طاف بالقوم** . أي : دار حولهم ، ويجوز أن نقول : طاف بهم وطاف عليهم . قال تعالى ﴿ **وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَكْنُونٌ** ﴾ [٣] وطاف حولهم كما جاء في الصحاح ، وطاف فيهم كما جاء في اللسان . إن الأفعال تطوف وأستطاف وأطاف عليه وأطوف به بمعنى"[٤].

ومن الثاني قوله "فشل : ويقولون : **فشل الرجل في عمله** . والصواب : **غاب**[٥] **الرجل الرجل في عمله** أو : **أخفق فيه** . لأن الفعل فشل معناه كسل وتراخى وضعف وجبن عن الحرب ، تقول : دعي إلى القتال ففشل ، جبن وعزم على كذا ثم فشل عنه ، أي : نكل عنه ولم يمضه . قال تعالى : ﴿ **وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ** ﴾ [٦] وقال المعجم الوسيط : فشل في عمله : أَخْفَقَ ، وهو قول حسن." [٧]

٥. قد يكون الخطأ باباً لإثارة معلومات شتى في دقائق المعاني اللغوية ، من ذلك قوله "يقولون: **فلانة ظعينة فلان** . قال أبو بكر : أصل الظعينة المرأة في الهودج ، ثم كثر ذلك حتى صارت العرب تقول : فلانة ظعينة فلان . يريدون زوجته . ويقال لامرأة الرجل هي زوجته وزوجه[٨] قال تعالى : ﴿ **اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ** ﴾ [٩] لأن في كلام العرب أشياء تختلف

---

(١) كذا في الأصل والصحيح : أن يتجردا منها ، واقترانهما..

(٢) نظرات في أخطاء المنشئين :٢/٢٢١-٢٢٢.

(٣) سورة الطور / الآية ٢٤ وردت في الأصل "يطوف" والصحيح :"ويطوف ..."

(٤) نظرات في أخطاء المنشئين :٢/١٧.

(٥) كذا في الأصل وربما كان الصواب : خاب.

(٦) سورة الأنفال / الآية ٤٦.

(٧) نظرات في أخطاء المنشئين :٢/١٤٥.

(٨) يفهم من ظاهر كلام المؤلف أنّ زوجاً وزوجة بمعنى ، غير أنه يورد في ١/٢٠٠ من كتابه ما نصه "وقد يقال للمرأة على قلة زوجة" ، وفي الأمر نظر سيأتي الكلام عنه في فصلٍ لاحق إن شاء الله .

(٩) سورة البقرة /الآية ٣٥.

أسماؤها باختلاف أوصافها فمن ذلك لا يقولون للمرأة ظعينة إلاّ ما دامت راكبة في هودج ، ولا للقدح كأس إلاّ إذا كان فيه شراب ، ولا للبئر ركيه إلاّ إذا كان فيها ماء ولا للدلو سَجْلٌ إلاّ وفيها ماء ولو قَلَّ ، ولا يقال للبستان حديقة إلاّ إذا كان عليه حائط ولا للإناء كوز إلاّ إذا كانت له عروة وإلاّ فهو كوب ولا للمجلس ناد إلاّ وفيه أهله ... ولا للمرأة عانس ولا عاتق إلاّ مادامت في بيت أبويها ، ولا للحطب وقود إلاّ إذا اتقدت فيه النار ولا للأنبوبة قلم إلاّ إذا بُرِيَتْ"[1].

أو يكون الخطأ بابا للدخول في تفصيل تعليمي مدرسي ، ومن ذلك قدر غير قليل ، ومنه ما يستغرق العديد من الصفحات مثل موضوع (العدد ٢/٤٣-٥٤) و (اسم التفضيل٢/١٤٦-١٤٩) و (لدن٢/٢٣١-٢٣٥) و (الهمزة٣/١٢٤-١٤٣) و (الألف المتطرفة ٣/١٥٤-١٦٤) و(الواو ٣/١٦٥/١٧١) . ومنه ما يزيد على الصفحتين مثل موضوع (إذن وإذا ١/٢٤-٢٦) و (كلا وكلتا ٢/٢١٤-٢١٦)و(لكن ٢/٢٤٣-٢٤٥) ومنه ما يزيد على الصفحة الواحدة مثل موضوع (أم ١/٣١-٣٢) و (ثمان١/٨٤-٨٥) و (فقط٢/١٥١-١٥٢) . وربما كان من حق القارىء الاستنتاج بأن ذلك يشكل جزءاً برأسه .

٦. إن قول المؤلف في مقدمته بشأن "جمع أشهر الآراء وأقربها إلى الصواب" يعني أن الجمع قد يكون نقلاً للنص دون تغيير مهما كان حجم النقل ودون توثيق . من ذلك ما جاء بشأن (ثمان) وفيها يلحظ القارىء أنها منقولة بالكامل من (أزاهير الفصحى في دقائق اللغة) والنص يستغرق ما يقرب من الصفحتين ، ولذا عمد البحث إلى تصويره في الملحق الأول[2].

وقد يعمد إلى التقديم والتأخير ، وتغيير بعض الكلمات ، لكن النص بجوهره يبقى نقلاً مثل قوله "نقل : يقولون : **كثرت تنقلات المعلمين والموظفين** . والصواب : **كثرت نقول المعلمين ونقلاتُهم** . لأن التنقلات جمع المصدر (التنقل) المشتق من الفعل اللازم (تنقل فلان) أي انتقل من مكان إلى آخر ومن بلدة إلى أخرى عدة مرات بحسب رغبته وهواه ، أّما الموظفون والمعلمون فينتقلون بحسب رغبات رؤسائهم لذا نأخذ الفعل المتعدي (نقل)[3]. وهو (نقل) وجمعه : نقول . والمصدر المرة : نقلة وجمعه نقلات"[4].

---

(١) نظرات في أخطاء المنشئين :٢/٢٤.

(٢) ينظر للمقارنة: الملحق الأول ويضم : (نظرات في أخطاء المنشئين) :١/٨٤-٨٥ ، مع (أزاهير الفصحى في دقائق اللغة) : ١٢٩-١٣٠.

(٣) كان عليه أن يقول : نأخذ مصدر الفعل .

(٤) نظرات في أخطاء المنشئين : ٣/٩٩ ، وكان عليه أن يقول أو مصدر المرة .

ويمكن مقارنة النص بما جاء عند محمد العدناني ، إذ يقول :"تقول المدرسين أو نقلاتهم : ويقولون : تنقلات المدرسين أو الموظفين . والصواب : نقول المدرسين أو نقلاتهم ، لأن (التنقل) هو مصدر الفعل اللازم (تنقل) ، وجمع التنقل : تنقلات . و لا يكون التنقل إلاّ بحسب رغبة الإنسان ومشيئته ، والمدرسون والموظفون ينقلون بحسب رغبات رؤسائهم ، لذا نأخذ مصدر الفعل المتعدي (نَقَلَ) وهو (نَقْلٌ) وجمعه (نقول) . أو مصدر المرة : (نقلة) ، وجمعه (نقلات)" [١].

وقد يكون مع التغيير القيام بنسبة المسألة إليه مثل قوله "ومما عرفنا من القواعد التي ذكرناها استبان أن معاجم ومعجمات جمعان قياسيان لكلمة معجم ، وإني أرى أن لا مانع [٢] من استعمال معاجم ومعجمات " ويمكن مقارنة النص بما جاء عند (عباس أبو السعود) إذ يقول "مما سقنا من القواعد السابقة استبان لنا أن معاجم ومعجمات جمعان قياسيان لكلمة معجم وإنه لا حرج على من يستعمل كلاً منهما"[٣].

وقد تعوزه الدقة في النقل فيورد عبارة لا صلة لها بالمسألة أو أن صلتها موجودة في النص الأصلي وقام بحذفها لأمر ما ؛ مثل قوله عند الكلام بشأن (بين) "والخبر كما في قول بعض بني عذرة السابق"[٤] والحال هو : لا وجود للخبر ولا وجود لقول بعض بني عذرة.

ومن ذلك أن تضطرب المادة وتتداخل مع غيرها ، مفتقرة إلى الربط الصحيح مما يفضي بالقارىء إلى الإرباك ، مثل قوله "طبش : يقولون : **فلان طِباش** ، والصواب : **فلانٌ طَباشٌ** ، معناه : غير مقتصد في قوله . وفعله من قولهم : قد طاش السهم إذا لم يصب ووقع على غير مقصد"[٥].

ويذهب الظن إلى أنه يقصد : (طيش) (بالياء وليس بالباء) بفرض الخطأ الطباعي ، وبدليل الفعل : طاش ، لكن (الطبش) مادة لغوية ؛ جاء في (اللسان) "الطبش : لغة في الطمش، وهم الناس . يقال : ما ادري أي الطبش هو؟"[٦] وجاء في (القاموس المحيط)" الطبش: الناس

---

(١) (معجم الأخطاء الشائعة): ٢٥٢ ومن المفارقة أن العدناني قد عمد إلى نص الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل) :٤٦/١ ملخصاً إياه دون الإشارة إلى الكتاب.

(٢) كذا في الأصل والصحيح : وإني أرى ألاّ مانع .

(٣) ينظر للمقارنة الملحق الثاني ويضم : (نظرات في أخطاء المنشئين) :٣٢/٣-٣٣ ، مع (أزاهير الفصحى في دقائق اللغة) :٥٢-٥٣.

(٤) نظرات في أخطاء المنشئين :٧٣/١.

(٥) م.ن:٦/٢.

(٦) اللسان :٣١١/٦.

كالطمش . يقال : ما في الطبش مثله"[١] ، ولم ترد المادة في (الصحاح) وكذا (مختار الصحاح) و (معجم مقاييس اللغة) و (المعجم الوسيط) . وهذا يعني الشك في صحة وجودها ، وعلى فرض وجودها فهي لم ترد بالمعنى والصيغة التي جاء بها المؤلف ، وهي – في أغلب الظن – إلى العامية اقرب منها إلى الفصحى ، ففي قول العامة : فلان يطبش في كلامه . أي أن في كلامه تخليطاً يقترن من الهذر . وعليه فان قول المؤلف "وفعله من قولهم: قد طاش السهم .." لا صلة له بما قبله.

وزيادة في التوضيح فإن المؤلف يعود في مكان آخر إلى القول "طاش : طاش فلان : نزق وخف وانحرف . ويقال : لمن ضلّ عن الصواب : طاش سهمه . ويقولون : عرف الصبي بالطياشة ، والصواب : عرف الصبي بالطيش . وتقول : طاش فلان : ذهب عقله ، وطاش : اخطأ . وطاش السهم ونحوه عن الهدف : جاز عنه ولم يصبه"[٢]. أي أن (الطيش) غير (الطبش) ، يقول (الجوهري) :"والطيش : النزق والخفة والرجل طياش"[٣] ويقول (ابن فارس) :"الطاء والياء والشين ، كلمة واحدة ، وهي : الطيش والخفة ، وطاش السهم من هذا إذا لم يصب ، كأنه خف وطاش وطار".[٤] ويقول (الزمخشري): "ط ي ش : رجل طائش اللب من قوم قوم طاشه وطياش وطاش السهم عن الغرض قال :

رمتني أم عياش بسهم غير طياش"[٥]

ويقول (ابن منظور) :"ورجل طائش من قوم طاشه ، وطياش من قوم طياشه : خفاف العقول"[٦] ويقول الفيروز آبادي: " الطيش: النزق والخفة، طاش يطيش فهو طائش وطياش... والطياش من لا يقصد وجهاً واحداً "[٧] وفي (المعجم الوسيط) " الطياش: المتردد لا يقصد وجهاً ، والأرعن المتسرع ويقال : قوم طياشه"[٨] بكلمة أخرى : لا يوجد خطأ طباعي، و (طبش) غير (طيش) و (طباش) بالكسر أو بالفتح لم ترد في المظان اللغوية.

---

(١) القاموس المحيط :٢/٢٧٧.

(٢) نظرات في أخطاء المنشئين :٢/٢٢.

(٣) الصحاح :٣/١٠٠٩ ومثل ذلك في (مختار الصحاح) للرازي :٤٠٣.

(٤) مقاييس اللغة :٣/٤٣٧.

(٥) الأساس :٢٨٨.

(٦) اللسان :٦/٣١٣.

(٧) القاموس المحيط :٢/٢٧٧.

(٨) إبراهيم مصطفى وآخرون :٢/٥٧٤.

٧. احتجاج المؤلف بالقرآن الكريم ، يكاد يطغى على ما عداه من الحديث النبوي الشريف والمأثور من كلام العرب شعراً ونثراً ، مما يشكل ظاهرة تستحق التأمل ، فمثل هذه السياحة مع النص القرآني – لا شك –إنها تستدعي جهداً معرفياً غير يسير[١]

ويبقى ملحظان:

الأول : إن أسلوب المؤلف محتاج إلى المزيد من التماسك.

الثاني : إن الإخراج الفني غير معتنى به على الوجه المطلوب

وعود على بدء :يبقى الكتاب قيماً في بابه ، لكنه لا يخلو من الهنات .

٤. (دروس في اللغة والنحو والإملاء لموظفي الدولة) ، تأليف : مجموعة مؤلفين من وزارة التربية

هذا الكتاب من إصدار وزارة التربية (مطبعة وزارة التربية رقم(٣) / بغداد الطبعة الثانية المنقحة والمزيدة ، ١٩٨٤م) ، قام بتأليفه سبعة مؤلفين بإشراف خبيرين علميين هما : الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، وخالد محسن إسماعيل ، ومشرف علمي هو :باقر جواد محمد.

يقع الكتاب في أربع وسبعين صفحة من الحجم المتوسط ، ويضم مقدمة فتعريفاً بالكتاب الرسمي ومحرره ، وبعدها ثلاثة مباحث أساسية ، في كل مبحث خمسة أو ستة عناوين ، ثم ثبت الموضوعات .

تبدأ المقدمة بالقول :"لم يسبق أن استحدث في دوائر الدولة عمل من شأنه ان يهتم بقضايا اللغة وحمايتها ، كالذي نقوم به اليوم ، فهو التفاتة مخلصة غيور لحماية لغة الضاد .. ولماكان عملنا هذا جديداً رائداً ، كان كذلك تجربة جديدة ، خرجنا منها بشعور جديد ، وأدركنا عندها انه يجب أن يستمر"[٢] بعد ذلك كلام يتضمن الالتزام بتوجيهات الدولة ، وقانون سلامة اللغة العربية ، وإشارة إلى الإشراف على سلامة الكتب الرسمية ، الصادرة عن الوزارات وتختتم المقدمة بالقول :"فنرجو أن يجد الأيدي التي تتلقفه ، والنفوس التي تتقبله"[٣].

والحق أن العمل يعدّ أول محاولة ناجحة في بابه ، إذ جاءت لغته مدرسية مبسطة وجاء الفصل الموسوم بـ (مباحث في الأخطاء اللغوية والنحوية الشائعة وتصويباتها) متضمناً حصيلة ميدانية للأخطاء الشائعة في الكتب الرسمية ، لكن المألوف أن القارئ هو الحكم وليس المؤلف ،

---

(١) في ثبت (فهرس) الآيات للجزء الثاني وردت (٢٨٤) مئتان وأربع وثمانون آية ، وفي ثبت الجزء الثالث وردت (٢٢٢) مئتان واثنتان وعشرون آية ، أما الجزء الأول فقد جاء خلواً من الثبت ينظر : ٢/٢٧٠-٢٨٤ و ٣/٢٣٥-٢٤٧.

(٢) دروس في اللغة .. : ٣-٤

(٣) م. ن :٣-٤.

والحق أيضاً أن القارئ للعمل بمجمله ، وبدقة أكثر : القارئ لأكثر من ثلثي العمل ، لا يرى فيه أكثر من تذكير للموظف الكاتب ، بما درسه من مفردات ، في اللغة العربية ، في المرحلة المتوسطة[١] ، بل الشداة من التلاميذ يعرفون ما هو أكثر وأعمق ! من هنا كان حكم المؤلفين على عملهم ، والإشادة به ، خروجاً على المألوف ومغالاة في غير محلها .

يعقب المقدمة ، التعريف بالكتاب الرسمي ومحرره ، بأسلوب يغلب عليه الإنشاء الأدبي ، مع الإشارة إلى ما يفتقر إليه الكتاب الرسمي ، من التعبير الدقيق ، واللغة السليمة ، وبيان أن التعبير الدقيق يعني " ما يكون عليه أسلوبه وإنشاؤه من دقة ، في عرض الأفكار ، ومطابقة المعاني لمقتضى الحال"[٢] وان اللغة السليمة تعني "قواعدها وصرفها ، فتكون الكلمة صحيحة في تصريفها ورسمها (إملائها) كما تكون صحيحة في إطار الجملة وصياغتها"[٣].

يأتي المبحث الأول في قواعد الرسم "الإملاء" [٤] مشتملاً على (كتابة حرفي الضاد والظاء) ثم (التاء القصيرة والتاء الطويلة) ثم (الألف الممدودة "القائمة" والألف المقصورة "على شكل ياء" ثم "رسم الهمزة" وأخيراً "علامات الترقيم".

ويغلب على تناول المواد ، طابع السهولة في الشرح ، وتركيز المعلومات ، تركيزاً مختصراً من دون الإشارة إلى أي مصدر لمعلومات البحث.

ويأتي المبحث الثاني بعنوان (مباحث ودروس ميسرة في النحو)[٥] وفيه (الأسماء المرفوعة ، والأسماء المنصوبة ، والأسماء المجرورة ، والنعت الحقيقي والنعت السببي والعدد والأفعال) ، والقارئ هذا المبحث يلحظ ما يأتي:

١. إن اختيار موضوعي : النعت الحقيقي ، والنعت السببي ، والعدد ، يعد كشفاً موفقاً ودقيقاً للأخطاء التي يقع فيها عموم الموظفين ، في كتبهم الرسمية ، أما بقية الموضوعات فتبقى مفيدة في الأقل من باب التذكير.
٢. من المعلوم أن علامات الإعراب نوعان : أصلية ونائبة عنها (فرعية) ، ومن المعلوم –أيضاً – أن مصطلح (الشذوذ) من مصطلحات النحو ، التي لا ينبغي لأحد أن يستعملها إلاّ في حقيقتها ، وعليه فان قول المؤلفين :"غير أن هناك كلمات ، تكون غير الضمة فيها

---

(١) مبحث : في قواعد الرسم (الإملاء) ص٧–١٨ ، هو كتاب الإملاء للمرحلة المتوسطة ، ومبحث :دروس ميسرة في النحو ص١٩–٤٣ ، هي مفردات القواعد للصفين الأول والثاني المتوسط باستثناء موضوع (العدد) الذي هو من مفردات الصف الثالث المتوسط .

(٢) دروس في اللغة ..: ٥.

(٣) م . ن : ٥.

(٤) م . ن : ٧–١٨.

(٥) م . ن : ١٩–٤٣.

دليلاً على الرفع ، فبذلك تكون تلك الكلمات قد شذت"[١] يعد قولاً غير دقيق من وجهين : الأول : أن الأسماء الستة والمثنى والملحق به وجمع المذكر السالم والملحق به والأفعال الخمسة ؛ لا توصف بـ (تلك الكلمات) ، لأن المقصود هو القلة والندرة ، والأمر في حقيقته ليس كذلك ، أما الوجه الثاني ، فهو أن القلة والندرة سوغت للمؤلفين استعمال (الشذوذ) كنتيجة ، وهو ترتيب لنتيجة غير صحيحة مبنية على مقدمة غير صحيحة.

٣. في موضع الكلام على (كلا وكلتا) وإعرابهما حين يضافان إلى ضمير . يقول المؤلفون: "وإما أن يكون ضميراً ، فيعاملان حينئذٍ معاملة المثنى"[٢] وذكروا قبله :"وهناك أسماء تعامل معاملة المثنى في الإعراب"[٣] ويعددون منها : (هذان وهاتان واللذان واللتان وكلا وكلتا) لكنهملم يوضحوا المسألة توضيحاً وافياً ، ربما لأنهم لم يريدوا الإثقال على القارئ بتفاصيل زائدة ، لكنهم حين يتكلمون على إعراب العدد (١٢) يقولون :"إن جزءه الأول (اثنا) يعرب إعراب المثنى"[٤] مع عدم دقة العبارة هنا فهم حين يعربون (اثنتي) في الصفحة نفسها يقولون :"اثنتي مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بالمثنى"[٥] وهذا يعني ورود كلمة (ملحق) مع عدم سبقها بما يشفع لها من معنى.

٤. في موضع الكلام على العدد وأنواعه ، يقولون :"أما العدد فإنه على أنواع ثلاثة ...."[٦] وهي المفرد والمركب والمعطوف ، من دون ذكر لألفاظ العقود ، وللألفاظ الأخرى (مئة وألف ومليون...) والغريب أنهم يذكرونها ، في موضع الكلام على معدود العدد ، فيقولون :"يكون معدود ألفاظ العقود .. يكون معدود الأعداد (مئة ، ألف ، مليون)..." [٧] وفي ذلك عدم دقة تؤدي إلى إرباك القارئ ، وفي الموضع نفسه ، ترد عبارة :"ثم ان المعدود يعرب مضافاً بحرف الجر وهكذا .ثم أن المعدود يعرب مضافاً إليه"[٨] والعبارة مضطربة ، وغير وغير دقيقة ، وربما كان القصد :ثم أن العدد يعرب مضافاً والمعدود مضافاً إليه ، ويمكن للمسألة أن تخرج على أنها خطأ طباعي.

---

(١) دروس في اللغة : ٢٢.
(٢) م . ن : ٢.
(٣) م . ن : ٤.
(٤) م . ن : ٣.
(٥) م . ن :٣٦.
(٦) م . ن : ٣٢ .
(٧) م . ن : ٣٩-٤٠.
(٨) دروس في اللغة: ٣٥.

٥. في موضع الكلام على الأفعال : يقولون : "الفعل هو الكلمة التي تدل على حدوث عمل معين"[١] ويعقب ذلك :"والأفعال بحسب الأزمنة ، ثلاثة أقسام : الماضي : هو ما يدل على زمان مضى ، كالفعل : ذهب ، جرى"[٢] ، وهذا الكلام تبسيط مخل بطبيعة الموضوع الموضوع ، وبطبيعة ما لدى القارئ ، من بديهية كون الفعل يتضمن الحدث والزمن في آن.

ثّم يأتي المبحث الثالث بعنوان (مباحث في الأخطاء اللغوية والنحوية الشائعة وتصويباتها)[٣] وفيه: (في استهلال الكتاب وما يتضمنه) و (الخطأ في استعمال حروف الجر) و و (تصويبات لغوية عامة) و (مفردات استعملت خطأً وصوابها) و (أخطاء في الإعراب) و (أخطاء لغوية شائعة في الإنشاء الوظيفي وتصويباتها) ويختم البحث بثلاث ملاحظات تتعلق بـ (كلا وحيث وصياغة كتاب).

في مقدمة المبحث ، تطالعنا العبارة الآتية : "وسنعرض لك عدداً من الأخطاء – من خلال مراجعتنا للكتب الرسمية – ونوضح كل خطأ ، متجنبين ذكر القواعد ، وعلى هيئة جدول للخطأ والصواب"[٤] وهذا يعني أن لا مرجعية للتصحيح ، وأنّ مناط الأمر معقود للمؤلفين الذين – هم وحدهم – من اكتشف هذه الأخطاء ، وعمل – من ثّم– على توضيحها بالتصحيح المطلوب ! وللأمر وجه آخر!

إن عالماً مثل الدكتور مصطفى جواد[٥] ، تكلم قبل عقود من الزمن على:

الآنف الذكر ولمذكور آنفاً	ص٤٩	رضخ وأذعن	ص١٩٥
الرئيسي والرئيسية	ص١٣٤	كفاءة وكفاية	ص١٠٥
سوف مع لن	ص١١٤	الأيادي البيضاء والأيادي البيض	ص١٨٧
مبرر ومسوغ	ص٦٥	كتاب هام وكتاب مهم	ص١٣٩
معاً وسوية	ص١١٢	اندحر العدو ودحر العدو	ص٤٢
على الأقل وفي الأقل	ص٩٠	تأسست وأسست	ص٨٧
وفق القانون وعلى وفق القانون	ص٧٠	السواح والسياح	ص٤٠
خرج على القانون وخرج عن القانون	ص٥٩	مضطرد ومطرد	ص٢٠٥

---

(١) م . ن : ٤١.

(٢) م . ن : ٤١.

(٣) م . ن : ٤٥–٧٢.

(٤) م . ن :٤٧.

(٥) قل ولا تقل / الجزء الأول والثاني . تقديم : عبدالمطلب صالح . ط١ /١٩٨٨ ، مكتبة النهضة / بغداد.

تلك ست عشرة مفردة ، عرضوا لها في مبحثهم ، على أنها عندهم "من خلال مراجعتنا للكتب الرسمية"[١] من غير ذكر ولا إشارة لجهد من سبقهم ! ومع وجود مفردات أُخر ، إلاّ أن ما ذكر كاف للتدليل على أن الأمر لم يكن من قبيل المصادفة ، أو التخاطر العلمي ! أمنّ الحق أن يُسَوّغْ هذا الأمر بغير القول : أنه مجانبة للحق والإنصاف والنزاهة العلمية ، ومن هنا ، حَقَ القول : إن المسؤولية تطال الدكتور نعمة رحيم العزاوي ،بوصفه معنياً بالنقد اللغوي ، وأحد الخبيرين العلميين للكتاب .

المنهج :

يعمد المؤلفون في (استهلال الكتاب وما يتضمنه) إلى ذكر عنوان برقم محدد ، ويعقب ذلك إيراد الخطأ ، ثم يردف بالصواب ، مع وضع خط تحت الكلمة المطلوب تصحيحها مثل:

"**١. الأكثر :**

الخطأ : إنه من الموظفين الأكثر حرصاً ونشاطاً .

الصواب :إنه من أكثر الموظفين حرصاً ونشاطاً ." [٢]

وكما ذكروا في مقدمة البحث ، انهم يتجنبون ذكر القواعد ، الا انهم قد يخرجون على ذلك ، ويذكرون القاعدة ، مثل:

"**٢. تمت وتم :**

تم مفاتحة..

تم إعارة خدمات..

الأفصح : تمت مفاتحة..

تمت إعادة خدمات..

لأن الفاعل مؤنث ولا بد من تأنيث الفعل معه"[٣]

وفي مبحث (الخطأ في استعمال حروف الجر) ، لا يتغير المنهج ، باستثناء ذكر حرف الجر عنواناً ، ومن ثم الاستعمال الخطأ ، ثم الصواب ، مثل:

"الباء :

الخطأ : وبعد اطلاعنا وجدنا بأن الأمر مهم.

الصواب : وبعد اطلاعنا وجدنا أن الأمر مهم." [٤]

---

(١) لغرض التدقيق والمقارنة ، ينظر : دروس في اللغة والنحو والإملاء . الصفحات بالتتابع : ٤٩ / ٥٢ / ٥٢ /٥٤/٥٥/٥٦/٥٧/٥٩/٦٠/٦٠/٦١/٦١/٦١/٦١.

(٢) م . ن : ٤٨.

(٣) م . ن :٥١.

(٤) دروس في اللغة :٥٦.

أما في مبحث (تصويبات لغوية عامة) فيعمدون إلى جدول ، يذكرون الخطأ في الجانب الأيمن من الصفحة ، والصواب في الجانب الأيسر ، مثل :

"الخطأ الصواب

صادق على أقر "[١]

وفي مبحث (مفردات استعملت خطأً وصوابها) لا يذكرون سوى كلمة (الخطأ) مردوفة بالمفردة ، وتحتها كلمة (الصواب) مردوفة بالمفردة المصححة . مثل:

"الخطأ : كادر

الصواب : ملاك. "[٢]

وفي مبحث (أخطاء شائعة في الإعراب) يذكرون كلمة (الخطأ) ثم العبارة ، وتحتها كلمة (الصواب) والعبارة المصححة ، مثل:

"الخطأ : أن علينا واجب .

الصواب :إن علينا واجباً . "[٣]

وأخيراً ، في مبحث (أخطاء لغوية شائعة في الإنشاء الوظيفي وتصويباتها) يعمدون إلى ذكر العبارة أولاً ، ويردفونها بكلمة (الخطأ) وتحتها العبارة الصحيحة ، ويردفونها بكلمة (الصواب). مثل:

"على ضوء المذكرة : الخطأ

في ضوء المذكرة : الصواب "[٤]

مستويات التصحيح:

أولاً : المستوى النحوي : ويتضمن اتجاهين:

أ. **الخطأ في قواعد النحو** : مثل استعمال (أم) المعادلة بعد همزة التسوية ، والخطأ الحاصل في استعمال (أو) بدلاً من (أم) مثل:

"أم:

الخطأ :سواء أكان عاملاً أو موظفاً .

الصواب : سواء أكان عاملاً أم موظفاً ." [٥]

ب/ الخطأ في الإعراب : مثل رفع المنصوب ، ونصب المرفوع ، مثل:

---

(١) م . ن : ٥٩.

(٢) م . ن : ٦١.

(٣) م . ن : ٦٢.

(٤) م . ن : ٦٧.

(٥) دروس في اللغة : ٤٩.

"الخطأ : أحيط الموظفين علماً باستمرار العمل.

الصواب : أحيط الموظفون علماً باستمرار العمل." [١]

ثانياً : المستوى الإملائي : مثل استعمال (ألف التفريق الزائدة) التي تلحق الأفعال المسندة إلى واو الجماعة والخطأ الحاصل في إلحاقها بالأسماء المجموعة جمع مذكر سالم عند إضافتها إلى اسم آخر مثل :

"الخطأ : استفسر موظفوا الوزارة...

الصواب : استفسر موظفو الوزارة..." [٢]

ثالثاً : المستوى المعجمي أو الدلالي : مثل استعمال (إملاء) في غير دلالتها المعجمية ، وتصحيحها بـ (ملء) . مثل:

"إملاء : ملء

الخطأ : إملاء الاستمارة بالمعلومات . إملاء الشواغر.

الصواب : ملء الاستمارة بالمعلومات . ملء الشواغر." [٣]

رابعاً : المستوى الصرفي : مثل الاشتباه الحاصل ، في الأفعال التي عينها واو وعد عينها ياء. مثل :

"نصوغ ونصيغ :

الخطأ : نصيغها بهذه الصيغة .

الصواب : نصوغها بهذه الصيغة." [٤]

خامساً: المستوى الأسلوبي : مثل استعمال مفردات زائدة ، في أسلوب ما . مثل :

"استعمال : إلاّ أنه:

الخطأ : بالرغم من أنه مهمل في عمله ، إلاّ أنه تغيب عنه .

الصواب : بالرغم من أنه مهمل في عمله ، تغيب عنه." [٥]

٥. (في دائرة النقد اللغوي) ، تأليف : يوسف نمر ذياب

(في دائرة النقد اللغوي) هو الكتاب الثاني ليوسف نمر ذياب (صدرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٨٨ عن دار الشؤون الثقافية العامة/بغداد) ويقع في (١٤١) مئة وإحدى وأربعين صفحة من الحجم الصغير (٥ر١١×٥ر١٦سم) . ويضم مقدمة وست عشرة مقالة مع صفحة للمسرد (الفهرست) وصفحة للإهداء .

---

(١) م . ن : ٦٣.
(٢) م . ن : ٤٨ .
(٣) م . ن : ٤٩ .
(٤) م . ن : ٥٥ .
(٥) م . ن : ٤٨ .

يتناول في المقدمة ، تأكيد ما سبق قوله في كتابه الأول (حروف الإضافة في الأساليب العربية) حول إنصاف الأدباء والكتاب ، وعدم تحميلهم وحدهم مسؤولية ما نشكو منه في أساليبهم ، فغياب المتابعة اللغوية ، وركود حركة التصحيح اللغوي ، وراء استشراء الداء ، وتلك مسؤولية المختصين باللغة والمعنيين بسلامتها ، قبل أن تكون مسؤولية الأديب والكاتب[١] . ويؤكد رؤيته السابقة لسلامة اللغة العربية التي تعتمد المحافظة على القواعد والضوابط اللغوية والاحتكام إلى الذوق عندما نحدث ما نحدث من أساليب وألفاظ . وربما المضاف هنا هو المبدأ النظري[٢] . الذي يحكم تلك الرؤية ، وهو إيمانه "بأن اللغة – أية لغة – كما مناحي الحياة المادية والمعنوية الأُخر ، في تغير مستمر وتطور دائم ، وبأن المتزمت في رؤيته للغة ، كالمتزمت في رؤيته إلى لحياة والمجتمع ، إنسان يقف عبثاً في مواجهة طبيعة الحياة وحركة التاريخ ، لكنما التطور ، أيما تطور لا يكون فاعلاً فيه ، إلاّ من وعي الجذور والأصول"[٣] وهذا الأمر يعني إيمانه بأن اللغة كائن حي ذو وظيفة اجتماعية ، وبأن الموقف المتشدد ليس ذا جدوى ، فالحياة متحركة ، وكذا اللغة ، ويبقى وعي الأصول والجذور أمراً واجباً . أما الجديد فهو جعل لترجمة الحرفية ، وشيوع أساليبها المرتبكة ، سبباً في غياب الأسلوب الرائق المميز لدى كتابنا ، يقول لقد تأكد لي بمراجعتي النصوص الأدبية لغوياً ، أن علة غياب الأسلوب الرائق المتميز لدى كتابنا وأدبائنا ، ترجع إلى هذا الاضطراب المستشري في بناء الجملة ، وقد كان للترجمة (الحرفية) وشيوع أساليبها المرتبكة ، فعلها المفسد في نظم الجملة والربط بين الجمل." [٤] والحق أن للأمر أكثر من وجه ، ولا يعقل أن المؤلف غافل عن بقية الأسباب ، وهو الاختصاصي باللغة العربية ، الذي كابد ما كابد في تدريسها ، وتلّمس أسباب ضعفها لدى الطلبة ، لكنه هنا – ربما – أراد تأكيد أهمية هذا السبب دون سواه ، لتفشيه في النصوص الأدبية وفي الصحف والمجلات ، وبقية وسائل الإعلام ، المرئية والمسموعة.

تأتي المقالات ، بعد المقدمة ، وهي في المحاور الآتية:

١. **محور أبحاث النحو والدلالة والصرف** : وفيه ثلاثة أبحاث[٥] شبيهة بمبحثه في كتاب (حروف الإضافة)إلاّ أنها دون ذلك طولاً ، مع احتفاظها بالمنهج نفسه.

---

(١) في دائرة النقد اللغوي :٩.

(٢) إن (ربما) هنا تعني أن المؤلف ، قد لامس ذلك المبدأ في كتابه (حروف الإضافة)لكنه هنا أكثر وضوحاً وجرأة في التصريح به ، وللمقارنة مع ما ورد آنفاً ينظر : حروف الإضافة :٣-٤.

(٣) في دائرة النقد اللغوي :٩.

(٤) م . ن : ١٠-١١.

(٥) البحوث على التوالي :

١. (كان) في الأساليب العربية : ١٣.

٢. **محور عرض الكتب المتعلقة باللغة عموماً** : وفيه أربع مقالات يغلب عليها طابع التعريف بالكتب[١]، والإشادة بمؤلفيها ، مع مناقشة هادئة لمجموعة من الآراء ، باستثناء كتاب الدكتور العطية[٢] الذي حاول فيه نقد العنوان وطائفة من العبارات لغوياً ،

٣. **محور تصويب التصويب** : وفيه مقالتان[٣] ، الأولى بعنوان (دروس في اللغة ...) تتعلق بتصويب أخطاء كتاب يحمل العنوان نفسه ، لمجموعة مؤلفين من وزارة التربية . والثانية بعنوان (قراءة في آراء لغوية) تتعلق بالرد على مقالة لغوية ، كتبها الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، في جريدة الجمهورية ، ليوم ١٩٨٥/٨/١٠ ، وكانت بعنوان (قراءة في جانب من صحافتنا الأدبية).

٤. **محور النقد اللغوي التطبيقي للكتب الأدبية** : وفيه خمس مقالات[٤] ، تتناول بالنقد اللغوي كتباً أدبية ، ثلاثة منها : مجاميع قصصية ، وواحد في النقد الأدبي ، والأخير كتاب مترجم . وهذا المحور هو اتجاه محمود في التصحيح اللغوي ، ويعد يوسف نمر ذياب سائراً فيه على خطى الدكتور علي حواد الطاهر في كتابه (فوات المؤلفين) ، بحدود ما اطلع البحث عليه من محاولات التصحيح اللغوي.

٥. **محور المقالات الخفيفة** : وفيه مقالتان[٥] ، الأولى : كتبت مجاملة لطلب من صديق للمؤلف ، أما الثانية : فهي تعريف بمقالاته ، التي نشرتها له جريدة (الثورة) وكانت بعنوان "مما يعد عامياً وهو فصيح" وكلتا المقالتين لا تخلو من متعة وعلم[١].

---

٢. ألفاظ الحرب والجهاد والقتال في القرآن الكريم : ٢٧.

٣. تعدية الأفعال بـ (على) في القران الكريم : ٣٥.

(١) الكتب على التوالي :
١. الدرس النحوي في بغداد : ٤٣.
٢. التركيب اللغوي لشعر السياب : ٥٠.
٣. الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري : ٨١.
٤. من تراثنا اللغوي القديم : ٩٠.

(٢) المقصود كتاب "التركيب اللغوي لشعر السياب" للدكتور خليل إبراهيم العطية.

(٣) المقالتان على التوالي :
١. دروس في اللغة :٦٢.
٢. قراءة في آراء لغوية : ١٠٤.

(٤) المقالات على التوالي :
١. الأخطاء الأسلوبية في الكتب المترجمة : ٧٤.
٢. قمر الليل الجميل : ١١٢.
٣. الخيول : ١١٩ .
٤. أصوات عالية : ١٢٦.
٥. لغة الناقد : ١٣٤

(٥) المقالتان على التوالي :
١. فرحانة : ٩١.

ولأن البحث تناول كتاب (دروس في اللغة) في المبحث السابق ، وسيتناول كذلك جهود الدكتور العزاوي في جزء خاص ، فسيكون الكلام على المحور الرابع (محور النقد اللغوي التطبيقي للكتب الأدبية) . وستكون مقالة (قمر الليل الجميل) مثالاً لنقد المجاميع القصصية . ومقالة (الأخطاء الأسلوبية في الكتب المترجمة) مثالاً لنقد الكتب المترجمة

مقالة (قمر الليل الجميل)

المنهج

يبدأ المقالة ببيان السبب الذي من أجله كتبت المقالة ، وهو اقتراح صديق له بقراءة النصوص الأدبية ، والتنبيه على ما في أساليبها من خطأ وركاكة ، وبعد بيان أن الصدفة وحدها هي التي اختارت هذه المجموعة دون غيرها ، يبدأ منوهاً بمقدمة موجزة ، يتبعها ، بنماذج من الخطأ ، يفهم الصحيح منها ضمناً ، يقول ؤمما يُخِلّ ببلاغة أسلوب الكاتب أن يستعمل ألفاظاً أو أساليب فصيحة ، ولكنه بإكثاره من استعمالها ، يكشف عن ضعف في الحس البلاغي والفني ، وعن فقر في معجمه اللغوي ، فقر لا يعينه على التعدد في نظم الأساليب ، أو في اختيار الألفاظ " وللقاص (محمد سمارة) ولع غير حسن ، باستعمال كاف التشبيه ، و(ثمة) الظرفية ، ومن يقرأ مجموعته ، يجد أن الكاتب كان يمكن أن يستغني بأساليب أخرى عن كثير من تشبيهاته (التقليدية) نحو : (اندفع بطائرته كنسر) و (توهج كالنار) و (لك قلب كالصخر) ... أما إفراطه المخل باستعمال (ثمة) فإني اكتفي بالاستشهاد عليه بهذا الحوار القصير ، الذي أجراه بين شخصين :

- وأنت ، أليس ثمة من تنتظرك الساعة؟
- كلا . كفنت حبي قبل أن التحق بالجبهة ، لم تعد ثمة حبيبة تنتظر..
- لماذا ؟ و (روضة) التي حدثتني عنها؟
- لم تعد ثمة (روضة) بعد ، تحولت إلى صحراء حارقة"[٢].

وقد يلجأ إلى الإحصاء ، يقول :"إن بين يدي إحصاء يبين أن عدد صفحات نصوص القصص في كتاب (قمر الليل الجميل) (١٢٧) صفحة ، استعمل فيها الكاتب كاف التشبيه (١٧٠) مرة ، واستعمل فيها (ثمة) (٩٧) مرة...!"[٣].

---

٢. معجم لما يعد عامياً وهو فصيح : ١٠٠.

(١) كان من المؤمل الإطلاع على ما نشر من مقالات في باب (مما يعدّ عامياً وهو فصيح) ، ولكن حالت أحوال دون ذلك .

(٢) في دائرة النقد اللغوي :١١٣-١١٤.

(٣) م . ن :١١٣-١١٤.

وضمن الإحصاء الإحالة إلى صفحات معينة ، وهنا يقدم الخطأ مع الإحالة ، ثم بيان الصحيح ، مع تعقيب على اضطراب التركيب ، يقول:

"وفيما... قال (وتظل يدي ممسكة بالسلاح فيما برودة الليل تلسعني كالعقرب ص١١٤

وقال (إنه وبينما كان يدرج متنزهاً كالعادة كانت ثمة طائرة

وقال (ويخوض رمال الصحراء وبينما القمر يطل ص٥٧

وقال (واركض فيما المطر يسقط ص٥٦

وتنظـــر الصـــفحات :٢٤، ٥٣ ، ٦٩ ، ٨٣ ، ٩٧ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٥٥ وأقول : أن استعمال (بينما أو فيما) للدلالة على الظرفية الزمانية ، في مثل هذه الأساليب استعمال غير فصيح ولا جميل ، وكان ينبغي للكاتب أن يستعمل مكانهما (في حين ، في وقت ، إذ)... وليلاحظ القارىء مدى الاضطراب في تركيب الجملة الأولى (انه وبينما...) ... فقد فصل الكاتب الجملة الابتدائية (أنه ....) بجملة إعتراضية (وبينما كان) فإذا أسقطنا الجملة الإعتراضية ، صار تركيب الجملة الابتدائية (إنه كانَ ثّمة طائرة) . وقال : (كالعادة) والأفصح (كالمعتاد)"[١].

ومن اضطراب التراكيب ، وأخطاء الاستعمال ، إلى بيان تأثيرات العامية والترجمة التي يصفها بـ (الفاسدة) يقول:

"بالذات ... بالفعل ... بالتأكيد ... بالكاد...

قال : لماذا العجز في هذا الوقت بالذات ، ص٢٤

وقال : إني سأصورها بالتأكيد .ص٨٠

وقال : وأنا بالكاد لا أرى .ص١٦٥

وهذه الأساليب ونحوها ، أساليب عامية ، أو أقرب إلى العامية ، وربما عدتنا بها الترجمة الفاسدة"[٢]

والأمر هنا ، له وجه آخر ، فما كل ما يسقط في أسلوب ما من الترجمة يعد غير مقبول ولا مستساغ ، وإلاّ لما شاع ، والرفض المبالغ فيه هو صنو القبول المبالغ فيه ، كلاهما مضر بمسيرة اللغة ، وصفوة القول : إن العربية ليست بدعاً بين اللغات ، وإذا كتب عليها ، في مرحلة ما ، أن تتبادل علاقة التأثر من أجل إغنائها ، فقد مارست هي الأخرى ، علاقات التأثير في عصور معينة ، وأغنت لغات أخر ، وكتب ما كتب في هذا المجال .

ومن الأخطاء الأخرى ، الإشارة إلى الأخطاء النحوية ، يقول:

---

(١) م . ن : ١١٤-١١٥.

(٢) في دائرة النقد اللغوي :١١٤ــ١١٥.

"وقال : هل أنت هربت؟

وقال : (هل أنت لا تريد الإجازة؟)

والصواب في الجملة الأولى (أأنت هربت؟) أو (هل هربت أنت؟) وفي الجملة الثانية (أأنت لا تريد الإجازة؟) لأن (هل) لا تدخل على اسم بعده فعل ، ولا تدخل على جملة منفية"[١].

ومنه أيضاً ، مستعيناً برأي الدكتور مصطفى جواد : يقول :"وقال : لم يجب على سؤالي) والأفصح القول : (لم يجب عن سؤالي) ويصح (أجبت على اتهامك) لأن المراد هنا التفنيد ، وهذا رأي الدكتور مصطفى جواد." [٢]

ومن الخطأ النحوي ، إلى الخطأ الدلالي يقول :"وقال : (تمعن في خط الأشجار) والصواب : (أمعن النظر في خط الأشجار) أما (تمعن) فلها معنى آخر هو (تصاغر وتذلل)" [٣]

مقالة (الأخطاء الأسلوبية في الكتب المترجمة)

المنهج

تتضمن المقالة سبع مسائل ، يستهلها بمقدمة يوضح فيها ، أن الكتاب المترجم هو (ادكار الن بو) ترجمة : سلافة حجاوي ، وأنه كان يمني النفس بقراءة أسلوب أدبي سليم من عدوى الأخطاء الأسلوبية واللغوية السائرة في أكثر الكتب والمقالات المترجمة أو الموضوعة، لكنه والقول له "بعد قراءة صفحات من الكتاب لم أجد مصداقاً لظني... فقد حفل بأساليب مضطربة ، لا يقّرها البيان العربي في نظم الجملة"[٤].

ولا يفوته "تنبيه (دار الرشيد للنشر) التي صدر عنها الكتاب ، على وجوب ان تعهد إلى عالمين بالعربية تصحيح ما يصدر عنها من كتب ومجلات قبل النشر"[٥] كذلك لا يفوته التنويه والإشادة ، بجهود المترجمين ، ذوي الحرص والعلم ، من أمثال : سامي الدروبي ، ومنير بعلبكي ، وكذلك الإشادة بـ "فضل دار اليقظة العربية في دمشق لما صدر عنها من كتب ، خصوصاً في القصة ، بترجمة أمينة ، في أسلوب عربي متين "[٦] ثم يبدأ بعنوان المسألة الأولى ، وهي (زيادة الواو العاطفة) يقول :"لقد زادت المترجمة الفاضلة ، حرف العطف (الواو) زيادة مُخِلّة ، ففصلت

---

(١) م.ن : ١١٦.

(٢) م.ن : ١١٦.

(٣) م.ن : ١١٧.

(٤) في دائرة النقد اللغوي :٧٤-٧٥.

(٥) م.ن :٧٤-٧٥.

(٦) م.ن :٧٥-٧٦.

بها بين جزأي الجملة المتصلين ، بل إنها ألحقت الواو بعد حرف عطف آخر هو (بل) مباشرة .
أن الواو ينبغي أن تحذف من الجمل الآتية ، ومثيلاتها الكثيرة في الكتاب :
(يعملان بجد من أجل إطعام هنري ، بل وأخيه أدغار ص٣٠
(لابد وأن يكون ديفيد ص٣٥
وتنظر : نماذج أخرى مثيلة لهذا الأسلوب في الصفحات :٣٧ ، ٤٠ ، ٨٥ ، ٩٣"[١]

وقد ينبه على المسألة بشرح موجز ، كما في عنوان المسألة الثانية وهي : (زيادة الباء) ثم يردفها بذكر الأمثلة الكثيرة[٢].

أو يكتفي بعبارة عامة استنتجها مع الأمثلة ، كقوله في المسألة الثالثة : (زيادة اللام) : "لقد ظهرت عدوى زيادة اللام ، المدخلة على ظرف الزمان ، أو ما يضاف إليه في أساليب الكتاب .. والفصيح الجميل حذفها"[٣] وهكذا الأمر في بقية المسائل ...

ويبقى كتاب (في دائرة النقد اللغوي) قيماً في بابه ، وخطوة أخرى على الطريق الصحيح نحو التخصص في النقد اللغوي.

ويبقى أمر : يقول المؤلف في ص١٢٠ :"إنني لا أنكر على القاص أن يضمن الحوار القصصي لا الدخيل حسب ، بل العامي أيضاً ، ما اقتضت الضرورة الفنية ذلك ، وإن كنت أجد جعل الحوار أجمعه عامياً أمراً غير مقبول لأسباب فنية وآنية ومستقبلية وقومية ، ومنها ما تضر بالكاتب نفسه ... وهذا موضوع آخر".

والقول هنا : إذا كان الدخيل قد طوع بأحد أساليب العربية المعروفة ، فان جعل الحوار بالعامية ، في الحوار القصصي – وإن قّيده المؤلف بالضرورة الفنية – يمنح الكاتب مسوغاً لاستعمال العامية ، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي العامية في النصوص الأدبية ، كما هو حاصل الآن ، في الأغاني والمسلسلات المرئية ، وكان الموقف المطلوب رفض العامية ، والحث على تطويع الفصحى ، كما يلاحظ في جزء يسير من الأغاني والمسلسلات المرئية ، لأن المسألة في حقيقتها عجز الكتاب ، والإحساس الهش بالمسؤولية تجاه لغتهم ، وتبقى العامية – مهما قيل في اقترابها من الفصحى – غير عربية إلاّ بجزء معلوم – قلّ أو كَثُرَ – لأن الحقيقة التاريخية اللغوية ، تفيد أن البلاد العربية رزحت تحت نير مختلف القوى المتسلطة لمئات الأعوام ، فهي باختصار – أي العامية – خليط غير متجانس للغات كل القوى التي تعاقبت على حكم البلاد العربية ... ومن هنا كان ذلك أحد أسباب عدم تفهم العربي من المغرب للغة العربي من المشرق .

---

(١) م.ن :٧٥-٧٦.
(٢) م.ن :٧٧-٧٨.
(٣) م.ن :٧٧-٧٨.

٦. (مباحث في اللغة ، النحو ، ورسم الكلمات "الإملاء")، تأليف : عبدالمطلب صالح

هذا الكتاب ، صدر عن (وزارة العدل /قسم البحوث ، مطبعة التعليم العالي بالموصل ، وعلى نفقة وزارة العدل /١٩٨٩) من تأليف السيد عبد المطلب صالح[١].

بادئ ذي بدء ، يطالعنا العنوان ، بخطأ تسرب إلى العربية ، من عملية الترجمة من الإنكليزية ، وهو مجيء المعطوف دون رابط ، وكان الصحيح أن يقال : مباحث في اللغة والنحو ورسم الكلمات .

يقع الكتاب في مئة وأربعين صفحة من الحجم المتوسط (١٦×٥ر٢٢سم) ويتضمن مدخلاً بعنوان (لغتنا العربية وضرورة الحفاظ عليها) وثلاثة أبواب أو فصول لا يذكرها المؤلف ، في ثبت محتوياته ، وإنما يذكر :أولاً وثانياً وثالثاً ، دون النص على مصطلح بحث أو باب أو فصل[٢] ، أما المدخل فإن ما يهم البحث منه هو سبب تأليف الكتاب والجهة التي أوصت بذلك ، يقول المؤلف : "وهذا الكتاب الذي نؤلفه للقضاة ، ومن سوف يكونون قضاة ورجال قانون ، في دوائر الادعاء العام ، إنما حدا الجهة المسؤولة بتكليفنا لتأليفه ، هو الأخطاء اللغوية ، والنحوية الشائعة ، في كتابات هؤلاء الفضلاء ، من كتاب ضبط في المحاكم ، ومن يتهيؤون لكي يصبحوا قضاة"[٣] . وهذا التلميح يشير إلى أن إدارة القضاء ، في وزارة العدل ، هي الجهة التي أوصت بتأليف الكتاب ، بسبب شيوع الأخطاء ، اللغوية والنحوية ، في كتابات موظفيها ، وهو أمر محمود ، من وزارة قد لا يكون من كبير شأنها العناية بسلامة اللغة العربية ، ومع أن الأمر يبدو تنفيذاً ، لما جاء في قانون سلامة اللغة العربية الصادر عام ١٩٧٧ فان عناية وزارتين ، هما التربية والعدل بهذا القانون يعدّ أمراً يستحق الثناء.[٤]

ويمضي المؤلف في مدخله ، مبيناً أسباب شيوع الأخطاء اللغوية والنحوية ، ويرى أنها :"كثيرة ، لا مجال للحديث عنها بالتفصيل ، ولعل أهمها ضعف إعداد المدرسين فيها بالكليات المختصة ، والمعاهد التربوية "[٥] ثم يحاول إعطاء صورة تاريخية ، عن البحث في الأخطاء ، ويرى أن :"أول من نَبه إلى[٦] الأخطاء في الاستعمال اللغوي – حسب علمنا – هو العالم

---

(١) لم يظفر البحث بترجمة للكاتب .

(٢) ينظر : مباحث في اللغة .. ، الثبت (الفهرست) :٣-٦.

(٣) مباحث في اللغة: ٨-٩.

(٤) إشارة إلى وزارة التربية وكتابها (دروس في اللغة ...) الذي سبق الكلام عليه ص:

(٥) مباحث في اللغة ...:٩-١٠.

(٦) الأصح : نّبه على .

اللغوي المؤرخ ابن قتيبة الدينوري ... المتوفى في بغداد سنة ٢٧٦هـ ، فقد خلف لنا هذا العالم من جملة ما كتب تصانيف كثيرة (منها) كتاب "أدب الكاتب"...[الذي] يحتوي على أبواب كثيرة في مجال تصويب الأخطاء ، وخاصة ما أفرده المؤلف من "كتاب المعرفة ، في باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه"[١] . ويذكر بعد (ابن قتيبة) (أبا القاسم الحريري) وكتابه (درّة الغواص في أوهام الخواص) . ويكتفي بهذين الاسمين من القدماء ، ليقول بعد ذلك :"وتسير الأبحاث اللغوية في النهج نفسه ، فنجد في أواخر القرن التاسع عشر ، الكاتب اللبناني (إبراهيم اليازجي) يؤلف كتاب (لغة الجرائد)[٢]" وصولاً إلى الدكتور مصطفى جواد، وكتابه (قل ولا تقل) الذي يقول فيه : "والواقع أن الدكتور مصطفى جواد قد اكمل جهود سابقيه ، زائداً عليها ما اجتهد فيه من الملاحظات والتنبيهات والشروح بهّمة عالم جهبذ ، وقلم باحث رصين"[٣] ويأخذ الكلام على الدكتور مصطفى جواد والإشادة به صفحة كاملة".[٤]

والحق إن هذا العرض يفتقر إلى حسن العناية بالموضوع ، والدقة فيه ، من مبتدئه ، لأن الدارسين يعلمون أن (الكسائي) (ت ١٨٩ هـ) هو أول من ألف في الأخطاء اللغوية والنحوية في كتابه (ما تلحن فيه العامة)[٥] وجاء بعده غير واحد قبل ابن قتيبة[٦].

ينتهي المؤلف في مدخله إلى القول :"وسنعطي في الفصل الثاني مجموعة من الأخطاء اللغوية الشائعة في كتابات الدارسين ، كتاباً كانوا أم[٧] رجال قانون وقضاة ، مستندين إلى الأبحاث الرصينة التي قام بها الباحثون السابقون قبلنا ، زائدين من عندنا اجتهادنا الشخصي ، وملاحظاتنا الخاصة ، لقد زرنا عدة مرات بعض محاكم الأحوال الشخصية ، واطلعنا على قسم من أضابيرها ، لمعرفة ما يكتب كُتّاب الضبط هناك ، فأثبتنا بعض الأخطاء ، اللغوية والنحوية ، وإعطاء التصويبات الملائمة لها"[٨] والكلام هنا على شيء اسمه (الفصل الثاني) غير دقيق ، فثبت المحتويات (الفهرست) لا يحتوي شيئاً اسمه الفصول ، وإنما يوجد : (مدخل) ثم عنوان : (أولاً : في اللغة ، أخطاء لغوية ونحوية شائعة) ثم (ثانياً : في النحو العربي موضوعات مختارة)

---

(١) مباحث في اللغة .. : ٩-١٠.

(٢) م . ن : ١٠-١١.

(٣) م . ن : ١٠-١١.

(٤) م . ن : ١٠-١١.

(٥) نشر بعناية وتحقيق : د. رمضان عبدالتواب . مكتبة الخانجي/القاهرة.ط١/١٩٨٢

(٦) ينظر : لحن العامة والتطور اللغوي . د. رمضان عبدالتواب . ط١ / مطابع البلاغ / القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٦٦ وفيها ثبت يأخذ ابن قتيبة فيه الترتيب السابع .

(٧) الأصح : أو .

(٨) مباحث في اللغة ..:١٢.

ثم (ثالثاً : في قواعد رسم الكلمات "الإملاء")[1] . ويبدو أن الكاتب أراد أن يحدد مرجعيته في التصحيح ، في عبارتيه : (مستندين إلى الأبحاث الرصينة التي قام بها الباحثون السابقون قبلنا) و (زائدين من عندنا اجتهادنا الشخصي وملاحظاتنا الخاصة) . أما قوله (لقد زرنا عدة مرات بعض محاكم الأحوال الشخصية) فهو تأكيد لما سبق ذكره من تحديد للخطأ ، عند رجال القانون والقضاة . وفي ذلك تخصيص للخطأ وجهته.

يبقى التذكير بأن هذا (المدخل) الذي وقع في ست صفحات ، قد نقل بالكامل ، باستثناء ثمانية عشر سطراً[2] – مع عدم الإشارة إلى ذلك – من مقالة للكاتب نفسه ، بعنوان (في النقد اللغوي عند الدكتور مصطفى جواد – مدخل – لغتنا العربية وضرورة الحفاظ عليها) حين قدم لكتاب (قل ولا تقل) بجزأيه / نشر مكتبة النهضة العربية /بغداد .ط١ / ١٩٨٨.

بعد ذلك ، تأتي الصفحة الثالثة عشرة مصدرة بعنوان كبير (أولاً : في اللغة ، أخطاء لغوية ونحوية شائعة) . ثم تأتي الصفحة الخامسة عشرة ، بعنوان صغير (من الأخطاء اللغوية والنحوية الشائعة) ويمتد الكلام فيها من ص١٥ إلى ص٢٦ ، ثم تأتي ص٢٧ بعنوان صغير (أخطاء لغوية ، نحوية ، وفي رسم الكلمات ، منتقاة من أضابير طائفة من الدوائر العدلية والقضائية) وتحت هذا العنوان ، أربعة عشر عنواناً لدوائر العدل والقضاء والى ص٧٤ ، لتبدأ بعد ذلك الصفحة ٧٥ بعنوان كبير (ثانياً : في النحو العربي ، موضوعات مختارة) والكلام فيها من ص٧٧ إلى ص١٢١ . ويأتي بعد ذلك عنوان كبير (ثالثاً : في قواعد رسم الكلمات) من ص١٢٥ إلى ص١٣٨.

يمكن القول ، بعد هذا العرض السريع ، أن الكتاب لم تحكم له أبواب وفصول ، كما يجب لكل كتاب ، وسبق التنبيه على ما ذكره المؤلف في مدخله حول (الفصل الثاني) . وعدم وجود شيء بهذا العنوان ، الأمر الذي يدفع إلى التقرير بأن الاضطراب وعدم الدقة في ترتيب الموضوعات من أبرز ما يؤخذ على الكتاب.

المنهج

---

(1) م . ن : ٣-٦ .

(2) أربعة أسطر في صفحة (٨) .
وسبعة أسطر في ص ٩ .
وسبعة أسطر في ص١٢
وللمزيد من الموازنة ينظر :

(كتاب مباحث في اللغة)	(مقدمة كتاب قل ولا تقل)
ص٧	ص٧
ص٨	ص٨
ص٩	ص٨-٩
ص١٠	ص٩-١٠
ص١١	ص١٠-١١

سيفترض البحث أن عنوان (في اللغة) هو الباب الأول ، وإن عنوان (أخطاء لغوية ونحوية شائعة) هو الفصل الأول . وعنوان (أخطاء لغوية ، نحوية ، وفي رسم الكلمات منتقاة من أضابير طائفة من الدوائر العدلية والقضائية مع التصحيحات الواجبة) هو الفصل الثاني . أما العنوانان (في النحو العربي) و (في قواعد رسم الكلمات) فسيكونان الباب الثاني ، وسيهمل النظر فيهما ، لتقارب المادة والمنهج مع ما سبق الكلام عليه في كتاب (دروس في اللغة..).

يتناول الفصل الأول (أخطاء لغوية ونحوية شائعة) ثماني وعشرين مسألة يبدأ فيها بكلمة (يقولون) ، ثم يورد العبارة التي يوجد فيها الخطأ ، ليردفها بقوله : (والصواب) ثم التصحيح مع بيان السبب ، والاستشهاد بشيء يدعم قوله ، جاء في المسألة (٣) :"ويقولون : القانون الَدولّي ، بتشديد الدال وفتحها وتسكين الواو . وهذا خطأ ، والصواب : القانون الدُولّي ، بتشديد الدال وضمها وفتح الواو لأن النسبة هنا تكون إلى الدول لا إلى الدولة . ويقول العلامة المرحوم د. مصطفى جواد في هذا الصدد ... الخ"[١] ويستغرق الاستشهاد بكلام الدكتور مصطفى جواد صفحة كاملة ، مع ذكر المصدر بالكامل.

وقد يدعم رأيه ، بما ورد في أحد المعاجم الذي غالباً ما يذكر اسمه ، يقول في المسألة (٢٠) :"في هذا جواب على السؤال عن دليل العمل الذي يرشدنا في عملية الإصلاح القانوني في العراق . وفي هذا التعبير خطأ ، والصواب أن يقال : في هذا جواب عن السؤال ؛ لان الفعل (أجاب) يتعدى بـ(عن) لا بـ (على) . قال الرازي في (مختار الصحاح) : وأجاب عن سؤاله"[٢]. ويشير في الهامش إلى (مختار الصحاح).

وقد يكون التصحيح من غير تحقيق أو توثيق ، مثل قوله : (ويقولون : بموجب الوكالة المصدقة من كاتب عدل الكرادة . بعدد عمومي وبعد الاطلاع عليها ، أعيدت إليه ، وكما حضر ممثل المعترض عليها وزارة الصحة ، وفي هذا خطأ . والصواب : كما حضر ممثل المعترض عليها ، إذ لا حاجة إلى واو العطف هنا".[٣]

أو يكون الاستشهاد ببيت شعري لا يعتني بتخريجه ، مثل قوله :"ويقولون : كلما دق الجرس كلما دخل التلاميذ إلى الصف . وتكرار (كلما) في هذا التعبير خطأ ، والصواب : كلما دق الجرس دخل التلاميذ إلى الصف ، إذ إن (كلما) أداة شرطية غير جازمة تدخل مرة واحدة على فعل الشرط فقط . قال الشاعر..."[٤]

---

(١) مباحث في اللغة ..:١٦-١٧.

(٢) مباحث في اللغة: ٢٤.

(٣) م . ن :٢٥.

(٤) م . ن :٢٥-٢٦.

أو يستشهد بالقرآن الكريم وبمعجم لغوي ، يشير إليه لكنه لا يخرج الآية ، وقد يوردها بغلط واضح . يقول :"وجاء في قرارات مجلس الانضباط العام : وعلى محكمة الموضوع سواء أنابت محكمة في إجراء الاستجواب أو أنابت القنصل العراقي ... وفي هذا التعبير خطأ ، والصواب أن يقال : وعلى محكمة الموضوع سواء أنابت محكمة عراقية في إجراء الاستجواب أم أنابت القنصل العراقي . لأن معادل كلمة (سواء) هو (أم) لا (أو). قال تعالى : ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ [1]. وقال الرازي : (يقال : سواء علي أقمت أم قعدت).." [2] . وفات على المؤلف ان اللغة العالية المستنبطة من الآية ، ومن قول الرازي ، توجب إيراد همزة التسوية ، فكان عليه أن يقول :"وعلى محكمة الموضوع سواء أأنابت محكمة عراقية ... الخ".

وقد نبه على استعمالٍ بالإنكليزية والفرنسية في مسألة واحدة هي المسألة الثانية: "ويقولون : مبادئ القانون الجنائي مشروحة من قبل القاضي (فلان) . وهذا خطأ ليس من الأساليب العربية المبينة في شيء ، فاستعمال (مِنْ قِبَلْ) . بكسر القاف وفتح الباء – دخل اللغة العربية عن طريق الترجمة من اللغة الإنكليزية والفرنسية خاصة ... لكن الصواب أن نقول : شرح القاضي فلان مبادئ القانون الجنائي ، أو : مبادئ القانون الجنائي شرحها القاضي فلان"[3] ويورد العبارة بالإنكليزية والفرنسية . وهذه المسألة ، لم يجد البحث لها وجهاً ، فأنت تقول : جاءني من قبلك كتاب كريم.

ومن المفارقة ، أنه جاء في كتاب (أدب الكاتب) في الفصل الذي نوّه به المؤلف في مدخله ، وهو (كتاب المعرفة) ما نصه :"فالهجنه إنما تكون من قبل الأم"[4]. و"رواية الجواليقي: وإن يك إقراف فمن قبل الفحل"[5] و "يريد أجداده من قبل أبيه وأمه"[6] وهذه النصوص تدفع الأمر الذي قارفه المؤلف بحق (من قبل)

والذي يجدر ذكره ، إن الاستناد إلى كلام الدكتور مصطفى جواد ، دون غيره جاء في أربع عشرة مسألة ، يجري النص فيها على ذكر المصدر بالكامل[7] . لكن الأمر يخرج إلى ما يوهم القارئ بإسناد التصحيح إلى المؤلف نفسه ، وهو في الحقيقة للدكتور مصطفى جواد ، وقد

---

(1) سورة البقرة /الآية ٦ أوردها المؤلف على النحو الآتي "فهم لا يؤمنون" وفي ذلك خطأ .

(2) مباحث في اللغة ..:٢٥

(3) مباحث في اللغة : ١٥.

(4) أدب الكاتب ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة ، مضر ، ط٤ ، ١٩٦٣ ، ص:٣٥.

(5) أدب الكاتب :٣٦ هامش :١ وهو للمحقق محمد محي الدين عبدالحميد .

(6) م . ن :٣٧.

(7) المسائل هي: (٣/٤/٥/٦/٧/٨/٩/١٠/١١/١٤/١٦/١٧/١٨/٢٦).

أحصى البحث خمس مسائل في هذا الباب[1] . من ذلك قول المؤلف في المسألة (١٩): "ويقولون :اعتذر الجانح عن ذنبه . وفي هذا خطأ ، والصواب أن يقال : اعتذر الجانح من ذنبه ، لأن الفعل (اعتذر) يتعدى بحرف الجر (من) لا بـ(عن) . وورد في لسان العرب : واعتذر من ذنبه :تَـَضَلَ"[2]. ويقول الدكتور مصطفى جواد :"قل : اعتذر من التقصير أو الذنب ، ولا تقل : اعتذر عن التقصير أو الذنب . يقال : اعتذر من التقصير والذنب . لا : اعتذر عنهما . جاء في مختار الصحاح (اعتذر من الذنب) وجاء في لسان العرب (واعتذر من ذنبه : تنصل)[3] وليتأمل القارئ في عدم توثيق الدكتور مصطفى جواد لاقتباسه من (لسان العرب) مع قول المؤلف عبد المطلب صالح ، مع أن الأخير حين يكون التصحيح له بالكامل يخرج اقتباسه[4].

استطراداً ، يمكن القول : إن تسع عشرة مسألة ، كان الدكتور مصطفى جواد هو ا لُمَعَوِلُ عليه فيها ، ويبقى من مجموع المسائل الثمانية والعشرين ، تسع مسائل هي:

المسألة (٢)/ من قبل (خطأ لأنها نقل من الترجمة) ، المسألة (١٢)/ مصان (خطأ والصحيح: مصون) ، المسألة (١٣)/ تحظ (خطأ والصحيح : تحض) ، المسألة (١٥)/ أناط (خطأ والصحيح :ناط) ، المسألة (٢٢)/ وكما (خطأ والصحيح : كما) ، المسألة (٢٣)/ عشرة أيام حبس (خطأ والصحيح :عشرة أيام حبساً) ، (٢٤) / كلما دق .. كلما (خطأ والصحيح عدم تكرار "كلما") ، (٢٥) / ثُم (خطأ كظرف مكان والصحيح :ثّم) ، (٢٨) / الفصل الأساس (خطأ والصحيح : الفصل الأساسي) .

وإذا علم أن مسائل (مصان وأناط والفصل الأساس) يخالطها شك من حيث ورودها عند غيره ، عندها لا يبقى للمؤلف من حظ التأليف إلاّ القليل . وهذا القليل قد يوجد في كراسة للتعبير لدى الشداة من التلاميذ ، يعكف عليه مدرس العربية لتصحيحه.!

وإذا علم أن الكاتب كثيراً ما اقتصر في تصحيحه على لفظ أو لفظين من الجمل والفقرات التي يوردها ، متجاهلاً ما في الجمل والفقرات من رِكّة في الأسلوب ، وعدم سلامة التركيب ، وكأنه غير معني بهذا الأمر . فماذا يبقى له ؟!

إجمالاً يمكن القول : إن منهج المؤلف يفتقر إلى المنهجية العلمية في طريقة الإحالة إلى المصادر والمراجع ، فتارةً ينسب النص إلى المرجع ، وأخرى يتركه دون نسبة ُموهماً القارئ حول مرجعية التصحيح .

---

(1) المسائل هي :(١/١٩/٢٠/٢١/٢٧) جاءت في (قل ولا تقل) بالترتيب :ص٤٥/١٠٠/٦٩/١١١/٩٦.

(2) مباحث في اللغة ..:٢٤.

(3) قل ولا تقل :١/١٠٠.

(4) ينظر : مباحث في اللغة : ٢١ المسألة (١٢) وكيف أحال إلى (لسان العرب).

٧. (مسائل لغوية في مذكرات مجمعية) تأليف : الشيخ محمد حسن آل ياسين

كتاب (مسائل لغوية في مذكرات مجمعية) تأليف : الشيخ محمد حسن آل ياسين[١]، صدر عن (المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المجمع ، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م) ويقع في مئة وستين صفحة من الحجم المتوسط (١٧×٢٤سم) . ويتناول بعضاً "من الموضوعات اللغوية الطريفة التي تستحق العناية والاهتمام"[٢] والتي كان الشيخ قد قدمها إلى لجنتي "الأصول" و "اللغة العربية"[٣] في المدة ما بين عامي ١٩٨١-١٩٩٢م.

يضم الكتاب سبعة عشر بحثاً ، وبإضافة ثلاثة أبحاث أخرى للمؤلف من خارج الكتاب[٤] يصبح موضوع البحث عند الشيخ آل ياسين (٢٠) عشرين بحثاً ، يمكن تقسيمها على الوجه الآتي:

١. **أبحاث صرفية عامة** ، وهي مما تعلق بصيغة صرفية محددة ، يجري البحث فيها بطريقة ما ، لغرض الوصول إلى نتائج محددة ، وهي عشرة أبحاث تقع تحت هذا العنوان ، مثل: صيغة (فَعْلى) في العربية[٥].

---

(١) الشيخ محمد حسن آل ياسين ، عالم وفقيه ، ومحقق ثبت ، وناقد بصير ، وأديب متمكن ، وكاتب مكثر له ولع بإحياء التراث الإسلامي العربي . ولد في النجف عام ١٣٥٠هـ=١٩٣١م ، تعلم القراءة والكتابة في الكتاتيب ، ثم دخل مدرسة (منتدى النشر) فاكمل مراحلها الدراسية حتى نهاية القسم العالي (وهو مرحلة متقدمة في الدراسات الدينية الحوزوية) الذي سمي فيما بعد بـ (كلية الفقه) . عزف الشيخ عن الوظائف الحكومية منصرفاً إلى البحث والتأليف والاجتهاد والمشاركة في أنشطة الجمعيات الثقافية . عين عضواً في المجمع العلمي العراقي عام ١٩٨٠م ، وعضواً مؤازراً في مجمع اللغة العربية الأردني عام ١٩٨٠م ، وعضو شرف في المجمع العلمي العراقي عام ١٩٩٧م . بلغت كتبه المؤلفة المطبوعة اكثر من ستين كتاباً في مجالات علوم اللغة العربية وعلوم الدين والتاريخ والسير والتراجم . ينظر : الشيخ محمد حسن آل ياسين وجهوده في اللغة والتحقيق . بتول ناجي الجنابي ، مطبعة أكد ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م. الصفحات :١٧ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٢.

(٢) مسائل لغوية .. :٤.

(٣) لجنتا "الأصول" و "اللغة العربية" هما اللجنتان المعنيتان بتقعيد القواعد اللغوية ، والفتوى في الصحيح والغلط من الصيغ والتراكيب والألفاظ المتداولة بين الناس ، في المجمع العلمي العراقي .م.ن:٣.

(٤) الأبحاث هي : المعجم الذي نطمح إليه ، مجلة المجمع العلمي العراقي .ج١ م٣٩ /١٩٨٨م : ص٢٩-٥٧. إبريق : لفظ عربي فصيح . مجلة كلية الآداب / جامعة بغداد / ع٤٥ /١٩٩٩م : ص٥١-٥٩. السلسبيل : لفظ عربي فصيح ، مجلة كلية الآداب / جامعة بغداد / ع٤٧ / ١٩٩٩م : ص٤٥-٥٦.

(٥) مسائل لغوية ..:٥-٣٢.

٢. **أبحاث صرفية خاصة** ، وهي مما تعلق بألفاظ محددة ، يجري البحث فيها لغرض تصحيحها لغوياً ، وهي أربعة أبحاث : (التقويم أو التقييم ؟ هل يجمع معجم على معاجم أو معجمات ؟ ساهم وأسهم ، الصدفة أو المصادفة؟)[١]

٣. **أبحاث في التأصيل** ، وهي مما تعلق بألفاظ محددة يجري البحث فيها :

آ. لغرض تأكيد عربيتها ، التي شكك فيها بالقول إنها معربة عن الأعجمية ، مثل : السلسبيل ، والإبريق. [٢]

ب.أو لغرض تثبيت معناها الذي قيل انه قد خرج إلى دلالات جديدة معاصرة ، كبحث : من معاني الباء[٣].

٤. **أبحاث عامة** ، تقع في التعريب مع التأصيل ، كبحث (تعقيب على قرارين لمجمع القاهرة) [٤] أو في المعجم العام كبحث (المعجم الذي نطمح إليه) [٥] أو في فقه اللغة العام، كبحث كبحث (في الاشتقاق والقياس)[٦].

المنهج

لغرض إعطاء صورة واضحة عن منهج المؤلف ، اختار البحث الأبحاث الصرفية العامة ، والأبحاث الصرفية الخاصة ، لمعرفة المنهج المتبع في كل منهما :

أولاً : منهج الأبحاث الصرفية العامة

يبدأ المؤلف –عادةً – بذكر عنوان البحث ، المطلوب درسه ، ويؤرخ للمذكرة في الهامش . مثل : صيغة (فَعَّلَ) في العربية . وفي الهامش : مذكرتان مقدمتان إلى لجنة الأصول بتاريخ ٤/١٤ و ١٩٨٠/٤/٢٢ .بعدها يذكر تعريفاً بالوزن ، وبياناً لأهمية البحث فيه ، والدافع إليه ، يقول في صيغة (فَعّل) :نال الفعل الثلاثي المضعف العين ، نصيباً كبيراً من الشهرة في العصر الأخير ... لاسيما فيما أريد تعريبه أو ترجمته من اللغات الأخرى، مما لم يؤثر عن العرب استعماله ، ولم يرد له ذكر ، في مصادر اللغة ومعجماتها .. مثل (التشخيص والتحليل والتخدير) في الطب ، و (التأميم والتأمين والتسويق) في الاقتصاد ، و (والتدويل والتعليق والتمثيل) في السياسة ، ولعل من أهم الدوافع إلى ذلك ما تمليه الحاجات الطارئة والمتجددة ، وما تستدعيه مواكبة الركب العلمي العالمي من التعبير عن المستحدثات المتدفقة على الناس في كل يوم ... لذلك كان من الحق المشروع لأبناء هذه اللغة أن يتساءلوا – وهم بازاء هذا التيار

---

(١) م . ن : ١٢٧،١٢١،٨٩،٨٦.
(٢) ينظر هامش (٣) أعلاه .
(٣) مسائل لغوية:٥١.
(٤) م.ن: ٤٦.
(٥) ينظر هامش (٣) أعلاه .
(٦) مسائل لغوية .. : ٩٩.

العنيف الجارف – عن مدى الصحة والغلط في هذه الاستعمالات ، وعن إمكان إيجاد قاعدة ثابتة ، تقوم بمهمة التمييز بين الخطأ والصواب في هذه الاشتقاقات " ويرى الشيخ أن الوسيلة هي : "استقراء كلام العرب الفصحاء واستعمالاتهم.." وذلك بـ "الرجوع إلى كتب العربية ومعجماتها وما دون السلف ، في مؤلفاتهم ودراساتهم ، للتحقق من سلامة عملية الاستقراء والاستيعاب ... من أجل "الحكم على القياسي والسماعي من الأوزان.. وهل " الاقتصار على المسموع وحده ؟ أو جواز القياس عليه؟"[١] وقد نظر في دلالة هذا الوزن ، فوجد أنها تدل على المعاني الآتية:

١. التضعيف للتكثير والمبالغة .
٢. التضعيف للتعدية .
٣. التضعيف للسلب .
٤. التضعيف للنحت .
٥. التضعيف للاشتقاق من أسماء الأعيان .
٦. التضعيف لأغراض أخرى .

ثم يتناول معنى كل استعمال ، بذكر روايات اللغويين عنه ، مبتدئاً بالأقدمين كالخليل وسيبويه ، ثم ابن السكيت والفراء وابن قتيبة ، والفارابي وابن فارس وابن سيده والزمخشري .. ويجري ذلك بطريقة منهجية علمية ،ناسباً النص إلى الجزء والصفحة دون ذكر لعنوان الكتاب بالكامل مثل : (العين :٤٧/٣) و (الكتاب :٢٣٧/٢) [٢]

وفي استشهادات الشيخ ملحظان:

الأول: يستشهد بأقوال البصريين والكوفيين على حد سواء.

الثاني: غالباً ما يستشهد بأقوال اللغويين القدماء ، وقد خرج عن هذا المنهج مرة واحدة ، حين ذكر الدكتور عبد الفتاح الحموز[٣].

بعد ذلك ، يورد الشيخ جريدة ، بالأفعال المضعفة ، المؤيدة للمعنى الذي يريده مع النص على إنها ليست استقراءً تاماً لما في معاجم اللغة ، ويصل إلى النتيجة التي هي :جواز تضعيف الفعل الثلاثي ، والقياس عليه ، للتكثير والمبالغة . يقول :"وإذا كان استعمال التضعيف في هذا المعنى عربياً فصيحاً ، صحيح النسب ، أصيل الحسب ، اصبح الاشتقاق على هذه الزنة ، ولهذا الغرض قياساً سلغاً وعملاً مباحاً "[٤] كما يصل إلى النتيجة نفسها ، فيما يخص التضعيف ، لغرض التعدية ، والنحت والاشتقاق من الأسماء الجامدة ، غير انه يقف من التضعيف لغرض السلب بالقول :"يجب الاقتصار فيه على المأثور والمسموع" معللاً ذلك بكونه

---

(١) مسائل لغوية ..:٥-٦.
(٢) م. ن :٦-٧.
(٣) مسائل لغوية :١١٧
(٤) م . ن:٢١

:استعمالاً للفعل فيما يخالف ما وضع له"[1]. وأخيراً يختم البحث بذكر أربع وأربعين مفردة ، مما يكثر استعماله ، ذاكراً معانيها ، التي وردت في معاجم اللغة ومبدياً رأيه بصحة استعمالها[2].

ثانياً: منهج الأبحاث الصرفية الخاصة

يبدأ الشيخ بذكر العنوان ، ثم تاريخ المذكرة بالهامش ، وبعدها يعطي صورة عن واقع الكلمة المطلوب تصحيح استعمالها ، وأهمية ذلك ، ففي (التقويم أو التقييم) يقول :"من الكلمات التي شاع استعمالها في الأقطار العربية في عصرنا الحاضر ، وكثر ترددها ، على أَلْسِنَةْ غير المعنيين باللغة ، بل بعض المعنيين أيضاً ، كلمة (التقييم) التي يراد بها التثمين والتسعير ، أي معرفة القيمة وتحديدها . وقد دخلت هذه الكلمة أخيراً ، في عداد مصطلحات بعض اللجان ، في مجمعنا العراقي ، بعد أن حظيت بقبول الكثرة من الأعضاء ، وقيل : أن مجمع اللغة العربية في القاهرة قد أقّرها ، وحكم بصحتها ، وإن لم أقف على نص قراره ، وما استدل به على صواب اختياره"[3] ثم يردف ذلك بالنتيجة التي يريدها ، مستشهداً بنص من (لسان العرب) . ورافضاً أنّ يكون هناك حاجة إلى كلمة (التقييم) لوجود كلمة (التقويم) الصحيحة الفصيحة . يقول : "وواضح أن المعنى الذي أراده محبذو كلمة (التقييم) منها لا يختلف قيد شعرة عن المعنى الذي تدل عليه كلمة (التقويم) الصحيحة الفصيحة ، المنصوص عليها في المعجمات ، والواردة في الحديث الشريف ، والكلام العربي المأثور . قال ابن منظور في تركيب (قوم) في لسان العرب :"القيمة : ثمن الشيء بالتقويم .. وفي الحديث قالوا : يا رسول الله (ﷺ) لو قّوْمتَ لنا ؟ فقال : الله هو الُمقَوّم : أي : لو سَعّرتَ لنا . وهو من قيمة الشيء ، أي : حددت لنا قيمتها " وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا هذا التبديل والتغيير ؟ وما هو المسوغ له لغوياً ؟"[4] وبعد هذه الأسئلة ، يبدأ بذكر حجج القائلين بالتبديل ، مفنداً إياها ، بأسلوب لا يخلو من التعريض . يقول : "لقد قال بعضهم في بيان الغرض من هذا التبديل : إنهم يريدون به التفريق بين معنيين ، يدل عليهما هذا اللفظ بالاشتراك : معنى التثمين ومعنى التعديل ، وأنهم بذلك جعلوا (التقييم) خاصاً بالتثمين فقط ، و (التقويم) خاصاً بالتعديل والإصلاح ، وإزالة العوج فقط ، ولقد استدل بعضهم على سلامة ذلك لغوياً بأن لفظ (التقييم) هذا ليس تحريفاً أو تلاعباً في لفظ (التقويم) وإنما هو مصدر للفعل الثلاثي المضعف (قّيم) ، وأنّ الفعل (قّيم) مشتق من لفظ (القيمة) ، وقد أجاز الأوائل – وهم الحجة – اشتقاق الفعل الثلاثي المضعف العين من أسماء الأعيان ، فقالوا : ذَهّبَ (من الذهب)

---

(1) م . ن : ٢٢.
(2) م . ن٢٤ : -٣٢.
(3) م . ن :٨٦.
(4) مسائل لغوية :٨٦.

وَقّرَ (من القار) وَفَضّضَ (من الفضة) وَكَلّلَ (من الإكليل) ، وهكذا الأمر في (قّيم) هذا المشتق من (القيمة) . ويبدو أن هذا الفاضل قد غفل عن أن تلك الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان ، لم يكن لها وجود في اللغة أصلاً ، فلم يكن بد من الاشتقاق ، أما (التقييم) فليس كذلك ، لأن فعله ومصدره موجودان ومستعملان ، ولكنهما بالواو لا بالياء ، ومهما يكن من أمر ، لم أجد فيما قيل حتى اليوم في الدفاع عن صحة هذا الاستعمال ما يقنع ويرضي ، وليست الاستحسانات الذوقية وحدها كافية في تسويغ ذلك ، إن لم يكن في القواعد العامة ، أو الاستعمال الأصيل أو أقوال السلف ما يدل على جوازه أو يستأنس به في الجواز أو يكون قرينة على صحته"[1].

بعد هذا النقاش الذي يوحي بحسم المسألة ، يعود مرة أخرى إلى (لسان العرب) ليستخرج الأشباهوالنظائر ، مما كان عينه واواً أو ياء ، ملتمساً القبول للمسألة ومتسائلاً :"فهل نستطيع أن نستنبط منها .. جواز استعمال (التقييم) للتفريق بين معنيي التثمين والتعديل ، كما فعلوا في "أعياد" للتفريق بينه وبين "أعواد"."[2] ثم يختم بعبارة مفتوحة :" ذلك ما أتركه للزملاء الأفاضل ، وفوق كل ذي علم عليم"[3].

والحق أن القارىء للجزء الأول من البحث ، يدرك القناعة والقطع لدى الشيخ ، لكن الحيرة تمتلكه عندما يقرأ الجزء الثاني ، الذي هو رد للجزء الأول ، والتماس للقبول ، مع فارق بسيط هو عدم القطع ، وترك الأمر مفتوحاً .!

والحق – أيضاً – أن جوهر الخلاف يكمن في كلمة (القيمة) ومنها (القيم والقيمة) ، فـ (التقويم) مصدر قياسي لـ (قَوّمَ) ، لكنهم لم يقولوا (القومة) إذا عددناها مصدراً للهيئة أو للمرة ، وإنما قالوا (القيمة) فمن أين جاءت ؟! لابد لها من فعل ، وان لم تذكره معاجم اللغة ، وهذا الفعل هو (قَيّمَ) وبالنتيجة يكون هناك (قويم ومادته قَوّمَ) و (تقييم ومادته قّيم) ، ولأن لـ (التقويم) معاني متعددة ، وجب تحديد معنى لـ (التقييم) فكان (التقويم) بمعنى التثقيف والاستقامة ومعانٍ أخرى ، وكان (التقييم) بمعنى تقدير القيمة أو الشيء ، والى النتيجة نفسها ، ذهب الدكتور أحمد مطلوب ، وقبله مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ويلخص الدكتور احمد مختار عمر ، هذا الموقف في كتابه (العربية الصحيحة ص١٣٣-١٣٤) بالقول :"يستعمل المحدثون الفعل (قَوّمَ) ومصدره (التقويم) في مجال التعديل وإصلاح المعوج في حين يستعملون (قَيّمَ) ومصدره (التقييم) بمعنى بيان قيمة الشيء ، والذي في كتب اللغة ، استعمال الفعل (قَوّمَ) للمعنيين كليهما ، ولكن مجمع اللغة العربية ، قد صحح استعمال الفعل (قَيّمَ) قياساً على ما قاله

---

(١) م . ن :٨٧.
(٢) م . ن : ٨٧.
(٣) م . ن :٨٨.

العرب في "عّيد الناس" إذا شهدوا العيد ، ولم يقولوا (عّودوا) تماشياً من توهم أنها من العادة ، فكذلك هنا نقول :"قّيم الشيء ، بمعنى حدد قيمته ، للتفرقة بينه وبين "قَوَّم الشيء" بمعنى عَدَّلَه"[1].

مصادر البحث

سبق القول بأن الشيخ محمد حسن آل ياسين لم يستشهد بأقوال اللغويين المحدثين إلاّ نادراً ومن هنا كانت قائمة مصادره لا تتجاوز القديم من كتب التراث اللغوي ، ومنها المعاجم التي تندر الإشارة إلى الحديث منها .

([1]) العربية الصحيحة ، د. احمد مختار عمر : ١٣٣-١٣٤ ، نقلاً عن : مذكرات لغوية د. احمد مطلوب ص٣-٤ . وينظر : أوراق مجمعية /العدد ١٠/السنة الثانية.

٨. (من أغلاط المثقفين) تأليف : إبراهيم الوائلي

عني بجمعه وتحقيقه ودراسته : الدكتور ناهي إبراهيم العبيدي والدكتور حسن مصطاف فرحان

كتاب (من أغلاط المثقفين) تأليف إبراهيم الوائلي[١] ، صدر عن (دار الشؤون الثقافية العامة /بغداد . ط١ /٢٠٠٠) . يقع الكتاب في (٢٢٤) مئتين وأربع وعشرين صفحة من الحجم المتوسط (٢٠×١٤سم) ، منها : ثلاث وعشرون صفحة لمقدمة التحقيق ، وماعداها فلمتن الكتاب . والكتاب – بالأصل – مقالات ؛ كان إبراهيم الوائلي قد نشرها في جريدة (الثورة) ، تحت عنوان (من أغلاط المثقفين) من ١٩ آب ١٩٨٦ ولغاية ٣٠ تموز ١٩٨٨م. وهي تسعون مقالة ، عكف الدكتور ناهي إبراهيم العبيدي والدكتور حسن مصطاف فرحان ، على جمعها وتحقيقها ودراستها ، وهذه المحاولة هي الثانية من هذا النوع في العراق ، في القرن العشرين ، إذ سبقتها محاولة عبدالمطلب صالح مع كتاب الدكتور مصطفى جواد (قل ولا تقل) بجزأيه الأول والثاني[٢].

المحقق من تلاميذ إبراهيم الوائلي ، وكان عَمَلُهُ ا من باب الوفاء لأستاذهما ، وتقديم الخدمة لمن يروم البحث عنه[٣] . وقاما بالتحقيق "على وفق الأصول العلمية المتبعة في التحقيق"[٤] ممهدين "بدراسة متواضعة ضمناها شيئاً موجزاً عن حياة الوائلي وآثاره ، وهدفه ومنهجه في تصحيح الأخطاء الشائعة "[٥] .. بعد ذلك عرضا منهجهما في التحقيق ، والحقا في آخر المقالات ثبتاً بالمصادر والمراجع التي اعتمدا عليها في إنجاز هذا العمل . وعليه فإن القارئ سيجد في مقدمة التحقيق شيئاً عن حياة الوائلي وآثاره في خمس صفحات[٦]. ثم هدف

---

(١) ولد إبراهيم الوائلي عام ١٩١٤م. اصبح مدرساً للغة العربية عام ١٩٤٠م . وفي عام ١٩٤٥م قُبِل في كلية دار العلوم بالقاهرة وحصل على شهادة (الليسانس) في اللغة العربية وآدابها وفي أواخر عام ١٩٥٥م حصل على شهادة (الماجستير) في موضوع (الشعر السياسي في العراق في القرن التاسع عشر) عاد إلى العراق عام ١٩٥٦م ليعمل مدرساً في (الإعدادية المركزية) في بغداد ، ثم في قسم اللغة العربية في كلية الآداب / جامعة بغداد . أحيل على التقاعد عام ١٩٨٣ وتوفي عام ١٩٨٨م له ثمانية مؤلفات مطبوعة ، واثنا عشر مؤلفاً مخطوطاً . ينظر : المقدمة :٧-١١.

(٢) يحمد لعبدالمطلب صالحعمله ، لكن ينبغي التذكير بأن عمله كان متواضعاً قياساً إلى العمل الذي بين يدي البحث ، لأنه لم يكن على وفق الأصول العلمية المتبعة في التحقيق ، وكان مجرد تقديم ، وإشراف ولهذا جاء الكتاب دون عناية حقيقية وفيه نقص وتكرار . ينظر : قل ولا تقل ، د. مصطفى جواد ، مكتبة النهضة العربية / بغداد / ط١ / ١٩٨٨ /جـ١،٢.

(٣) من أغلاط المثقفين . مقدمة المحققين:٦.

(٤) م . ن :٥-٦.

(٥) م . ن :٥-٦.

(٦) م . ن :٧-١١.

الـوائلي ومنهجـه فـي التصـويب فـي إحـدى عشـرة صـفحة[١] ، وأخيـراً : مـنهج المحققـين فـي صفحتين[٢].

وسيعمد البحث –مستفيداً من عمل المحققين – إلى تلخيص ما ورد في عنواني (هدف الوائلي ومنهجه) و (منهجنا في التحقيق).

يقول المحقّقان بشأن هدف الوائلي من كتابة مقالاته :"لقد أشار الوائلي في اكثر من موضع ، من مقالاته ، إلى الدافع الذي كان يحفزه إلى الاستمرار على تصحيحاته للأغلاط الشائعة ، التي أصابت أقلام المثقفين وألسنتهم في عصرنا الحاضر . من ذلك قوله : "أرجو أن لا يضيق بهذا التنبيه ، إخواننا الكتاب والقصاص ، فإنما نريد به العناية باللغة العربية والحفاظ عليها"[٣]. أما منهجه فيقولان فيه"لم يتبع الوائلي منهجاً مبوباً ومرتباً في تصحيح الأغلاط اللغوية ، إذ أن الأغلاط التي جمعها غير مبوبة ولا مرتبة فهو يعرض العبارات التي يقع فيها الغلط ، من غير نظام ولا ترتيب ، ويبدأ بطريقة عرضه لهذه الأغلاط ، بذكر العبارة التي يرد فيها الخطأ ، ثم يذكر الصواب مباشرة ، ثم بعد ذلك يذكر السبب ، من ذلك ما جاء في الحلقة (١) . يقول الوائلي :"هذا ليس فقط السبب الأول في المشكلة .. والصواب : هذا ليس السبب الأول في المشكلة فقط[٤]. وسبب ذلك أن كلمة (قَطْ) بسكون الطاء ، هي بمعنى (حسب) و(كفى) أو (الاكتفاء) وهي ليست (قط) التي بمعنى (الدهر) ولا (قَطُّ) المبنية على الضم ، التي بمعنى الزمن الماضي"[٥] أو أن يذكر العبارة التي يرد فيها الخطأ ، ثّم يذكر السبب ، ثم بعد ذلك ذلك يذكر الصواب مثل قوله في الحلقة (٤) : "ويقولون على سبيل المثال : "انتشرت قوات الأمن تحسباً للطوارئ " وقولهم :تحسباً . خطأ في هذه العبارة ، لأن الأفعال (تحسب وحسب وظن) كلها بمعنى ، ولا تؤدي المقصود من الاستعداد لحالة الطوارئ ، والصواب أن يقال : تأهباً أو ترقباً ، أو تهيؤاً ، أو استعداداً أو تخوفاً من.." [٦].

ثم يأخذ المحققان في بيان ابرز السمات التي توضح منهجه وهي:

١. يذكر العبارات أو المفردات التي يقع فيها الخطأ ، ويبين صوابها ، ويستشهد على ذلك في الكثير الغالب بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والشعر العربي ... يقول في

---

(١) من أغلاط المثقفين : ١٢-٢٢.

(٢) م . ن :٢٢-٢٣.

(٣) م . ن :١٢.

(٤) ربما كان الأصوب أن يقال : هذا ليس السبب الوحيد في المشكلة فقط ، باعتبار معنى (فقط) وهو (حسب) (حسب) وإن السياق يوحي بوجود أكثر من سببين.

(٥) من أغلاط المثقفين :١٢-١٣.

(٦) م.ن:١٣.

الحلقة (٦٢) :"في عدد (الجمهورية) الصادر في ١٩٨٧/٦/١ ، قصيدة من الشعر المطلق، ورد فيها هذا الشطر (في متنزه تُحيطه الرؤى) والصواب : تحوطه الرؤى ، أو تحيط به الرؤى ، لأن فعل (أحاط) الرباعي لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المحوط أو المحاط به، بل لا بد من حرف الجر (الباء) ومن شواهده قوله تعالى : ﴿**وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ**﴾ وقوله تعالى : ﴿ **أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ**﴾ وقوله تعالى : ﴿ **أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا**﴾[١]. وإنما يتعدى الرباعي إلى الشيء المحيط ، فيقال : أحاط محمد الحائط بالبستان .. وأحاط البيت بالسياج ، فالسياج محيط البيت .. أما الثلاثي (حاط) فانه يتعدى بنفسه إلى الشيء المحوط، فيقال : الجيش يحوط بالوطن[٢] ومنه قول أحد الهذليين :

واحفظ منصبي وأحوط عرضي وبعض القومِ ليس بذي حِياط

أراد : حياطة فحذف الهاء"[٣].

٢. يستشهد بآراء العلماء في المسائل التي يوردها ، ومنه قوله في الحلقة (٣٨):"تجري على ألْسِنَة بعض الأطباء ، الذين نسمعهم عبارة : (عرق النِسّا) بكسر النون ، والصواب فتحها، لأن (النَسا) على وزن العَصا ، وهو العِرْقُ نفسه ، وهذا هو اسمه ، وقد أجمع اللغويون على فتح النون ، ولكنهم اختلفوا في إضافة (عرق) إلى (النسا) فمنعه فريق ومنهم الأصمعي ، فلا يقال عند هؤلاء :عرق النِسا . والعرب لا تقول ذلك ، كما لا يقولون عرق الأكْحَلْ ولا عرق الأبْجَلْ ، إنما هو النسا والأكحل والأبجل ، وحجتهم أن الشيء لا يضاف إلى نفسه ، أما الذين أجازوا الإضافة ، فمنهم الكسائي وثعلب وابن السكيت وحجتهم أنه من باب إضافة المسمى إلى اسمه ، كحبل الوريد وحب الحصيد . ومادام الأمر كذلك ، فالإضافة جائزة في (عِرْق النَسا) . ولكن لا يجوز كسر النون"[٤].

٣. يعرض لآراء العلماء من بصريين وكوفيين ، دونما تعصب ظاهر ، مثل قوله في الحلقة (٣١) : "إنّ (رُبّ) لها أحكام خاصة عند العرب ، فهي عند البصريين حرف جر ومجرورها يجب أن يكون نكرة لأنها تدل على التكثير أو التقليل ، بحسب استعمالها في الجملة ، وهي عند الكوفيين اسم مضاف إلى المجرور النكرة . مثل : رُبَّ ضارة نافعة . وإذا دخلت عليها (ما) الزائدة أزالت عملها فتدخلها حينئذٍ على الجملة الفعلية مثل : ربما يفيق السكران .. وعلى الجملة الاسمية مثل : ربما الحق معك"[٥]

---

(١) الآيات بالترتيب من : سورة البقرة /الآية ١٩ ، سورة النمل /الآية ٢٢ ، سورة الكهف /الآية ٢٩.

(٢) كذا في الأصل والصواب (الوطن) وبذلك جاء في ص١٥١.

(٣) من أغلاط المثقفين :١٣-١٤ .

(٤) م . ن :١٤-١٥.

(٥) م . ن : ١٥.

٤ يعتمد كثيراً في شروحه على معاجم اللغة ، مثل قوله في الحلقة (٦٨) :"فالمعروف أن كلمة (الطارق) إنما تعني النجم ، لورودها في القرآن الكريم كما في سورة (الطارق) وهو ﴿ **النَّجْمُ الثَّاقِبُ** ﴾ [١] . ولكن هذا معنى من معاني هذه المفردة ، فقد جاء في (اللسان) مادة (طرق) : إن الطُراق هم المتكهنون ، والطوارق : المتكهنات .. والطارق : الحداد الذي يطرق على المطرقة ، والطارق : الذي يضرب الصوف بعصاه لينفشه ..وكل ما آتى ليلاً فهو طارق . وطرق القوم : جاءهم ليلاً فهو طارق .. وطارق : اسم رجل ومنه : نحن بنات طارق ، هذه خلاصة ما جاء في (اللسان) من مادة (طرق). وفي (أساس البلاغة) للزمخشري عبارات مفيدة ، فقد ورد في مادة (طرق) :ومن المجاز طرقنا فلان طروقاً ، وطرقه هم ، وطرقني الخيال ، وطرق سمعي كذا ، وطرق الزمان بنوائبه"[٢].

٥.يعرض لكثير من المسائل النحوية والصرفية والعروضية ومنه قوله في الحلقة (٣) : "قرأت في إحدى الصحف (الجمهورية) يوم الثلاثاء ٢٢ تموز ١٩٨٦م .مقالاً في (اللغويات) يقول فيه كاتبه : (ولأن الباحثين الأكاديميين ليسوا نقاد أدب بل نحاة ولغويين) نصب (لغويين) خطأ لأنها غير معطوفة على خبر ليس ، إذ لا إشراك في الحكم. ومثل قوله في الحلقة (٣٦) :"يقول بعض الكتاب والشعراء :أزهار بيضاء ، وأوراق خضراء، وبقع سوداء ، وليال حمراء ، وغيرها وهذا الصنيع لا تقره اللغة ، والصواب أن يقال : أزهار بيض ، وأوراق خضر ، وبقع سود ، وليال حمر ، وهكذا في سائر الألوان المشتقة، التي يكون مفردها المؤنث على وزن (فعلاء) والمذكر على وزن (افعل) لأن الوصف بأسماء الألوان يجب أن يطابق الموصوف إفراداً وتثنية وجمعاً رعاية لمطابقة المعنى ، وعلى هذا النسق جرت لغة العرب ، فلم يعرف أنهم خالفوا المطابقة بين الصفة والموصوف في أسماء الألوان." [٣]

٦. ينبه كثيراً على الأخطاء الإملائية ، والأساليب الملتوية ، واستعمال المفردات العامية . يقول في الحلقة (٤٤) :"في الصحف أسماء تتكرر ، وترسم رسماً غير صحيح ، ومنها اسم (شذا) علماً لأنثى أو مفردة من مفردات الشعر ، فهم يرسمونه (شذى) بالياء مخالفاً لما عليه الرسم العربي الصحيح وهو (شذا) بالألف ، لأن الأصل فيه الواو (شذا يشذو شذواً) تطيب بالمسك ، و (الشذا) قوة ذكاء الرائحة ، وله معان آخر . ومثل قوله في الحلقة (٩) :"شاع في السنين الماضية القريبة ، في لغة الكتاب والقصصيين والمذيعين تعبير غريب ما زال يتردد كل يوم ، فهم يقولون على سبيل المثال : وتحدث إلى الصحفيين فيما كان يهم بركوب

---

(١) سورة الطارق /الآية ٣.

(٢) من أغلاط المثقفين :١٥.

(٣) م . ن : ١٦-١٧.

الطائرة ... هذه العبارة وأمثالها مما لا تسيغه الأساليب العربية ، لأن (ما) في قولهم (فيما) لا تدل على الوقت والحين مما يقتضيه سياق الكلام ، أي أنها لا تغني عن قولهم : على حين كان ... أو في الوقت الذي كان فيه ... ولا أظن مثل هذه التراكيب ، مما يمكن أن تكون داخلة في تطور الأساليب إلى غير الأسوأ . والصواب أن نقول : وتحدث إلى الصحفيين وهو يهم بركوب الطائرة . ومثل قوله في الحلقة (٨٢):"شاع في الصحف استعمال كلمة (مبروك) للدعاء بالخير في حالات الزواج والولادة وإنجاز بعض المشاريع الغامضة ، ونقول لإخواننا الصحفيين أن كلمة (مبروك) عامية تسربت في لغتنا من (الأفلام) المصرية ، وهي غير مسموعة في اللغة الفصيحة... والصواب أن نقول زواج مبارك ميمون ، ومولود مبارك ، كما نقول : عيد مبارك"[١].

٧. يكرر تنبيهه على الخطأ اللغوي الذي يشيع استعماله في أوساط المثقفين في أكثر من حلقة، كأن يشير إليه بقوله :"وقد نبهنا إلى هذا الخطأ الذي شاع في القرن العشرين في فقرة سابقة نشرتها الثورة" أو "وقد نبهنا في حلقة سابقة إلى أن"فعلى سبيل المثال نَبهَ في الحلقة (٢) على خطأ شاع استعماله وهو "الجمع بين المتناقضين في عبارة واحدة". كالجمع بين حرف (سوف) وهو أداة المستقبل ، وبين (الآن) وهو الزمن الحاضر يقولون :"سوف يأتي الآن" والصواب أن يقال (سيأتيكم) ثم عاد فنبه على هذا الخطأ مرة أخرى في الحلقة (٢٨)[٢].

٨. حرصه على أن لا يثير في تعليقاته النقدية زوبعة من الزوابع ، ولا يتنفس أي كبت ذاتي ، ولا يتجبر أو يثير غباراً لمعركة نقدية قادمة ، وإنما يرسل (نقده الأدبي أو اللغوي) ورائده التصويب . يقول في الحلقة (٣١) : "أرجو أن لا يضيق بهذا التنبيه إخواننا الكتاب والقصاص ، فإنما نريد به العناية باللغة العربية والحفاظ عليها"[٣].

أما عن منهجهما في التحقيق ، فيقولان : "إن أهم شيء حرصنا عليه ، في إنجازنا هذا هو توخي الدقة في العمل ، والأمانة العلمية في المنهج ، ومن اجل ذلك التزمنا القواعد والأسس الآتية :

١. المحافظة على نصوص المقالات ، كما نشرت في أعداد صحيفة الثورة.
٢. ضبط الآيات القرآنية .. مع الإشارة في الهامش إلى اسم السورة ورقم الآية .
٣. تخريج الأحاديث النبوية من كتب الحديث .
٤. تخريج الأمثال والأقوال المأثورة .
٥. تخريج الشواهد الشعرية .

---

(١) من أغلاط المثقفين : ١٨-٢٠.
(٢) م . ن : ٢٠.
(٣) م . ن : ٢١.

٦. الإشارة إلى مواضع كثيرة من الأقوال النحوية والصرفية واللغوية ، في الكتب التي توجد إشارة إليها... ودّونا تعليقاتنا على بعض المسائل في الهامش .
٧. الترجمة لبعض الأعلام .
٨. التعريف بالأماكن والمواضع غير المعروفة .
٩. التوسع في شرح بعض المفردات في الحاشية بالاعتماد على المعاجم اللغوية[١].

والحق أن العمل كان كذلك ، من حيث الدقة والأمانة العلمية والالتزام بالقواعد والأسس التي أخذا نفسيهما بها ، بل جاء عملهما فتحاً حقيقياً في بابه وقد سبق التنويه بذلك ، لكن عملاً مثل هذا لا يخلو من هنات بسيطة ، فقد فاتهما أن يذكرا أن الوائلي كان يتخير الأخطاء من الصحف في الغالب مع ذكر أسم الصحيفة والتاريخ ، مثل قوله في الحلقة (٣) : "قرأت في إحدى الصحف (الجمهورية) يوم الثلاثاء ٢٧ تموز ١٩٨٦م مقالاً في (اللغويات)..."[٢] أو أن يذكر معها العنوان الصريح للمقال ، مثل قوله في الحلقة (٤): "قرأت في إحدى الصحف يوم الخميس ١٩٨٥/١٠/٣١ كلمة تحت عنوان (ملاحظات عن الشعر)"[٣]ومن ذلك أيضاً أن الوائلي كان يعرض للواقع اللغوي اليومي ، من خلال الأساليب المستحدثة ، سواء أكانت في لغة الإذاعة أم في لغة الصحف ، من ذلك قوله :"يقولون على سبيل المثال : وحضر الوزير الجلسة ، وقد نسب إليه قوله : أن الجلسة كانت ناجحة . وأقول : إذا كان هذا قول الوزير حقاً فلا حاجة لأن ينسب إليه ، لأن النسبة هنا تعني الشك.." [٤]

ومنه قوله : "ومن تلك النماذج التي شاعت في الصحف الخبرية ودور البث كثرة الإضمار قبل الذكر ، حين لا تكون أية ضرورة لذلك سوى الحذلقة ، لان تقديم متعلقات الفعل ، وما يتصل بالفاعل ، على الفعل والفاعل كليهما ، فيه ما فيه من الإبهام والالتباس ، كقولهم : "في حديث له مع مجلة الديار صرح السيد عدنان..." وقولهم :"وفي مقابلة له مع مراسلي الصحف نفى السيد محمود ما نسب إليه " فيقدمون الضمير المجرور على الفعل والفاعل .. وأعود فأقول : لم لا تجري الجملة الفعلية مجراها السليم ، فتكون العبارة الأولى هكذا : صرح السيد عدنان في حديث له مع مجلة الديار قائلاً . وتكون العبارة الثانية : نفى السيد محمود في مقابلة له مع مراسلي الصحف ما نسب إليه"[٥].

---

(١) من أغلاط المثقفين :٢٢-٢٣.
(٢) م . ن : ٢٨.
(٣) م . ن :٣١.
(٤) م . ن :٤٠.
(٥) من أغلاط المثقفين :٥٧.

وفاتهما أنه لا يعتني بتوثيق شواهده، من الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، والأبيات الشعرية، وكان المرجو منه – وهو الأستاذ الجامعي – أن يؤسس لتقاليد علمية بحثية في هذا الباب، يسير على هديها من يأتي بعده. وأما مسألة أن الوائلي لا يثير في تعليقاته النقدية زوبعة من الزوابع، ففيها نظر لان تعليقاته تصل أحياناً إلى حد التجريح، ومن ذلك قوله "هذه العبارات تمثل الإسفاف والضعف"[١] وقوله "كل هذه وأمثالها ليست من اللغة في شيء، وإنما هي مظهر من مظاهر التردي الذي وصلت إليه لغة المحدثين"[٢] وقوله "وقد يسؤوك أن ترى الذين يتصدرون موكب الدفاع عن اللغة يسعون إلى هدمها، وتشويه وجهها، بحجة التطور في البنية، والتركيب والصيغة، وهم لا يعتمدون على قاعدة رصينة، أو يستندون إلى تكاة قوية سوى الضحالة"[٣] وقوله "ووردت في المقال نفسه عبارة (النوايا الحسنة) واللغة لا تجمع (نيه) على (نوايا) بل تجمعها على (نيات) فلا يصار إلى جمع استحدثه الضعاف"[٤] وقد يعيد ذكر الخطأ نفسه في حلقة لاحقة ولكن بأسلوب آخر يذكر فيه معيار التصحيح كقوله "وقوله: وإن غلف مقالاته بنوايا شخصية، فيه أن (نية) لا تجمع على (نوايا) بل تجمع على (نيات)، لأنها على وزن (فعلة) وليست على وزن (فعيله) مثل:سرية وقضية."[٥]

وجاء عملهما التحقيقي ، في نهايته مفتقراً إلى الإثبات (الفهارس) المطلوبة لمثل هذا العمل ، وأهمها الثبت الهجائي للأغلاط ، فضلاً عن ثبت الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة ، والأبيات الشعرية ، وغير ذلك مما يعد من كمال عدة المحقق.

تبقى مسألة على جانب من الأهمية ، في عملهما التحقيقي ، وهي تصحيحهما لعمل إبراهيم الوائلي ، ففي الثلث الأول – أي الحلقات الثلاثين الأولى – أشار المحققان في هوامش المقالات، إلى واحد وعشرين موضعاً أخطأ الوائلي فيها، وفي كل ما ذكراه لم يخرجا عن حدود العبارة الآتية: (كذا في الأصل ... والصواب..) إلاّ في ثلاثة مواضع، لم يرد التصريح بأنها خطأ.

---

(١) م . ن :٦٤.
(٢) م . ن :٥٢.
(٣) م . ن :٢٨.
(٤) أورد المحققان نصاً لأبن منظور هو :"ما كنت أظن أن نيات مختلفة تفرق نية مجتمعة "اللسان :٥٠٠/١. ونصاً من المعجم الوسيط : "إن النيات جمع نادر للنية" : ١٠٠٤/٢. وهذا غير دقيق، وصواب النص كما ورد: " (النِّيُّ): اسم بمعنى السِّمَن. و- النِّيّات (جمع نادر للنية)" المعجم الوسيط: ٩٦٦/٢. فالمقصود في النص هو (النِّيُّ) وهو الجمع النادر للنية وليس المقصود (النيات) لأنها واردة كثيراً.
(٥) من أغلاط المثقفين :٨٥.

٩. (الخطأ الشائع) تأليف : شاكر غني العادلي

كتاب (الخطأ الشائع) للمؤلف شاكر غني العادلي[١] صدر عن (دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد/٢٠٠٠) وهو من سلسلة (الموسوعة الصغيرة) برقم "٤٣٦").

يقع الكتاب في مئة وأربع وستين صفحة من الحجم الصغير ، ويتضمن تمهيداً وثلاثة مباحث ، وثبتاً بأسماء المصادر ومؤلفيها دون ذكر معلومات الطبع.

يطالعنا التمهيد بعنوان (اللغة العربية والحفاظ على سلامتها) [٢] يتحدث المؤلف فيه عن تمجيد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف للغة العربية ، ثم التحديات التي واجهتها ؛ ومنها : الدعوة إلى إحلال العامية ، ثم الحديث عن ضعف اللغة عند أبنائها وكيفية مواجهته وما يراه المؤلف من وسائل للنهوض بالعربية في عصرنا ومن ذلك "تنشيط حركة (تنقية اللغة) . أو حركة (النقد اللغوي) التي كانت في النصف الأول من هذا القرن (يقصد القرن العشرين) على وجه الخصوص أكثر حيوية وازدهاراً "[٣] ويأتي على ذكر من ساهم في ذلك ومنهم : الشيخ اليازجي وداغر والعدناني والزعبلاوي والكرملي وكمال ابراهيم ومصطفى جواد[٤]. أما النصف الثاني من هذا القرن فيرى فيه ركوداً لرياح هذه الحركة وغياباً للنقاد اللغويين. عن مسرح الحياة الأدبية مما شجع على أن يستشري الخطأ ويشيع التحريف في كتابات المثقفين والأدباء. [٥]

ومن وسائل النهوض الأخرى "تيسير تعليم العربية ... والاهتمام[٦] بحركة (التعريب) في ميادين العلوم المختلفة"[٧] ويرى في الاشتقاق والقياس والمجاز وسائل نمو للغة تدعم نهوضها لكي "تحقق النهضة اللغوية المنشودة ونتيح لعربيتنا أن تعيد سيرتها الأولى"[٨].

---

(١) شاكر غني العادلي . ولد في النجف عام ١٩٢٦م . اكمل دراسته في دار المعلمين العالية عام ١٩٥٢م ... عمل مدرساً للغة العربية ، ثم مشرفاً تربوياً متخصصاً فيها ، ثم مشرفاً لغوياً في مؤسسة (الإذاعة والتلفزيون). له كتاب (في الأدب العباسي والأندلسي) وكتاب (عبدالغفار الحبوبي مربياً وشاعراً) . اسهم في تأليف كتب قواعد اللغة العربية . وله الكتاب الذي هو موضوع البحث (الخطأ الشائع) أو هو (التنبيه على الخطأ الشائع والصواب الضائع) كما جاء في ترجمته الذاتية ص١٦٣-١٦٤ من الكتاب نفسه.

(٢) الخطأ الشائع :٥-١٧.

(٣) م.ن:١٣.

(٤) الحق ان العدناني يحسب على أواخر الربع الثالث من القرن العشرين وتحديداً ١٩٧٣ كما جاء في نهاية مقدمة (معجم الأخطاء الشائعة) للعدناني.

(٥) الخطأ الشائع :١٤-١٦.

(٦) يحسن استعمال (العناية) بدلاً من (الاهتمام) لما في الأخير من معنى (الهم والحزن).

(٧) الخطأ الشائع :١٤-١٦.

(٨) م . ن :١٥-١٧.

يأتي المبحث الأول بعنوان (القواعد النحوية الضرورية)[1] وفيه ثلاثة عشر موضوعاً تبدأ بـ (الحروف الشمسية والقمرية) وتنتهي بـ (علامات الترقيم) . وقسم من هذه المواضيع لم يألفه القارئ لمناهج العربية في الدراسة الثانوية مثل : (حتى واستعمالاتها) و (الفاء السببية والاستئنافية والتزيينية) و (أما وأِّما وإّما) والقسم الآخر من المواضيع التي يكثر دورانها على الألسنة ويشيع فيها الخطأ على الرغم من كونها مدروسة مثل (العدد وحالات تمييزه) و (المستثنى بالا) و (الممنوع من الصرف) . أما المتبقي فهو مما يوجب التذكير به دائماً لكثرة وقوع الخطأ فيه وقوعاً مطرداً مثل (الحروف الشمسية والقمرية) و (إنّ المكسورة وأنّ المفتوحة) و (همزتا الوصل والقطع) و (علامات الترقيم) .

قد يؤخذ على المؤلف عدم الفصل بين موضوعات النحو والصرف ، إلاّ أن عذره في ذلك النص على الضروري من القواعد ، وكون الكتاب موجهاً إلى عامة القراء وليس إلى المتخصصين ومنهج المؤلف في عرض هذه المواضيع منهج تعليمي ، يميل إلى التبسيط مع عرض وافٍ لجوهر الموضوع ، مبتعداً عن الشطط الذي يجنح إليه قسم من مؤلفي المناهج وواضعي الأسئلة الوزارية وقسم آخر من مدرسي العربية في التعامل مع مثل هذه المواضيع ، من حيث البحث عن الشاذ والغامض والأحجيات ، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى نفور التلاميذ من درس العربية ومقتهم له ، ومن الواضح أن لخبرة المؤلف في تدريس العربية أثراً واضحا في ذلك.

أما المبحث الثاني (في سلامة النطق)[2] فيتكون من جزأين : الأول (في ضبط عيون الأفعال الثلاثية) والثاني (في ضبط بنية الأسماء) . يتناول الأول الأبواب الستة للأفعال الثلاثية المجردة مع الإشارة إلى أن "ضبط عيون أفعالها مرهون – في الغالب – بالسماع"[3] ، ويأخذ في ذكر الأبواب على النحو الآتي "الباب الأول – فعل يفعل – يكون الفعل الثلاثي فيه مفتوح الحرف الثاني في الماضي ، ومضموم الحرف الثاني في المضارع ويقال له : باب (نصر ينصر) وأمثلته : أخذ يأخذ ، أكل يأكل ..."[4] ويذكر خمسين ونيفاً من الأفعال في هذا الباب.

وهكذا في بقية الأبواب ، ملتزماً المنهج التعليمي الذي يذكر القارئ بما تعلمه في منهج العربية للصف (الثالث المتوسط).

---

(1) الخطأ الشائع : ١٨-٦٧.

(2) م . ن : ٦٨-٨٢.

(3) م . ن : ٦٨-٦٩.

(4) م . ن : ٦٨-٦٩.

ويتناول الثاني ضبط بنية تسعة وستين اسماً مما يخطئ المعاصرون في ضبطه ، بترتيب هجائي يذكر اسمين أو ثلاثة لكل حرف مثل "تقول : أعرابي (بفتح الهمزة). الأزمة (بتسكين الزاي) ، الأتاوة (بكسر الهمزة) [١]" . وقد يذكر الثنائي مما تشابهت حروفه واختلف معناه باختلاف حركة أوله مثل "جنوب (بفتح الجيم) ضد الشمال . جنوب (بضم الجيم) جمع جنب الإنسان ، عرض البحر (بضم العين) أما عرض (بفتح العين) ضد الطول[٢]". والذي يؤخذ على المؤلف أنه لا يذكر الخطأ في ضبط الاسم ولا الأوجه الأخرى المحتملة لضبطه ، وعندها يتحدد القارئ بالمذكور فقط ، ومن ذلك (الأزمة) ووجه الخطأ في ضبطها (الأزمة) (بكسر الزاي وتشديد الميم) ويقال في ضبطها (أزمة ، بفتح الزاي ، وآزمة ، بالمد وكسر الزاي)[٣]. وقد يوهم ذكر (دلالات بكسر الدال) أنّ فتحها خطأً ، والوجه أن فتح الدال أعلى وأن (دلائل) جمع ثان[٤] . والوهم الأكبر إذا قرئت (مفصل : بكسر الميم) في سياق اسم الآلة، فقبلها (مظلة : بكسر الميم) وبعدها (مدفع : بكسر الميم) ويذهب الظن انه قد يريد ما جاء في (الصحاح) من معنى (مفصل) وهو "واحد مفاصل الأعضاء"[٥] أو ما جاء في (المصباح المنير) وهو "أحد مفاصل الأعضاء"[٦] أو ما جاء في (المعجم الوسيط) وهو "ملتقى كل عظمين في الجسد"[٧] لكن المعاجم الثلاثة تقول : (مفصل) (بفتح الميم وكسر الصاد) أما (مِفْصَلْ) بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان ، وهو ما لم يرده باعتبار السياق . ومع ذلك فإن (مِفْصَلْ) يصح فيه (مَفْصَلْ) (بفتح الميم) ، لأن مِفْعَلْ : اسم آلة بكسر الميم قد يرد على وزن: مَفْعَلْ بفتح الميم. [٨]

بعد ذلك ، يطالعنا المبحث الثالث بعنوان : (تصحيح الأخطاء الشائعة)[٩] ويقع في جزأين : الأول (في تصحيح ما يقع في الكتابة عامة من الأخطاء الشائعة) والثاني (في تصحيح بعض ما يقع في لغة الكتابة من أخطاء) وربما يتساءل القارئ عن التشابه في العنوانين؟ إلاّ أن

---

(١) الخطأ الشائع :٨٠.

(٢) م . ن : ٨١.

(٣) ينظر الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) إسماعيل بن حماد الجوهري (ت حدود ٤٠٠ هـ) تحقيق أحمد عبدالغفور عطار . دار العلم للملايين /بيروت/ط٤/١٩٨٧ .١٨٦١/٥ و (قل ولا تقل) ٦٧/١ و (معجم الأخطاء الشائعة):٢٤.

(٤) ينظر : المعجم الوسيط :٢٩٤/١.

(٥) الصحاح:١٧٩٠/٥.

(٦) المصباح المنير :١٣٠.

(٧) المعجم الوسيط :٦٩٢/٢.

(٨) ينظر :إصلاح المنطق لابن السكيت . تحقيق : د. احمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون . دار المعارف بمصر / ط٣ ، ص١٢٠ وفيه عن "الفراء : يقال : مُغزَل ومِغزَل . وحكى الكسائي : مَغزَل".

(٩) الخطأ الشائع :٨٣-١٥٧.

المؤلف يصدر الجزء الثاني بعبارة "ترد في الكتب الرسمية أخطاء شائعة نذكرها فيما يأتي ونذكر تصحيحها"[١] ويفهم منها التخصيص الدقيق لحقيقة العنوان . وربما كان الأجدر أن يقول في العنوان : تصحيح ما يقع في لغة الكتب الرسمية من أخطاء.

يتضمن الجزء الأول مئتين وأربعاً وخمسين مسألة ، ويتضمن الجزء الثاني ثماني وثلاثين مسألة وبذا يصبح المجموع : مئتين واثنتين وتسعين مسألة ، تتصدر الجزء الأول فقرة توضح منهج المؤلف ، يقول :"سأضع الصواب في صدر الفقرة كي يأخذ نظر القارئ، ويبقى في ذهنه ، ثم يأتي ذكر الخطأ في الشرح متلواً بذكر الصواب مرة ثانية ليزداد رسوخاً في الذهن"[٢]. والخطأيتناوله في عبارة شائعة التداول ، أما الشرح فهو بيان السبب ، مجرياً الأمر بترتيب هجائي للعبارات ومراعياً الحرف الثاني بعد الترتيب الهجائي ، معنوناً كل حرف ضمن ترتيبه مثل : (حرف الهمزة) وبعدها يذكر العبارة المصححة ، بخط أكبر وحبر أعمق مع وضع خط تحت العبارة المصححة ، وبترتيب لا يعتمد ترقيم العبارات بل يعتمد على تشكيل خطّي ما مثل "اتبع القاعدة : من الخطأ قولهم : طبق فلان القاعدة ، والصواب : اتبع القاعدة ، أما طّبق فلها معان منها : عم"[٣]. وهذا المنهج الذي سار عليه المؤلف مقتبس بالكامل من (محمد العدناني) صاحب (معجم الأخطاء الشائعة) . يقول العدناني في مقدمة معجمه "أما الأمور التي ألزمت نفسي بها في هذا المعجم فكثيرة منها...

(د) وضع الصواب عنواناً للبحث ، لكي يأخذه نظر القارئ ، ويبقى في ذهنه ، وذكر الخطأ في الشرح متلواً بذكر الصواب مرة ثانية ليزداد رسوخاً في الذهن..."[٤].

ومن المنهج في كتاب (الخطأ الشائع) بيان وجه الخطأ دون ذكر للمرجع الذي اعتمد عليه مثل قوله :"أجبرته أحواله المالية على كذا : من الخطأ قولهم : أجبرته ظروفه المالية على كذا. والصواب : أجبرته أحواله المالية على كذا ، لان (الظروف) جمع (ظرف) وهو الوعاء"[٥] وهذا الإحجام عن ذكر المراجع المعتمدة لم يخالفه إلاّ أربع مرات وهي:

الأولى: في قوله "كما جاء في (التاج) و (اللسان) "ص٨٥

الثانية : في قوله "كذا جاء في (اللسان) ص١٢٥

الثالثة : في قوله "واللجنة هي الجماعة يجتمعون في الأمر ويرضونه"القاموس" ص١٣٥

---

(١) الخطأ الشائع : ١٤٩.

(٢) م . ن : ٨٣-٨٤ .

(٣) م . ن : ٨٤ .

(٤) معجم الأخطاء الشائعة :٨-٩.

(٥) الخطأ الشائع : ٨٤ .

الرابعة : في قوله : "ويرجح الدكتور مصطفى جواد بالإضافة ويقول : إضافة بدون باء متعارفه" ص٩٩ .

ويفهم من هذه الأخيرة أن الأمر يبدو نقاشاً مع الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل) لكن مع عدم ذكر الكتاب والصفحة ، وكذا فعل مع (اللسان) و (التاج) و (القاموس) أي دون ذكر لجزء أو صفحة أو مادة لغوية.

ومن المنهج عدم ذكر وجه الخطأ والاكتفاء في تعليل الصواب بعبارات عامة مثل "هذا هو المأثور من كلام العرب"[١] و "كما علم من كلام العرب"[٢] و "لأنه لا يجوز استعمال الفعل في غير ما يجب له من حروف الجر"[٣].

ومن المنهج الاستشهاد بالقرآن الكريم في اثنين وثلاثين موضعاً ، وإذا كان ذلك مما يحمد له ، إلاّ أن نسبة الخطأ تجعل الأمر محط نظر ، فثمة أخطاء خمسة في ضبط الآيات ، وآيتان لم يعتن بتخريجهما ، وآية واحدة اخطأ في تخريجها[٤] ، لتصبح نسبة الخطأ (٢٥%)، وعليه فإن هذا الأمر ما كان ينبغي التغافل عنه فضلاً عن السهو فيه وذلك لخطورته الدينية ولأن الكتاب يطبع بالآلاف ويوزع داخل البلد وخارجه ، أما الحديث النبوي الشريف فلم يستشهد به إلاّ في موضعين ولم يخّرج فيهما الحديثين[٥].

---

(١) الخطأ الشائع : ٨٨.
(٢) م . ن : ٩٦ .
(٣) م . ن : ٨٧ .
(٤) الأخطاء الخمسة هي:

أ. ص٨٥-٨٦ سورة المائدة /الآية ٤٩ قال تعالى:﴿ **وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ**﴾ أوردها المؤلف "وأحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل إليك"

ب. ص٨٨ سورة التوبة /الآية ٨٦ قال تعالى :﴿ **اسْتَأْذَنَكَ أُولُوا الطَّوْلِ مِنْهُمْ**﴾ أوردها المؤلف "استأذنك الو الطول منهم"

جـ. ص ٩٠ سورة يوسف / الآية ٨٤ قال تعالى :﴿ **وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ**﴾ أوردها المؤلف "وابيضت عيناه من الحزن وهو كظيم"

د. ص١١٦ سورة البقرة /الآية ٢٤٧ قال تعالى:﴿**إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ**﴾ أوردها المؤلف "قال : إن الله اصطفاه وزاده بسطة في العلم والجسم" والآيتان اللتان لم يعتن بتخريجهما هما:

أ. ص١٠٧ . سورة الضحى /الآية ١١ قال تعالى :﴿ **وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ**﴾

ب. ص١٠٩ . سورة مريم / الآية ٩٧ قال تعالى :﴿ **وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا**﴾

والآية التي أخطأ في تخريجها هي الآية (٣٦) من سورة التوبة ، أوردها بالرقم (٣٧) . قال تعالى : ﴿ **وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً**﴾ .

(٥) الخطأ الشائع : ٨٦ ، ١٣٢.

ومن تمام المنهج أن يجري التساؤل عن كيفية التعامل مع المادة المصححة وعن مرجعية التصحيح ، علماً بأنه صنع في آخر الكتاب ثبتاً بمصادره ومنها سبعة كتب في التصحيح اللغوي[١]. ولعل الانتهاء إلى رأي محدد يكون بعد ذكر الأمثلة الآتية:

١. **يقول المؤلف** "يا للأسف مات فلان! : من الخطأ قولهم : للأسف مات فلان والصواب : يا للأسف مات فلان . لأنه لا يصح حذف (يا)[٢] في المنادى المتعجب به"[٣].

ويقول العدناني "يا للأسف مات فلان ! ويقولون : للأسف مات فلان . والصواب : يا للأسف مات فلان . لأن هناك مواضع لا يصح فيها حذف الحرف (يا) ، من أشهرها المنادى المتعجب منه"[٤].

٢. **يقول المؤلف** :"الجمهورية والجمهور بضم الجيم : يقولون : الجمهورية والجمهور (بفتح الجيم) والصواب هو : (بضم الجيم) ومن معانيها : معظم كل شيء"[٥].

ويقول الدكتور مصطفى جواد "قل : الجمهور والجمهورية ولا تقل : الجمهور والجمهورية ذلك لأن المسموع من العرب والمأثور في كتب لغتهم هو "الجمهور" بضم الجيم. ولأن الاسم إذا كان على هذه الصيغة وجب أن تكون الفاء : أي الحرف الأول مضمومة لان وزنه الصرفي عند الصرفيين هو (فعلول) كعصفور وشعرور أي :شويعر ، وإذا صنعنا اسماً من الجمهور صناعياً ، وهو الذي يسميه الصرفيون "المصدر الصناعي" وهو تساهل منهم ، وذلك بإضافة ياء مشددة وتاء تأنيث إليه فهو : الجمهورية كالإنسانية والبشرية"[٦] ويقول العدناني "الجمهور والجمهورية :

---

(١) الكتب بالتتابع . كما ذكرها في ص١٥٨.
١. تذكرة الكاتب / اسعد داغر.
٢. لغة الجرائد /إبراهيم اليازجي.
٣. أغلاط اللغويين الأقدمين/ الكرملي
٤. أغلاط الكتاب / كمال إبراهيم
٥. قل ولا تقل /د. مصطفى جواد
٦. معجم الأخطاء الشائعة / محمد العدناني
٧. الكتابة الصحيحة / زهدي جارالله .

(٢) ورد في الأصل (لا يصح حذف الياء) .

(٣) الخطأ الشائع :١٤٥ .

(٤) معجم الأخطاء الشائعة :٢٧٦ .

(٥) الخطأ الشائع : ٨٥ .

(٦) قل ولا تقل :٣٣/١..

يقولون : الجمهور والجمهورية ، والصواب : الجمهور والجمهورية ومن معاني الجمهور:١) الرمل الكثير المتراكم ٢) جل الناس وأشرافهم ٣) معظم كل شي"[١].

٣. يقول المؤلف "العمل الشائن" من الخطأ القول : العمل المشين (بضم الميم) والصواب هو العمل الشائن . لأن فعله ثلاثي (شان) ولكن يصح أن نقول (العمل المشين) بفتح الميم لأنه اسم مفعول"[٢].

ويقول المؤلف (مرة أخرى) "هذا فعل شائن : من الخطأ قولهم : هذا فعل مشين ، والصواب : هذا فعل شائن ، لأن الفعل شَانه يشينه ، أي عابه يعيبه[٣]" ويقول الدكتور مصطفى جواد "قل : هذا فعل شائن يشين صاحبه شَيناً ، ولا تقل : مشين يشين صاحبه أشانه وذلك لأن هذا الفعل ثلاثي واقع أي متعد . تقول :شانه يشينه شيناً " أي : عابه يعيبه عيباً ، فهو ضد زانه يزينه زيناً ، فاسم الفاعل منه "شائن" واسم المفعول "مشين" وفي لغة أخرى : مشيون نحو : دائن ومديون من دانه يدينه ديناً .ولا يجوز سماعاً ولا قياساً أن يقال :مشين بمعنى شائن إلاّ أن القياس يجوز لنا أن نقول : مُشَيِّنْ . للمبالغة من شّينه تشييناً ، كما قالت العرب :زينه تزييناً ، فقل : هذا فعل شائن أو مشين للمبالغة ولا تقل : مشين".[٤]

ويقول العدناني "شائن ، ويقولون : فعل مشين . والصواب : فعل شائن ، لان الضاد ليس فيها الفعل (أشان) بل فيها الفعل :شان يشين شيناً ضد زان ، واسم المفعول منه : مشين"[٥].

بعد هذا يمكن القول : أن المثال الأول منقول بالتمام باستثناء (منه وبه) ، أما المثال الثاني فيمكن القول : أن العدناني استفاد من نتائج الدكتور مصطفى جواد ، وأضاف إليها معاني الجمهور (هذا باعتبار زمن تأليف الكتابين علماً أن العدناني لم يعط مسوغاً للتصحيح كما فعل الدكتور جواد) ، أما العادلي (المؤلف) فقد جنح إلى تلخيص الاثنين بشكل يصرف مادته إلى التباعد بين أجزائها ؛ إذ ما معنى أن يذكر "ومن معانيها : معظم كل شيء" ! وما الرابط ؟ والمسألة كلها صرفية ! وهل يكون ابتعاد العدناني عن إعطاء المسوغ وصرف مادته إلى اتجاه آخر مدعاة للسير معه ؟ أما كان الأجدر أن يقول وبتلخيص غير مخل : لان المسموع هو (الجمهور) بضم الجيم ووزنه (فعلول) مثل عصفور . والجمهورية مصدر صناعي كالإنسانية والبشرية.!

---

(١) معجم الأخطاء الشائعة : ٥٧ .

(٢) الخطأ الشائع : ٩٣ .

(٣) م . ن : ١٤٣.

(٤) قل ولا تقل :١٨٩/٢-١٩٠.

(٥) معجم الأخطاء الشائعة :١٣٧

ويبدو المثال الثالث في عبارته الأولى (العمل الشائن) تلخيصاً لعبارات الدكتور جواد، ولو اكتفى بها لكان الأمر مقبولاً ، لكن العبارة الثانية (هذا فعل شائن) بدت خلطاً بين عبارات الدكتور جواد والعدناني ، الأمر الذي أوقع العبارتين في الخلط واللبس . بعد تكرار العبارة ، وكأن الخطأ يقود إلى الخطأ ، وبيان ذلك : إن قوله في العبارة الثانية "من الخطأ قولهم: هذا فعل مشين" من دون النص على فتح الميم أو ضمها ، أوقع اللبس مع قوله في العبارة الأولى "ولكن يصح أن نقول (العمل المشين) بفتح الميم " أي إن القول : هذا فعل مشين بفتح الميم قياساً على القول : العمل المشين يصبح خطأ شأنه في ذلك شأن ضم الميم وهو في الحقيقة صحيح ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الاثنين (الدكتور جواد والعدناني) لم ينصا على عبارة (ولكن يصح أن نقول "العمل المشين " بفتح الميم)ربما أمناً للبس والخلط بين فتح الميم وضمها ، وربما كان الأمر اجتهاداً من المؤلف لاسيما أن معاجم مثل : مختار الصحاح والمصباح والأساس والمعجم الوسيط تجنبت الخوض في هذه المفردة ، وربما –أيضاً – استند المؤلف إلى قول مصحح آخر غير الذين ذكرهم في ثبت مصادره وهو الشيخ محمد جعفر الكرباسي في كتابه (نظرات في أخطاء المنشئين) إذ جاء فيه ما نصه : "ويقال أيضاً : عمل مشين بفتح الميم اسم مفعول على النقص أي : معيب"[1].

مما تقدم ، يمكن القول : إن المؤلف تعامل مع مادته بطرق منها : النقل التام كما في المثال الأول[2] ، ومنها التلخيص الذي يشوبه ضعف ما كما في المثال الثاني[3].

ومنها التلخيص مع التكرار الموقع في اللبس كما في المثال الثالث[4]. ثم إنّ كل عبارة تقريباً قد وردت – في الأقل –في كتابين من كتب التصحيح ، وحتى لا يكون الكلام ضرباً من التخمين فقد اختار البحث أحد الحروف الهجائية – بشكل غير مقصود – وهو (النون) ليتبين

---

(1) ٢٥٠/١ .

(2) من النقل التام عبارة (كتم الخبر) ص١٣٢ وهي منقولة عن العدناني ص٢١٤.

(3) من الضعف وعدم التدقيق عبارة (قعر البحر) ص١٣١ ويذهب فيها إلى أن (قاع البحر) خطأ . ويورد العدناني "ولكن مجمع اللغة العربية في القاهرة سمح .. أن نطلق كلمة (القاع) على (القعر) وبذلك جاز لنا أن نقول : قعر البحر وقاعه"ص٢٠٨ .

(4) من اللبس وعدم التوثيق ، قوله في ص١٠٣ "تزوج امرأة غنية : من الخطأ قولهم : تزوج بامرأة غنية . والصواب هو : تزوج امرأة غنية ، لان الفعل يتعدى بنفسه ، قال تعالى:﴿ **وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ**﴾ ٥٤/الدخان." فالآية تصرف الذهن إلى تعدية الفعل بالباء وهو خلاف المذكور ، والمعاجم تذهب في عبارته إلى غير ما حدده ، جاء في الصحاح "قال يونس : تقول العرب : زوجته امرأة وتزوجت امرأة ، وليس من كلام العرب تزوجت بامرأة ، قال : وقول الله تعالى :﴿ **وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ**﴾ أي : قرناهم بهن ، من قوله عزّ وجل :﴿ **احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ**﴾ ٣٧/الصافات ، أي وقرناءهم . وقال الفراء : تزوجت بامرأة ، لغة في ازد شنوءة" ٣٢٠/١. وجاء في الأساس :"وتزوجت فلانة وبفلانة ، وزوجنيها فلان وزوجني بها. :﴿ **وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ**﴾، وتزوج في بني فلان ، وتزوجت فيهم"ص١٩٧. وكذا في المصباح ص٢٧٨ . وجاء في المعجم الوسيط "زوج فلاناً امرأة ، وبها : جعله يتزوجها .. تزوج امرأة وبها : اتخذها زوجة "٤٠٥/١

ورود العبارات في كتب التصحيح مع التذكير بأن البحث لا يزعم التطابق التام ولكن الصلة قائمة سواء أكانت من قريب أم من بعيد.

الخطأ الشائع	الكتابة الصحيحة	معجم الأخطاء الشائعة	تذكرة الكاتب
شاكر غني العادلي	**زهدي جارالله**	**محمد العدناني**	**اسعد خليل داغر**
١. نبهه على الخطأ	ص٣٥٥	ـــ	ص١٠٧
٢. نرجو لك التوفيق	ـــ	ـــ	ـــ
٣. نزل له عن حقه	ص٣٦٠	ص٢٥٤	ـــ
٤. نسب إليه القول	ص٣٦١	ص٢٤٥	ص٧٤
٥. نعلم بكذا	ـــ	ـــ	ص٨ (ملحق التذكرة)
٦. نفد صبر فلان (بالدال)	ص٣٦٨	ص٢٥١	ـــ
٧. نِقاط ونِطاف (بكسر النون)	ـــ	ص٢٥٢	ـــ
٨. نهشته الأفعى	ص٣٢٩	ص٢٢٧	ـــ
٩. نهكه العمل فهو منهوك	ص٣٧٣	ص٢٥٤	ص٥٧

يلاحظ في الجدول أعلاه :

آ. الاقتصار على ثلاثة مصادر من المصادر السبعة التي اعتمد عليها المؤلف في تصحيحه.

ب. صرف النظر عن المصدر (قل ولا تقل) لان له مكانة خاصة!

جـ.العبارة الثانية لم يأت لها ذكر في المصادر فهي موضع شك بين المصادر المتبقية وحظ المؤلف من التأليف.

د. المصادر الثلاثة أولها لبناني ، وثانيها أردني ، وثالثها مصري ، أي أن المؤلف لم يقصر عنايته على المؤلفين العراقيين حسب.

هـ. إذا أريد مصدر ثانٍ للعبارة السابعة فهو (قل ولا تقل جـ١ ، ص١١٤) وإذا أريد للعبارة الخامسة مصدر ثان فهو (لغويات ص١٥) لمؤلفه محمد علي النجار والمصدر ليس مما ذكره المؤلف في ثبت مصادره السبعة (المؤلف النجار أحد الأربعة الذين اخرجوا "المعجم الوسيط").

وبذا يصبح لكل عبارة مصدران ، عدا التاسعة فلها ثلاثة مصادر.

أما الحديث عن (قل ولا تقل) ومكانته في (الخطأ الشائع) فيكتفي البحث بمثل واحد هو: جاء في (حرف الألف) سبع وخمسون عبارة ، كان فيها خمس وعشرون عبارة من (قل ولا تقل)!

ويبقى كتاب (الخطأ الشائع) متميزاً في تنظيمه المعجمي ، وهو الثاني – عراقياً – في هذا المجال بعد (معجم الكرباسي/نظرات في أخطاء المنشئين).

و (الخطأ الشائع) جهد مبارك في حقل الحفاظ على العربية ، على الرغم من بعض القصور الذي حاطه ، والكمال لله وحده.

١٠. (التعبير الصحيح) تأليف الدكتور نعمة رحيم العزاوي

كتاب (التعبير الصحيح) تأليف الدكتور نعمة رحيم العزاوي[١] ، إصدار (دار الشؤون الثقافية العامة /بغداد – الطبعة الأولى /٢٠٠١) . يقع الكتاب في مئتين وسبع وعشرين صفحة من الحجم المتوسط (٥ر ٢١×١٤سم) ، تتصدره مقدمة في ثلاث صفحات.

تتضمن المقدمة تعريفاً بالكتاب ، يقول المؤلف :"يضم هذا الكتاب تصحيحاً لمجموعة كبيرة من الأخطاء الشائعة التي تجري بها السنة مثقفينا وأدبائنا وأقلامهم ، اقتبستها مما تنشره صحافتنا الوطنية من مقالات وقصص وشعر ، وتقدمه إذاعتنا المسموعة والمرئية من أخبار وأحاديث وقصص تمثيلية"[٢] ثم ينوه بما كانت عليه قبل نشرها في كتاب فهي بالأصل :"قد نشرت في جريدة (الثورة) الغراء خلال سنتين كاملتين في زاوية أسبوعية ، تحمل عنوان (نحو وعي لغوي)[٣]". وقول المؤلف "سنتين كاملتين" يوحي بأن عدد الحلقات (١٠٦) مئة وست حلقات باعتبار عدد الأسابيع إلاّ أن العدد في الكتاب هو (١٠٢) مئة حلقة واثنتان . ويرى المؤلف أن لكتابه مزية تركه التعرض بالتصحيح :"لاستعمالات قديمة ، لم يعد لها وجود في لغتنا المعاصرة"[٤] أما تصحيحاته فتتناول :"الخطأ الذي لا نزال نقرؤه فيما يقع تحت أبصارنا من كتب وصحف ومجلات ، ولا ننفك نسمعه فيما تنقله وسائل الإعلام"[٥] ، ويهدف المؤلف من نشر كتابه تقديم :"خدمة جليلة للغتنا العربية الخالدة ، التي هي لغة كتابنا السماوي (القرآن الكريم) ووعاء شريعتنا الإسلامية السمحة ، وسجل تراثنا الإنساني العريق ، ودعامة كبرى من

---

(١) الدكتور نعمة رحيم العزاوي

- ولد في الحلة عام ١٩٣٦
- تخرج في دار المعلمين العالية عام ١٩٥٨
- حصل على (الماجستير) عام ١٩٧٤ بتقدير (امتياز) من جامعة بغداد ، عن رسالته (ابو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة)
- حصل على (الدكتوراه) عام ١٩٧٧ بتقدير (امتياز) من جامعة بغداد ، عن رسالته (النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري)
- شغل وظيفة خبير في وزارة التربية ، وقام بعمادة معهد تطوير تدريس العربية
- انتقل إلى كلية التربية (ابن رشد) عام ١٩٨٧مدرساً فأستاذاً .
- له ما يناهز (١٦)كتاباً مطبوعاً وعشرات البحوث والمقالات العلمية وله مشاركة في تأليف عدد كبير من الكتب المدرسية (مستفادة بتصرف من رسالة للمؤلف خص بها كاتب البحث).

(٢) التعبير الصحيح : المقدمة .٥.

(٣) م . ن : المقدمة .٥.

(٤) م . ن : ٦–٧.

(٥) م . ن : ٦–٧.

دعامات وحدتنا العربية المنشودة"[١] وفي الفقرة الأخيرة من المقدمة ، يستعرض المؤلف سيرة النقد اللغوي بوصفه ظاهرة عرفتها عصور العربية على امتداد التاريخ ، وأن ريحها ركدت بعد القرن العاشر الهجري لكنها :"عاودت الهبوب منذ أوائل القرن العشرين الميلادي ، وظلت نشيطة قوية حتى بداية النصف الثاني منه ، إذ شهدت تلك الحقبة تصحيحات الكرملي في (لغة العرب) وكمال إبراهيم في كتاب (أغلاط الكتاب) ومصطفى جواد في كتابيه (قل ولا تقل) و (دراسات في فلسفة النحو والصرف والرسم)[٢]" والحق أن هذا الكلام يثير أمرين : الأول : إنه يوحي وكأن حركة التصحيح محض عراقية وهو أمر مجانب للصواب . والثاني : إن معاودة هبوب حركة التصحيح لم تكن في أوائل القرن العشرين بل في منتصف القرن التاسع عشر[٣] . وأخيراً : كان حقاً على المؤلف أن يذكر سبب تغيير العنوان من (نحو وعي لغوي) إلى (التعبير التصحيح) وأغلب الظن أن السبب هو خشية الالتباس مع كتاب لأحد الباحثين يحمل العنوان نفسه أي : (نحو وعي لغوي)[٤].

المنهج

١. يبدأ تصوياته بإعطائها رقماً ، فالحلقة الأولى رقمها (١) وهكذا إلى الحلقة (١٠٢)[٥].
٢. بعدها تأتي عبارة (جاء في مقال نشرته جريدة ... في عددها الصادر يوم...) وتمثل هذه الصيغة منهجاً اعتمد عليه في كتابه كله ، مثل قوله في الحلقة الأولى (١):"جاء في مقال نشرته جريدة (الجمهورية) الغراء في عددها الصادر يوم ١٩٨٨/٨/٣" وقوله في الحلقة (١٠٢) :"جاء في مقال نشرته جريدة (العراق) في ١٩٨٩/١٢/٢٠"[٦] لكن يؤخذ عليه انه لا يذكر (للحلقة موضوع التصويب) عدد الجريدة أو تاريخها ، الأمر الذي يجعل القارئ الذي يريد التحقق من (حلقة التصويب) لا يجد ما يستهدي به ، وهذا الأمر يقود إلى الحديث عن تغييب تاريخ الابتداء والانتهاء في نشر هذه التصويبات ، ولولا أن المؤلف نشر تعقيباً لأحد القراء على الحلقة الأولى ما علم تاريخ الابتداء . جاء في التعقيب :"ومما استعرضناه مساء

---

(١) التعبير الصحيح : ٦-٧.
(٢) م . ن :٧
(٣) ينظر : حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : ٢٥-٢٧.
(٤) الكتاب هو : نحو وعي لغوي : د. مازن المبارك . مكتبة الفارابي/دمشق/١٩٧٠.
(٥) التعبير الصحيح : ٨ و ٢٢٥.
(٦) م . ن : ٨ و ٢٢٥.

يوم الأحد الماضي ما نشرته جريدة (الثورة) الغراء يوم السبت ١٩٨٨/٨/٢٠ على صفحتها الأخيرة تحت عنوان (نحو وعي لغوي) بقلم الدكتور نعمة رحيم العزاوي"[١].

٣. بعد ذلك تأتي العبارة – موضوع التصويب – دون ذكر كاتبها أو عنوان النص ، يردفها بالتصويب فبيان السبب بعبارة يغلب عليها الإيجاز والبساطة والوضوح مثل قوله في الحلقة (٣) :"(ينساب الصوت الأبوي مرتلاً الآيات بنبرة حنونة) والوجه أن يقال (بنبرة حنون) . لأن (فعول) وزن يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث . إذ يقال : (رجل طموح) و (امرأة طموح) و (أب حنون) و (أم حنون)." [٢]

٤. وقد يفصل الأمر إذا احتاجت المسألة إلى ذلك ، مثل قوله في الحلقة (٣٩):"لا زالت باب قلعتها صامدة) ووجه الخطأ في هذه العبارة إن الفعل الناقص (زال) صدر بـ (لا) بدلاً من (ما) فصار يدل على الدعاء . وهكذا كل ماض يصدر بـ (لا) نقول : (لا زال مالك وافراً) وهو دعاء ... فإذا صدر الفعل (زال) بـ (ما) صار من أفعال الاستمرار الماضية ، وصار يفيد الإخبار . نقول : (ما زال أخي غائباً) و (ما زال الموظف مجازاً) ولذا كان الصواب ...(ما زال باب قلعتها صامداً) لأن باب مذكر ، وإذا أردنا أن يدل الفعل الماضي على الخبر مع تصديره بـ (لا) كررنا (لا)وعطفنا على الفعل الماضي الأول فعلاً ماضياً آخر ، قال تعالى : ﴿**فَلا صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى**﴾ القيامة ٣١ ونقول : (لا أكل فلان ولا شرب) والفعلان هنا يفيدان الإخبار لا الدعاء"[٣].

٥. يميل إلى توعية القارئ بأشباه الخطأ المصحح ، مثل قوله في الحلقة (٥) :"كما كنا نفعل أيام الخطوبة) ووجه الخطأ هنا استعمال (الخطوبة) بدلاً من (الخطبة) بكسر الخاء و (الخطبة) بكسر الخاء تعني طلب الفتاة للزواج . وأما (الخطبة) بضم الخاء فهي الكلمة التي يرتجلها المرء ارتجالاً . و (الخطوبة) إحدى كلمات ثلاث يخطئ فيها الأدباء والمثقفون ، فيقحمون فيها الواو ، وأما الكلمتان الأخريان فهما (النضوج) وصوابها (النضج) و (الخصوبة) وصوابها (الخصب) بكسر الخاء".[٤]

٦. يحتج بالقرآن الكريم مع تخريج الآيات بالشكل الصحيح ، مثل قوله في الحلقة (٣١): (إقامة علاقات دائمة التجدد بين الظرف الإنساني وبين الجوهري الموروث) ووجه الخطأ استعمال كلمة (بين) مكررة من غير مسوغ لهذا التكرار . فهذه الكلمة لا تتكرر إلاّ إذا أضيفت إلى ضمير ، كأن يقال (جلست بينك وبين زيد) و (هذا المال بيني وبينك) ولذا كان

---

(١) التعبير الصحيح : ١٠.

(٢) م . ن :١٦.

(٣) م . ن :٩٣-٩٤.

(٤) م . ن :٢١.

الصواب أن يقال (إقامة علاقات دائمة التجدد بين الظرف الإنساني والجوهري الموروث) وقد جاءت كلمة (بين) في القرآن الكريم غير مكررة لأنها لم تضف إلى ضمير نحو قوله تعالى: ﴿ **فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ**﴾ البقرة :١٠٢ وقوله تعالى : ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ**﴾ الأنفال :٢٤ وجاءت (بين) في التنزيل العزيز مكررة في حال إضافتها إلى ضمير . قال تعالى : ﴿ **وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا**﴾ الصافات : ١٥٨ وقال تعالى : ﴿ **مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي**﴾ يوسف :١٠٠"[١].

٧. يحتج بالحديث النبوي الشريف دون عناية بتخريجه مثل قوله في الحلقة (٤٥):"(... عن نوايا سليمة...) ووجه الخطأ في هذه العبارة جمع الكاتب (نية) على (نوايا) والصواب جمعها جمع مؤنث سالماً أي (نيات) وجاء في الحديث الشريف (إنما الأعمال بالنيات)."[٢]

٨. يحتج بالشعر دون عناية بتخريجه مثل قوله في الحلقة (٥١):"انه يعاني من الوحشة" والصحيح أن الفعل (عانى) يتعدى بنفسه ولا يحتاج إلى أن يتعدى بحرف الجر (من) ومعنى ذلك أن الصواب أن يقال (انه يعاني الوحشة) ومثل هذا قولهم : (فلان يعاني من القلق) و(عانى فلان من القلق) والوجه أن يقال (يعاني فلان الألم) و (عانى فلان القلق) قال الشاعر :

لا يعرف الشوق إلاّ من يكابده ولا الصبابة إلاّ من يعانيها"[٣]

٩. يحتج بأقوال اللغويين القدامى من باب الإيجاب ، أي التسليم بآرائهم مثل قوله في الحلقة (١٧): "(فعلينا أن لا نتوقف عندها) في هذه العبارة خطأ في الرسم ، موضعه فصل (أن) الناصبة للمضارع عن (لا) النافية التي وليتها والوجه أن يكتب هذان الحرفان إذا اجتمعا متصلين فيكون الرسم على الوجه الآتي: (فعلينا ألا نتوقف عندها) .. إذ ترسم (أن) الناصبة للمضارع متصلة بـ (لا) الواردة بعدها ، على نحو ما نلفظها مدغمة إحداهما في الأخرى . فإذا كانت (أن) مخففة من (أن) المشددة النون التي هي حرف مشبه بالفعل ووليتها (لا) ، رسمت كل منهما منفردة عن الأخرى ، على الوجه الآتي: (علمت أن لا أحد في الدار) و (اشهد أن لا إله إلا الله) . قال ابن قتيبة : (إن الإدغام واجب إذا كانت (أن) عاملة في الفعل ، أي ناصبة ، فإن لم تكن (أن) عاملة في الفعل لم تدغم ، نحو : (علمت أن لا

---

(١) التعبير الصحيح : ٧٨-٧٩ .

(٢) م . ن : ١٠٥-١٠٦.

(٣) م . ن : ١١٨ وقد يذكر اسم الشاعر فقط كقوله في الحلقة (٣٢) ص٨١ : قال زهير :

واعلم علم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غدٍ عمي

تقول) بضم (لام) تقول ، لأنها تكون مخففة من الثقيلة ، والتقدير : (علمت إنك لا تقول)"[١].

١٠. يحتج بما جاء في المعاجم القديمة من باب الإيجاب -أيضاً – ومثال ذلك قوله في الحلقة (٢٠):"(فهذا الباحث حسب علمنا هو الأول) وكان الصواب أن يقال : (فهذا الباحث بحسب علمنا هو الأول) أو (فهذا الباحث على حسب علمنا هو الأول) أي بإدخال حرف الجر (الباء) أو حرف الجر (على) على كلمة (حسب) المفتوحة الحاء والسين أو المفتوحة الحاء الساكنة السين . جاء في مختار الصحاح : (ومنه قولهم : ليكن عملك بحسب ذلك بالفتح أي على قدره وعدده) . وجاء في اللسان : (والحسب – بفتحتين – والحسب – بفتح فسكون – قدر الشيء ، كقولك : الأجر بحسب ما عملت وحسبه ، وتقول : أشكرك على حسب بلائك عندي أي على قدر ذلك)"[٢].

١١. أما احتجاجه بأقوال اللغويين فالأمر بين الإيجاب والسلب ، أي بين التسليم والتشكيك أو التمريض ، ومثال الإيجاب قوله في الحلقة (٨٣): (أهلا بكم في حلقة – بفتحتين–)، الذي في كتب اللغة أن هناك خلافاً في نطق هذه الكلمة ، فأبو عمرو الشيباني كان يقول : (ليس في كلام العرب حلقة – بفتحتين – إلاّ في قولهم : هؤلاء قوم حلقة ، للذين يحلقون الشعر ، جمع (حالق) كما يقال في (كافر) كفرة . و (كاتب) كتبة ، وجاء في القاموس المحيط : ليس في الكلام حلقة محركة إلاّ جمع حالق ، أو لغة ضعيفة . وقال العدناني في معجمه : إن حلقه بفتحتين فصيحة ، ويتلفظ بها عامة الناس مع أن تسكين اللام في قمة الفصاحة . نخلص من ذلك إلى أن (حلقه) بفتحتين لغة ضعيفة وأنّ الأفصح والأولى تسكين اللام." [٣]

١٢. أما مثال التشكيك أو التمريض فقوله في الحلقة (١٤): (المدمن على معاقرة الخمر) . أقول: إن الذي عليه الفصيح من كلام العرب أن (أدمن) متعد بنفسه ، إذ يقال : (أدمن فلان شرب الخمر)...جاء في اللسان: (أدمن الشراب وغيره ، أدامه ولم يقلع عنه .. وجاء في محيط المحيط (والعامة تقول : أدمن على الأمر أي اعتاده ومرن عليه) غير أنه جاء في أساس البلاغة : (أدمن الأمر وأدمن على الشيء) واظب . ولحق بأساس البلاغة المعجم الوسيط فأجاز (أدمن على الشيء) . وقال الشيخ محمد علي النجار في محاضراته عن الأخطاء اللغوية الشائعة : و (يقال : هو مدمن على هذا الأمر أي مواظب عليه ، مديم لفعله ، والصواب ترك الجار ، ويمكن تصحيحه على تضمينه معنى المواظبة) . يتضح مما تقدم أن

---

(١) التعبير الصحيح : ٤٦-٤٧.

(٢) م . ن : ٥٢-٥٣.

(٣) م . ن : ١٨٤ ومن المهم التذكير بأنه يعتد برأي الدكتور مصطفى جواد دائماً . ينظر الصفحات ٢٩، ٤٣، ٤٩،٥١،٥٥،١١٤،١١٩،١٤٤.

(أدمن على الأمر) لا يصح إلاّ على تضمين (أدمن) معنى الفعل (واظب) والتضمين حجة تسوغ بها مجانبة الكثير الشائع من كلام العرب." [1].

١٣. أما احتجاجه بالمعاجم الحديثة ، فالأمر معها بصيغة السلب ومثاله ما جاء في الحلقة (٥٠):"(حذرت الحكومة الأميركية مواطنيها من تناول الفاكهة) ووجه الخطأ في هذه العبارة تعدية الفعل (حذر) بتشديد الذال إلى أحد مفعوليه بـ (من) والصواب تعديته إليهما كليهما بنفسه ، أي أن الوجه أن يقال : (حذرت الحكومة الأمريكية مواطنيها تناول الفاكهة) . ومثل هذا الخطأ قولهم : (حذر فلان من عدوه) والصواب أن يقال : (حذر فلان عدوه) ، جاء في مختار الصحاح : (وقد حذره وبابه طرب) وجاء مثل ذلك في الصحاح والأساس والمصباح ثم التاج وقال تعالى : ﴿**وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ**﴾ المائدة :٤٩ وقال تعالى :﴿**وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ**﴾ آل عمران :٢٨ أي يحذركم إياه . وقال العدناني في معجمه : (جاء الفعل حذر مضارعاً وأمراً تسع مرات أخرى في القرآن الكريم يليه مفعوله دون أن يكون مسبوقاً بحرف الجر مِن) غير أن بعض المعجمات الحديثة ومنها المعجم الوسيط أجازت (حذر الشيء) و (حذر منه) وليس ذلك بشيء إزاء لغة التنزيل العزيز ، وما أجمعت عليه المعجمات القديمة"[2].

١٤. يورد العبارة – موضوع التصحيح – وفيها خطأ واحدٌ ، كالعبارات المذكورة آنفاً ، وقد يورد العبارة وفيها خطآن مثل قوله في الحلقة (٣٠): "(والصورة كلمة تقع في ما وراء اللغة المصاغة) . إن في هذه العبارة خطأين أولهما في فصل حرف الجر (في) عن الاسم الموصول الذي بعده (ما) والوجه أن يوصلا في الرسم فيكتبا (فيما) وثانيهما كلمة (المصاغة) وصوابها المصوغة لأنها اسم مفعول من فعل ثلاثي مجرد أجوف هو (صاغ) كما يقال (المقولة) من (قال) و (المصونة) من (صان) و (المنوطة) من (ناط) وهكذا..)"[3].

وقد يورد العبارة وفيها ثلاثة أخطاء مثل قوله في الحلقة (٦٠): "(لابد وأنْ يكونوا صبورين جداً لأن رواياته المترجمة إلى الفرنسية خلال خمسين عاماً لا تزيد عن الست) . إن لي على العبارة السابقة ثلاث ملاحظات ، الأولى : زيادة الواو في تعبير (لا بد وأن) والصواب حذفها . إذ يقال (لا بد من أن) أو (لا بد أن) ، والثانية جمع (صبور) جمع مذكر سالماً والعرب يجمعون صيغة (فعول) بمعنى (فاعل) جمع تكسير على وزن (فعل) بضمتين ، فيقولون : (صبر) بضم الصاد والباء ، ويجمعون (غيور على غير) و (غفور على غفر) و(شكور على

---

(١) التعبير الصحيح :٤١.
(٢) م . ن :١١٥-١١٦..
(٣) م . ن :١٣٨.

شكر) و (جسور على جسر) . والثالثة هو استعمال حرف الجر (عن) مع الفعل (تزيد) والصواب أن يستعمل مع الفعل (زاد) وما يشتق من مادته حرف الجر (على) فيقال : (زاد الناجحون على عشرين) ... فالصواب إذن أن يقال في العبارة المشار إليها : (لا بد أن يكونوا صبراً جداً لأن رواياته المترجمة إلى الفرنسية خلال خمسين عاماً لا تزيد على الست).[١].

١٥. قد يكرر العبارة المصوبة مع الإشارة إلى ذلك مثل قوله في الحلقة (١):"(وأنا أتساءل عن مصر بالذات)... وأما (بالذات) فهي خطأ .. صوابه (وأنا أسال عن مصر نفسها) لان (الذات) ليست من ألفاظ التوكيد ولذا لا تستعمل له على أي نحو ، فلا يقال : (أسال عن مصر ذاتها) ... كما لا يقال : (هذا الأمر ذاته مهم) وإنما يقال : (هذا الأمر نفسه مهم)."[٢] ومما جاء في الحلقة (٤٥) قوله :"ووجه الخطأ في هذه العبارة استعمال كلمة (ذات) على أنها من ألفاظ التوكيد المعنوي وما هي بذلك ، إذ أن هذه الألفاظ سبعة معروفة هي : نفس وعين وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا وقد نبهنا في حلقة ماضية.." [٣] وقد تتكرر العبارة المصوبة دون الإشارة إلى ذلك مثل قوله في الحلقة (٤٢): "(استيقظ فقد جهزت لك الإفطار) والذي يلفت النظر في هذه العبارة هو استخدام الحدث بدلاً من الاسم ، فالإفطار هو الحدث أو المصدر ، و (الفَطور) بفتح الفاء هو الاسم . أي الطعام الذي يتناوله الإنسان في الصباح ، ولذا كان الوجه أن يقال : (استيقظ فقد جهزت لك الفطور) ، ومما يحسن التنبيه عليه هو أن أسماء الوجبات جميعها مفتوحة الأحرف الأوائل . فيقال : (فطور) بفتح الفاء ، و (غداء) بفتح الغين ، و (عشاء) بفتح العين ، و (سحور) بفتح السين ." [٤] ومما جاء في الحلقة (٧٣) قوله :"(تناول فطورك) بضم الفاء ، ومما يجب التنبيه له أن وجبات الطعام جميعها مفتوحة الحروف الأوائل.." [٥].

١٦. مما سبق يتضح أن المؤلف يصحح العبارة بأسلوب علمي رصين ، تكون العبارة فيه بقدر المقام ، بلا حشو أو إطالة ، وحين لا يذكر عنوان المقال أو اسم صاحبه إنما يهدف إلى خدمة اللغة والعلم ، بعيداً عن الإثارة لحفيظة أحد ما ، يتجلى ذلك في رده الهادئ – بتواضع العالم – على مَن عقب على تصويباته ، بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيقوم بنشر التعقيب كاملاً ثم يرد عليه[٦].

---

(١) التعبير الصحيح : ١٣٨.
(٢) م . ن : ٩.
(٣) م . ن : ١٠٥.
(٤) م . ن : ٩٩
(٥) م . ن : ١٦٣.
(٦) م . ن : التعقيب :١٠-١٣ والرد :٢٢-٣٢ ثم رده الآخر :٧٧ ، ١٠٧.

الفصل الثاني
الأبحاث والمقالات

أولاً. المجلات

١. (التعدية بالباء في تحقيقات اللغويين المحدثين) ، إعداد : الدكتور محمد ضاري حمادي[١]

مبحث (التعدية بالباء في تحقيقات اللغويين المحدثين) واحدٌ من ثلاثة مباحث ، نشرها الدكتور محمد ضاري حمادي ، في مجلة المجمع العلمي العراقي ، والمبحثان الآخران هما: (تراكيب نحوية في تحقيقات اللغويين) و (التعدية بالحرف "على" في تحقيقات اللغويين)[٢]. ومبحثا (التعدية بالباء والتعدية بعلى) يدوران حول الفعل ، أما مبحث (تراكيب نحوية) فيدور حول جملة تراكيب مثل (الإخبار عن كلا وكلتا ،والضمير المتصل بعد إلاّ ... الخ) . وهناك مبحث رابع بعنوان (اسم المفعول في تحقيقات اللغويين) نشره المؤلف في مجلة (المورد)[٣] ويدور حول صياغة اسم المفعول مثل : مباع ومحسوس ، ومبحث خامس بعنوان (التنبيهات الحديثة على الأخطاء اللغوية في أسماء الذات) نشره المؤلف في مجلة (الضاد)[٤] ويدور حول التحقيق في انحراف أسماء الذات عن صيغها مثل : أرز وبرغوث.

ما يجمع المباحث الخمسة هو وحدة المنهج ، والقارئ لمقدمات المباحث الخمسة يجد عبارات المؤلف المترادفة تصب كلها في مسار التحقيق اللغوي الذي يبتغي الصحة والسلامة

---

(١) د. محمد ضاري حمادي
- ولد في بغداد عام ١٩٤٣.
- حصل على (البكالوريوس) في آداب اللغة العربية عام ١٩٧٠ من جامعة المستنصرية / بغداد.
- حصل على (الماجستير) عام ١٩٧٣ من جامعة بغداد عن رسالته ... (الحديث النبوي الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية).
- حصل على (الدكتوراه) عام ١٩٧٨ من جامعة بغداد بدرجة امتياز عن أطروحته (حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث).
- أستاذ في كلية الآداب /جامعة بغداد منذ عام ١٩٩٠.
- عضو المجمع العلمي /بغداد منذ عام ١٩٩٦
- رئيس دائرة علوم اللغة العربية /المجمع العلمي منذ عام ٢٠٠٣
- له أكثر من عشرين بحثاً منشوراً واكثر من سبعين مقالاً لغوياً منشوراً.

(الترجمة مستفادة بتصرف من حديث شخصي للمؤلف خصّ به كاتب البحث في أحد أيام امتحانات نصف السنة للعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤).

(٢) نشر المبحث الأول (التعدية بالباء...) في المجلد ٣٩/ جـ٤/١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م . ص٢١٧-٢٤٣
ونشر المبحث الثاني (تراكيب نحوية ...) في المجلد ٤٥/ جـ٣/١٤١٩هـ = ١٩٩٨م. ص٦٤-٧٨.
ونشر المبحث الثالث (التعدية بالحرف "على"...) في المجلد ٤٦/ جـ٢/١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م. ص٨٧-١٠٢.

(٣) نشر المبحث في مجلة المورد / المجلد ٣٠ / العدد٣ /١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م. ص١٣-١٦.

(٤) نشر المبحث في مجلة الضاد / الجزء الأول / ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م . ص١١٤-١٣٤

اللغوية ، يقول المؤلف في نهايات مقدماته الخمسة "وهو يسعى إلى التركيب العربي الأصيل"[١] و يّسير على سننها إبعاداً للحن وتحقيقاً للصواب"[٢] و "تثبيت وجه الصواب[٣] " و "وهو يبتغي ما يطابق الواقع اللغوي في العربية ووجه الصواب"[٤] . و "القول في ذلك قولاً يوصله إليه جهده التحقيقي"[٥].

من هنا اختار البحث مبحث (التعدية بالباء ...) واختار منه قول المؤلف:

"بصّر:

خطأ زهدي جارالله أن يقال :"بصره بالحقيقة" بمعنى "عرفه إياها"موجباً حذف الباء[٦]. ولم يورد ما يدعم به تلك التخطئة من شواهد أو قواعد . وقد جاء في اللسان هذا النص :"بصره الأمر : فهمه إياه"[٧]مما يعد مستنداً للباحث المذكور ولمن ارتضى تلك التخطئة كمحمد جعفر الكرباسي الذي أورد النص القرآني:

(يبصرونهم) [٨] ثم قال :..."فلا يقال : بصر بالحقيقة . الصواب : بصره الحقيقة."[٩].. لكن صحة هذا التعبير (بحذف الباء) لا تعني خطأ التعبير الآخر (بإثبات الباء)، وإن عدم ورود الإثبات في اللسان لا يمنع وروده في غيره من المظان . وعلى هذا يقف هذا البحث مع محمد العدناني حين أورد إثبات الباء عن أساس البلاغة وعن المصباح المنير . يقول الأساس :"بصرته كذا ، وبصرته به : إذا علمته إياه"[١٠] ويقول المصباح "ويتعدى (يقصد الفعل "بصر") بالتضعيف إلى ثان ، يقال : بصّرته به تبصيراً." [١١] ثم أشار العدناني إلى إجازة الوجهين في مد القاموس وفي المعجم الوسيط[١٢]. على أن ما ينبغي التنبه له أن الصورتين ليستا على صعيد واحد من حيث السعة والذيوع ، وان غياب صورة الإثبات في معظم معجمات العربية، ولاسيما التاج واللسان ليحمل هذه الدلالة . ولقد رجعت إلى القران الكريم فألفيت هذا الفعل (بصر)متعدياً بنفسه لا بالباء ، ورجعت إلى الحديث الشريف فلم أجد سوى ذلك ، ومنه "ثم لقد بصّر أبو بكر الناس الهدى"[١٣]. وبذا يخلص البحث إلى أن التخطئة (تخطئة الإثبات) ليست في محلها ، لان النصوص الفصيحة تعضد صورة الإثبات ، مثلما هو يخلص إلى أن الإجازة (إجازة الوجهين)بعيداً عن بيان المستوى اللغوي وأفضلية التعبير ليست موافقة للواقع اللغوي ولا منسجمة مع مواقف المعاجم الأساسية ، وان ما يطمئن إليه هذا البحث هو اعتماد صورة الحذف من دون إنكار صورة الإثبات"[١٤].

يلحظ البحث أن المؤلف:

---

(١) التعدية بالباء ... ص٢١٧.
(٢) تراكيب نحوية .. ص٦٤.
(٣) التعدية بعلى ... ص٨٧.
(٤) اسم المفعول ... ص١٣.
(٥) التنبيهات الحديثة : ١١٥.
(٦) الكتابة الصحيحة : زهدي جارالله (ط٢.بيروت ١٩٧٧) : ٤٦.
(٧) لسان العرب : ابن منظور – مادة (ب ص ر) .(طبعة دار صادر – بيروت ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م).
(٨) المعارج –١١-.
(٩) نظرات في أخطاء المنشئين : محمد جعفر إبراهيم الكرباسي -٦٠/١ .(النجف – مطبعة الآداب ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م)
(١٠) أساس البلاغة : جارالله الزمخشري – مادة (ب ص ر) (بيروت ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م).
(١١) المصباح المنير : الفيومي – مادة (ب ص ر) .(القاهرة – البابي الحلبي –١٣٦٩هـ = ١٩٥٠م).
(١٢) معجم الأخطاء الشائعة : محمد العدناني –٣٨ .(بيروت – مكتبة لبنان –١٩٧٣م) . وينظر في مادة (ب ص ر) في "مد القاموس" – وليم لين . والمعجم الوسيط "- مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م.
(١٣) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف : فنسنك وآخرون –١٨٤/١ العمود الثاني (ليدن ١٩٣٦م).
(١٤) التعدية بالباء : ٢١٨–٢١٩ ، والهوامش ٦–١٣ تعود إلى الأصل .

- يبدأ التحقيق بعبارة "خطأ فلان أن يقال" وهي لازمة تتكرر مع بداية كل معالجة.
- يذكر الرأي أو العبارة ، ويدعمه إذا كان المقام يقتضي ذلك ، مع ذكر من يشاركه في الرأي المطلوب مناقشته.
- يتناول بعدها الرأي الآخر ، ومن يمثله ، معلناً موافقته له ، لا سيما بعد إيراد الحجة من الشواهد المعجمية.
- يصل الأمر إلى الاعتدال أو التجويز للوجهين السابقين.
- لكن الأمر الأخير لا يعني نهاية القول ، بل بداية المعالجة من جانب المؤلف بعد ذلك العرض الموضوعي.
- القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ، هما الفيصل ، وهما ما يفزع إليهما المؤلف ، سواء أكانت الصورة واضحة في المعاجم أم غائبة.

ومن المهم التنبيه على مسألتين : الأولى : أن المؤلف كثيراً ما يستشهد بالقرآن الكريم مع التوثيق عند الكلام عن رأيه ، لكن مبحث (بصر) جاء خلواً من الآيات مع النص على مراجعة القرآن الكريم ، والثانية :تفرد المؤلف بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف تفرداً واضحاً في كل معالجاته التحقيقية.

- يخلص – بعد ذلك – إلى إخراج الآراء الثلاثة (تخطئة إثبات الباء ليست في محلها ، إثبات الباء لها ما يعضدها ، إجازة الوجهين) ليصل إلى الحكم الذي يطمئن إليه وهو "اعتماد صورة الحذف من دون إنكار صورة الإثبات".
- التحقيق جاء على وفق ضوابط البحث العلمي.

يبقى للبحث قول في مسألة "من دون إنكار صورة الإثبات " وكأن المؤلف أراد أن يقول : الحذف أولى لكن لا مانع من الإثبات بدليل ما يعضد الإثبات . أليس الأمر بمحصلته النهائية تجويز ورود الوجهين ! والأمر محكوم بالسياق والنبر وحاجة المقام إلى المقال ، أما مسألة عدم الانسجام مع مواقف المعاجم الأساسية فهذه ليست بسابقة والمؤلف اعلم من غيره بذلك .

٢. (الشائع والصحيح) إعداد : الدكتور محمد ضاري حمادي

(الشائع والصحيح) إعداد : الدكتور محمد ضاري حمادي ، حلقات في التصحيح اللغوي ، كتبها المؤلف لمجلة (حراس الوطن) ، وتقع في حدود ثلاثين حلقة[١] ، لم يظفر البحث منها إلاّ بثلاث ، وهي على الترتيب : (النوال)[٢] و (بأكمله وبأجمعه)[٣] و (في مصان ومصون)[٤].

المنهج

المؤلف لا يعطيللحلقات تسلسلاً رقمياً ، ويكتفي بذكر المفردة أو المفردتين ، موضوع البحث ، ويبدأ عادة بعبارة :"يقال في التعبير الحديث" ، ثم يذكر العبارة الشائعة المتضمنة للخطأ مع تفسير للمراد منها ، ثم يردف ذلك بتساؤل :"فما قول المصادر؟" ليبدأ بعدها رحلة استقراء دلالة الكلمة وتصريفها في المعاجم . وبعد بسط القول في ذلك ، بعبارة رائقة موجزة ، يصل إلى ما يخلص إليه بالقول :"نخلص من هذه النصوص إلى الآتي". وبعد هذا البيان يصل إلى القول الفصل بقوله :"وهذا حقاً ما يقصد إليه في تلك العبارات الحديثة الشائعة التي تستعمل .. والصحيح هو ..." . يقول في الحلقة التي بعنوان (النوال) :"يقال في التعبير الحديث : نوال رضا الوالدين ، ونوال رضا الناس ، ونوال إعجاب الأصدقاء ... الخ . والمقصود بالنَّوال في ذلك هو الحصول والظفر بالشيء... فما قول المصادر؟

- جاء في (العين) : النوال : العطاء ، ونوله : أعطاه . وفيه :"النيل : مانلت من معروف إنسان"
- جاء في (جمهرة اللغة) : النوال : مصدر نلته أنوله وهو من النوال.
- وجاء في (مقاييس اللغة) : (ن و ل) :"النوال :العطاء"وفيه أيضاً : "النوال :الصواب".
- وجاء في (صحاح اللغة) : (ن و ل) :"نولته :أعطيته نولاً" وفيه "نال خيراً ينال نيلاً : أصاب ".
- وجاء في (أساس البلاغة) (ن ي ل) : "وما أصبت منه نيلاً :معروفاً "
- وجاء في (لسان العرب) : (ن و ل) :"النائل ما نلت من معروف إنسان وكذلك النوال" وقد فصل القول في هذه المادة ، ومما جاء فيه :"وفي حديث موسى والخضر عليهما السلام :

---

(١) هذا ما أفاد به المؤلف كاتب البحث في لقاء معه ، أحد أيام عام ٢٠٠٢ وكان اعتلال صحة المؤلف وكثرة شواغله حائلاً لإبدائه المعونة لكاتب البحث ؛ فلم يظفر إلاّ بهذه الحلقات الثلاثة في دوريات المكتبة المركزية لجامعة الموصل على الرغم من البحث والتقصي في بقية مراكز الكتب ، بما فيها الجهة ذات العلاقة بإصدار المجلة وهي مديرية شرطة محافظة نينوى.

(٢) العدد ٢٣ في ١٩٩٠/٢/٢٥.

(٣) العدد ٣٢ في ١٩٩٠/٤/٢٩.

(٤) العدد ٣٦ في ١٩٩٠/٥/٢٧.

حملوهما في السفينة بغير نول . أي بغير أجر ولا جعل ، وهو مصدر ناله ينوله إذا أعطاه "

وجاء فيه : (ن ي ل) :نّلت الشيء نيلاً ".

نخلص من هذه النصوص إلى الآتي:

١. نال ينول نولاً : معناه أعطى . والاسم منه : النوال : معناه : العطاء.

٢. نال ينال نيلاً : معناه أصاب.

وقد يضعف الفعل الأول ، فيقال :نول ينول تنويلاً بمعنى : أعطى ، ويظل الاسم هو "النوال" أي العطاء ، ومن البين أن الأمثلة الحديثة إنما ينطبق على المراد منها الفعل الثاني (ال ينال نيلاً) لا الفعل الأول (ال ينول نولاً) . وعليه يلزم تعديل تلك الأمثلة فيقال : نيل رضا الوالدين ، ونيل رضا الناس ، ونيل إعجاب الأصدقاء ... الخ . قال تعالى : ﴿**وَلا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلاً إِلاّ كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ**﴾ [١] فالنيل هو الإصابة والإدراك . جاء في معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية بالقاهرة : (ن ي ل) :نّال الشيء يناله نيلاً : أصابه وأدركه ، وحصل عليه .وهذا حقاً ما يقصد إليه في تلك العبارات الحديثة الشائعة التي تستعمل "النوال" والصحيح هو "النيل"[٢]."

يلحظ على النص -فضلاً عما تقدم ذكره -:

١. الالتزام بضوابط البحث العلمي ، من حيث التسلسل الزمني ، في استعماله للمعاجم ، مبتدئاً بـ (العين) ومنتهياً بـ (معجم ألفاظ القرآن الكريم) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

٢. يتخير من المعاجم اللفظ الذي يغني البحث ، دون حشو أو إطالة ، بمعنى يكتفي بالفعل والمصدر والدلالة .

٣. يستشهد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف دون تخريج !

ويبقى ملحظ هو أن المؤلف مسبوق بمن تناول المفردة[٣] ، لكن يحسب له منهج المعالجة العلمية والتفصيل الموجز المحيط بجوانب المسألة .

---

(١) سورة التوبة / من الآية ١٢٠.

(٢) مجلة حراس الوطن . العدد ٢٣ في ١٩٩٠/٢/٢٥ .ص٥٦.

(٣) ينظر : معجم الأخطاء الشائعة :٢٥٥.

٣. (قراءة لغوية في شعر عبدالقادر الناصري)
(قراءة لغوية في شعر راضي مهدي السعيد) ، إعداد الدكتور نعمة رحيم العزاوي

(قراءة لغوية في شعر عبدالقادر الناصري) و (قراءة لغوية في شعر راضي مهدي السعيد) مقالان نقديان لغويان ، كتبهما الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، نشر الأول في مجلة (لغة الضاد)[١]، ونشر الثاني في مجلة (كلية المأمون الجامعة)[٢].

و(الناصري) و (السعيد) شاعران عراقيان ، أخذ المؤلف على نفسه النظر في لغتهما الشعرية "من زاوية مطابقتها لقواعد العربية وقوانينها أو مخالفتها لتلك القواعد والقوانين"[٣] بمعنى ن المؤلف ليس معنياً بالجانب الفني في لغة الشاعرين لان نظرته "نظرة لغوية خالصة تتوخى عرضه (أي الشعر) على قوانين اللغة ومواصفاتها"[٤] مع الإشارة إلى أن المؤلف اتبع "منهج اللغويين المتسامحين الذين لا يطلبون من الشعراء التقيد بالمستوى الأفصح من الأداء ، بل يرضون منهم بما دون هذا المستوى الفصيح"[٥].

اعتمد المؤلف على ديوان عبدالقادر الناصري ، الذي "جمعه وراجعه (كامل خميس) وأصدره عام ١٩٦٥"[٦] وعلى " مجموعة شعرية واحدة للشاعر راضي مهدي السعيد هي...(الصيحة)" [٧].

المنهج في كلا العملين يعتمد على سرد الملاحظات ضمن تسلسل الصفحات ، وقبل هذا تقديم لحياة الشاعر أو بيان لشيء من مسيرته الشعرية[٨]. ليدخل بعد ذلك في ثلاثة مستويات من مستويات النقد اللغوي ، هي المستوى الصرفي والمستوى النحوي ، والمستوى

---

(١) مجلة (لغة الضاد) منشورات المجمع العلمي العراقي . دائرة علوم اللغة العربية . مطبعة المجمع العلمي ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠ م : ١٠٧/٣.

(٢) مجلة (كلية المأمون الجامعة) . السنة الثانية . العدد الرابع ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م: ١٨٤.

(٣) مجلة (لغة الضاد) : ١٠٩/٣ .

(٤) مجلة (كلية المأمون الجامعة) : ١٨٦ .

(٥) م . ن : ١٨٩.

(٦) مجلة (لغة الضاد) : ١٠٩/٣ .

(٧) مجلة (كلية المأمون الجامعة) : ١٨٩ .

(٨) لأن الناصري توفي عام ١٩٦٢ م فقد قدم له سيرة مختصرة مستفادة من جامع ديوانه (كامل خميس) . أما السعيد فقد اكتفى ببيان شيء من مسيرته الشعرية ، وعده من اتجاه السياب ونازك الملائكة دون النص على ما هو معروف من تسمية (الشعر الحر) لكنه – أي السعيد – عرف له شعر ضمن ما سماه المؤلف (الكلاسيكية الجديدة) ومنهم : الجواهري والشبيبي والشرقي.
ينظر : مجلة (كلية المأمون الجامعة) : ١٨٤-١٨٦ وكذلك : (لغة الضاد) : ٣/ ١٠٧-١٠٩.

الدلالي ، معطياً لكل منها العنوان الخاص به[1]، ثم يبدأ بسرد المآخذ تحت كل عنوان دون منهج محدد ، إلاّ ما سبق ذكره من تسلسل الصفحات في كلا العملين ، والبحث سيكتفي بذكر ثلاثة نماذج لكل شاعر ، كل أنموذج يمثل مستوى نقدياً ، متبوعة بجرد للأخطاء والملحظ المستنتج من الجرد.

أولاً. عبدالقادر الناصري

١. **المستوى الصرفي** : يقول المؤلف :"وقال في ص٢٠١:

فأدرها كأدمع الزهر في الفجر تجلت عن وجهه الاسداف

لم تذكر المعجمات كلمة (الاسداف) وفيها : السدفة بمعنى : الضوء والظلمة ، وهو من الأضداد ، وفيها أيضاً (السدف) بفتحتين الصبح وسواد الليل ، وأسدف الليل اظلم ، وأسدفت المرأة ، أرخت قناعها . لعل الناصري ظن أن (السدفة) مما يجمع فاخترع لها هذا الجمع"[2].

٢. **المستوى النحوي** : يقول المؤلف :"وقال الشاعر في ص٤٧:

فمضيت أهديك المديح وإنني كالدهر اختبر الرجال واعلم

أورد الشاعر هنا الفعل (اهدي) متعدياً لمفعولين تعدية مباشرة ، والصواب أن يتعدى إلى المفعول الأول بالحرف (إلى) وإلى المفعول الثاني بنفسه . فيقال : (اهدي إليك المديح)"[3].

٣. **المستوى الدلالي** : يقول المؤلف :"وقال الشاعر في ص٤١:

هيمان هل كرمة نجواء وارفة تفّيء الروح من هجر أقاسيه

استعمل الشاعر هنا الفعل (فيا) بمعنى (ظلل) وهي لا تؤدي هذا المعنى[4] ، فقد كان العرب يقولون : (فيأت المرأة شعرها) : حركته .. ولذا كان على الشاعر أن يقول : (تظلل الروح من هجر أقاسيه) ونشير هنا إلى أن الفعل (تفيأ) يأتي بمعنى (استظل) فيقال : تفيأ بالشجرة : استظل بها"[5].

ثانياً. راضي مهدي السعيد

١. **المستوى الصرفي** : يقول المؤلف :"قال الشاعر في ص٧٠ : (صوت دمٍ ربيعي خضيل) وقال في ص ٨١ : (وشراعاً خضيل).

---

(١) مع ديوان الناصري كانت العناوين : أخطاء صرفية ، أخطاء نحوية ، أخطاء دلالية ، ومع المجموعة الشعرية للسعيد كانت العناوين : الملاحظات الصرفية ، الملاحظات النحوية ، الملاحظات الدلالية.

(٢) (لغة الضاد) : ٣/١١٢-١١٣.

(٣) م . ن : ٣ / ١١٤.

(٤) السياق يقتضي : (وهو لا يؤدي هذا المعنى) .وقد يكون المثبت وهماً أو خطأ طباعياً .

(٥) مجلة (لغة الضاد) : ٣ / ١١٧.

جاء في المظان : الخضل ككتف وصاحب (أي خاضل) كل شيء ند ، ولم يرد في المظان (خضيل) ومعنى ذلك كان على الشاعر أن يقول : (صوت دم ربيعي خضل) أو (خاضل) [شراعاً خضل أو خاضل]" [1].

٢. **المستوى النحوي** : يقول المؤلف :"قال الشاعر في ص١١٧ :

فلتهزأ الريح ولتعصف الأشرعةَ

المعروف أن الفعل (عصف) يأتي لازماً فيقال : (عصفت الريح) ويأتي متعدياً بالباء إذ يقال :عصفت بهم الحرب أي أهلكتهم ، ويقال كذلك : عصفت بهم الدهر ، وواضح ان الشاعر استعمل هنا مضارع (عصف) متعدياً بنفسه فقال : (ولتعصف - أي الريح - الأشرعة) وهو غير صحيح وإن الصحيح أن يقول : (ولتعصف بالأشرعة). [2]"

٣. **المستوى الدلالي** : يقول المؤلف :" قال الشاعر في ص١٠٥ : (لها حين يجلى غبار الليالي السخيمة) .

جاء في كتب اللغة : السخيمة : اسم بمعنى الحقد والضغينة . يقال : سللت سخيمة باللُطْفِ والترضي والجمع السخائم ، ومعنى ذلك أن الشاعر وضع السخيمة في غير الموضع الذي يقتضيه المعنى ، إذ جعلها وصفاً لليالي وهي لا تصلح لذلك ، وواضح أنه يريد (الليالي المسخمة) ، من قولهم : (سَخَم الله وَجْهَه)أي سَوّدَهُ ، وطلاه بالسخام على وزن (غراب) وهو سواد القدر ولكنه أخطأ اللفظة الدالة على المعنى الذي يريده"[3].

جرد بالأخطاء

نوع الخطأ	عبدالقادر الناصري	راضي مهدي السعيد
١. صرفي	١١	١٦
٢. نحوي	١٣	٩
٣. دلالي	٦	٧

يمكن القول : إن الخطأ الصرفي هو الأكثر وروداً ، يتبعه النحوي فالدلالي ، الأمر الذي يعني أن هناك نقصاً ملحوظاً في ثقافة الشاعرين من الجانب الصرفي ، وهذا - في جزء منه - يرجع إلى قصور المناهج التعليمية للغة العربية في هذا الجانب فعلى سبيل المثال لا يوجد

([1]) مجلة (كلية المأمون الجامعة) ص١٩٠ و (شراعاً خضِلٌ أو خاضِل) زيادة يقتضيها السياق.

([2]) م . ن : ١٩٥ وجاء في المعجم الوسيط ٦٠٥/٢ : عصف بهم الدهر.

([3]) م . ن : ١٩٧.

في المناهج أبواب للمزيد من الثلاثي والرباعي ، وإنما يكتفى بأبواب الثلاثي المجرد ومعلومة بسيطة حول (فعلل) الرباعي .

وعودة إلى المؤلف الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، واتجاهه المحمود في نقد الأعمال الأدبية ، والشعرية منها على وجه التحديد ، ويهم البحث تثبيت سبقه في هذا الميدان ، حقاً ، يوجد نقد لغوي ضمن المسيرة النقدية للأعمال الأدبية لكنه هامشي محدود يأتي على استحياء، لأن الغالب عند النقاد نظرتهم إليه على أنه متمم للعملية النقدية وليس بالجوهري ، من هنا تأتي أهمية بلورة الاتجاه في هذا الميدان - بعلم ومنهج محدد - وهو ما عليه المؤلف . وللبحث أن يزعم أن المؤلف رائد هذا الاتجاه في الربع الأخير من القرن العشرين وعتبة القرن الحادي والعشرين .

ثانياً. النشرات

١. (مذكرات لغوية) إعداد : الدكتور احمد مطلوب

(مذكرات لغوية) إعداد الدكتور أحمد مطلوب[١] ، باب – شبه ثابت – في النشرة الشهرية (أوراق مجمعية) [٢] ، أراد لها كاتبها أن تكون – كما هو شأن المذكرات – محل اخذ ورد لاقطع وبت ، وصولاً إلى الأفضل ، يقول –واصفاً إياها – "هذه مذكرات لغوية ، كتبتها

---

(١) ولد في تكريت عام ١٩٣٦

- حصل على (البكالوريوس) في اللغة العربية من كلية الآداب والعلوم ببغداد بدرجة امتياز خاصة عام ١٩٥٦
- حصل على الماجستير في البلاغة والنقد بدرجة جيد جداً من جامعة القاهرة عام ١٩٦١.
- حصل على الدكتوراه في البلاغة والنقد بمرتبة الشرف الأولى من جامعة القاهرة عام ١٩٦٣.
- عمل في كلية الآداب بجامعة بغداد منذ عام ١٩٥٨معيداً فمدرساً فأستاذاً مساعداً فأستاذاً مشاركاً فأستاذاً .
- أصبح أميناً عاماً للهيئة العليا للعناية باللغة العربية ١٩٨٦-١٩٩٢ .
- أصبح رئيساً للهيئة العليا للعناية باللغة العربية منذ عام ١٩٩٢ .
- أصبح أميناً عاماً للمجمع العلمي ببغداد من عام ١٩٩٦ .
- عضو في المجامع : العراقي ، الأردني ، السوري ، الفلسطيني ، الملكي بعمان .
- أصدر (٤٥)كتاباً مؤلفاً في البلاغة والنقد والأدب والمعاجم والتعريب منها : البلاغة عند السكاكي ، النقد الأدبي الحديث في العراق ، الرصافي – آراؤه اللغوية والنقدية (من رسالة خصّ بها المؤلف كاتب البحث).

(٢) "أوراق مجمعية" نشرة شهرية ، يصدرها المجمع العلمي العراقي ، بدأ بها في سنة ١٤١٨هـ =١٩٩٨م ، تضم أبحاثاً صغيرة ومركزة ، مع أخبار المجمع ونشاطاته ، يؤخذ عليها أنها محدودة التداول.

في أوقات مختلفة .. وظلت رهينة المحبسين : مضبرة المجمع ومضبرة المكتب ، وقد رأيت أن أعرضها لعلي أجد من يقومها لتكون اكثر نفعاً ، واقرب إلى الدقة والصواب"[١] وكان كذلك ، إذ دأب على نشرها منذ العدد السادس في السنة الأولى والى العدد العاشر في السنة الخامسة ، في تسع وأربعين حلقة ، ضمت اثنتين وخمسين مفردة ، من حيث العنوان المثبت ، لكنها باعتبار ما هي عليه : خمس وثمانون مفردة[٢] شغلت مئة وثماني وعشرين صفحة من الحجم المتوسط .

يبدأ الموضوع في (مذكرات لغوية) بذكر المفردة – موضوعة البحث – عنواناً مثل : الخصخصة ، اليوبيل[٣] ، في أربع عشرة حلقة . وقد يورد مفردتين مثل : العصرنة والعولمة السنة والعام ، الثلج والجليد[٤] ، وكانت ثلاث حلقات . أما الحلقات الباقية وهي (اثنتان وثلاثون) فقد عنون لكل منها بمفردة واحدة ، غير أن دقة العنوان فيها تقتضي ذكر مرادفها أو بديلها مثل المفردات (المقارنة) تقتضي ذكر (الموازنة) و (الصمود) تقتضي ذكر (الثبات) ، و (الهاتف) تقتضي ذكر (التلفون) و (المسرد) تقتضي ذكر (الفهرست)[٥] ومن هنا جاء القول بأنها خمس وثمانون مفردة وليست اثنتين وخمسين مفردة .

ثم يدخل إلى الموضوع ، بعبارات مترادفة المعنى مثل (شاع في العصر الحديث) ، (يرد في التعبير الحديث) ،(يرى بعض المعاصرين)[٦]. أو بذكر عبارات مثل: (الخطابة : لم ترد في المعاجم المتداولة لفظة الخطابة – بكسر الخاء –). أو : المواصفة : وصف الشيء يصفه وصفاً وصفة) . أو (الصمود : قال الله تعالى﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾[٧]. أو (الْمُمَوّنة : المدونة بضم الميم وفتح الواو المشددة)[٨].

بعدهايعرض ما بحث في المسألة ، بادئاً بالنقض متلواً بالإثبات مع بيان العلة ، من وجهة النظر المقابلة ، كقوله في (المقارنة) : "شاع في العصر الحديث اصطلاح (الأدب المقارن) Comparative Literature ويرى بعض الباحثين : ان هذه التسمية غير صحيحة،

---

(١) "أوراق مجمعية " العدد السادس ، السنة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م : ص٥.

(٢) سيأتي – لاحقاً –بيان ذلك.

(٣) أوراق مجمعية ، العددان السابع والثامن ، السنة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

(٤) م . ن :الأعداد على التوالي : السادس / السنة الأولى . الأول / السنة الرابعة . التاسع / السنة الخامسة.

(٥) أوراق مجمعية : الأعداد على التوالي : الثاني /السنة الثانية ، الثاني / السنة الرابعة ، العاشر / السنة الرابعة ، الثالث / السنة الخامسة.

(٦) م.ن. الأعداد على التوالي : الثاني / السنة الثانية ، الأول / السنة الثالثة . التاسع / السنة الرابعة.

(٧) سورة الإخلاص ، الآية١–٢.

(٨) أوراق مجمعية : الأعداد على التوالي : الرابع / السنة الثانية ، السابع / السنة الثالثة . الثاني / السنة الرابعة ، الرابع / السنة الخامسة.

والصحيح أن يقال "الموازن" لأن "المقارنة" لم ترد بهذا المعنى في القديم ، وإنما وردت "الموازنة"[١] . ثم يعرض اللفظين على المعاجم بما فيها من دلالة وقرآن وحديث وشعر ، ثم الكتب التي تناولت المسألة – قديمها وحديثها –ليصل إلى الحكم النهائي قائلاً : (فاستعمال (الأدب المقارن) ... استعمال صحيح ، ذو دلالة واضحة ومعنى دقيق ، ولا تغني عنها (الموازنة) التي عرفها الآمدي والبلاغيون والنقاد)[٢].

يجري ذلك بأسلوب التوثيق العلمي ، فإذا كان المصدر قرآناً يذكر السورة ورقم الآية، وإذاكان حديثاً نبوياً يذكر الكتاب الذي ورد فيه الحديث ورقم الصفحة ، وإذا كان معجماً يكتفي بذكر عنوان المعجم والمادة ، اعتماداً على معرفة القارئ ، أما الكتب الأخرى فيذكر عنواناتها بالكامل مع مؤلفيها والجزء والصفحة ، غير أنه قد يخرج عن هذا السياق –أحياناً – كأن يذكر جملة من المعاني لمفردة بحثه ويكتفي بالقول " هذه خلاصة ما في المعاجم اللغوية"[٣] دون ذكر ذكر لأي معجم ، أو يذكر كاتباً دون ذكر أية معلومة[٤] ، كما انه لايخرج الشعر إلاّ نادراً [٥] ، ، وقد لا يخرج آية ما[٦]، أو حديثاً ما[٧] . وثمة ملحظ هو الاستعانة بذكر المصطلحات والألفاظ والألفاظ الأجنبية من اللغات الإنكليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية[٨] ، والغالب أن تكون الإنكليزية لأغراض تأكيد معنى المصطلح العربي ودقة مقارنته بالإنكليزية، ومثاله ما سبق ذكره عند الكلام في مصطلح (الأدب المقارن).

والكلمات التي تناولها الباحث من حيث التفرد وعدمه نوعان:

الأول : كلمات تفرد في الكلام عليها ، وتثبيتها على الوجه الذي يراه . مثل : العصرنة والعولمة ، والخصخصة واليوبيل والحاسوب والاستبيان والبن.

الثاني : كلمات لم يتفرد بها ، وتناولها المحققون بالبحث ، واحتاجت إلى حكم نهائي منها :

---

(١) أوراق مجمعية : العدد الثاني / السنة الثانية : ١–٣

(٢) م . ن : ١–٣.

(٣) م . ن : العدد الثاني / السنة الثانية /ص٣.

(٤) م . ن : العدد العاشر / السنة الثانية /ص٤ يقول "وقد ساق الأستاذ الصوالحي أمثلة أخرى ... " دون ذكر ذكر أي شيء عن الصوالحي.

(٥) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: م.ن العدد السادس / السنة الثانية : بيتان شعريان لم يوثقا ، وثلاثة أبيات غير موثقة حسبت على صاحب النص المنقول منه وهو الدكتور مصطفى جواد في كتابة (قل ولا تقل) : ١/٧٠–٧٢ .

(٦) م . ن : العدد الخامس / السنة الثانية . الآية : قال تعالى ﴿**وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ**﴾ سورة الأنعام /الآية ٥٥.

(٧) م . ن: العدد التاسع/ السنة الثانية . الحديث :"إنها فترة ما بين عيسى ومحمد – عليهما الصلاة والسلام".

(٨) استعان بالمصطلحات والألفاظ الأجنبية في أربع عشرة حلقة .

آ. ماتناوله المحققون عرضاً ، فيأخذ بها الباحث ، ويؤسس عليها موضوعاً شأنه في ذلك شأن الصائغ الذي تقدم له جوهرة ليصنع منها قلادة تستحق العناية مثل كلمة (الآثاري)[١] وهي مما ذكره الدكتور مصطفى جواد عرضاً ، حين تناول موضوع (النسبة إلى الجمع) [٢] [٢] مع الوصول إلى النتيجة نفسها.

ب.ما تناوله المحققون –بحثاً وتحقيقاً –ويقدم بحثاً مقابلاً ، ولكن بنتيجة مغايرة مثل : جمع (معجم) فهو يصل إلى تسويغ استعمال الجموع الثلاثة (معاجم ومعاجيم ومعجمات)[٣] علماً بان الشيخ محمد حسن آل ياسين كان قد سوغ (معجمات ومعاجيم)[٤].

جـ.ما تناوله الباحث والباحثون ، وكانت النتيجة واحدة . مثل (المساهمة) فقد تناولها من الباحثين الشيخ آل ياسين ، ووصل إلى القول "لا غبار على صحة استعمال الفعل (ساهم) بمعنى (شارك)[٥] وهي النتيجة عينها التي ذكرها الدكتور احمد مطلوب بقوله "ولذلك يصح يصح استعمال (ساهم مساهمة) و (أسهم إسهاماً) بمعنى (شارك)[٦].

---

(١) أوراق مجمعية . العدد السابع /السنة الرابعة /ص٦-٩.

(٢) يقول الدكتور مصطفى جواد "ولم أرد بما قلت لفظاً بعينه ..وإنما قصدت إلى جعله قياساً لما تحتاج العربية إليه في عصرنا الحاضر ، كالآثاري للمشتغل بالآثار ، والتذاكري لبائع التذاكر" ، (قل ولا تقل : ٢٧٣/٢ . وهي منقولة عن المباحث اللغوية للدكتور جواد : ٣٠) .

(٣) أوراق مجمعية . العدد الأول / السنة الثانية /ص٤-٦.

(٤) مسائل لغوية في مذكرات مجمعية . مطبوعات المجمع العلمي العراقي ١٤١٣هـ/١٩٩٢م: ٩٢ ، من الأمانة القول : إن الدكتور مصطفى جواد كان قد وصل إلى النتيجة نفسها ، وهي النص على (معجمات ومعاجيم) وبحدود علم البحث يكون الدكتور جواد أول من تفرد بذكرها رداً على رؤوف جمال الدين ، وهذا الأمر لم يذكره الشيخ آل ياسين في بحثه المشار إليه .وفي الوقت نفسه لم ير الدكتور احمد بأساً في ذكر رأي الدكتور مصطفى جواد بالكامل مع الاعتراض عليه بالنتيجة . لكن الدكتور احمد - هو الآخر ومع أن بحثه استغرق ثلاث صفحات – لم يذكر الدكتور إبراهيم السامرائي الذي ذهب إلى صحة جمع (معجم) على (معاجم) . (ينظر : مع المصادر في اللغة والأدب ، د. إبراهيم السامرائي . دار الرشيد ١٩٨١: ٧٠/٢).

(٥) مسائل لغوية في مذكرات مجمعية :١٦٢.

(٦) أوراق مجمعية : العدد الأول / السنة الثالثة /ص٥ .واستطراداً للمسألة : قال الدكتور إبراهيم السامرائي "أقول أن الفعل (اسهم) من مولدات هذا العصر ، من مادة (سهم) بمعنى حصة أو نصيب ، ومن حق المعاصرين أن يولدوا ما دامت العربية مواتية للتوليد والأحداث والاشتقاق غير إني لاحظت أن الكتاب تجنبوا الفعل (ساهم) بحجة خلو المعجم القديم منه ، غير أن هذه الحجة تجري على الفعل (أسهم) أيضاً . فليس في المعجم (اسهم) ولا (ساهم) بمعنى المشاركة ، إلاّ أن الكتاب الأوائل قد استعملوا (ساهم) بمعنى المشاركة في كتابهم . قال الشريف الرضي في إحدى رسائله إلى أبي اسحق الصابي معزياً إياه بفقده ولده "وأنا المساهم لك في تحمل النائبة" أقول : إذا كان هذا هو الاستعمال عند الفصحاء فلم نتردد ونولد فعلاً جديداً هو (اسهم) انتهى (مع المصادر في اللغة والأدب : ٧٠/٢).

النص منقول دون اجتزاء ، وفيه أمران:

الأمر الأول : باستثناء :"أن الفعل (اسهم) من مولدات هذا العصر من مادة (سهم) "أن الدكتور السامرائي مع استعمال (ساهم) بمعنى (المشاركة) بدليل أن الكتاب الأوائل (ولم يقل كاتبا) قد استعملوا (ساهم) بمعنى (المشاركة) ومنهم الشريف الرضي . ولان من حق المعاصرين أن يولدوا ما دامت العربية مواتية للتوليد .. ومع أن بحث الدكتور احمد استغرق أربع صفحات واستشهد فيه بالباحثين المحدثين لكنه لم يأت على ذكر الدكتور السامرائي مع انه موافق له بصحة الاستعمال . وكذا الشيخ آل ياسين الذي استشهد بنفس الشاهد الذي ذكره الدكتور السامرائي !علماً أن كتاب الدكتور السامرائي صدر عام ١٩٨١ ، وكتاب (مسائل لغوية) عام ١٩٩٢ وما كتبه الدكتور احمد عام ٢٠٠٠!. ===

== الأمر الثاني : كتب الدكتور عباس علي السوسوة (كلية التربية – تعز – اليمن)مقالاً بعنوان "ساهم بمعنى (شارك) في العربية تاريخياً " في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني /ص٢٣٥ العدد ٥٤ السنة الثانية والعشرون ١٩٩٨م ما نصه "فكثير من المصححين يقولون بأن (الصحيح أن) الفعل (ساهم) خطا وان صوابه (اسهم)" بحجة خلو المعجم القديم منه ، غير أن هذه الحجة تجري على الفعل (اسهم) أيضاً . فليس في المعجم اسهم ولا ساهم بمعنى المشاركة" انتهى . ويورد في الهامش (إبراهيم السامرائي ، مع المصادر

من جانب آخر ، يمكن تصنيف الكلمات التي تناولها المؤلف على النحو الآتي:

أولاً : كلمات معاصرة مطلوب إجازة استعمالها ، وهي مما شاع في الاستعمال ، منذ الربع الأخير من القرن العشرين ، بين أوساط خاصة المثقفين والباحثين ، في الوطن العربي عامة والعراق خاصة . وهي : العصرنة والعولمة والخصخصة والحاسوب والناسوخ والاستبيان والتشويش والشاشة والتقييم والمواصفة . فـ"العصرنة والعولمة مأخوذتان من (العصر والعلم) زيدت النون في الأولى والواو في الثانية من باب (الإلحاق) لإفادة معنى ، كما أن لها قياساً لا يخرج على أبنية العربية (فَعْلَنَ / رَعْشَنَ ، وفَوْعَلَ / كَوْثَرَ) والقياس قائم في اللغة قديماً ، وقد أقره مجمع اللغة العربية في القاهرة"[١].

وكذا الحاسوب[٢] والناسوخ[٣] ، زنة (فاعول) ، وهي صيغة قياسية لاسم الآلة اقرها مجمع اللغة العربية في القاهرة[٤].

في اللغة والأدب بغداد . الرشيد للنشر ١٩٨١: ٢/ ٧٠) ويذهب الظن بالقارئ إلى أن الدكتور السامرائي يرفض (ساهم واسهم) بمعنى (المشاركة) وهو أمر لم يقصد إليه الدكتور السامرائي . وعليه فهو اجتزاء مخل بطبيعة البحث العلمي الرصين . وصفوة القول :الأمر الأول كان إغفالاً ، والأمر الثاني كان إخلالاً.

(١) أوراق مجمعية : العدد السادس / السنة الأولى : ٦-٨ (تلخيص بتصرف).

(٢) قد يكون قرار الهيئة العامة للمجمع العلمي العراقي تأييداً لما ذهب إليه الدكتور احمد . جاء في (أوراق مجمعية) العدد الخامس/السنة الثانية : ٢٥ ما يأتي :"أقرت الهيئة العامة للمجمع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٧ استخدام مصطلح (الحاسوب) للدلالة على (الكومبيوتر) بدلاً من اسم (الحسابة) بتضعيف السين، لأنها أكثر شيوعاً ولا تحدث التباساً".

(٣) (الناسوخ) مقابل (الفاكس Fax) وكان المجمع العلمي العراقي قد عربه بـ (الهاتف الناسخ) غير أن الدكتور احمد يفضل (الناسوخ) لأنه موافق للوزن العربي القياسي (فاعول) ولأنه كلمة واحدة بدلاً من كلمتين ولشيوعه في سورية والأردن . ينظر : أوراق مجمعية ، العدد الحادي عشر /السنة الرابعة : ٤-٦ . والبحث يرى أن (الهاتف الناسخ) أدق دلالة على الـ (Fax) من (الناسوخ) الذي يخلو من الإشارة إلى الاتصال الذي يحصل عند استعمال الـ (Fax) .

(٤) في عام ١٩٦٢ قدم الشيخ لعلامة محمد بهجة الأثرى بحثاً حول اشتقاق اسم الآلة ، إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة ، وكان من نتائج ذلك إضافة أربعة أوزان إلى الأوزان الثلاثة المعتمدة في كتب النحو عامة وصيغة (فاعول) هي إحدى الصيغ الأربعة . ينظر : الشيخ العلامة محمد بهجة الأثري ، نظرات فاحصة / دار الشؤون الثقافية / بغداد / ط١/١٩٩١: ٦ ، ٢١ ، ٦٤ .

ثانياً: كلمات مطلوب التحقق من تصحيحها صرفياً : وهي (المعاجم والمعاجيم والمعجمات) و (الصمود والثبات) و (الآثاري) و (الهواية والهاوي) و (الفنان والمفنّن) و (النوادي والأندية) فكلمة "(النوادي) لم ترد بهذه الصيغة في (لسان العرب) وإنما جاء "النادي : المجلس يندو إليه من حواليه ، ولا يسمى نادياً حتى يكون فيه أهله ، وإذا تفرقوا لم يكن نادياً ، وهو الندي والجمع الأندية ... الأنداء جمع النادي وهم القوم المجتمعون .. وقوله تعالى ﴿ **فَلْيَدْعُ نَادِيَه**﴾[1] يريد عشيرته ، وإنما هم أهل النادي والنادي مكانه ومجلسه فسماه به" ، ومن هنا خطأ زهدي جارالله في كتابه (الكتابة الصحيحة) (اتحاد النوادي الرياضية) ويقول أن الصواب (اتحاد الأندية الرياضية) ... لكن الدكتور احمد يذهب إلى جواز النوادي – وان لم يرد في لسان العرب – لسببين:

الأول: ذهاب بعض الباحثين إلى قياسية (فواعل) لـ (فاعل) كما جاء في ألفية ابن مالك :

فواعِلٌ لِـ فَوْعَلٍ وفاعل وفاعِلاْء مع نحو كاهل

الثاني: إن جمع لفظة (النادي) على (النوادي) شاعت في الوطن العربي ، ولم يكن شيوعها خطأً وإنما قيست وان لم ترد في (لسان العرب)[2].

ثالثاً: كلمات مطلوب رفضها لكونها (أعجمية) وإحلال الكلمة العربية محلها ، سواء أكانت عبرية مثل (اليوبيل ويقابلها عيد أو احتفال) أم إنكليزية مثل (الكادر ويقابلها الملاك) أم لاتينية وتركية مثل (الكمارك ويقابلها المكس) أم فارسية مثل (الفهرست ويقابلها المسرد) . يقول الدكتور أحمد مطلوب في سياق دراسته لتاريخ لفظة (اليوبيل) "وردت هذه اللفظة في التوراة عدة مرات في سياق الأرض وزراعتها (وقدسوا سنة الخمسين ، ونادوا بعتق في الأرض لجميع أهلها فتكون لكم يوبيلاً ، وترجعوا كل أمرىء إلى ملكه وتعودوا كل واحد إلى عشيرته يوبيلاً تكون لكم سنة الخمسين ... إنها يوبيل مقدسة تكون لكم ومن الصحراء تأكلون غلالها وفي سنة اليوبيل هذه ترجعون كل إلى ملكه) فهذه اللفظة استعملت لهذا المعنى في التوراة (أي عيد الأرض) وأخذتها بعض اللغات الأوربية للدلالة على الاحتفالات المختلفة" ثم يورد معانيها بالإنكليزية والألمانية والفرنسية والإسبانية ، وكلها تذهب إلى أنها أعياد فاليوبيل الفضي احتفال بمرور (٢٥) سنة والذهبي (٥٠) سنة والماسي (٦٠) أو (٧٥) سنة ، ويخلص إلى القول : ليست هناك ضرورة لاستعمالها

---

(1) العلق : ١٧ .

(2) أوراق مجمعية . العدد السادس / السنة الثالثة : ٣-٤ (تلخيص بتصرف).

وفي اللغة العربية ما يقابلها ... نقول : العيد الفضي أو الاحتفال الفضي والعيد الذهبي أو الاحتفال الذهبي[١].

رابعاً: كلمات مطلوب التحقق من تصحيحها دلالياً ، دفعاً للخلاف القائم في استعمالها مثل : الهام والمهم ، والواسطة والوساطة ، والهامش والحاشية ، والسنة والعام ، والتي فيها ينقل الباحث عن (معجم الأخطاء الشائعة) قوله "ويخطئون من يقول : إنّ السنة والعام معناهما واحد" اعتماداً على قول الفيومي في (المصباح) "السنة من أي يوم إلى مثله ، والعام لا يكون إلا شتاءوصيفاً " لكن (لسان العرب) يقول في مادة (سنا) : أسنى القوم: أتى عليهم العام ويقول في مادة (سنة) :"السنة : العام" وفي مادة (عوم) :"العام : الحول يأتي على شتوة وصيفة ، والجمع أعوام ، وجاء في القرآن الكريم ﴿**يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ**﴾ [٢] وكذلك﴿**فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ**﴾ [٣]، ويعقب الباحث بقوله : "أن الزمخشري لم يفسر السنة والعام . كما أن صاحب التهذيب يرى "أن نجعل السنة والعام بمعنى" والى هذا ذهب أبو هلال العسكري بقوله :"ومع هذا فإن العام هو السنة والسنة هي العام " وعليه – يقول الباحث –:"فليست هناك ضرورة للتمييز بينهما... لأنه لم يتفق القدماء والمحدثون ، ولم يحدد القرآن الكريم الفرق بين السنة والعام"[٤].

خامساً: كلمات مطلوب تثبيت الأسلوب الفصيح لها أمناً للبس ، مثل : الأسرة والعائلة ، ووفق وعلى وفق . والعضو والعضوة[٥]. مع التذكير بالأفصح كالزوج والزوجة ، قال تعالى: ﴿ **وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلا مِنْهَا رَغَدًا**﴾ [٦] فالزوج للذكر والأنثى، واستعمال الزوجة للأنثى غير صحيح عند بعض المعنيين باللغة العربية ، غير أن المعاجم ذهبت إلى أن العرب تقول : "الرجل زوج المرأة ، والمرأة زوج الرجل وزوجته" و

---

(١) أوراق مجمعية : العدد الثامن /السنة الأولى : ٢٠-٢٢ (تلخيص بتصرف) .

(٢) سورة البقرة /الآية ٩٦.

(٣) سورة البقرة /الآية ٢٥٩ .

(٤) أوراق مجمعية /العدد الأول / السنة الرابعة: ٣ (بتصرف) .

(٥) من المفيد التذكير بقرار مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي ينص على عدم جواز وصف المرأة من دون علامة التأنيث في ألقاب المناصب والأعمال . والقرار هو " لا يجوز في ألقاب المناصب والأعمال – اسماً كان أوصفة– أن يوصف المؤنث بالتذكير فلا يقال (فلانة أستاذاً) أو (عضو) أو (رئيس) أو (مدير) "(مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ص١٢٨) نقلاً عن : أوراق مجمعية / العدد الثامن/ السنة الرابعة : ٧.

(٦) سورة البقرة/ الآية ٣٥.

"هو زوجها وهي زوجه وزوجته" و "يقال للمرأة زوج وزوجة أيضاً " وقد استعملها من شعراء عصور الاحتجاج الفرزدق بقوله:

فإن إمرءاً يسعى يَخِبُ زوجتي كساع إلى أسد الشرى يستبيلها

واستعملها من المولدين أبو نؤاس بقوله:

وإن كنت لا لخماً ولا أنت زوجة فلا برحت دوني عليك ستور

كما أجازت استعمالها المعاجم الحديثة :"تزوج امرأة وبها.. اتخذها زوجة .. الزوجة امرأة الرجل"ومن المصححين "هي زوجه أو زوجته" . ومن الباحثين : "المعاجم تنص على ان بني تميم يقولون هي زوجته" ويخلص الباحث إلى القول :"فكلمة الزوجة فصيحة صحيحة" وتستعمل عند خوف اللبس ، أما كلمة (الزوج) فهي اللغة العالية وبها جاء القرآن الكريم ، واستعمالها أفصح عند أمن اللبس"[1].

سادساً: كلمات مطلوب رفع صفة العجمة أو التوليد أو المجمعية عنها لكونها عربية أصيلة مثل : الميل والبن والقهوة والصحن والماعون ، والسِّندان (بكسر السين وفتحها) التي ذهب (الخفاجي) إلى أنها معربة ووافقه (ادي شير) بقوله "السندان – بالفتح – من آلات الحدادين ، فارسية سندان – بالكسر –" وكذلك (المعجم الوسيط) بقوله: "السندان: ما يطرق الحداد عليه الحديد (مع)[2] ، السندان :العظيم الشديد من الرجال والذئاب ". لكن الباحث يميل إلى "الترجيح أن كلمة السندان عربية وليست أعجمية بدليل:

١. إنها على صيغة (فِعْلان) – بفتح الفاء وبكسرها – وقد جاءت ألفاظ عربية كثيرة على هذا البناء ، فمن المفتوحة الأول : عطشان وجوعان . ومن المكسورة الأول : النشدان والهجران .

٢. إن المعاجم القديمة ذكرتها ولم تشر إلى عجمتها ، ومن ذلك (لسان العرب)... وقد جاء فيها :

آ. إن سندان اسم قديم أطلق على جد عبدالله بن أبي بكر المحدث .

ب. إن السندان مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه .

جـ. إن السندان زبرة الحداد ، وهي القطعة الضخمة من الحديد ، وفي القرآن الكريم : ﴿**آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ**﴾[3] أي قطعه العظيمة . جمع زبرة كغرفة .

د. إن السندان ما يطرق الحداد عليه الحديد.

---

(١) أوراق مجمعية /العدد الثاني عشر / السنة الثانية : ٣-٤ (بتصرف).

(٢) (مع) من رموز المعجم الوسيط ، بمعنى (المعرب) . ينظر منه :١٤/١ (تقديم).

(٣) سورة الكهف / الآية ٩٦.

هـ. إن السندان العظيم الشديد من الرجال ، وهذا صفة ما يطرق الحداد عليه ، أو صفة الحجر العريض القوي الذي يدق عليه العطر.

ويخلص الباحث إلى القول "هذا بعض ما يرجح أن كلمة (السندان) – بفتح السين وكسرها – عربية ، إذ إنها من مادة (سند) التي تدل على انضمام الشيء إلى الشيء ، وفيه القوة والصلابة ، وأن بناءها (فعلان) عربي أصيل." [1].

سابعاً: كلمات قديمة حديثة ، مطلوب تثبيت معانيها ، على الوجه المستعمل لها ، مثل : المحضر والمرافعة والثلج والجليد والترقين التي تستعمل للدلالة على الحذف ، يقال : رقن قيده ، أي : حذف من القائمة أو المجموعة أو نحو ذلك ، وأصل الترقين : التزيين ، جاء في (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) : "ترقين الكتاب : تزيينه" وفي (الفاخر) :"رقن عليه معناه : أنقط عليه نقطة ، أو علم عليه علامة ، يقال ذلك في الحرف الذي يعلم عليه ، ثم جعل ذلك مثلاً في كل أمر يئس منه" وفي (لسان العرب) :"الترقين في كتاب الحسبانات تسويد الموضع لئلا يتوهم أنه بـ ُيِّضَ كيلا يقع فيه حساب". وبناءً على ما ذكره صاحب (الفاخر) وما جاء في بعض عبارات (ابن منظور) يصح أن يشتق (الترقين) من الفعل (رقن) للدلالة على الإلغاء . فيقال : رقن قيد الطالب : أي حذف اسمه من بين الطلبة ، ولم تعد له صلة بالدراسة ، أي : إنه حرم منها ويئس"[2].

ومسرد مصادر "مذكرات لغوية" يربو على المئة والخمسين مصدراً ، اسقط البحث منها ما استعمل اقل من خمس مرات ، وبقي أربعة وثلاثون مصدراً هي مع نسبة استعمالها كالآتي:

١.	لسان العرب	%٦٩
٢.	المعجم الوسيط	%٦٧
٣.	المعجم العربي الأساسي	%٦٣
٤.	ديوان الأدب	%٥٠
٥.	القاموس المحيط	%٤٨
٦.	العين	%٤٠
٧.	المقاييس	%٣٦
٨.	أساس البلاغة	%٣٠
٩.	مجمع اللغة العربية بالقاهرة	%٢٨
١٠.	كتاب سيبويه	%٢٥

---

(١) أوراق مجمعية /العدد العاشر /السنة الثالثة : ٦-٧ (بتصرف) .

(٢) م . ن : العدد السادس /السنة الخامسة ص١٢-١٣ (بتصرف)

١١.	معجم الأخطاء الشائعة	٢٥%
١٢.	الحديث النبوي الشريف	٢٣%
١٣.	تاج العروس	٢٣%
١٤.	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	٢١%
١٥.	شفاء الغليل	١٩%
١٦.	المنجد	١٧%
١٧.	المصباح المنير	١٥%
١٨.	البستان	١٥%
١٩.	الكتابة الصحيحة	١٥%
٢٠.	معجم الخطأ والصواب	١٥%
٢١.	العربية الصحيحة	١٣%
٢٢.	الجمهرة	١٣%
٢٣.	تهذيب اللغة	١٣%
٢٤.	المحيط في اللغة	١٣%
٢٥.	المجمل في اللغة	١٣%
٢٦.	شرح الشافية	١٣%
٢٧.	النحو الوافي	١١%
٢٨.	المعرب	١١%
٢٩.	قل ولا تقل	١١%
٣٠.	معجم الألفاظ المعربة	١١%
٣١.	مختار الصحاح	٩%
٣٢.	معجم المورد (عربي إنكليزي)	٩%
٣٣.	معجم المورد (إنكليزي عربي)	٩%

ومن ملاحظ المسرد المتقدم ، ورود (لسان العرب والمعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي)[١]بنسبة عالية أولاً ، ومتقاربة ثانياً ، الأمر الذي يسم العمل بطابع الاعتدال والتوازن في النظرة إلى القديم والحديث . ويأتي (القاموس المحيط والعين والمقاييس) بنسبهم وتقاربهم دليلاً على عناية الباحث بالمساندة اللغوية من كتب الأصول في اللغة ، ويلفت النظر عناية الباحث بمجمع اللغة العربية في القاهرة ، وهو أمر لم يُعن به الباحثون في أمور التصحيح اللغوي بحدود ما اطلع البحث عليه من أعمال تخص الحقبة موضوعة البحث.

أما معجما (الأخطاء الشائعة والأغلاط اللغوية المعاصرة)[٢] فقد أخذا حيزهما من العناية لرصانة البحث المنهجي فيهما . ويبقى ملحظ أخير : هو الاستعانة بمعجمي (المورد ، إنكليزي عربي ، وعربي إنكليزي) لإثراء البحث ودعمه بالمقابل الأجنبي ، وهو أمر غير مألوف في أبحاث التصحيح اللغوي.

ومن نافلة القول : التذكير بأن أسلوب الدكتور أحمد مطلوب ، موضوعي رصين خالٍ من أي غمز أو تعريض أو تجريح لكل من يناقشهم.

---

(١) (المعجم الوسيط) و(المعجم العربي الأساسي) صدرا بإشراف مجمع اللغة العربية في القاهرة.
(٢) المعجمان لمؤلف واحد هو : محمد العدناني .

٢. (في التحقيق اللغوي) تأليف : الدكتور محمد ضاري حمادي

(في التحقيق اللغوي) عنوان لمبحثين صغيرين ، نشرهما الدكتور محمد ضاري حمادي في نشرة (أوراق مجمعية) التي يصدرها المجمع العلمي العراقي /دائرة علوم اللغة العربية . والمبحثان هما : (الهاتف)[١] و (البنيوية)[٢] . وقد اختار البحث مبحث (الهاتف) . يقول المؤلف :"قال محمد العدناني : يرى محمد صلاح الدين الكواكبي ، عضو مجمع اللغة العربية بدمشق ، أن الهاتف هو اسم فاعل لمن يهتف .أما الآلة التي نهتف بها فالأصح أن تسمى مهتافاً "وقد رد العدناني على الكواكبي ذلك ، وبيّن أن مجمعي دمشق والقاهرة ، قد أقرا كلمة (الهاتف) ووضعاها مكان كلمة "التلفون" الدخيلة ، وإن كلمة (الهاتف) معروفة بهذه الدلالة لدى جُل الناس في أقطار الوطن العربي . وقال العدناني "فأنني أرى أن لا نطلق على الآلة التي نهتف بها إلاّ اسم الهاتف . وإن كنا لا نستطيع – لغويا – تخطئة الكواكبي".

إن ظاهر كلام الكواكبي يفيد بأنه لا يقول بخطأ كلمة (الهاتف) في الدلالة على اسم الآلة المعروفة ، إذ هو يقول "فالأصح أن تسمى مهتافاً " وهذا يعني أن (المهتاف) أولى من الهاتف عنده ، من دون أن ينفي الصحة عن الهاتف في هذا المجال . ومن هنا يمكن القول : أن الكواكبي والعدناني متفقان على صحة كلمة (الهاتف) اسماً للآلة ، وانهما في الوقت عينه مختلفان !! فالكواكبي يدعو إلى استعمال كلمة (المهتاف) والعدناني يدعو إلى استعمال كلمة (الهاتف).

ومن البين أن هنالك أمرين جوهريين : الأول – هو الصحة ، والثاني – هو الاستعمال . فما موقع كلمة (الهاتف) من هذين الأمرين ؟ الذي لا خلاف فيه أن الشهرة الاستعمالية هنا هي من نصيب كلمة (الهاتف) ولا شيء من هذا النصيب لكلمة (المهتاف) وهذا أمر لا يجوز إغفاله إلاّ إذا كانت كلمة (الهاتف) واقعة في باب الخطأ اللغوي الذي لا وجه له في العربية ، وهو أمر لم يقل به أحد حتى الكواكبي نفسه على ما تقدم آنفاً .

لقد صيغت كلمة (هاتف) على وزن (فاعل) من فعل ثلاثي هو (هتف) وهذا الوزن هو مما عرفته العربية عبر تاريخها في الدلالة على اسم الآلة ، مع دلالاته الأخرى التي اشهرها اسم الفاعل ، وقد أحصى الأستاذ محمد بهجة الأثري أمثلة من المظان للدلالة على اسم الآلة منها "القارب والصاري ، والفارج ، والرامق ، والرامج ، والزاجل ، والهاجن" وهي على هذا الوزن "فاعل" هذا إلى أن إشارة العدناني إلى إقرار مجمعي دمشق والقاهرة كلمة (الهاتف) اسماً للآلة المعروفة قد مضت فيما تقدم"[٣].

---

(١) أوراق مجمعية / العدد العاشر / السنة الثانية /١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م . ص١٤-١٥.
(٢) م . ن : العدد الثاني عشر/ السنة الثانية /١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م . ص١٧-١٨.
(٣) م . ن / العدد العاشر / السنة الثانية / ١٩٩٩م : ١٤-١٥ .

يلحظ البحث ما يأتي:

- المبحث يتناول تصريف مفردة لغوية ، ودلالتها ومشروعيتها .
- يورد المؤلف موضع الخلاف بين الكاتبين .
- يشرح موقف الكاتبين من المسألة .
- ينعطف بالموضوع إلى اتجاه ثالث ، بقصد تأطير المسألة وتقويمها ، فالإطار هو (الصحة والاستعمال) والتقويم هو : مناقشة (الصحة والاستعمال) في ضوء الواقع (الشهرة الاستعمالية) والدليل العلمي المستند إلى قوانين اللغة (إحصاء الأستاذ الأثرى ونتيجته) ثم الدعم والمساندة من (إقرار مجمعي دمشق والقاهرة).
- يرفض الدخيل ، حتى إن كان معرباً يجري على وفق قوانين العربية ، لوجود البديل العربي المناسب.
- الموقف من الأصح والصحيح تحكمه معايير علمية.
- الموقف النهائي هو القطع حيث لا زيادة لمستزيد.
- العنوان والمبحث متطابقان : آراء وحجج ، وموازنة وترجيح ، وموضوعية وتجرد عن (الأنا) وابتعاد كامل عن كل ما يغمز لأحد بطرف خفي ، وضوابط بحث علمي تقترب من درجة الكمال.

٣. (رحلة في المعجم العربي) إعداد : الدكتور نعمة رحيم العزاوي

(رحلة في المعجم العربي) إعداد الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، ست حلقات نشرت في (نشرة أوراق مجمعية) وهي نشرة المجمع العلمي العراقي ، للعامين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ، حوت خمس عشرة مفردة من أصل ثلاثي ، يطوف المؤلف ، سائحاً معها في متون المعاجم يتلمس لها الصحة والحياة ، وهي كالآتي:

١.	العدد الخامس / السنة الثالثة /٢٠٠٠م.	جوف ، سفل ، سقط ٣
٢.	العدد السابع / = = / =	رزم ، سلف ، حوى ٣
٣.	العدد العاشر / = = / =	نصح ، عزب ٢
٤.	العدد الثاني عشر / السنة الثالثة/٢٠٠٠.	عزل ، علن ، عرس ٣
٥.	العدد الرابع / السنة الرابعة /٢٠٠١م	حج ، كرس ٢
٦.	العدد العاشر / = = / =	عرج ، قلع ٢

من المفيد التذكير أن هذا العمل جاء بعد عشر سنوات من كتاب (التعبير الصحيح)[١]. غير أن المنهج بقي – بشكل عام –محتفظاً بأصوله ، من حيث بيان الخطأ ومن ثم الصواب مؤشعاً بالشاهد القرآني تارةً وبالشاهد الشعري تارةً أخرى ، وكذا الحديث النبوي مع ملاحظة أن احتجاجه بالقرآن والشعر والحديث النبوي أقل مما عهد في (التعبير الصحيح) ، وقد يذكر

---

(١) القول بعد عشر سنوات باعتبار تأليفه وليس باعتبار نشره.

المعاجم التي يحتج بها وقد لا يذكر ، مع أن العنوان (رحلة في المعجم العربي) . ومثال ذكره للمعاجم قوله في مادة (حوى) :"مما يشيع في العربية المعاصرة قولهم: (احتوى الكتاب على كذا وكذا) وإذا رجعنا إلى المعجم وجدنا الفعل الدال على هذا المعنى هو الثلاثي المجرد أو المزيد غير المقترن بالحرف (على) . إذ يقال : (حوى الكتاب كذا وكذا) أو (احتوى الكتاب كذا وكذا) أما (احتوى على) فيستعمل بمعنى (استولى) . قال الزمخشري في أساس البلاغة : (ومن المجاز : احتوى على الشيء : (استولى) وقال أيضاً : (حويت المال واحتويته لنفسي) . وجاء في مختار الصحاح (حواه يحويه حياً) وواضح أن أصل المصدر هنا هو (حَوْيٌ) بفتح الحاء وسكون الواو ثم أدغمت الواو بالياء فاصبح (حَيٌّ)"[1].

ومثال تركه ذكر المعاجم ما جاء في (عرس):"الذي يهمنا من هذه المادة في المعجم العربي ما جاء فيه من أن (عروس) على وزن (فعول) كلمة تقال للرجل والمرأة، إذ يقال: رجل عروس وامرأة عروس. ويقال: رجال عرس (بضمتين) كما يقال: رجال صبر وغير وشكر (بضمتين في كل منهما) وهي جمع (صبور) و(غيور) و(شكور) ويقال: نساء عرائس.

وأما قول المعاصرين للرجل : عريس على وزن (سكيت) وللمرأة (عروسة) فهو من العامية، وأما قولهم: (عرس فلان) أي تزوج فغير فصيح ذلك أن العرب كانت تقول : (عرس فلان) و (أعرس) إذا نزل في الليل ليستريح من السير والمكان الذي ينزل فيه (معرس) مثل (معظم) وكانوا يقولون : (هذا معرس فلان) أي مكان استراحته في الليل بعد السير"[2].

الجديد في هذه المادة ، التعرض للعامية –تعرضاً واضحاً – وربما كان القصد التعريف بها وتصحيح مسارها ، كما جاء في مادة (عرس) ، وقد يصل الأمر إلى غير العامية العراقية كالعامية السورية ، يقول المؤلف في معرض كلامه على مادة (سلف) : "إن كلمة (سِلْفْ) العربية القديمة في قولنا : (هذا سلف فلان) تعني زوج أخت امرأته . وقد أهملها المعاصرون ، واحلوا محلها كلمة (عديل) ، إذ يقال : (هذا عديل فلان) أي زوج أخت امرأته، والفصيح أن يقال – كما تقدم – : (هذا سلف فلان) بكسر السين وسكون اللام ، أما العديل فهو الذي يعادلك في القدرة والقيمة الاجتماعية ، وهذا ما لا ينطبق في حالات كثيرة على زوج أخت امرأة بعض الرجال . وفي العامية السورية كلمة (سلفه) مؤنث (سلف) إذ يقال : (سلفة المرأة) أي زوجة أخي زوجها ، وهو مما تجهله العامية العراقية ، إذ يعبر النساء عندنا عن هذا المعنى بقول إحداهن : (فلانة امرأة حماي) وهو تعبير طويل ، أما المرأة العامية السورية فتقول : (فلانة سلفتي)[3]".

---

(1) أوراق مجمعية . العدد السابع . السنة الثالثة : ٥.
(2) م . ن . العدد الثاني عشر . السنة الثالثة : ٧.
(3) م . ن : العدد السابع . السنة الثالثة : ٥.

والرأي هنا – كما يلوح للبحث – أن استعمال العامية السورية للمفردة هو استعمال للفصيح بتطور دلالي من باب التوسع ، شأنها شأن كلمة (زوج) وكلمة (عروس) ، واللافت للنظر أنها تنطق في الموصل على الأصل بكسر السين وسكون اللام ، وهذا ما غاب عن المؤلف .

ومن الجديد –أيضاً – محاولة إحياء ما هجرته العربية من معان مختلفة لمفردة معينة، من ذلك قول المؤلف في مادة (نصح) :"الذي يرجع إلى المعجم العربي يجد أن العرب استعملت من مادة النون والصاد والحاء كلمات كثيرة للتعبير عن معان مختلفة ، غير ان بعض هذه الكلمات قد هجرتها العربية المعاصرة ، وتخلى عنها أهل هذا الزمان ، وربما سبقهم إلى التخلي عنها من كان قبلهم من أهل القرون الخوالي . فمن الكلمات التي استعملها العرب من هذه المادة الفعل (نصح) وقد عبر عن معان كثيرة ، فقد جاء بمعنى (خلص) بفتح الخاء واللام ، إذ قالوا : (نصح العسل) وغيره إذا خلا من كل شائبة..

وجاء الفعل (نصح) بمعنى (خاط) إذ قال العرب : (نصح فلان الثوب أو القميص) بمعنى : خاطه ، وقيل للخائط أو الخياط : الناصح والنصاح ، ومن هذا الباب قولهم : (توبة نصوح) أي ترفو وتخيط ما تخرقه الذنوب....

وجاء الفعل (نصح) نقيضاً للفعل (غش) فقد قال العرب :نصح له ونصحه نصحاً ونصيحة ، وتعدية الفعل باللام افصح ، وهي لغة القرآن الكريم إذ قال تعالى: ﴿**وَأَنصَحُ لَكُمْ**﴾ الأعراف :٦٢"[1].

ويبدو الحديث عن المستويات التي عالجها من فضول القول ، إذ أن العنوان ينبئ عن المضمون ، فهو لم يخرج عن المعنى الدلالي والبناء الصرفي للمفردات التي عالجها ، وهو اتجاه جديد للمؤلف في عملية التصحيح اللغوي ، وحده التحقيق في المفردة من حيث الدلالة والتركيب ، والمؤلف – في هذا الاتجاه – ليس بالفارس الوحيد فهناك الدكتور احمد مطلوب ، والدكتور محمد ضاري حمادي ، اللذان تباريا معه ، وكان لكل طريقته وشأنه في الأمر.

تبقى الإشارة إلى ظاهرة التكرار لدى المؤلف فقد وجد البحث أن مادة (سفل) وفيها (سفلة القوم وعليتهم) بكسر الأول وسكون الثاني في كليهما قد جرى النظر فيها في (التعبير الصحيح الحلقة ٦٣ ص١٤٣). ووجد أن مادة (سقط) وفيها (سقط المتاع) بفتحتين و (اسقط في يد فلان) بالبناء للمجهول قد جرى النظر فيها في (التعبير الصحيح : الحلقة ١٠١ ص٢٢٣) بالمضمون نفسه .

([1]) أوراق مجمعية ، العدد العاشر ، السنة الثالثة : ٨ ورقم الآية في سورة الأعراف (٦٢) وليس(٦١) كما ورد.

ثالثاً. الصحف

١. (من أزاهير الفصحى) إعداد : أحمد خطاب عمر

(من أزاهير الفصحى) إعداد : احمد خطاب عمر[١]، حلقات في التصحيح اللغوي ، نشرت في جريدة (الثورة) ابتداءمن ١٩٩١/٩/٢٢، نشراً منتظماً ثابتاً ، اختص بعدد يوم الأحد.

في عام ١٩٩٥ ، تغير نظام ظهور الحلقات الأسبوعي إلى نظام عشري ، أي نشر حلقة واحدة كل عشرة أعداد من الجريدة ، فمثلاً :الحلقة (١٣٥) نشرت في العدد (٨٦٤٠) والحلقة (١٣٦) نشرت في العدد (٨٦٥٠) . وفي عام ١٩٩٧صار النظام خماسياً ، فمثلاً : الحلقة (١٨١) نشرت في العدد (٩١٥٥) والحلقة (١٨٢) في العدد (٩١٦٠) وبدأت عملية التسلسل الرقمي تضعف ابتداءمن العدد (٩٣٤٥) إذ جاء خلواً من رقم للحلقة ، ثم صار الرقم يتكرر ، ففي العدد (٩٣٦٠) كان رقم الحلقة (٢١٨) وفي العدد (٩٣٩٠) كرر الرقم نفسه ، وكان آخر رقم مسلسل ثبت هو (٢٣٣) في العدد (٩٤٦٩) للعام ١٩٩٨ ، وبعدها صارت الحلقات تصدر بلا مسلسل رقمي مع بقاء النظام الخماسي المذكور آنفاً .

أحصى البحث (١٧٠) مئة وسبعين حلقة للأعوام (١٩٩٨-٢٠٠١) ، ولم يقف على ما صدر منها في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام (٢٠٠٠) وكذا ما صدر في عامي (٢٠٠٢ و ٢٠٠٣) لأسباب خارجة على إرادته ، وبافتراض صدور (٥٠) خمسين حلقة ، للعامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ ، وهو الحد الأقل ، يصبح المجموع (٢٢٠) مئتين وعشرين حلقة وبإضافة العدد الأخير إلى الرقم (٢٣٣) يكون المجموع النهائي للحلقات اكثر من (٤٥٠) أربع مئة وخمسين حلقة نشرت الحلقة الأولى في العدد (٧٧٣٠) في ١٩٩١/٩/٢ ، دون عزو لأحد ، وإنما ذكر مع الحلقة كلمة (التصحيح) ، وقصد بها (قسم التصحيح في الجريدة) ، فكانت كلمة (التصحيح) الإشارة الوحيدة إلى مصدر هذه الحلقات التي تتابعت لأكثر من عامين على هذه الصورة ، وابتداءمن الحلقة (٧٦) والى الحلقة (٨٩) كانت عبارة (قسم التصحيح) ترد مع العنوان ، ومع الحلقة (٩٠) التي نشرت في العدد (٨٣٢٢) في ١٩٩٣/١٠/١٧.

---

(١) احمد خطاب عمر نجم ، ولد في تكريت ١٩٤٠

- بكالوريوس في اللغة العربية وآدابها من الجامعة المستنصرية عام ١٩٧٤
- عمل مصححاً في جريدة الثورة منذ عام ١٩٧٥
- من أعماله : ديوان مطبوع بعنوان (رعشات الرؤية) وديوان تحت الطبع بعنوان (أغلال الريح)
- من أبحاثه : معان سبق إليها الجواهري / مجلة الكتاب . أيلول ١٩٧٥
- اثر القران في شعر الجواهري / المورد . الملجد السابع . العدد الثاني ١٩٧٨

(الترجمة مستفادة – بتصرف – من رسالة خص بها المؤلف كاتب البحث).

بدأ المعد ذكر اسمه مسبوقاً بكلمة (إعداد) ، فكان ذلك هو العنوان الأخير (مع العنوان الأصلي) لهذه الحلقات إلى عام ٢٠٠٣.

من هنا ، وجد البحث نفسه أمام مجموعتين ، إحداهما منسوبة إلى (قسم التصحيح) والأخرى إلى (احمد خطاب عمر) . غير أن الأخير لم ينف نسبة المجموعة الأولى إليه[١] ، فضلاً عن بقاء العنوان نفسه ، ومواصلة التسلسل الرقمي للحلقات ، وعليه تكون بجزأيها عملاً واحداً ، إلاّ أن مقتضيات البحث توجب النظر في كل مجموعة على أنها عمل قائم برأسه ، وقبل ذلك يجدر التثبت من معنى كلمة (إعداد) التي شاعت في لغة الإعلام المقروء والمسموع والمرئي ، ومؤلف (من ازاهير الفصحى) لا يسعف بما يروي الظمأ بشأن مدلول (إعداد) وقد تركت المسألة إلى حد الحلقة الخامسة بعد المئة ، حين رد المؤلف على رسالة (الدكتور احمد خطاب عمر) بالقول "فالذي يعد هذه الحلقات هو الفقير إلى الله احمد خطاب عمر ، الموظف في هذه الجريدة منذ العام ١٩٧٥ ، المصحح وليس شيخ المصححين ، كما يحلو للدكتور أن يطلق عليه ذلك ، فما هو إلاّ مصحح لا يدعي انه لهذه المعلومات مبتكر ، كما لا يدعي أن ما تناوله من تصويب وتخطئة هو الحق الذي لا محيد عنه ، وإنما تناول اشهر الآراء وأقربها في اعتقاده إلى الصواب"[٢] وفي مكان آخر يقول "أما تهمة التقليد للغير في (قل ولا تقل) فلا أجد في ذلك مجالاً للمقارنة ، فللرجل منهجه الخاص به وهو – على جلالة قدره – قد سبقه وتبعه علماء كانوا عوناً على تصفية اللغة مما شابها .. وحسبنا ان نذكر منهم الثعالبي ومن ثم الآلوسي والكرملي ، ومن المحدثين محمد العدناني في كتابه (معجم الأغلاط اللغوية) والأستاذ المرحوم إبراهيم الوائلي في زاويته (من أغلاط المثقفين) والدكتور نعمة رحيم العزاوي على تفاوت النظرات .. فلقد كان هؤلاء الأعلام والأساتذة حلقة في سلسلة طويلة من رجال نذروا أنفسهم لخدمة لغتنا ، وتصحيح ما شاع من أخطاء لغوية على السنة الناس ، فهل نعد كل واحد من هؤلاء الأعلام مقلداً لمن سبقه ! ذلك ان التعبير العصري يظل بحاجة إلى ما يعين على مزيد من الإبانة والإفصاح"[٣].

يفهم من النص الأول، أن الإعداد يعني لدى المؤلف "تناول اشهر الآراء وأقربها في اعتقاده إلى الصواب" وانه لا يدعي الابتكار، كما لا يدعي ان قوله هو الحق الذي لا محيد عنه.

---

(١) كان ذلك في لقاء شخصي معه أجراه كاتب البحث في أحد أيام ٢٠٠٢.

(٢) جريدة الثورة /العدد ٨٤٠٧ / الحلقة ١٠٥ في ١٩٩٤/٢/١٣

(٣) جريدة الثورة / العدد ٨٤١٧ / الحلقة ١٠٧ في ١٩٩٤/٢/٢٧ هذه المساجلة وقعت في ثلاثة أعداد من الجريدة ، فمع العددين المذكورين آنفاً ، هناك العدد ٨٤١٢/ الحلقة ١٠٦ في ١٩٩٤/٢/٢٠.

ويفهم من النص الثاني ، أن المؤلف يدفع عن نفسه وعن الآخرين – المحدثين منهم على وجه الخصوص – تهمة التقليد على طريقة الدكتور مصطفى جواد في (قل ولا تقل) . وقد يفهم من سياق هذا النص أن كتاباً مثل (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) [١] لمحمد العدناني ، وزاوية لغوية مثل (من أغلاط المثقفين) لإبراهيم الوائلي ، يمكن ان يكونا من مصادره في "تناول اشهر الآراء وأقربها في اعتقاده إلى الصواب".

لكن للمسألة وجهاً آخر!

وليكن مبتدأ الحديث الجزء الأول من العمل ، أي ما كان ينسب إلى (قسم التصحيح) ، وبافتراض أن كلمة (التصحيح) تعني (إعداد قسم التصحيح) وأن (إعداد) تعني : تناول اشهر الآراء وأقربها في اعتقاد المعد إلى الصواب ، فإن هذا الإعداد يعني النقل الحرفي أو شبه الحرفي إذا لم يخل ذلك بالسياق ، وبيان ذلك : أن الحلقة الأولى المنشورة في العدد (٧٧٣٠) في ١٩٩١/٩/٢٢ تضمنت مادتين ، إحداهما بعنوان (ما بين استلم وتسلم من فروق) والأخرى بعنوان (في تخطئة "مما يؤسف له") والمادتان منقولتان نقلاً شبه حرفي من كتاب (ازاهير الفصحى في دقائق اللغة) [٢] لمؤلفه (عباس أبو السعود) ومن مواد كتابه (استلم وتسلم في ص٩٤[٣] ومادة (مما يؤسف له في ص٦٢-٦٣) [٤] ، وإن الحلقة الثانية المنشورة في العدد (٧٧٣٦) في ١٩٩١/٩/٢٩ ، تضمنت مادتين ، إحداهما بعنوان : (في تصويب "زاد عنه") والأخرى بعنوان (في تخطئة "طوابق بمعنى طبقات") والمادتان منقولتان من الكتاب السابق ، فمادة (زاد عنه من ص٤٧)[٥] نقل شبه حرفي . ومادة (طوابق بمعنى طبقات من ص٧٣) نقل

---

(١) ذلك هو العنوان الكامل للكتاب ، وليس كما أورده خلواً من كلمة (المعاصرة) . والحق أن النص الثاني فيه خطأ وخلط معرفي ، فالخطأ : إيراد الثعالبي ضمن السياق مع المصححين ، والثعالبي لم يرد له جهد في التصحيح اللغوي ، أو ما كان يسمى بـ (كتب لحن العامة أو الخاصة) ، والخلط هو ذكر الآلوسي (ت١٨٥٤م) والكرملي (ت١٩٤٧م) مع القدماء ممن شاركوا في مسيرة التصحيح اللغوي والحال انهما من المحدثين.

ينظر : حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : (٣٥-٣٨).

(٢) صدر عن دار المعارف بمصر (د.ت)

(٣) لغرض التدقيق: ١. حذف المعد كلمة (وأمثاله) من عبارة (استلمت راتبي وأمثاله) من الأصل. ٢. حذف المعد (وأما استسلم ... الخ) من الأصل ، وربما يكون المحذوف ساقطاً بسبب الطبع.

(٤) لغرض التدقيق: ١. عمل المعد على تغيير في مقدمة الكلام.٢. حذف المعد عبارة (ويا حسرتا عليه) من الأصل. ٢. حذف المعد فقرة (ومنه حديث معاوية بن الحكم ...الخ) من الأصل.

(٥) لغرض التدقيق :١. حذف المعد عبارة (وهم زيد على مائة) من الأصل. ٢. عمل المعد على تغيير عبارة (ويحرم بعض المدرسين) من الأصل إلى (ويحرم بعضهم). ٣. زيادة كلمة (بيت) على عبارة الأصل (وردت في شعر جاهلي).

حرفي وان الحلقة السادسة[1] المنشورة في العدد (٧٧٦١) في ١٩٩١/١٠/٢٧ تضمنت مادتين، إحداهما بعنوان : (في استعمالات "ثمان") والأخرى بعنوان (في بعض الأخطاء الشائعة) والمادتان منقولتان من الكتاب نفسه ، فمادة (استعمالات ثمان من ص١٢٩ ١٣٠)[2] نقل شبه حرفي ، ومادة (الأخطاء الشائعة من ص٢٠١) نقل حرفي .

وللمزيد من التوضيح ، عمد البحث إلى تصوير نصوص الأصل والإعداد ورتبها في ملاحق ثلاث على وفق ما سبق عرضه ، فالملحق الأول يضم الحلقة الأولى ، والملحق الثاني يضم الحلقة الثانية والملحق الثالث يضم الحلقة السادسة.

يبقى اعتراض من يقول : إن كتاب (ازاهير الفصحى في دقائق اللغة) ليس له سنة طبع محددة ! فما المانع أن يكون الأمر على الوجه الآخر ، أي أن كتاب (ازاهير الفصحى في دقائق اللغة) هو الناقل!

والجواب : إن (محمد جعفر إبراهيم الكرباسي) صاحب كتاب (نظرات في أخطاء المنشئين) كان قد ذكر كتاب (أزاهير الفصحى في دقائق اللغة) في جملة مصادره[3] . وان كتابه أي : (نظرات في أخطاء المنشئين) صدر عام ١٩٨٣ ، وعليه فإن أقرب تقدير لصدور كتاب (أزاهير الفصحى في دقائق اللغة) هو نهاية السبعينات ، و (قسم التصحيح) بدأ بنشر حلقاته في ١٩٩١/٩/٢٢ . ومن وضوح الفارق الزمني يمكن استنتاج أي الاثنين هو الناقل من الآخر ، وعليه يرى البحث استبعاد حلقات المجموعة الأولى من الدراسة ، لأنها نقل كامل أو شبه كامل ، ولان البحث معني بالمؤلفين العراقيين وكتاب (أزاهير الفصحى في دقائق اللغة) لمؤلف مصري[4].

وللمعد (الذي هو قسم التصحيح) – إن أخطأ أو أصاب – حظ من الثواب والأجر ، كل بقدر.

---

(١) اختار البحث الحلقة السادسة لوجود عنوان (في بعض الأخطاء الشائعة) الذي سيصبح فيما يعقب من حلقات باباً أو عموداً يدرج تحته مجموعة من الأخطاء يتم تناولها تناولاً هو اقرب إلى الإيجاز منه إلى التفصيل.

(٢) لغرض التدقيق :١. تغيير عبارة (ولهذا رأيت) من الأصل إلى (ولهذا رأينا) .٢. حذف عبارات من الفقرة الثانية من الأصل ٣. تغيير عبارة (الرواية بفتح النون وكسرها) من الأصل إلى (الرواية بفتح نون "وثمان" وكسرها) ٤. حذف قول الشاعر ابن ميادة ٥. حذف الجزء الأخير من الأصل والذي يبدأ بـ(الرواية بفتح النون وكسرها).

(٣) ينظر : جـ٣ ص٢٦٧.

(٤) تبين للبحث – بعد التدقيق – أن كتاب (أزاهير الفصحى في دقائق اللغة) طبع في دار المعارف بمصر عام ١٩٧٠ . ينظر : حركة التصحيح اللغوي : ٧٤ ، هامش (٢٣٣) .

والى الجزء الآخر من العمل ، أي العمل الذي أصبحت عبارة (إعداد : احمد خطاب عمر) لازمة من لوازم عنوانه ، هذا العمل استغرق ما يقرب من عشر سنوات ، وامتد إلى مئات الحلقات [1]. مع التذكير أن (الإعداد) في رأي المؤلف يعني "تناول اشهر الآراء وأقربها في اعتقاده إلى الصواب" ، إن هذا (الإعداد) لم يتجاوز النقل الحرفي أو شبه الحرفي ، شأنه في ذلك شأن سابقه ، وبيان ذلك أن الحلقة (٩٠) المنشورة في العدد (٨٣٢٢) في ١٩٩٣/١٠/١٧ تضمنت مادة بعنوان (فصل في لكن ولكن) وهذه المادة منقولة نقلاً شبه حرفي من كتاب (مغني اللبيب :١/٢٩٠-٢٩٣) [2]. وان الحلقة (٩٤) المنشورة في العدد (٨٣٤٢) تضمنت مادتين ، إحداهما بعنوان (فصل في تصويب "نواد جمعاً لناد") والأخرى بعنوان (فصل في ألفاظ يستوي فيها المفرد وغيره) . والمادتان منقولتان من كتاب (أزاهير الفصحى في دقائق اللغة)[3] فمادة (نواد من ص٣٦) نقل حرفي ، ومادة (ألفاظ .. من ص ١٤٣-١٤٥) نقل شبه حرفي وأن الحلقة العاشرة بعد المئة المنشورة في العدد (٨٤٣٢) في ٣/٢٠(١٩٩٤ تضمنت مادتين إحداهما بعنوان (في تصويب "دخل في البيت" والأخرى بعنوان (في تخطئة "فايل أو "دوسييه" والمادتان منقولتان من كتاب (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)[4] لمحمد العدناني . فمادة (دخل في البيت من ص٢١٦-٢١٧) ، ومادة (فايل من ص٢٣٢) وهو نقل شبه حرفي على الرغم من توهم القارئ لأول قراءة أن تغييراً ما ، أو تطويراً ما قد حصل ، والحال أن الأمر لا يتعدى التقديم والتأخير ، وان يكون محاولة لتصوير الأمر على أنه معالجة جديدة . وللمزيد من

---

(١) سبق التنبيه على أن الحلقة (٩٠) المنشورة في العدد (٨٣٢٢) في ١٩٩٣/١٠/١٧ هي أول حلقة يثبت فيها اسم المعد (أحمد خطاب عمر) واستمر الأمر إلى عام ٢٠٠٣.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ابن هشام الأنصاري (متوفى ٧٦١هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتاب العربي / لبنان .

ولغرض التدقيق :

١. في مادة (لكن ، مشددة النون) وردت في الإعداد عبارة (والثاني إنها ترد للتوكيد) وفي المغني (والثاني إنها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد).
٢. في مادة (لكن ساكنة النون) تغيير بسيط وقفز قبل الفقرة الأخيرة من الأصل.

(٣) ولغرض التدقيق : حذف المعد جزءاً من مادة (الطفل) الواردة في الأصل (ازاهير الفصحى في دقائق اللغة).

(٤) ولغرض التدقيق :

١. في مادة (دخل في البيت) ، قدم المعد الفقرة الخامسة من الأصل في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) ووضعها في الفقرة الثانية من الإعداد ، مع التقديم والتأخير في العبارات.
٢. في المادة نفسها : أضاف المعد الفقرة الأخيرة وهي من تأليفه على سبيل الاستنتاج.
٣. في مادة (فايل أو دوسييه) وبعد أن يذكر العدناني معجم (اللسان) في مادته يذهب المعد إلى (اللسان) (مادة ضبر :٤/٤٧٩) لينقل مادة شبه مكررة في الفقرة الأولى من الإعداد ، وربما ذهب الوهم بالقارئ إلى أن (الجوهري) يعني (الصحاح) والحال أن (الجوهري) وما بعدها تكملة لمادة (اللسان) أما عبارة (الصحاح) فهي "ضبرت الكتب اضبرها ضبراً ، إذا جعلتها إضبارة"٢/٧١٩.

التوضيح ، عمد البحث إلى تصوير نصوص الأصل والإعداد ، ورتبها في ملاحق ثلاث (الرابع ، الخامس ، السادس) وعلى وفق ما سبق عرضه ، فالملحق الرابع يضم الحلقة (٩٠) والملحق الخامس يضم الحلقة (٩٤) والملحق السادس يضم الحلقة (١١٠).

وعليه يرى البحث استبعاد هذه المادة من الدراسة : لأنها نقل كامل أو شبه كامل ، ولانتفاء المعالجة العلمية ، ولكون الكتب (مصادر المعد) لا تدخل ضمن الدراسة.

وللمعد ، أحمد خطاب عمر ، فضل العمل على نشر هذه المادة اللغوية . وله – إن أخطأ أو أصاب – حظ من الثواب والأجر ، كل بقدر .

٢. (في أصول اللغة) : المجمع العلمي العراقي

تمهيد

"فرع الأصول" هو أحد فرعي دائرة علوم اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي ، وهو يعنى بقضايا اللغة ، ومن أعماله التي ينجزها على شكل محاضر : (معجم الأوهام والأخطاء الشائعة في استعمال الأفعال تعدياً ولزوماً)[١]، وبمقتضى هذا العنوان ، فان العمل يتضمن المتابعة المعجمية للاستعمالات الشائعة خطأً ، وردها إلى اصلها الفصيح ، وقد أنجز الكثير من المحاضر المدونة التي وجدت طريقها إلى النشر ، على صفحات جريدة (الجمهورية) (الصفحة الثقافية) . أحصى البحث (١٧٠) مئة وسبعين حلقة للأعوام الأربعة (١٩٩٨/٢٠٠١) وكانت على النحو الآتي : (٢٩/١٩٩٨حلقة) ، (٢٠/١٩٩٩حلقة) ، (١٦/٢٠٠٠حلقة) ، (٩٥/٢٠٠١ حلقة). لتكون حلقات متتابعة [٢] تحت عنوان ثابت (في أصول اللغة ، دائرة علوم اللغة العربية، المجمع العلمي). من دون ذكر اسم معين[٣] مع النص على أن "ما قالته لن يكون الكلام الفصل ، فربما أخطأت هنا أو هناك ، وهي تدعو المهتمين بسلامة اللغة العربية إلى أن يتابعوا ويصححوا ، فليست اللغة حكراً على فئة ، وإنما هي لسان القوم ، وكلهم مسؤولون عن لغتهم ، لأنها كيانهم ورمز هويتهم ، والمعبرة عن عقولهم ووجدانهم"[٤] .

---

(١) ينظر : جريدة الجمهورية / العدد ٩٧٣٧ في ١٩٩٨/٣/٢٨م . الصفحة الثقافية.

(٢) نشرت الحلقة الأولى في العدد المشار إليه في هامش (١).

(٣) نشرت الحلقتان الأولى والثانية ، باسم الدكتور أحمد مطلوب (الأمين العام المجمع العلمي العراقي) معداً لهما ، وهو سهو اقتضى التنبيه عليه – بعد الحلقة الثانية – بالقول : "الصحيح إن الزاوية من إعداد لجنة أصول اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي". وجاء القول : بعد الحلقة الثانية .. لأن جريدة الجمهورية لم تلتزم تسلسلاً للحلقات بعد الحلقة الثانية . ينظر : الجمهورية /العدد٩٧٤٧ في ١٩٩٨/٤/١٢م.

(٤) الجمهورية / العدد ٩٧٣٩ في ١٩٩٨/٣/٢٨م.

اختار البحث اكثر من مئة مادة ، هي ما نشر في عامي ١٩٩٨-١٩٩٩ ، وبعد طرح المكرر منها بقيت (٥٣) ثلاث وخمسون مادة للعام ١٩٩٨ ، و (٤٧) سبع وأربعون مادة للعام ١٩٩٩[١].

المنهج

١. **العمل معجمي** ، يعتمد على الترتيب الهجائي في حلقاته ، وكمنهج عام يذكر الفعل وحده عنواناً مثل: (اجر ، اجل) و (أخر ، أدب) و (أكد) [٢] . وقد يورد الفعل مع حرف الجر المستعمل معه على الوجه الصحيح مثل (أتى عليه ، اثر في الشيء) و (ينبغي له) و (ثابر على كذا)[٣]. أو يورد الفعل مع حرف الجر المستعمل معه خطأً متلواً بالفعل مع حرف الجر الصحيح مثل : (أنسَ إليه – أنسَ به)[٤] ، وحيناً يكتفى بإيراد الفعل مع الحرف المستعمل معه خطأً مثل (أخذه على) و (بت في الأمر) و (ثأر له)[٥]. أو يورد الفعل مستعملاً مع حرف جر خطأ في جملة مثل : (يأمل في الحصول على عمل)[٦]. أو يورد الفعل متعدياً لمفعوله بنفسه على الشكل الصحيح مثل: (أدى الدين)[٧] . وقد يورد فعلين دون تحديد مثل: مثل: (انبثق – بثق)[٨]. ويمكن القول : – بإحصاء بسيط – ان المواضع العشرة (التي تبدأ تبدأ بـ"أتى عليه" وتنتهي بـ "انبثق – بثق") قد خرجت عن المنهج العام ، الذي سارت عليه المواد التسعون الأخرى من مجموع المئة ، موضوعة البحث.

٢. **تبدأ المتون بعبارات أو بجمل من قبيل:** (يشيع في الاستعمال) و (يشيع في استعمال المعاصرين) و (كثر في استعمال الناس) و (من أوهام كتاب الدواوين) و (يقولون في استعمالاتهم العصرية) و (يدور في كلام المعاصرين) [٩] وبصيغ أخرى مترادفة المعنى، عدّ

---

(١) المكرر كالآتي:
١. الفعل (أثاب) نشر في العدد :٩٨٤٦ وأعيد نشره في العدد :٩٨٥٦.
٢. الفعل (ثار) نشر في العدد :٩٨٤٦ وأعيد نشره في العدد :٩٨٥٦ .
٣. الفعل (حوى) نشر في العدد :٩٩٣٦ وأعيد نشره في العدد : ١٠٠٢٢ .
٤. الفعل (حن) نشر في العدد : ٩٩٤٦ وأعيد نشره في العدد : ١٠٠٢٢.

(٢) الجمهورية / الأعداد بالتتابع :٩٧٤٢ ، ٩٧٤٧ ، ٩٧٦٦.

(٣) الجمهورية / الأعداد بالتتابع :٩٧٣٧ ، ٩٨١١ ، ٩٨٢٦.

(٤) الجمهورية / العدد ٩٧٧١.

(٥) الجمهورية / الأعداد بالتتابع : ٩٧٤٢ ، ٩٧٧١ ، ٩٨٢٦ .

(٦) الجمهورية / العدد ٩٧٦٦

(٧) الجمهورية /العدد ٩٧٤٧

(٨) الجمهورية /العدد ٩٨١٦

(٩) الجمهورية / الأعداد بالتتابع :٩٧٣٧ ، ٩٧٤٢ ، ٩٧٤٧ ، ٩٧٧١ ، ٩٨٢١ ، ٩٩٠١

منهـا أربـع وثلاثـون صـيغة ، قبـل أن يسـتقر أمـر التقـديم علـى صـيغة : يـرد فـي التعبيـر الحديث)[١] أو ما هو قريب منها (يقولون في تعبيرهم الحديث)[٢]. أو (يشيع في الاستعمال الحديث)[٣].

بعد ذلك ، يذكر الفعل – موضوع البحث – في جملة موضوعة بين قوسين ، ثم ينص علـى ذكـر الخطأ متبوعـاً بالتصـحيح المطلـوب كحكـم ، ومشـفوعاً بالشـواهد المخرجـة ، مثـل : "أحسن : يقع في استعمال المحدثين مثل قولهم : (أحسنَ عليه) بتعدية الفعل (أحسن) بالحرف (على) . وهذا الفعل يتعدى بالحرف (إلى) وبالباء[٤] . يقال : (أحسن إليه) و (أحسن به) . قال تعالى : ﴿**وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّـهُ إِلَيْكَ**﴾ القصص :٧٧ . وقال تعالى : ﴿ **وَقَدْ أَحْسَنَ بِي**﴾ يوسف :١٠٠ [٥]" ويفهم من قوله :"وهذا الفعل يتعدى بالحرف (إلى) وبالباء أن الحكم محسوم، وهذه هي الصورة الغالبة ، غير أن الأمر قد يخرج إلى المناقشة والموازنة ، معتمداً على الأفصح من الشاهد القرآني والحديثي ، والمصادر المعجمية – قديمها وحديثها –وصولاً إلى التوجيه المناسب ، الذي يمنح الجواز للاستعمال الشائع توسعاً مثل : "تخبط : يرد في التعبير الحديث (تخبط في الشيء) وليس في المعاجم القديمة هذه التعدية بالحرف (في) وإنما فيها التعدي المباشر ، كقوله تعالى : ﴿**يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ**﴾ البقرة :٢٧٥. وفي (أساس البلاغة): "وتخبطت الشيء: توطأته" واللزوم، جاء في (أساس البلاغة): "وتخبطت البلاد، واختبطت: إذا وقعت فيها الفتن والغارات" عليه يمكن توجيه التعبير الحديث: تخبط في الشيء) على أن الحرف (في) متعلق بالفعل اللازم (تخبط) للدلالة على الاضطراب. وقد جاء في (المعجم العربي الأساسي) : تخبط في عمله : أداه بصورة عشوائية"[٦].

وقد يصل الأمر إلى قبول الاستعمال الدارج، استناداً إلى حديث نبوي شريف، مع التسليم بما نصت عليه معاجم عديدة، مثل: "أثاب: يرد في استعمال الناس من نحو قولهم: أثابه على عمله) متعدياً بالحرف (على). جاء في (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي):"أن الله لا يظلم المؤمن حسنة يثاب عليها". وفي (المعجم العربي الأساسي): (أثابه على عمله). والنص الذي أورده (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث) هو حديث شريف، وهو حجة قاطعة في الفصاحة والبيان ، في حين ذكرت معاجم اللغة مثل : أساس البلاغة والمصباح المنير ولسان العرب وتاج

---

(١) الجمهورية /العدد ٩٨٢٦

(٢) الجمهورية /العدد ٩٩٣٦

(٣) الجمهورية /العدد ١٠٠٦٧

(٤) كان الأفضل أن تحصر بين قوسين : وبـ (الباء) على غرار (إلى) . ولعل هذا من سهو الطبع.

(٥) الجمهورية / العدد ٩٩٣٦.

(٦) الجمهورية /العدد ١٠٠١٧

العروس والمعجم الوسيط تعدية هذا الفعل (أثاب) بالباء: (أثاب بعمله) . وعليه فإن استعمال الناس هذا الفعل متعدياً بالحرف (على) أي (أثابه على عمله) فصيح صحيح"[1].

٣. **مرجعية التصحيح:** مصادر العمل كثيرة ومتنوعة، بلغت – حصراً – اثنين وخمسين مصدراً، وفيما يأتي ذكرها حسب أهميتها العددية، مع إهمال ما كان مستعملاً منها مرة أو مرتين، ثم تأشير النسبة المئوية التي هي العدد المستعمل عينه، باعتبار أن العمل مئة مفردةٍ:

١. القرآن الكريم : ٢٩%.
٢. لسان العرب :٤٩%.
٣. الحديث النبوي الشريف (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف):٢٨%.
٤. المصباح المنير :٢٤%.
٥. أساس البلاغة :٢١%.
٦. مختار الصحاح :١٩%
٧. تاج العروس :١٧%
٨. العين :١٤%
٩. المعجم الوسيط :٦%
١٠. المعجم العربي الأساسي :٦%
١١. القاموس المحيط :٥%
١٢. النهاية في غريب الحديث والاثر :٥%
١٣. التكملة :٥%
١٤. صحيح البخاري :٤%
١٥. الجنى الداني :٤%
١٦. الكتابة الصحيحة :٣%

يلحظ من الجدول أن (لسان العرب) استأثر بنصف العمل تقريباً ، وكان لشواهد القران الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، ما هو دون الثلث بقليل ، وكان لـ (العين) الأكثر من العشر بقليل ، وما بين شواهد الحديث النبوي الشريف و (العين) وقع – على التوالي – (المصباح المنير) فـ (أساس البلاغة) فـ (مختار الصحاح) فـ (تاج العروس) ، الأمر الذي يعني أن مصادر ما بعد (العين) هي المعتمدة اكثر . وتعدى الاهتمام بالمصادر المعجمية للغة إلى المصادر الخاصة بالحديث النبوي الشريف (النهاية وصحيح البخاري) والى المصادر النحوية (الجنى الداني) وجرى الاهتمام – أيضاً – بالمعاجم اللغوية الحديثة (المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي) متقدمة من حيث النسبة على (القاموس المحيط) . أما كتب التصحيح اللغوي الحديثة فلم يأت منها إلاّ (الكتابة الصحيحة).

٣. (طرائف لغوية – تصحيح على تصحيح) إعداد : مظفر بشير

(طرائف لغوية – تصحيح على تصحيح) إعداد : مظفر بشير[1] ، حلقات شبه منتظمة في التصحيح اللغوي ، ابتدأ المؤلف بنشرها عام ١٩٩٨ ، على صفحات جريدة (الجمهورية).

---

(1) الجمهورية / العدد ٩٨٥٦

نشرت الحلقة الأولى في العدد (٩٧٤٠) في ٣١ / آذار / ١٩٩٨ ونشرت الحلقة الأخيرة في العدد (١٠٣١٤) في ٢٥/حزيران/٢٠٠٠ ، توصل البحث إلى حصرها فكانت (٣٥) خمساً وثلاثين حلقة[٢]. وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ تحول العنوان إلى (طرائف لغوية – من أخطاء الكتاب) . نشرت الحلقة الأولى في العدد (١٠٣٤٠) في ٣١/تموز/٢٠٠٠ وتوصل البحث إلى حصر ما نشر منها في العامين ٢٠٠٠-٢٠٠١ فكانت الحصيلة (١٥) خمس عشرة حلقة ، وبذا يصبح المجموع خمسين حلقة بين يدي البحث . وبعنوانين هما : (تصحيح على تصحيح) و (من أخطاء الكتاب) ، ومن الأمانة القول : أن البحث لم يستطع حصر ما نشر منها في العامين ٢٠٠٢/٢٠٠٣ لأسباب خارجة على إرادة البحث.

لم يكن (طرائف لغوية...)العمل الوحيد للمؤلف إذ سبق له أن نشر عملاً مماثلاً بعنوان (في السلامة اللغوية) ؛ وهو باب أسبوعي ثابت في جريدة (الجمهورية) للأعوام ١٩٨٩/١٩٩٢ وكانت حصيلة حصره اثنتين وسبعين حلقة ، ثم في جريدة (القادسية) بالعنوان نفسه في باب شبه اثبت ، وكانت حصيلة حصره سبعاً وعشرين حلقة ، وبذا يصبح المجموع تسعاً وتسعين حلقةً ، وإذا أضفنا الخمسين حلقة من (طرائف لغوية) اصبح المجموع مئة وتسعاً وأربعين حلقة ، وإزاء هذا العدد ارتأى البحث قصر الدراسة على (طرائف لغوية) بشقيها (تصحيح على تصحيح) و (من أخطاء الكتاب) .

---

(١) مظفر بشير ، ولد في الموصل عام ١٩٣٢ ، اكمل دراسته في دار المعلمين العالية في بغداد ، عين مدرساً للغة العربية عام ١٩٥٣ ، أحيل على التقاعد عام ١٩٨٤، عمل مشرفاً لغوياً في قسم التصحيح لجريدة (الجمهورية) ابتداءمن عام ١٩٨٥ والى عام ٢٠٠٣ . يقول عن سيرته الأدبية "بدأت حياتي الأدبية ناظماً للشعر وناشراً له في جرائد الموصل : فتى العراق وفتى العرب وصدى الأحرار في مفتتح الخمسينيات ، وفي بعض جرائد بغداد أيضاً . ثم اتسعت منشوراتي الشعرية على صفحات جرائد ومجلات بغداد وعلى الأخص في مجلة التربية الإسلامية والرسالة الإسلامية ومجلة الكاتب ".(الترجمة مستفادة بتصرف من رسالة خصّ المؤلف بها كاتب البحث) . (وقوله : جرائد ومجلات بغداد . الصحيح: جرائد بغداد ومجلاتها ، وقوله : وعلى الأخص . الأصح : وبخاصةٍ).

(٢) كان الحصر كالآتي : ١٦/١٩٩٨ حلقة ، ١٢/١٩٩٩ حلقة ، ٧/٢٠٠٠ حلقات .

أولاً. طرائف لغوية – تصحيح على تصحيح

يبدأ المؤلف بتوطئة موجزة في الحلقة الأولى قائلاً "على المصحح اللغوي إلاّ يتشدد ، ويحكم بتخطئة الكلمة أن كان فيها مسوغ يصححها على وجه الحقيقة أو المجاز ، كي لا يكون سيفاً مسلطاً على رؤوس الكتاب ، يهوي به على أقلامهم الغضة التي هي بحاجة إلى نسغ يعمل على تقويتها وصلابتها ، لا إلى ريح هوجاء تكسرها ، وهأنذا اروي بعض آراء هؤلاء المتشددين تاركاً الحكم للقارئ اللبيب"[1]. يفهم من ذلك أن المصحح اللغوي يميل غالباً إلى التشديد ، ولهذا يحتاج الأمر إلى التنبيه على ذلك ، كما يفهم أن التخطئة تكون في الكلمة ، من حيث دلالتها المعجمية ، الحقيقية والمجازية ، ومع أن عملية التصحيح أوسع من ذلك إلاّ أن المؤلف بخبرته الميدانية يشير إلى أهم ما يشغل المصحح ، سواء أكان المصحح يعمل في جريدة أم في غيرها . بعد ذلك تبدأ عملية (تصحيح التصحيح) إما بقوله:

١. "قالوا " دون ذكر للجهة التي يصحح لها ، وكان ذلك في ثلاث عشرة حلقة ، بثلاثين مفردة.
٢. أو "قال أسعد داغر في كتابه (تذكرة الكاتب) " وكان ذلك في ثماني حلقات ، باثنتين وعشرين مفردة.
٣. أو "قال العلامة المرحوم عبدالحق فاضل في كتابه (أخطاء لغوية)" وكان ذلك في ثلاث حلقات ، بسبع مفردات.
٤. أو "جاء في كتاب (الكتابة الصحيحة) لزهدي جارالله " وكان ذلك في تسع حلقات ، بست وعشرين مفردة.
٥. أو "قال المجمع العلمي" وكان ذلك في حلقتين اثنتين ، بمفردتين اثنتين.

وبذلك تصبح الحلقات خمساً وثلاثين ، وتصبح المفردات سبعاً وثمانين ، ثم يذكر العبارة التي يفترض أنها قد صححت معقباً عليها برأيه ، ثم يتلوها بذكر تصحيحه ، محتجاً بالشاهد القرآني دون تخريج للآيات ، مثل قوله : "قالوا[2]: لا تقل أشكرك بل قل : اشكر لك ، وهذا ليس خطأ ، ولكن التعبير الثاني أفصح من الأول ، قال تعالى : ﴿**أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ**﴾ ، وقال تعالى : ﴿**وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ**﴾ ، وقال تعالى أيضاً : ﴿ **رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ**﴾ ، وقال تعالى: ﴿ **وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ**﴾[3].

---

(1) الجمهورية : العدد ٩٧٤٠ في ٣١آذار ١٩٩٨.
(2) ربما كان من منهجه في الحلقات الأولى إغفال ذكر الكاتب أو المصحح الذي يصحح له ، لأن عبارة (أشكرك واشكر لك) وردت في (تذكرة الكاتب ص٩٧) وكذلك غيرها مما صدر بقوله "قالوا".
(3) الجمهورية : العدد ٩٧٨٣ في ١ حزيران ١٩٩٨.
والآيات بالترتيب من (سورة لقمان :الآية ١٤) ، (سورة البقرة :الآية ١٥٢) ، (الآية الثالثة وردت في سورتين ، الأولى في سورة النمل :الآية ١٩ والثانية في سورة الأحقاف :الآية ١٥) ، (سورة النحل : الآية ١١٤).

وقد يبين السبب الذي يدعوه إلى رفض تصحيحهم مثل قوله "قالوا : لا تقل (بناء على الطلب المقدم من قبل زيد ، ولا المحاضرات الملقاة من قبل الأستاذ ، ولا الموضع المشغول من قبل الشركة). بل قولوا : الطلب الذي قدمه زيد ، والمحاضرات التي ألقاها الأستاذ ، والموضع الذي شغلته الشركة . وأظن أنه لا داعي لهذا التصحيح ؛ فإن من معاني (قبل) بكسر القاف وفتح الباء الناحية والجهة ، وقال تعالى : ﴿ **لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ**﴾[1] أي جهتهما وناحيتهما ولها معان أُخر ، ولكن هذا المعنى هو المراد في الجمل المصححة فأي ضير علينا إذا قلنا (المحاضرات الملقاة من جهة الأستاذ) و (الموضع المشغول من ناحية الشركة) وقد وردت في الآية الكريمة بهذا المعنى؟"[2].

وهو تارة يميل إلى رأي الدكتور مصطفى جواد ويرجحه على غيره مثل قوله "وقال أيضاً [يقصد أسعد داغر] (لا تقل التقى به) بل قل (التقاه) فهو يتعدى بنفسه لا بالباء ولكن (التقى به) لا تعطي معنى (التقاه) تماماً ، فالتقاه تعطي معنى اللقاء العابر ، أما التقى به فان الفعل فيه يتضمن معنى اجتمع فالتقى به يعني اجتمع به فاللقاء متأن غير عابر ، وهذا أستاذنا المرحوم مصطفى جواد يجيز استعمال التقى به قائلاً : أن الباء نابت عن كلمة (مع) والأصل (التقى معه) فلا بأس إذن أن نقول: التقى به والتقاه ، والتيسير أولى من التعسير"[3].

وتارة أخرى يذكر رأي الدكتور مصطفى جواد ليوفق بينه وبين جهة أخرى مثل قوله "قال اسعد داغر في كتابه (تذكرة الكاتب) : لا تقل (غاوي مطالعة) أو (غاوي كرة قدم) بمعنى الولع بهما ولكن قل : (فلان هاوٍ لهما) لان الغاوي هو الفاسد من الغواية . قال تعالى : ﴿**مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى**﴾[4] وجمع الغاوي غواة والهاوي هواة . ولكن المرحوم الدكتور مصطفى جواد يقول : لا تقل للمولع بالشيء هو هاوٍ له لأن الهاوي هو الساقط من هوى يهوي على وزن ضرب يضرب قال تعالى : ﴿ **أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ**﴾[5] ولكن قل عنه أنه (هوي) على وزن (فرح) و (عمي) و (ظمي) من باب الفعل (فرح).

ولكن المجمع العلمي في القاهرة أجاز استعمال الهاوي بمعنى المولع والراغب ، فعلى ذلك يجوز لنا أن نقول : فلان هاوٍ للمطالعة وهوي لها"[6].

---

(1) سورة البقرة : الآية ١٧٧.

(2) الجمهورية : العدد ٩٧٥٢ في ١٩ نيسان ١٩٩٨.

(3) الجمهورية العدد ٩٨١٩ في٢١ تموز ١٩٩٨ . وينظر : تذكرة الكاتب :٣٨ وقل ولا تقل :١٨٤/٢-١٨٥.

(4) سورة النجم :الآية ٢.

(5) سورة الحج :الآية ٣١.

(6) الجمهورية : العدد ٩٨١٩ في٢١ تموز ١٩٩٨ . وينظر : تذكرة الكاتب :٢٨ وقل ولا تقل :٩٥/١-٩٦.

وقد يكون ذكره لرأي الدكتور مصطفى جواد من باب النقض ، ولكن من دون التصريح باسم الدكتور جواد مثل قوله " يقولون : لا تقل : الموضوع الآنف الذكر وقل : المذكور آنفاً ، لأن معنى الآنف كما جاء في المعجم الوسيط الماضي القريب يقال :فعله آنفاً أي قريباً ، فقولنا : الموضوع الآنف الذكر معناه القريب الذكر .وقولنا المذكور آنفاً يعني المذكور قريباً ، فما الفرق بين الجملتين أفتونا مأجورين؟"[١].

والمؤلف يكثر من الاحتجاج بـ(المعجم الوسيط) وحده كالمثال السابق ، وقد يعززه بمعجم قديم مثل قوله "وجاء فيه أيضاً [يقصد كتاب زهدي جارالله] (كثرت البطالة في البلد بفتح الباء خطأ صوابه كسرها) ولكن المعجم الوسيط يقول : يجوز في باء البطالة الحركات الثلاث وجاء مثل ذلك في (المصباح المنير) للفيومي ، أما البطالة بمعنى البطولة فيجوز في بائها الفتح والكسر وأطلق على البطل ذلك لبطلان الحياة عنده خلال ملاقاته أعداءه . إذن[٢] أخي القارئ أنت حر في إطلاق الحركات الثلاث على باء البطالة بمعنى العطل عن العمل أما بمعنى البطولة فاترك ضم الباء فقط"[٣].

ويأتي (معجم الأخطاء الشائعة للعدناني) كالمعجم الوسيط في الاحتجاج به ، فمرة يذكره وحده ، مثل قوله "وجاء فيه أيضاً [يقصد كتاب أسعد داغر] :وكثيراً ما يخطئون في جمع غريب على أغراب بينما الجمع هو غرباء ، ولكن جاء في (معجم الأخطاء الشائعة) توضيحاً لذلك إذ يقول : هناك كلمة تعطي معنى (الغريب) وهي (غرب) بضم العين والراء وتجمع على أغراب لأن كل اسم ثلاثي على وزن (فَعْلٌ) و (فُعْل) أي بضم الفاء والعين وضم الفاء وتسكين العين يجمع على (أفعال) مثل : قفل ، أقفال وعنق أعناق إذن[٤] الأغراب والغرباء كلاهما صحيح وان وان اختلف مفردهما"[٥].

ومرة يذكره مع غيره مثل قوله "جاء في كتاب (الكتابة الصحيحة) لزهدي جارالله قوله: خفر عهده بمعنى نقضه خطأ والصواب أخفر عهده . ولكن معجم الأخطاء للعدناني يقول: إن (المتن) و (الوسيط) يؤيدان استعمال خفر العهد وخفر بالعهد بمعنى نقضه ثم يردف بعد ضرب الأمثال العديدة ، لذا يجوز لنا أن نقول : خفر العهد واخفر العهد بمعنى نقضه ، وخفر العهد وبالعهد بمعنى حفظه ووفى به ، والمعنى هو المرشد إلى المراد"[٦].

---

(١) الجمهورية : العدد ١٠٢٨٦ في ١٦ أيار ٢٠٠٠ ، وينظر : قل ولا تقل :٤٩/١.
(٢) كذا في الأصل ، والأصح : (إذاً) لأنها غير ناصبة ولا حرف جواب وإنما هي هنا حرف تنبيه.
(٣) الجمهورية : العدد ٩٩٨٣ في ٩آذار ١٩٩٩ . وينظر : الكتابة الصحيحة :٤٧.
(٤) كذا في الأصل والأصح : إذا لأنها غير ناصبة .
(٥) الجمهورية : العدد ٩٩٤٩ في ١٩ كانون الثاني ١٩٩٩ وقوله - في نهاية الفقرة – "مفردهما" غير دقيق والصحيح " مفرداهما".
(٦) الجمهورية : العدد ١٠٠٤٠ في ١ حزيران ١٩٩٩ وينظر : الكتابة الصحيحة :١٠٩ ، ويقصد بـ (المتن) : : معجم متن اللغة للشيخ احمد رضا وبـ (الوسيط) : المعجم الوسيط.

يمكن – في ضوء ما سبق – تحديد مرجعية التصحيح بالشكل الآتي:

ت	عنوان المرجع	عدد مرات الاحتجاج	النسبة قياساً إلى عدد المفردات وهو (٨٧) مفردة
١	القرآن الكريم	٢٥	%٢٩
٢	المعجم الوسيط	٣٢	%٣٦
٣	(قل ولا تقل) الدكتور مصطفى جواد	١٨	%٢٠
٤	(معجم الأخطاء الشائعة) محمد العدناني	١٥	%١٧
٥	الشعر	١١	%١٢
٦	المصباح المنير للفيومي	٨	%٩
٧	الأساس للزمخشري	٦	%٧

وعليه يكون (المعجم الوسيط) أولاً ، وفي ذلك دلالة على الابتعاد عن التشدد ، بل أن المؤلف يصف المعجم الوسيط بقوله "ييسر ولا يعسر ويوسع ولا يضيق"[١] ، ومجيء (القرآن الكريم) بالمرتبة الثانية يعني أن ليس ثمة تعارض بين الأفصح – وهو القرآن الكريم – والجنوح إلى التسهيل ، علماً بأن كلا المصدرين كان الاحتجاج بهما من باب الإيجاب ، وهو أمر قلّما يصدف عند المشتغلين بالتصحيح اللغوي ومع أن البحث لا يستطيع البت في احتجاج المؤلف بآراءالدكتور مصطفى جواد من باب الإيجاب دائماً ، إلاّ أن ذلك كان الغالب، وكذا الأمر مع محمد العدناني ، وهذا يعني أن الاثنين – جواد والعدناني – ركيزتان في عملية التصحيح على الرغم مما عرف عن الأول من التشدد وميل الثاني إلى التسهيل . والجمع بينهما في كفة متقاربة أمر ذو بال . ويأتي الاحتجاج بالشعر والمصباح والأساس بمستوياتهما المتقاربة لتأشير أهمية المجاز في العربية ، وهو الأمر الذي سبق للمؤلف تأكيده في الحلقة الأولى من هذا العمل.

ثانياً. طرائف لغوية – من أخطاء الكتاب

سبق القول أن (طرائف لغوية– من أخطاء الكتاب) هي خمس عشرة حلقة ، نشرت بين عامي ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، وهذه الحلقات تتناول عبارات قرأها المؤلف في الصحف او سمعها في الندوات والإذاعات ، أو تداولها مع العاملين في قسم التصحيح ،وقد تكون رداً على تعقيب من أحد القراء ، من ذلك قوله "قرأت في بعض الصحف اليومية"[٢] أو " سمعت في الندوة الخاصة بتدريس اللغة العربية"[٣] أو "يقول أحد المذيعين"[١] أو "سألني أحد الزملاء"[٢] وإذا كانت رداً على على تعقيب فهو يصدرها بقوله "إذ اشكر للأخ الزميل هذا التنبيه"[٣].

---

(١) الجمهورية : العدد ٩٨٥٧ في١٣ أيلول ١٩٩٨.
(٢) الجمهورية : العدد ١٠٦٥٥ في ١٤ تشرين الأول ٢٠٠١.
(٣) الجمهورية : العدد ١٠٧٠٩ في ١٦ كانون الأول ٢٠٠١.

بعدذلك يذكر العبارة ، موضحاً الخطأ ، ومعقباً بالصحيح ، ومبيناً للسبب ، مثل قوله "قرأت لأحدهم قوله (وخلال تلك الدقائق كنت أفكر وزملائي) فعطف كلمة (زملائي) على ضمير الرفع المستتر الذي هو فاعل (أفكر) ، وفي هذه الحالة عليه أن يؤكد هذا الضمير بضمير رفع بارز من جنسه ثم يعطف بعد ذلك عليه فيقول (أفكر أنا وزملائي) وهذا واجب في العطف على ضمير الرفع سواء أكان مستتراً [٤]أو بارزاً متصلاً ، فمثال المستتر قوله تعالى: ﴿ **اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾ [٥] ، ومثال البارز المتصل قولنا: رأيتك أنا وأخي البارحة، وعلى ذلك علينا أن نقول : عملنا نحن واخوتنا في الحقل ، وعملت أنت وأختك بالوصية ، وتفوقتم أنتم وإخوانكم على الأقران . أما إذا كان الضمير ضمير نصب جاز العطف عليه من غير توكيد كقولنا :رأيتكم ورفاقكم أمس"[٦].

في النص السابق : يلحظ القارئ جملة من الأمور التي تخص منهج المؤلف ، وتحكم عموم عمله ، منها أنه :

١. يذكر العبارة دون ذكر للقائل أو الكاتب.
٢. لا يعطي العبارة عنواناً ، ولا تسلسلاً رقمياً.
٣. يحتج بالقرآن دون تخريج للآيات.
٤. لا يذكر مصادر التصحيح.
٥. يكثر من ذكر الأمثلة.

وقد يحتج برأي الدكتور مصطفى جواد مما يتداعى إلى ذهنه من ذكريات الدراسة مثل قوله "ومن ذلك قول آخر : (بغية تنفيذ الأعمال بما تعزز من الاستثمار) وقوله (وضع الأهداف مما تزيد من همة العاملين) فجعل الضمير العائد على (ما)مفرداً مؤنثاً مع انه لا يأتي إلاّ مفرداً مذكراً سواء أكانت (ما) موصولة أم شرطية أم استفهامية ولا تزال كلمة أستاذنا المرحوم مصطفى جواد طرية غضة في آذاننا وهو يقول : أن الضمير العائد على (ما) مفرد مذكر ولا يأتي غير ذلك ، فكان على صاحبنا أن يقول (بما يعزز) و (مما يزيد) وهذا من قوله تعالى : ﴿ **مَا عِنْدَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ**﴾ [٧] وقوله جلّ وعَلا : ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾[٨] و (ما) في هذه شرطية وفي السابق موصولة"[١].

---

(١) الجمهورية : العدد ١٠٤٠٧ في ١ تشرين الأول ٢٠٠٠.
(٢) الجمهورية : العدد ١٠٦٧٤ في ٥ تشرين الثاني ٢٠٠١.
(٣) الجمهورية : العدد ١٠٧٠٥ في ١١ كانون الأول ٢٠٠١.
(٤) كذا في الأصل والأفصح (أم).
(٥) سورة البقرة / الآية ٣٥.
(٦) الجمهورية : العدد ١٠٣٦٩ في ١٠ أيلول ٢٠٠٠.
(٧) سورة النحل / الآية ٩٦.
(٨) سورة الحشر / الآية ٧.

وربما احتاج الأمر إلى التخفيف من جفاف الأسلوب فيلجأ إلى أسلوب القصص مثل قوله "أبدل أحد زملائنا المصححين كلمة (مشرع) بكلمة (شارع) بمعنى واضع السنن والشرائع فثارت ثائرتنا عليه قائلين إن هذه شائعة ومعروفة بهذا المعنى ، وكلمة (شارع) تلتبس بمعنى الطريق . ولكن بعد عودتي إلى المعاجم وجدت أن زميلي على حق ، وهذه المراجع لا تذكر لواضع الشرائع غير كلمتي (شارع) و (مشرع) من الفعل (شرع) ، قال تعالى : ﴿**شَرَعَ لَكُم مِنْ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا**﴾ [٢] ومن (اشترع) على وزن (افتعل) أما قولنا بالتباس الشارع بمعنى الطريق فهو ليس حجة ، فثمة كلمات كثيرة لها أكثر من معنى ، وسياق الجملة هو المعول عليه في تحديد المعنى المطلوب . ولكن المعجم الوسيط يقول : أن الفعل (شرع) بتشديد الراء مبالغة الفعل (شرع) من غير تشديد . وعليه يكون المشرع هو الذي يكثر وضع الأحكام والشرائع ، فلا بأس إذن من استعماله بهذا المعنى." [٣].

ومن ذلك –أيضاً – أن يوجه الخطاب إلى القارئ مثل قوله "يخطئ بعض الكتاب في جمع (مرسوم) فيقولون (مراسم) كقولهم :حضر مراسم الافتتاح . والصواب ان يقولوا : مراسيم ، أما المراسم فهي جمع مرسم .أرأيت كيف يتغير المعنى تغيراً بيناً ؟ فجمع ما وزنه (مفعول) جمعاً مكسراً هو على وزن (مفاعيل) مثل : منسوب مناسيب ومنشور مناشير ومقدور مقادير ومحذور محاذير وهكذا"[٤].

أو يوجه الخطاب إلى المذيعين مثل قوله "يقول أحد المذيعين (هبطت الطائرة المصرية وهي تقل وفداً شعبياً)بفتح تاء تُقِلّ وكسر قافها . ومعلوم أن هذا الفعل بهذه القراءة يعني مضارع قل من القلة ، وهذا لا يدل على الفعل المطلوب في هذه الجملة لأنه يريد الفعل (أقلّ يُقِلّ) بضم أول المضارع وكسر وسطه بمعنى حمل يحمل فكان عليه أن يقول : وهي تقل بضم التاء وكسر القاف . وإذا كان ضبط اللغة واجب كل مثقف ومتكلم فهو على المذيعين مضاعف لأنهم وجه الدولة والناطقون باسمها ، فمزيداً من الاهتمام[٥] يا أخوتي المذيعين"[٦].

أو يوجه الخطاب إلى المصححين من دون تصحيح للخطأ لأنه مفهوم مثل قوله "وقرأت قبل أيام عنواناً في إحدى جرائدنا يقول (٤٠٠ ألف أمريكي مصابين بأمراض التدخين) والخطأ في العنوان غير الخطأ في المتن ، فعلى المصححين والمدققين أن يهتموا بعملهم ، ولغة الضاد

---

(١) الجمهورية : العدد ١٠٣٦٩ في ١٠ أيلول ٢٠٠٠.

(٢) سورة الشورى / الآية ١٣.

(٣) الجمهورية : العدد ١٠٦٦٧ في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠١ ، وقوله "إذن" بالنون سبق التنبيه عليه.

(٤) الجمهورية : العدد ١٠٣٨٧ في ٤ تشرين الأول ٢٠٠٠.

(٥) كذا في الأصل والأصح : العناية .

(٦) الجمهورية : العدد ١٠٤٠٧ في ١ تشرين الثاني ٢٠٠٠.

أمانة في أعناقهم وفي أعناق الكتاب عموماً ، فأدوا هذه الأمانة حقها ، ولا أصحح العنوان بل أترك ذلك للأخ القارئ اللبيب"[١].

يتضح مما سبق أن الأخطاء التي عالجها المؤلف هي من المستويين النحوي والصرفي ، وقد يخرج إلى معالجة الخطأ الإملائي مثل قوله "وقال بعضهم [٢]: احيى سبعة منشدين وأحيى الطفل حفلة فكتب الفعل (أحيا) بالمقصورة والصواب بالممدودة لان قبلها ياء والفعل يحيا كذلك يكتب بالممدودة للسبب نفسه إلاّ إذا كان علماً فانه يكتب بالمقصورة كما هو معلوم قال تعالى :﴿ **يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ** ﴾ [٣].

أو يخرج إلى معالجة الخطأ الأسلوبي مثل قوله "ويقولون : قبل عامين من الآن ، إن قولهم (من الآن) تحصيل حاصل وحشو لا فائدة منه لان الظرف (قبل) يدل على الزمن السابق للزمن الحاضر و (بعد) يدل على الزمن الآتي بعده ، فذكره قد يكون سائغاً في غير العربية ولكنه فيها نشاز ، ولعل هذا جاءنا من التراجم الحرفية"[٤].

وعلى العموم فإن الأخطاء في مجملها هي من الشائع الذي جرى التنبيه عليه غير مرة من العملين في هذا الميدان ، بل أن عدداً غير قليل منها ، مما يصح أن نعده مدرسياً ضمن بديهيات التعليم ، مثل قوله "وقرأت في رواية لأحد الزملاء قوله (فظنت أن زوجها وبنتها لا يزالا مستيقظين) وفيها قرأت أيضاً (لماذا لا ينقلوهم) والخطأ في الجملتين واحد وهو أن لا النافية تدخل على الفعل المضارع فلا تؤثر فيه ويبقى مرفوعاً ففي الجملة الأولى نقول (لا يزالان) وفي الجملة الثانية نقول (لا ينقلونهم) لأنهما من الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون ، أما لا الناهية فهي جازمة للمضارع بعدها والفرق بينهما واضح"[٥].

وأخيراً ، يبقى ملحظان:

الأول : إن أسلوبه في كلا العملين يتسم بالتفصيل والإسهاب وأحياناً في غير ضرورة[٦] ، وربما كان الأمر من قبيل الضرورة للكتابة الصحفية.

الثاني : في كلا العملين لم ينُج المؤلف من التكرار [٧].

---

(١) الجمهورية : العدد ١٠٣٥٨ في ٢٦ آب ٢٠٠٠.

(٢) الجمهورية : العدد ١٠٣٨٧ في ٤ تشرين الأول ٢٠٠٠.

(٣) سورة مريم / الآية ١٢ وقوله "بالممدودة" غير دقيق وكان عليه أن يقول "بالطويلة" لأن الممدودة يشمل الاثنين.

(٤) الجمهورية : العدد ١٠٤٢١ في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٠.

(٥) الجمهورية : العدد ١٠٦٧٤ في ٥ تشرين الثاني ٢٠٠١

(٦) ثمة حلقة عن (بل) وأحكام الاسم الواقع بعدها وكان يمكن اختصارها إلى ثلث ما هي عليه . ينظر : الجمهورية : العدد ١٠٣٤٠ في ٣١ تموز ٢٠٠٠.

(٧) في (تصحيح على تصحيح) وقع التكرار ثلاث مرات:

٤. (فوائد لغوية) إعداد : الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم

(فوائد لغوية) أعداد : الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم[١] ، مقالات دأب المؤلف على نشرها في جريدة (الحدباء) الموصلية ، للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٢ ، في باب شبه ثابت ، أحصى البحث عشرين مقالة ، نشرت أولاها في العدد (١٩٩٨/٩/٧) بعنوان (القرتي) ونشرت آخرتها في العدد (٢٠٠٢/٥/٧) بعنوان (الفعل والعمل والصنع) ، في تواريخ قد تتقارب[٢] وقد تتباعد[٣].

ويفهم من العنوان ، إن المقالات تتناول عموم مفردات اللغة ، فهي تبحث في الدلالة المعجمية – وهذا هو الغالب عليها – مثل : (السانح والبارح) و (الكتابة والقراءة) و(الإيمان) و(التوأم والتوأمان) أو تبحث في ظاهرة لغوية مثل القلب المكاني كمقالة (القرتي)، أو هي بحث لغوي في المقاربة بين العامية والفصحى مثل (الأستاد والأستاذ) . أو بحث نحوي في الإعراب مثل إعراب قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً** ﴾ الأنبياء : ٩٢، وهي إلى جانب ذلك تبحث في خطأ قد فشا بين الناشئة مثل (أدى وأودى) أو تبحث في خطأ قد تنوسي، ولم يعد يطفو على

---

١. السالفتا الذكر ، العدد ٩٧٥٢ وسالفتا الذكر ، العدد ١٠٢٨٦
٢. مما يؤسف له ، العدد ٩٨٣٩ وأسفت له ، العدد ٩٩٦٢
٣. جول ويتجول ، العدد ٩٩٤٩ وجال وتجول ، العدد ٩٩٨٣.
وفي (من أخطاء الكتاب) وقع التكرار ثلاث مرات:
١. كون بمعنى لان . العدد ١٠٣٥٨ وكون مصدر . العدد ١٠٦٦٧
٢. ثماني . العدد ١٠٣٨٧ . وثماني العدد ١٠٤٠٧
٣. كلا وكلتا . العدد ١٠١٣٠ وكلا وكلتا . العدد ١٠٤٢١

(١) الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم ، ولد في الموصل عام ١٩٣٢.
(بكالوريوس) في اللغة العربية وآدابها من جامعة بغداد عام ١٩٥٦
حصل على (الماجستير) بتقدير ممتاز من جامعة القاهرة عام ١٩٦٦
وعلى (الدكتوراه) بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى من جامعة القاهرة عام ١٩٧٢
تولى رئاسة قسم اللغة العربية في كلية الآداب /جامعة الموصل اكثر من مرة
شغل منصب عميد كلية التربية في جامعة الموصل للأعوام ١٩٧٥-١٩٨٢
له ثلاثة كتب مطبوعة ، وكتابان مخطوطان ، والعديد من البحوث في اللغة والنحو ، فضلاً عن مقالات (فوائد لغوية) وهي موضوع البحث.
(الترجمة مستفادة بتصرف من رسالة خص بها المؤلف كاتب البحث).

(٢) نشرت المقالات الثلاثة بشأن (البيت والدار والمنزل) في شهر واحد.

(٣) نشر الجزء الأول من (الكتابة والقراءة) في ٢٠٠١/٥/٣
ونشر الجزء الثاني في ٢٠٠١/٨/١٦
ونشرت المقالة الثامنة عشرة الخاصة بـ (القنية والجنية) في ٢٠٠١/١٠/٢٢
ونشرت المقالة التاسعة عشرة الخاصة بـ (الأيمان) في ٢٠٠٢/٤/٩

سطح التعامل اليومي مثل (القنية والجنية) . وعلى العموم يكاد الجانب الدلالي وتطوره يحكم العمل بمجمله ، وقد اختار البحث أنموذجاً واحداً لبيان منهج المؤلف وهو المقالة الثامنة عشرة (القنية والجنية).

يقول المؤلف :

"يدور على السنة الناس كلمة (الجنية) يعنون بها تربية المواشي والدواجن ، ويشتقون منها الفعل : جنى يجني ، والحقيقة أن الجيم في هذه اللفظة مبدلة من القاف ، وإن الصحيح هو (القنية) بكسر القاف وضمها.

يقول صاحب كتاب العين (غنم قنية بالإضافة وغيرها) ويريد بغير الإضافة التنوين فيقال : غنم قنية ، فيكون من باب الوصف بالمصدر كقولنا :كاتب عدل ، وقال أيضاً (قنا فلان غنماً يقنو ويقنيقنواً وقنواناً وقنياناً ، واقتنى يقتني اقتناء ، أي : اتخذه لنفسه ، لا للبيع) (كتاب العين٢١٧/٥) ومعنى هذا انه يربيها ويحتفظ بها للإفادة من نسلها وأصوافها وأوبارها وأشعارها ومن المعلوم أن الغنم في العربية تعني الضأن والمعز ، ومما يدل على معنى الاقتناء الاحتفاظ والاستفادة من النسل قولهم في المثل (لا تقتن من كلب سوءٍ جرواً) (الصحاح ٢٤٦٧/٦) والاقتناء على هذا المعنى يعني الاحتفاظ ، ولذلك خرج إلى معنى الملازمة فقيل : قنيت حيائي أي : لزمته ، ولذلك قال احمد بن فارس في مقاييسه (القاف والنون والحرف المعتل أصلان يدل أحدهما على ملازمة ومخالطة والآخر على ارتفاع في شيء) (مقاييس اللغة ٢٩/٥) فالملازمة والمخالطة من قنية الغنم ، وأما الدلالة على الارتفاع فهو يشير إلى معنى (أقنى) في صفة الآنف وهي أن يدق أوله ويضيق منخراه ويرتفع وسطه ، وهو عيب في الخيل ، وصفة حسنة في الإنسان والنسور والصقور ، يقال : أنف أقنى ورجل اقنى وامرأة قنواء ، وهذا يعني أن معنى الارتفاع مأخوذ من قنوت وليس من قنيت . ومن معنى الاحتفاظ والملازمة قالوا : قنيت الجارية إذا سترت في البيت ومنعت من اللعب مع الصبيان ، ثم انتقل المعنى إلى التوسع والغنى ، يقال : أقناه الله إذا أعطاه ما يقتنى من القنية والنشب ، وكذلك بمعنى أرضاه ، وهذا كله متعلق بالأنعام ومنها الغنم ، والعرب تقول : (من أعطي مائة من المعز فقد أعطي القنى ، ومن أعطي مائة من الضأن فقد أعطي الغنى ، ومن أعطي مائة من الإبل فقد أعطي المنى) (الصحاح ٢٤٦٧/٦) وفي التنزيل العزيز :﴿**وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى**﴾[1] أي : أرضاه وأعطاه القنية ، وفي الحديث الشريف : "فاقنوهم" أي : علموهم واجعلوا لهم قنية من العلم يستغنون به إذا احتاجوا إليه ، ومن هذا دل المعنى على عموم الكسبة لاقترانه بالمال الذي هو في الغالب عند العرب مما يربونه من غنم وابل ، فالقنية ما يقتنى من الغنم للولد واللبن ، ومنه : تقنى : اكتفى بنفقته ففضلت فضلة فادخرها وهذا من معنى الاحتفاظ بالشيء ويقال : فلان يبتني المعالي ويقتني المساعي ، وهذا من المجاز"[2]

مما يلحظ على النص ، وهو القسم الأول من المقالة:

أولاً . تحديد الخطأ وبيان الوجه الصحيح ، بعبارة موجزة ، لا يجري الأسلوب فيها على نمط (قل ولا تقل) أو (هذا خطأ والصواب كذا) وإنما هي إشارة ، قد تبدو للقارئ أنها لا تصب في تيار الخطأ الشائع ، لكن القليل من التأمل يفضي إلى الاعتراف ، بأن مثل هذا الخطأ لم يتداوله الباحثون ، فهو جديد وللمؤلف فضل ريادة هذا الجديد . وقد ينص –أحياناً – على الخطأ ، مثل قوله في المقالة التاسعة (أدى وأودى) :"فعلان مختلفان في الأصل والمعنى ،

---

(1) سورة النجم / الآية ٤٨

(2) جريدة الحدباء / العدد ١١٧٢ في ٢٠٠١/١٠/٢٢

لكن كثيراً من الناشئة ، وبعض الكتاب يخلطون بينهما ، فيستعملون أحدهما مكان الآخر .. وهذا من الخطأ الذي ينبغي تداركه"[١]. ومثل قوله في المقالة الثالثة عشرة (المنزل) :"أما المنزل فهو اسم مكان مشتق من النزول ، الذي هو في أصل معناه الهبوط من مكان عال كالجبل وسقف الدار . ولذلك يصح أن يقال : نزلت من الموصل إلى بغداد ، ولا يصح العكس." [٢].

ثانياً. وحين يتعلق الأمر بمفردتين ، يورد المؤلف المفردة الأولى ، ليبدأ معها رحلة البحث عن دلالتها في المعاجم ، مبتدئاً بأقدمها وأصعبها ركوباً ، وهو معجم (العين) [٣] فـ(الصحاح) ثم (المقاييس) مع التوثيق[٤] . والمؤلف في رحلته هذه محقق لغوي ثبت ؛ ينقب ويلتقط – بصبر العالم وهدوئه – غرر المعاني للمفردة تاركاً – في الغالب – ما هو سقط منها وغير متداول ، ليقدم للقارئ – على أي مستوى كان هذا القارئ – مادة موضوعية غنية بالتحقيق اللغوي ، ولا يفوته أن يضمنها (المثل والقول السائر) من الطريف الممتع ، الذي يذهب عنها وحشة الأسلوب اللغوي وجفافه الذي يصرف القارئ عن مثل هذه المواضيع.

ثالثاً. لا يكتفي بإيراد عبارة المعجم ، بل يتبعها بعبارة مفسرة ، دفعاً للغموض وعدم الوضوح مثل قوله :"ويريد بغير الإضافة : التنوين ، فيقال : غنم قنية ، فيكون من باب الوصف بالمصدر ، كقولنا : كاتب عدل".

---

(١) جريدة الحدباء / العدد ٩٩٢ في ٢٠٠٠/١/١٧

(٢) جريدة الحدباء / العدد ١٠١٥ في ٢٠٠٠/٤/١٣

(٣) قلة من الباحثين والمصححين ، هم الذين يرتادون معجم (العين) . والمؤلف منهم . غير أن البحث يأخذ على المؤلف صيغة التمريض في قوله "ويقول صاحب كتاب العين" دون ذكر الخليل ، ويبدو أن للمؤلف موقفاً من ذلك ، إذ يقول في المقالة الخامسة عشرة (التوأم والتوأمان) "إلاّ أن صاحب كتاب العين ، الذي يشك أكثر علماء اللغة في نسبته إلى الخليل بن احمد الفراهيدي ، ويقولون : هو من صنع تلميذه الليث بن المظفر .. وقد نص الأزهري في كتابه تهذيب اللغة ، ونقله عنه صاحب لسان العرب على أن هذا من خطأ الليث" (الحدباء /العدد ١٠٧٧ في ٢٠٠٠/١١/١٦) .والبحث لا يرى وجهاً في ذكر هذه المعلومة في صحيفة توزع على نطاق واسع ، لأنها تذهب بالقارئ مذاهب شتى ، وحتى إذا كان القصد إثبات خطأ الليث فمن الممكن تجاوز مثل هذه العبارة ، وعلى أية حال فمسألة (العين) قد استوت على "أن الخليل وضحت لديه فكرة المعجم ، ووضع المنهج الذي يحققها ، وأخذ في تنفيذه ، ولكن القدر لم يمهله حتى يتمه فعهد به إلى تلميذه الليث ، ونصحه بسؤال العلماء ، فبذل هذا جهده في السير على خطة أستاذه".
ينظر : (المعجم العربي : نشأته وتطوره . الدكتور حسين نصار ، دار مصر للطباعة :٢٩٥/١)
وينظر : المعجمية العربية : أبحاث الندوة التي عقدها المجمع العلمي العراقي ، للفترة ١٨-١٩ شباط ١٩٩٢. مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٩٢ ، الصفحات :٧٩ ، ١٢٧ ، ١٥٦ ، ٢٠٥.

(٤) وقد لا يوثق ، فقوله في آخر الكلام : (وهذا من المجاز) ورد في أساس البلاغة :٣٨٠.

رابعاً. يعمل على مراقبة التطور الدلالي للفظة ، فمن الاقتناء والاحتفاظ إلى الملازمة والمخالطة ، فالتوسع والغنى وصولاً إلى الكسب والادخار ، وأخيراً المعنى المجازي.

خامساً. يستشهد بالقرآن الكريم[1] والحديث النبوي الشريف من دون تخريج.

ويقول المؤلف في القسم الثاني من مقالته : "وأما (ج . ن . ي) فله معنيان ، الأول : جنى الثمرة واجتناها : أخذها من الشجرة وهي طرية ، وكل ثمرة تجتنى يقال لها : جنى ، ويتعدى المعنى إلى العسل والرطب (كتاب العين ١٨٤/٦) والجناة مثل الجنى وهو ما يجتنى ، يقال : أجنى الشجر إذا أدرك ثمره ، أي : حان وقت قطافه ، وأجنت الأرض إذا كثر جناها وهو الكلأ والكمأة ونحو ذلك (الصحاح ٢٣٠٥/٦) ويجمع الجنى على أجنٍ كما تجمع العصا على أعصٍ ، وزاد بعض اللغويين في معنى الجنى ، فقال : هو كل ما يجنى حتى القطن والكمأة ، وقد يجمع الجنى على اجناء . وقد تطور المعنى إلى أن قالوا : اجتنى ماء المطر أي شربه أو سقى به ركابه ، ويقال : جنيت لك وعليك كما يقال جنيتك . قال الشاعر

ولقد جنيتك أكمواً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

(الاكمؤ : جمع كمأ ، والعساقل : نوع جيد منه ، وبنات أوبر : نوع رديء منه) ، وزيد في معنى الجنى : الودع إذا اخذ من البحر والذهب (اللسان : معنى جنى) ، واجنت الأرض وأخلت صار فيها الجنى والخلى ، وأجنى الله الماشية : انبت لها الجنى (أساس البلاغة جنى) ، ومن هذا المعنى أطلق لفظ الجاني على اللقاح الذي يلقح النخل ، لأنه هو الذي يصرم أعذاقه ، ثم عم المعنى ، فأصبح الجاني بمعنى الكاسب . وجمع الجاني جناة وجناء وأجناء ؛ وهو جمع نادر ، لان ما كان على وزن فاعل لا يجمع على أفعال ، وما جاء منه فهو نادر . ومن هذا جاء المعنى الآخر وهو اقتراف الجرم ، فيقال : جنى فلان جناية ، أي جر جريرة على نفسه ، والتجني التقول ، إدعاء بدون جرم (كتاب العين ١٨٤/٦) وينظر : الصحاح ٢٣٠٥/٦) . ومصدر جنى الذنب جناية ، وواضح أن المعنى الثاني الذي هو اقتراف الذنب محمول على المعنى الأول ، وهو أخذ الثمر واقتطافه ، لأن كليهما كسب (مقاييس اللغة ٤٨٢/١).

ذكرنا آنفاً ، أن القاف قد أبدلت جيماً ، فأصبحت (القنية) (جنية) ، وهذا معروف في لهجة أهل الريف والبادية ، يبدلون القاف جيماً في كثير من الألفاظ ، فيقولون : للقرية (جرية) وللساقية (ساجية) وللقدوم (جدوم) وغير ذلك . وهي لهجة القبائل المنحدرة من أصول قحطانية ،

([1]) يستشهد المؤلف بالقرآن الكريم بتخريج في المقالات الثالثة والسادسة والسابعة والتاسعة عشرة والعشرين، ودون تخريج في المقالات التاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة .أما استشهاده بالحديث النبوي الشريف فهو دون تخريج دائماً .

وهي أكثر سكان الريف والبادية ، حتى أن بعض القبائل ذات الأصول العدنانية قد تأثرت بلهجتهم في مثل هذه الألفاظ"[١].

إن المؤلف في هذا القسم لا يختلف عن منهجه في سابقه ، إلاّ ما زاد فيه من الاحتجاج بالشعر دون تخريج ومن توضيح لمظهر التطور الدلالي من الخاص إلى العام.

وبعد عرضه لدلالة المفردتين ، يعود إلى ما قرره من الوجه الصحيح في بداية مقالته من أن القاف قد أبدلت جيماً ، فأصبحت القنية (جنية) " وربط المسالة باللهجات السائدة في الريف والبادية والتي هي من أصول عربية ، قحطانية وعدنانية. هذا هو المنهج العام لعموم العمل ، مع التذكير بان المؤلف قد يعمد إلى التنبيه على الخلط الذي يقع فيه بعض أصحاب المعاجم ، من ذلك قوله في المقالة السابعة عشرة (القراءة) "ومن العلماء من يخلط بين بابي (قرى) و (قرأ) ومنهم ابن فارس في مقاييس اللغة"[٢]. ومما يحفظ للمؤلف تعامله مع المعاجم الحديثة مثل (المعجم الوسيط) على قدر واحد مع المعاجم القديمة دون ترفع ، جاء في المقالة العاشرة (الصحيفة والجريدة والمجلة). "والصحيفة في عصرنا هذا كما عرفت في المعجم الوسيط اضمامة من الصفحات تصدر يومياً أو في مواعيد منتظمة بأخبار السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة وما يتصل بذلك"[٣].

ويأخذ البحث على المؤلف استعماله لغير الأفصح في أسلوب ورود أم المعادلة ، بعد سواء دون همزة التسوية غير مرة ، ومن ذلك قوله في المقالة الثامنة "العرس والعرس والعروس): "ومن هنا جاء معنى الإقامة في المكان سواء كانت دائمة أم مؤقتة ، فيقال : عرس المسافرون في المكان تعريساً ، اذا نزلوا فيه سواء كان نزولهم في آخر الليل أم في أوله أم في كل حين"[٤] . وكذا كتابة لفظة (مئة) بالألف ، لأكثر من مرة ، في المقالة موضوعة البحث (القنية والجنية)[٥]. وربما كان الأمر خطأ طباعياً ، لكن خطأ مثل (الآنف الذكر) لا وجه لتخريجه على أنه خطأ طباعي جاء في المقالة الرابعة (المثل والمثل) :"كما في المثل الآنف الذكر"[٦].

وتبقى كلمة أخيرة : هذه المقالات (الحلقات) – على قلتها – جهد علمي رصين . والبحث يدعو من الله أن يمد في عمر المؤلف ليرفد العربية بكل ما هو جدير بها.

---

(١) جريدة الحدباء / العدد ١١٧٢ في ٢٠٠١/١٠/٢٢
(٢) جريدة الحدباء / العدد ١١٥٣ في ٢٠٠١/٨/١٦
(٣) جريدة الحدباء / العدد ١٠٠٠ في ٢٠٠٠/٢/١٤
(٤) جريدة الحدباء / العدد ٩٧١ في ١٩٩٩/١١/١.
(٥) جريدة الحدباء / العدد ١١٧٢ في ٢٠٠١/١٠/٢٢
(٦) جريدة الحدباء / العدد ٩١٠ في ١٩٩٩/٣/٢٥ . وينظر : معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ، محمد العدناني ، مكتبة لبنان ، ط١ ، ١٩٨٤ ، ص٣٥ وكذلك (قل ولا تقل) ٤٩/١.

القسم الثاني
مقاييس التصحيح ومجالاته

الفصل الأول
مقاييس التصحيح

توطئة

بادئ ذي بدء ، يحسن تناول مدلول (مقاييس التصحيح) ومرادفه (مقاييس الصواب) ، مدخلاً للكلام في هذا الفصل أما لفظة (مقاييس) فجمع ، مفرده مقياس ، والمقياس : ما قيس به وهو المقدار ، من :قيس ، إذا قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً ، وقست الشيء بالشيء : قدرته على مثاله ، وقاسه به وعليه واليه قيساً وقياساً : قدره على مثاله[١]. ومن المجاز : جارية تميس ميساً وتخطو قيساً تأتي بخطاها متساوية[٢]. وعليه فالمقياس والقياس التقدير على مثال.

والقياس في عرف اللغويين هو :"الأساس الذي نبني عليه ما نستنبطه من قواعد اللغة أو صيغ في كلماتها أو دلالات في بعض ألفاظها"والقياس أيضاً هو المكيال أو الميزان الذي يحكم به على صحة اللغة لفظا وتركيباً [٣].

وأما الصواب فمن : صوب ، قال ابن فارس :"الصاد والواو والباء ، أصل صحيح يدل على نزول شيء واستقراره قراره . من ذلك الصواب في القول والفعل ، كأنه أمر نازل مستقر قراره . وهو خلاف الخطأ"[٤] . أي إن الصواب : نقيض الخطأ أو ضده ، وصوبه : قال له : أصبت . وأصاب : جاء بالصواب وأراده[٥] . والإصابة : الآتيان بالصواب وإرادته[٦].

هذا ما عليه المظان القديمة ، أي إن للتصويب معنى واحداً هو الحكم بالصواب . غير أن (المعجم الوسيط) مع ذكره للمعنى الأول أيضاً فقد نص على أن : صوب الخطأ : صححه[٧] " أي إن التصويب أو تصويب الخطأ يعني : تصحيحه ، وهو معنى آخر غير الحكم بالصواب ، الأمر الذي أنكره بعض الباحثين ؛ معتمداً على ما تقدم من معنى في المظان القديمة التي ذهبت متفقة : "على أن "صوبه " قال له : أصبت ، وليس أصلحه أو صححه"[٨] ومضيفاً العديد

---

(١) الصحاح :٩٦٨/٣ ، لسان العرب :١٨٦/٦-١٨٧ ، المعجم الوسيط :٧٧٠/٢.

(٢) أساس البلاغة :٣٨٣.

(٣) من أسرار اللغة : الدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ط٦/١٩٧٨م : ٨.

(٤) مقاييس اللغة :٣١٧/٣.

(٥) الصحاح : ١٦٥/١ ، لسان العرب :٥٣٥/١ ، وينظر أساس البلاغة :٢٦١ ،ومختار الصحاح :٣٧٢.

(٦) القاموس المحيط : ٩٤/١.

(٧) ٥٢٧/١ وينظر : المنجد :٤٥٣ وفيه ينحو منحى المعاجم القديمة.

(٨) المعجم الوسيط وقوله في تصويب الخطأ . الأستاذ صبحي البصّام . مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق . م/٥٤ جـ١/١٩٧٩م : ١٧٥.

من النصوص الأدبية التي لا يرى فيها خروجاً على ما أراد تثبيته من معنى[١]. إلاّ أن الباحث نفسه عاد – بعد ست سنوات – ليستدرك ما فاته من نصوص : تذهب إلى أن "صوب" بمعنى صحح" ومنها : " قول السيد مرتضى الزبيدي في التاج (مادة : عير) ، وهو تعليقه على منع صاحب القاموس ان يقال " عيره بالامر" بقوله "فانه قول العامة، هكذا صوبه الحريري في درة الغواص" فاستعمل "صوب" بمعنى صحح"[٢] ، ومن ذلك –أيضاً – "قول ابن الجوزي في (أخبار الأذكياء)(ص٦٦) :"وكان بعض العمال واقفاً على رأس أمير ، فأخذه البول فخرج ، فلما جاء قال له :اين كنت ؟ قال : أصوب الرأي ، يعني انه لا رأي لحاقن"[٣]. وهذا يعني أن استعمال التصويب بمعنى التصحيح قد جرى على أسلة أقلام الأدباء من باب التوسع ، أما فوات ذكره في مظان اللغة القديمة فلعل مرده السهو . وصفوة القول : إن مقياس الصواب يعني الميزان الذي يحكم به على صحة اللغة لفظاً وتركيباً .

أما التصحيح فمن (صَحّ) . يقول ابن فارس :"الصاد والحاء ، أصل يدل على البراءة من المرض والعيب . وعلى الاستواء ، من ذلك الصحة"[٤]. والصحة :"خلاف السقم"[٥] ومن المجاز :"صح قوله"[٦] ، و "صح يصح بالكسر"[٧] ، ويقال منه :"صح الشيء : جعله صحيحاً ، وصححت الكتاب والحساب تصحيحاً ، إذا كان سقيماً فأصلحت خطأه"[٨] و " صححه : أزال خطأه أو عيبه"[٩]. أي : إن التصحيح (وهو مصدر صحح) يعني : إزالة الخطأ أو العيب ، ومن

---

(١) م . ن : ١٧٦-١٨٠ .والحق انه أورد ثمانية عشر نصاً يمكن للمتأمل فيها الخروج بغير ما ذهب إليه الباحث ، بمعنى أن بعضها يمكن تخريجه على أن معنى صوب : صحح.

(٢) التبيين في فوائت الأدباء العصريين . الأستاذ صبحي البصّام ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق .م/٦ . جـ١ ، ١٩٨٥م : ٥٢.

(٣) م ، ن :٥٣ . وإكمالاً للفائدة يورد البحث النتيجة التي وصل إليها الأستاذ صبحي البصّام وهي قوله :"أن تخطئتي المعجم الوسيط على الوجه المذكور (يقصد مقاله المنشور عام ١٩٧٩) كانت فائتة ، لأنها بنيت على استقراء لم يتم ، وان نص هذا المعجم :"وصوب الخطأ صححه " فيه بعض الصحة ، وقد يحتاز كمال صحته لو اثبت فيه ما معناه وصّوبه يستعمل بمعنى عده صواباً وهو اصل ، وبمعنى صححه ، أي أزال خطأه ، وهو مولد ، واختص قولهم في العصر الحديث (تصويب الخطأ) بمعنى : تصحيحه" وان أصحاب المعاجم الذين أعقبوا ابن الجوزي (ت٥٩٧ هـ) فاتهم أن يشيروا إلى استعمال التصويب بمعنى التصحيح . أي : إزالة الخطأ".

(٤) مقاييس اللغة :٢٨١/٣.

(٥) الصحاح : ١/ ٣٨١ .

(٦) أساس البلاغة :٢٤٩ . وفي المعجم الوسيط :٥٠٧/١ :"صح المريض وصح الخبر وصحت الصلاة..".

(٧) مختار الصحاح :٣٥٦ . وفي المصباح المنير :٣٥٧/١ :"صح الشيء يصح من باب ضرب".

(٨) لسان العرب :٥٠٨/٢.

(٩) المعجم الوسيط :٥٠٧/١ . وفي المنجد :٤٢٨ :"صحّح الكتاب : أزال سقطه".

هنا يمكن القول : إن لفظ التصحيح أدق وأعم من لفظ التصويب من حيث الدلالة على إزالة الخطأ ، لان قولهم : صوبه . قد يكون معناه قال له : أصبت ، وقد يكون : صحح خطأه[١]. ويكون اختيار (مقياس الصحة) أو (التصحيح) أقرب إلى واقع البحث.

على أن هذا المقياس لم يكن بمنأى عن التأثر بمنهج مدرستي البصرة والكوفة "فاللغويون فريقان كالنحويين تماماً ، فريق متشدد لا يأخذ بكل ما تكلمت به العرب " . وفريق متساهل ، يحترم كل القبائل ، ويأخذ من جميع الأفواه"[٢].

بكلمة أخرى : اصبح مقياس الصحة والخطأ أو مقياس الصواب والخطأ محكوماً بهذه الثنائية – ثنائية التشدد والتساهل – مذ وجدت كتب التصحيح اللغوي ، وصولاً إلى العصر الحديث ، وصار من المألوف أن يتلمس المرء مظاهر تلك الثنائية من مراقبته لتلك الحرب العوان التي نشأت بين المصححين اللغويين ، فهذا كتاب (لغة الجرائد)[٣] لإبراهيم اليازجي (ت١٩٠٦م)، لا يلبث إلاّ قليلاً حتى تتلقفه العقول قبل الأيدي والقادحون قبل المادحين ... وكان هذا هو الحال في مصر والشام ، ولم يكن الأمر بأقل منه في العراق ، فهذا كتاب (قل ولا تقل) [٤] للدكتور مصطفى جواد (ت١٩٦٩م) يحدث "بينه وبين كثير من اللغويين والأدباء، معارك ومساجلات على صفحات الجرائد والمجلات ، تتضح من النقود والتعقبات التي ردت عليه بعض ما كان يذهب إليه"[٥] . ذلك انه كصنوه اليازجي كان متشدداً ، فهو : "ينكر : أجاب على الشيء ، ويوجب : أجاب عنه . وينكر : أسف له ، ويقول : أسف عليه . وينكر : انقسم إلى ، ويرى إنها : انقسم على . وينكر : رغب أن اكتب ، ويوجب أن يقال : رغب في أن أكتب "[٦]. ومعنى (ينكر) أن لها وجهاً في العربية ، لكن تشدد الدكتور مصطفى جواد جريٌ وراء الأفصح.

---

(١) وربما يكون هذا مما دعا الدكتور محمد ضاري حمادي إلى تغيير عنوان أطروحته من "حركة التصويب في العصر الحديث" إلى "حركة التصحيح في العصر الحديث" لمن يقارن بين عنوان الأطروحة قبل طبعها كتاباً وبعده .

(٢) مناهج التصويب اللغوي، د. نعمة رحيم العزاوي ، مجلة المورد ، م /٦ ، ع / ١ ، ١٩٧٧م : ١٣-١٤.

(٣) مطبعة مطر ، ٢١٥ القاهرة . د. ت. وللاطلاع على ما دار بشأن الكتاب ، ينظر : حركة التصحيح اللغوي : ٢٥ ، ٣٦ وما بعدها.

(٤) طبع الجزء الأول من طبعتين : الأولى : في مطبعة الإيمان . بغداد ١٩٦٩م ، والثانية : في مطبعة اسعد بغداد ١٩٧٠م . وطبع الجزء الأول والثاني بعناية عبدالمطلب صالح وصدر عن مكتبة النهضة العربية بغداد ١٩٨٨.

(٥) حركة التصحيح اللغوي :٤٥-٤٨.

(٦) مناهج التصويب اللغوي : ١٨.

على أن المرحلة لم تعدم ظهور من يراقب ويطالب :"بتوسيع دائرة الصواب اللغوي ، ويدعو إلى الأخذ بالرخص والإجازات ، لأن التشدد لا يخدم اللغة ، وإنما يظهرها بمظهر جاف متحجر ، ويوهم الكاتبين بأنها صعبة المنال ، جمة العواقب "[1] ذلكم هو العلامة طه الراوي (ت ١٩٤٧ م) .

وإلى جانب هذا وذاك ؛ ظهر من يجمع التشدد إلى جانب التساهل ، بنظرة موضوعية إلى اللغة ، ومن هؤلاء الدكتور إبراهيم السامرائي (ت٢٠٠١م) :"فهو مرة متشدد ، يذهب مذهب الأفصح من كلام العرب ، ومرة متساهل يذهب مذهب الصحة والصواب ، فهو لا يتساهل مع أهل اللغة ، والمشتغلين بعلومها بل يأخذهم باستعمال افصح ما وعت العربية من صيغ ومفردات ... أما عامة المثقفين فلا يرى أن يحاسبوا على ركوبهم بعض الأساليب التي ينكرها المتشددون ، لان في محاسبة هؤلاء على ترك الأفصح ، تضييقاً للواسع ، وتحجيراً للغة ، ينتهي بالناس إلى الضيق بها والصد عنها"[2].

ولأن المصححين المشمولين بالبحث هم امتداد لأولئك الذين سبقوهم ، فقد وسمت أعمالهم بميسم ثنائية التشدد والتساهل ، على الرغم من تصريحهم – غير مرة – انهم ينشدون التساهل ، لكنهم في نهاية الأمر لا يقرون إلاّ الأفصح ، وبخاصة أولئك الذين خرجوا من (معطف) الدكتور مصطفى جواد –تلمذة أو تأثراً بكتابه (قل ولا تقل) – ممن جرى وصف أعمالهم في الباب الأول ، لكن هذا لا يعني انتفاء المقابل الذي يعنى بأمر التسهيل . وسيجد القارئ أمثلة تفصح عن نفسها للتدليل على هذا في الكلام عن المقاييس.

والكلام عن المقاييس ، يدفع إلى التساؤل الآتي : هل كان للجميع مقاييس للصواب والخطأ ؟ والحق ان المرحلة الزمنية – موضوعة البحث – كان المطلوب فيها إكثار المطبوع والمتداول من كتب التصحيح اللغوي ، من أجل إغناء الوعي اللغوي ، وهو واحد من المطالب التي اقرها (قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية) الأمر الذي دفع البعض إلى مجرد النقل دون رؤية محددة أو منهج واضح فضلاً عن الافتقار إلى مقياس محدد للصواب والخطأ ، والبحث لا يجد حرجاً في الاكتفاء بهذه الإشارة.

أما الباقون – وهم الأكثرون –فقد كانت المقاييس تحكم ما يُصّرحون به ، وكانت (الفصاحةُ والقياس والمرجعية العلمية) من أبرز المقاييس التي حكمت معظم أعمال هؤلاء .

وعلى وفق هذا الترتيب حاول البحث تقديم كل مقياس بما يستحقه من عناية ، متبوعاً بذكر نماذج محددة ، روعيت فيها النظرة التحليلية والنقدية ، لإعطاء كل ذي حقٍ حقه.

---

(١) م . ن : ١٩.
(٢) م . ن : ١٩.

١. الفصاحة

يقول ابن فارس :"الفاء والصاد والحاء اصل : يدل على خلوص في شيء . ونقاء من الشوب من ذلك : اللسان الفصيح : الطليق والكلام الفصيح : العربي . والأصل : أفصح اللبن: سكنت رغوته وافصح الرجل ، تكلم بالعربية . وفصح : جادت لغته حتى لا يلحن"[١].

ويقول الجوهري :"فصح اللبن : إذا أخذت عنه الرغوة ، وأفصحت الشاة : إذا انقطع لبؤها وخلص لبنها ، وكل واضح مفصح"[٢].

يفهم من النصين السابقين : أنّ المعنى اللغوي لمادة (فصح) هو خلوص الشيء مما يشوبه بعد أخذ رغوته وبقاء خالصه . ويكون : افصح الرجل وفصح : اذا تكلم العربية بجودة ، أي :كان كلامه سليماً واضحاً ، يدرك السمع حسنه ، والعقل دقته[٣].

"اما (الفصيح) بالمعنى الاصطلاحي عند علماء اللغة ، فهو ما كثر استعماله في السنة العرب الفصحاء ، الموثوق بعربيتهم ، وأن يكون استعمالهم له أكثر"[٤].

أي : أن كلام العرب المتصف بوروده عن الموثوق بعربيتهم ، والمستعمل بكثرة هو الكلام الفصيح ، وكلام العرب يعني :"الكلام العربي الفصيح الذي بقي محافظاً على سلامته وخلوصه ونقائه وأصالته ، وسلم من تأثيرات اللحن .... ويمثله من اللغة المحفوظة (المكتوبة) القرآن الكريم ، وكلام الرسول (ﷺ) ، وشعر العرب قبل الإسلام ، وكلام فصحاء العرب ، والشعر الإسلامي ، ويمثله في اللغة المسموعة (المحكية) لغة الأعراب من البدو ، ولغة القبائل العربية المشهود لها بالفصاحة"[٥] وهذا الكلام "حددوه بمعايير خاصة ، أهمها الزمان والمكان والصحة .. ومن ثم أعطي للفصاحة مفهومها المعياري"[٦].

وبذلك يكون معيار الفصاحة أو مقياس الفصاحة "الحكم على الألفاظ والتراكيب العربية من خلال النموذج الأرقى في التعبير المتمثل في لغة القرآن الكريم وتراكيبه من ناحية ، ولغة الشعر العربي القديم وتراكيبه من ناحية أخرى ، إذ نجد أن أكثر الدارسين اللغويين من قدماء ومحدثين يقرون ان الفصاحة هي ما يمثله هذان النموذجان"[٧].

---

(١) مقاييس اللغة :٤/٥٠٦-٥٠٧.

(٢) الصحاح :١/٣٩١.

(٣) المعجم الوسيط :٢/٦٩٠.

(٤) كتاب الفصيح : مقدمة المحقق :٦٢.

(٥) النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة ، عامر باهر اسمير ، اطروحة دكتوراه مطبوعة بالآلة الكاتبة جامعة الموصل ١٩٩٦ :٨٨.

(٦) م . ن : ٨٨.

(٧) مقاييس الفصاحة في القرن الخامس الهجري : الدكتور محمود عبدالله الجفال ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٣٣ ، السنة الحادية عشرة /١٩٨٧ :١٤٨.

ومن هنا رفض العامي والدخيل والمعرب عند الدارسين والمصححين ، من قدماء ومحدثين ، لان العامي مقابل للفصيح ، ولان الدخيل والمعرب مشكوك في عروبته ، ولم يبتعد المصححون – موضوع الدراسة – عن هذا المنهج ، وان تفاوتت نظراتهم في تسويغ القبول أو الرفض ، على ما سيرد لاحقاً .

ومن مظاهر عناية المصححين بمقياس الفصاحة أن يذكروا العبارات الدالة عليه صراحة مثل قولهم :"خرج على القانون . الأفصح : خرج عن القانون " و " اعتذر عن التقصير. الأفصح : اعتذر من التقصير"[١]. أو قولهم : "فتعدي الفعل (تؤثر) بحرف الجر (على) ليس باستعمال فصيح ، والصواب : تؤثر في..."[٢]. أو قولهم :"وعليه فليس لتعدية هذا الفعل (ثابر) بالحرف (في) وجه من فصيح الكلام ، وإنما الفصيح هو تعديته بالحرف (على)"[٣]. أو قولهم :"إن ما ذهب إليه الأستاذ الجليل هو الأسلوب الفصيح الذي نجده في كلام المتقدمين الفصحاء"[٤]. أو قولهم :"وقال : لم يجب على سؤالي . والأفصح القول : لم يجب عن سؤالي"[٥]. أو قولهم :"لكن التعبير السابق أفصح"[٦]. أو أن يذكروا العبارات المرادفة لمعنى الفصاحة من قبيل قولهم :"هذا هو المأثور من كلام العرب" أو "كما عُلِمَ من كلام العرب"[٧] أو قولهم : "وعلى هذا النسق جرت لغة العرب"[٨]. أو قولهم : فقد قالت العرب فعلاً "[٩]. أو أن يذكروا العبارات التي توحي إلى معنى الفصاحة ، مثل قولهم :"هذه العبارة وأمثالها مما لا تسيغه الأساليب العربية"[١٠] . أو قولهم :"تتعصب للدليل الأقوى ، والبرهان الأقرب إلى الذوق والرأي الألصق بالمأثور من الشواهد والإمارات المحققة"[١١].

وقد لا يذكرون أية عبارة ، لكن المفهوم من النص هو عنايتهم بمقياس الفصاحة كذكرهم الشاهد القرآني أو الحديثي ، والحق أن هذا هو الأكثر والأعم . ومثال الشاهد القرآني قولهم :"يرد في التعبير الحديث : دَسَ الشيء بالتراب . وليس في المظان مثل هذه التعدية . وإنما هناك

---

(١) دروس في اللغة والنحو والإملاء لموظفي الدولة :٥٧-٥٨.
(٢) مباحث في اللغة : ٢٣.
(٣) في أصول اللغة . الجمهورية /العدد ٩٨٢٦ في آب ١٩٩٨.
(٤) نظرات في أخطاء المنشئين :٤٢/١.
(٥) في دائرة النقد اللغوي :١١٦.
(٦) أخطاء لغوية : ٤٠.
(٧) الخطأ الشائع :٨٨ و ٩٦.
(٨) من أغلاط المثقفين :١٦-١٧.
(٩) أخطاء لغوية :٧٩.
(١٠) من أغلاط المثقفين :١٨.
(١١) مسائل لغوية في مذكرات مجمعية :٤٤.

التعدية بالحرف (في) كما في قوله تعالى : ﴿**أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ**﴾ النحل : ٥٩"[١]. ومثال الشاهد الحديثي قولهم :"وإني أرى دخول (أن) على خبر (كاد) وارد في النثر ، كما هو وارد في الشعر ومنه الحديث "ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب"[٢].

ويبدو الأمر – أحيانا –مما يحدسه القارئ المتأمل حين لا يجد ذكراً لشاهد ، ففي مثل قولهم :"قل : ينبغي لك أن تقول . ولا تقل : ينبغي عليك أن تقول"[٣] يفهم ضمناً أن عبارة (ينبغي لك) هي الأفصح ؛ لورودها في القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ **لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ**﴾ [٤].

مما سبق ، يمكن فهم مدى العناية التي أولاها المصححون لمقياس الفصاحة ، بل اعتمادهم إياه منهجاً عاماً – في الأكثر والأعم – وليس ذلك بمستغرب ، فاللغة – جمعها وتدوينها – قامت على ضوابطه.

وسيعمد البحث بعد هذه التوطئة إلى ذكر مثالين ، بما يقتضيه الأمر من عناية ، وبمنهجيه خاصة للتوصل إلى صواب ما ذهب إليه هذا المصحح أو ذاك ، ثم الكلام فيما يتصل بمقياس الفصاحة من رفض أو قبول للعامي والدخيل والمعرب.

المثال الأول

المصححون

- قال الشيخ الكرباسي :"يقولون : شكرت لك وشكرتك والاول افصح"[٥].
- وقال مظفر بشير :"وقالوا : لا تقل : أشكرك بل قل : اشكر لك . وهذا ليس بخطأ ولكن التعبير الثاني أفصح من الأول"[٦].
- وقال شاكر العادلي :"يقولون خطأً : شكراً لمجيئك ، والصواب : شكراً على مجيئك . لأنه لا يجوز استعمال الفعل في غير ما يجب له من حروف الجر"[٧].

---

(١) في أصول اللغة . الجمهورية /العدد ١٠٠٥٧ في ٢٦ حزيران ١٩٩٩.

(٢) نظرات في أخطاء المنشئين :٢/٢٢١.

(٣) حروف الإضافة :٨٣.

(٤) سورة يس /الآية ٤٠.

(٥) نظرات في أخطاء المنشئين :١/٢٤١.

(٦) طرائف لغوية : العدد ٩٧٨٣ في ١/حزيران/١٩٩٨ . وينظر : معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة : ٣٥٢ . ويبدو أن مظفر بشير قد عمد إلى تلخيص مادة معجم الأغلاط ، دون أن يشير إلى ذلك.

(٧) الخطأ الشائع :١٢٠.

المعاجم

- يذهب الجوهري إلى القول :"شكرته وشكرت له ، وباللام افصح"[١].
- ويضيف ابن منظور البيت الشعري :

شكرتك ، إن الشكر حبل من التقى وما كل من أوليته نعمة يقضي

والحديث النبوي الشريف "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

وينقل عن اللحياني قوله :"شكرت الله وشكرت لله ، وشكرت بالله ، وكذلك شكرت نعمة الله"[٢].

- أما الفيومي فيذهب إلى أن شكر :"يتعدى في الأكثر باللام ... وربما تعدى بنفسه فيقال : شكرته . وأنكره الأصمعي في السعة . وقال :بابه الشعر"[٣].
- ويقول الفيروز آبادي :"شكر الله ولله وبالله .. وشاكرته أريته أني شاكر"[٤].
- أما المعجم الوسيط فلم يزد على القول :شكر فلاناً وله شكراً ... ويقال : شكر الله ولله ونعمة الله"[٥].

الملاحظ

- المعاجم تذهب إلى أن (شكر) يتعدى بنفسه وباللام وبالباء.
- التعدية باللام هي (الأفصح) لإنكار الاصمعي تعديته بغيرها إلاّ في الشعر . ويرد عليه بالحديث النبوي الشريف.
- ذهب الكرباسي وبشير مذهب الاصمعي ، في كون التعدية باللام هي (الأفصح) . أما العادلي فقد خرج على الفصيح ، مؤثراً العامية ، غافلاً ما أوردته المعاجم[٦].

الاستعمال القرآني هو الحكم

- قال تعالى : ﴿ **وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ** ﴾ [٧].
- قال تعالى : ﴿ **وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ** ﴾ [١].

---

(١) الصحاح :٧٠٢/٢ ، وكذا مختار الصحاح :٣٤٤.

(٢) لسان العرب :٤٢٣/٤ ، ٤٢٤.

(٣) المصباح المنير :٣٤٣.

(٤) القاموس المحيط :٦٣/٢.

(٥) ٤٩٠/١.

(٦) يبدو أن العادلي أخذ برأي زهدي جارالله ، صاحب (الكتابة الصحيحة) دون تثبت من شواهده ، التي تنص على تعدي (شكر) للمفعول الأول بنفسه وللمفعول الثاني بـ (على) . ومع أن جارالله خطأ عبارة (شكراً لمجيئك) عاد ليقول : "لكن نقول : اشكر لك مجيئك!". ينظر : الكتابة الصحيحة :١٨٣-١٨٤.

(٧) سورة النمل /الآية ٤٠ وسورة لقمان /الآية ١٢.

- قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ﴾ [٢].
- قال تعالى : ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ [٣].
- قال تعالى : ﴿ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [٤].
- قال تعالى : ﴿وَاشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ [٥].
- قال تعالى : ﴿ وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ [٦].
- قال تعالى : ﴿وَاشْكُرُوا لَهُ ﴾ [٧].
- قال تعالى : ﴿شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ﴾ [٨].

النتائج

- إن التعدية المباشرة والتعدية باللام قد وردتا في القرآن الكريم ، وليس من فرق يدعو إلى القول بترجيح أحد الاستعمالين على الآخر ، أما مجيء التعدية باللام تسع مرات ، ومجيء التعدية المباشرة ثلاث مرات فهو حكم السياق ، وعليه فلا عبرة بالكثرة والقلة.
- يخرج قول اللحياني والفيروز آبادي "شكر بالله" من دائرة الفصيح المطرد إلى دائرة الفصيح النادر ، أي : دائرة ما هو صائب لكن لا يعمل به[٩]. لأن اللحياني من الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة ضمن عصور الاحتجاج.
- فات الجوهري والأصمعي والفيومي الحكم بأفصحية التعدية المباشرة والتعدية باللام على درجة واحدة بسبب الاستقراء الناقص ، وفي أثرهم ذهب الكرباسي وبشير ، فكانا غير دقيقين في حكمهما.
- أحسن (المعجم الوسيط)صنعاً ، بتركه الإشارة إلى الفصيح من الاثنين ، تاركاً للمنشئ حرية التعبير من دون تضييق.

---

(١) سورة النمل /الآية ١٩ ، وسورة الأحقاف /الآية ١٥.

(٢) سورة لقمان /الآية ١٢.

(٣) سورة لقمان /الآية ١٤.

(٤) سورة البقرة /الآية ١٥٢.

(٥) سورة البقرة /الآية ١٧٢.

(٦) سورة النحل/الآية ١١٤.

(٧) سورة العنكبوت /الآية ١٧ وسورة سبأ /الآية ١٥.

(٨) سورة النحل/الآية ١٢١.

(٩) سيأتي الحديث عن هذه المراتب في المثال الثاني لاحقاً .

- أن مقياس (الفصاحة) ينبغي له الاعتماد على الاستقراء الدقيق ، وإلاّ كان ضرباً من الخلط ، وابتعاداً عن الموضوعية ، ويصبح القائمون به "يضرون باللغة من حيث يقدرون انهم يخدمونها ، لان تحريم الحلال لا يقل إساءة عن تحليل الحرام"[١].
- وللقارئ أن يتأمل في الآيات المتقدمة ، ليلحظ أن الشكر –بالأفعال تحديداً – عندما يكون للذات الإلهية وللذات البشرية (الأبوين) يكون باللام ، وعندما يكون لما يتصل بهم يكون بغير اللام ، وكأن الأمر صدقه أو تقدمه للنجوى بين يدي الله ليتقبل الشكر ، وللأبوين زيادة في القدر والتشريف بهذا الاقتران الجميل به سبحانه وتعالى.

المثال الثاني

المصححون

- قال الشيخ الكرباسي[٢] :" ويقال لامرأة الرجل هي زوجته وزوجه : قال تعالى : ﴿ **اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾ [٣].
- وقال كذلك :"تستعمل كلمة (زوج) للذكر والأنثى ، فيقال للرجل :زوج ، وللمرأة أيضاً زوج . قال تعالى : ﴿**ا سْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾ ، وقال تعالى : ﴿ **وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ**﴾ [٤] وقد يقال للمرأة على قلة زوجه"[٥].
- قال الدكتور أحمد مطلوب :"فكلمة (الزوجة) فصيحة صحيحة ، وتستعمل عند خوف اللبس ، أما كلمة (الزوج) فهي اللغة العالية ، وبها جاء القرآن الكريم ، واستعمالها أفصح عند أمن اللبس"[٦].

نظرة في أقوال المصححين

يرى الشيخ الكرباسي في النص الأول إن (زوج وزوجة) بمعنى ، أي على درجة واحدة من الفصاحة ، أي انهما من الأفصح ، لكن الاحتجاج لم يسعفه إلاّ في أن (زوج) هي بمعنى (زوجة) في الآية : ﴿ **اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾ .

---

(١) نظرات في اللغة والنحو . طه الراوي ، ط١ ، المكتبة الأهلية ، بيروت ، ١٩٦٢ :٧١ . وغفر الله لابن السكيت قوله :"وشكرت لك ، فهذه اللغة الفصيحة ... وشكرتك لغة" فقد جاء بغير بينة واضحة ، وجعل من أتى بعده يستمسكون بقوله . ينظر :اصلاح المنطق :٢٨١.

(٢) نظرات في أخطاء المنشئين :٢٤/٢.

(٣) سورة البقرة /الآية ٣٥.

(٤) سورة النساء /الآية ٢٠.

(٥) نظرات في أخطاء المنشئين :٢٠٠/١.

(٦) أوراق مجمعية :ع١٢ السنة ٢ /١٩٩٩ :٣.

وفي النص الثاني ابتعاد واضح عن النص الأول : فقوله (وقد يقال للمرأة على قلة زوجة) أن الكثرة للكلمة (الزوج) في التذكير والتأنيث هي الأفصح ، أما القلة فهو أن يقال للمرأة (زوجة) والسؤال هنا : ما معنى القلة؟

يقول ابن هشام :"اعلم انهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً ، فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل"[١].

ويشرح الدكتور عبد العلي الودغيري ذلك بالقول : "فكلام العرب يتدرج عنده في خمسة[٢] مراتب على النحو التالي : والمرتبة العليا هي الفصحى .

والثانية أقل فصاحة وهكذا حتى نصل إلى أدنى درجة وهي درجة ما هو صائب لكن لا يعمل به"[٣].

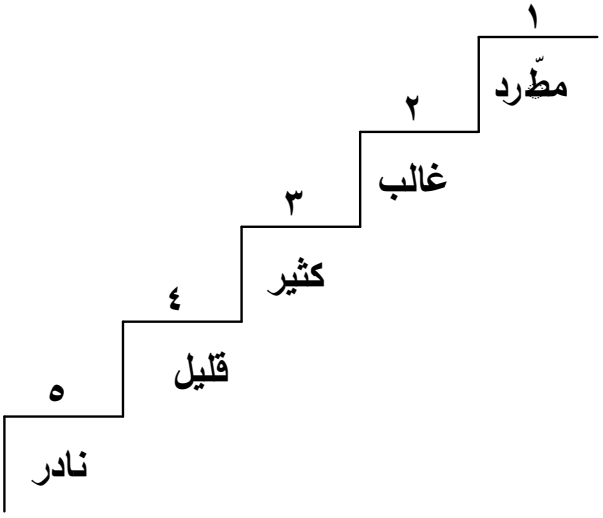

أي أن الشيخ الكرباسي – بافتراض العلم بدقة المصطلح – يضع (زوجة) في المرتبة الرابعة من سلم الفصاحة (أي : الصائب الذي يعمل به)، والذي يعتمد الكثرة والقلة معياراً ، وهذا أمر مجانب للدقة كسابقه الذي يرى أن (زوج وزوجة) بمعنى ، على ما سيأتي توضيحه لاحقاً .

أما قول الدكتور أحمد مطلوب : (فصيحة صحيحة) فقد كانت دقيقة في جزئها الأول ، وتحصيل حاصل في جزئها الثاني ، ذلك أن "رتب الفصيح متفاوتة ففيها فصيح وأفصح"[٤] وأقل فصاحة وهو الصحيح ، وبيان ذلك أن الأفصح هو القرآن الكريم ، والفصيح هو كلام العرب ضمن عصور الاحتجاج ، بالزمان والمكان والقبائل ، أما الصحيح فهو كلام العرب المقاس على ما جاء في عصور الاحتجاج ، أي أن كلفصيح صحيح ضمناً ، وليس كل صحيح فصيحاً .

المعاجم

- يقول ابن فارس :"الزاء والواو والجيم ، أصل يدل على مقارنة شيء لشيء ، من ذلك الزوج زوج المرأة ، والمرأة زوج بعلها ، وهو الفصيح"[٥].
- ويقول الجوهري :"زوج المرأة بعلها ، وزوج الرجل : امرأته .ويقال أيضاً : هي زوجته.

---

(١) المزهر السيوطي:٢٣٤/١.
(٢) كذا في الأصل . الصحيح : خمس .
(٣) قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي . منشورات عكاظ ، الرباط .ط١٩٨٩/١ :٥٣.
(٤) المزهر : ٢١٢/١.
(٥) مقاييس اللغة :٣٥/٣.

قال الفرزدق :

وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي كساع إلى أسد الشرى يستبيلها[1]

- ويقول الزمخشري :"زوج : هو زوجها ، وهي زوجه وزوجته"[2]
- وينقل ابن منظور عن ابن سيده قوله : "والرجل زوج المرأة وهي زوجه وزوجته ، وأباها الأصمعي بالهاء.

وقول بعض النحويين : "أما الزوج فأهل الحجاز يضعونه للمذكر والمؤنث وضعاً واحداً ، تقول المرأة : هذا زوجي ، ويقول الرجل : هذه زوجي ..ويقال أيضاً : هي زوجته. قال الشاعر :

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

وبنو تميم يقولون : هي زوجته وأبى الأصمعي فقال : زوج لا غير ، واحتج بقول الله عز وجل : ﴿ **اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾ ، فقيل له : نعم ، كذلك قال الله تعالى فهل قال : لا يقال زوجه !؟ وكانت من الأصمعي في هذا شدة وعسر ..." [3].

- ويقول الفيومي :"الرجل زوج المرأة وهي زوجه أيضاً . هذه هي اللغة العالية ، وبها جاء القرآن نحو : ﴿ **اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾ ، قال أبو حاتم ، وأهل نجد يقولون في المرأة زوجة بالهاء ، وأهل الحرم يتكلمون بها.

وعكس ابن السكيت[4] فقال : وأهل الحجاز يقولون للمرأة زوج بغير هاء ، وسائر العرب زوجة بالهاء وجمعها زوجات ، والفقهاء يقتصرون في الاستعمال عليها للإيضاح وخوف لبس الذكر بالأنثى ، إذ لو قيل : تركه فيها زوج وابن ، لم يعلم أذكرٌ هو أم أُنثى...؟"[5].

- ويقول المعجم الوسيط : "الزوج بعل المرأة ، والزوج : الزوجة ...(الزوجة) : امرأة الرجل"[6].

الملاحظ

- المعاجم القديمة متفقة على أن (زوج) يوضع للمذكر والمؤنث وضعاً واحداً ، وتحديداً عند أهل الحجاز ، لكن ذلك لا يمنع أن يقولوا (هي زوجته) مما يفهم من كلام ابن منظور وسياقه والبيت الشعري الذي استشهد به على جمع (زوجة زوجات) .

---

(1) الصحاح :٣٢٠/١ وكذا المختار :٢٧٨.

(2) أساس البلاغة :١٩٧.

(3) لسان العرب :٢٩٢/٢.

(4) الذي جاء في (إصلاح المنطق) ص ٣٣١ : " وتقول : هي زوجه وهو زوجها .. وقد يقال : زوجته" .

(5) المصباح المنير :٢٧٨/١.

(6) ٤٠٦/١.

- بنو تميم يقولون :هي زوجته والشاهد بيت الفرزدق ، وبإضافة شاهدين أوردهما الدكتور أحمد علم الدين الجندي وهما : قول عبدة بن الطيب:

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي...

وقول آخر : من منزلي قد أخرجتني زوجتي[1]..

تصبح الشواهد ثلاثة ، وإذا علم أن الفرزدق وعبدة بن الطبيب تميميان ، وانهما وقبيلتهما ضمن عصور الاحتجاج ، صح القول : أن استعمال (زوجته) من الفصيح ، ولأن الأصمعي يطلب الأفصح فقد أنكر (زوجته).

- إن استعمال (زوج) للمذكر والمؤنث قد يوقع الفقهاء في اللبس "إذ لو قيل تركه فيها زوج وابن ، لم يعلم اذكر هو أم أنثى !" من هنا كانت الحاجة إلى التحديد.

القرآن الكريم

١. قال تعالى : ﴿**وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا**﴾[2].

٢. قال تعالى : ﴿ **وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا**﴾ [3].

٣. قال تعالى : ﴿**فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى**﴾[4].

٤. قال تعالى : ﴿**وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ**﴾[5].

٥. قال تعالى : ﴿**فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ**﴾ [6].

٦. قال تعالى : ﴿**فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ**﴾ [7].

النتائج

- ورد في القرآن الكريم كلمة (زوج) بمعنى (زوجة) ولم يرد (زوجة) بالهاء وعليه يكون استعمال كلمة (زوج) – على لهجة الحجاز – للمذكر والمؤنث هو الأفصح.
- ورود كلمة (زوجة) بالهاء ، في شعر عصور الاحتجاج – على لهجة تميم – يعني أنها من الفصيح .
- حيثما احتاجت اللغة للتفريق بين المذكر والمؤنث لأمن اللبس ، فان استعمال كلمة (زوجة) بالهاء مشروع وواجب .

---

(١) اللهجات العربية في التراث :٦٢٧/٢-٦٢٨.
(٢) سورة النساء /الآية ٢٠.
(٣) سورة البقرة /الآية ٣٥.
(٤) سورة طه ، الآية ١١٧.
(٥) سورة الأحزاب / الآية ٣٧.
(٦) سورة البقرة /الآية ١٠٢.
(٧) سورة الأنبياء /الآية ٩٠.

- لم تذكر المعاجم – القديمة والحديثة – استعمال (زوجه) بالهاء ، على أنها قدمت (زوج) دون هاء أولاً لأنه الأفصح.
- يبدو أن الشيخ الكرباسي قد جانب الدقة في عبارتيه : (ويقال لامرأة الرجل هي زوجته وزوجه) و (قد يقال للمرأة على قلة زوجة) . ويبدو الدكتور احمد مطلوب اقرب إلى الدقة على الرغم من كون كلمة (صحيحة) هي تحصيل حاصل فكل فصيح صحيح بالضرورة .
- الأفصح استعمال (زوج) للمذكر والمؤنث حيثما أمن اللبس ، واستعمال (زوجة) للمؤنث إذا كان في الأمر لبس . وللمنشئ الخيار .

المعرب والدخيل بين القبول والرفض

الدخيل : هو اللفظ غير العربي ، ثم عرب فدخل العربية[١]. ذلك أن "من دلالة الحيوية في اللغات أنها تتقبل من غيرها من اللغات ، كلما جدت الحاجة إلى هذا ، ولقد حدث أن دخل في العربية مادة غريبة وافرة ، من أصول عدة ، فيها الإغريقي واللاتيني والفارسي"[٢]. وبالمقابل فإن "العربية أمدت اللغات الأخرى بمواد كثيرة في مختلف العصور وليس أمر الدخيل العربي في الفارسية والتركية بعسير على أن لغات أخرى قد أخذت من العربية في ظروف متأخرة مواد كثيرة . ومن هذه ما شاع منها في اللغات الأوربية الحديثة"[٣].

ويطلق الباحثون المحدثون على هذه العملية :"التعريب أو تأثر اللغة باللغات الأخرى"[٤]. أو الاقتراض اللغوي[٥]."وكانت الكلمة الأعجمية التي يشيع استعمالها لدى العرب القدماء تأخذ النسج العربي ، فيقتص من أطرافها . وتبدل بعض حروفها ، ويغير موضع النبر منها ، حتى تصبح على صورة شبيهة بالكلمات العربية . وتلك هي التي سماها علماء العربية فيما بعد بالمعرب . أما غيرها من الكلمات الأجنبية التي بقيت على صورتها الأصلية فقليل عددها ، وقد ظلت قليلة الشيوع والدوران ، وأطلق عليها الأعجمي الدخيل"[٦].

وفي العصر الحديث لم تتغير الصورة كثيراً ، ومع ذلك يمكن القول: "إنّ الحاجة إذا دعت إلى لفظ [غير عربي] يعبر عن معنى من المعاني ، فعلى الباحث أنْ ينظر في العربية

---

(١) الشامل . محمد سعيد وبلال جنيدي ، ط١ ، دار العودة / بيروت ، ١٩٨٥: ٤٨٢.

(٢) فقه اللغة المقارن . الدكتور إبراهيم السامرائي ، ط٣ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٣ :١٦٥.

(٣) م . ن :١٦٥.

(٤) ينظر : علم اللغة . د. علي عبدالواحد وافي .دار نهضة مصر/القاهرة.ط٧/١٩٧٢: ٢٥٢-٢٥٣.

(٥) ينظر : من أسرار اللغة :١٢٤ وما بعدها . وكذلك : الموقف من الجديد اللغوي .د. محمد ضاري حمادي. مجلة لغة الضاد .من منشورات المجمع العلمي العراقي :١٩٩٩: ٢١٣-٢١٤.

(٦) من أسرار اللغة : ١٢٥.

فإن وجد ذلك اللفظ تحقق مراده ، وإلاّ عمد إلى إيجاده بوسيلة توليدية بالمجاز أو بالاشتقاق ، فإن تعذر عليه الوصول إلى اللفظ فأنه آنئذٍ يلجأ إلى الاقتراض . حتى إذا اقترض أخضع المقترض لمنهج العربية إزاءه ، ويقضي بإخضاعه للأصوات العربية وقوانينها إخضاعاً لازماً "[1]. إن هذا المنهج حقق للعربية : "الإفادة من هذه الظاهرة في التعبير عن المعاني الجديدة ، مثلما حقق لها الحفاظ على سلامتها وأصالتها وحيويتها"[2]. فضلاً عن تنبه المجمع اللغوي في القاهرة إلى هذه الظاهرة ، وإصداره قراراً نصه :"يجيز المجمع أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم"[3]. وأعقبه بقرار آخر :"في جواز اشتقاق الفعل من الاسم الجامد المعرب ووزنه من الثلاثي وغير الثلاثي "[4]. وبموجبه أجيزت الأفعال : بستر وبلور وبلشف وتلفن وفبرك وجبس وكهرب . لمجيء اشتقاقها على وزن عربي صحيح ، ولكونه سائغاً في الذوق"[5].

يستخلص مما تقدم ، أن مدار الأمر هو الحاجة ، ثم وجود البديل العربي ، أو انتفاء وجوده . فإذا انتفى البديل يصار إلى التعريب أو القرض ، مع إخضاعه لمنهج العربية ، وهذا عبء تنوء بحمله المجامع اللغوية ، وتحديداً فيما يتعلق بالمصطلح العلمي ، لكن الإشكال في غير ذلك من ألفاظ الحضارة حيث يكون البديل العربي "مما يقع من متن اللغة على طرف الثمام"[6]، عندها ينبغي إطراح الجديد المعرب . من ذلك (الهاتف) بدلاً من (التلفون)[7]. و(الاحتفال الفضي) بدلاً من (اليوبيل) [8] و(ملاك) بدلاً من (كادر)[9] و (مضبرة) بدلاً من (أرشيف)[10] و(منضدة أو سفرة أو مائدة أو خوان) بدلاً من (طاولة)[1].

---

(1) الموقف من الجديد اللغوي : ٢١٣-٢١٤.

(2) م . ن : ٢١٣-٢١٤.

(3) من أسرار اللغة :١٣١ . وينظر : كتاب في أصول اللغة . إخراج : محمد خلف الله احمد ومحمد شوقي أمين ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية . القاهرة /١٩٦٩ .ص٢٥١ وفيه : "صدر القرار في ج/ ١٠ ، مؤتمر د ١٩٣٢ سنة ١٩٦٦ دورة القاهرة".

(4) كتاب في أصول اللغة : ٢٥١-٢٥٢ .

(5) م . ن :٢٥١-٢٥٢.

(6) الموقف من الجديد اللغوي . الدكتور نعمة رحيم العزاوي . مجلة لغة الضاد :٢١٢.

(7) أوراق مجمعية . الهاتف . الدكتور احمد مطلوب . العدد ١٠ السنة ٢٠٠١/٤ :٤.
وأوراق مجمعية . الهاتف : الدكتور محمد ضاري حمادي . العدد ١٠ السنة ١٩٩٩/٢ :١٤.

(8) أوراق مجمعية . اليوبيل . الدكتور احمد مطلوب . العدد ٨ السنة ١٩٩٨/١: ٢٠.

(9) التعبير الصحيح . الدكتور نعمة رحيم العزاوي :٢٢١.
وأوراق مجمعية . الملاك . الدكتور احمد مطلوب . العدد ٥ السنة ٢٠٠٠/٣ : ٣.

(10) طرائف لغوية . مظفر بشير . العدد /٩٨١٠ في ٨ تموز ١٩٩٨.

يتصل بهذا رفع صفة المعرب ، عما هو عربي أصلاً وأرومة ، مما شاع في المعاجم توهماً ، ومنه (السلسبيل) و (الإبريق) [٢] ، و (السندان) و (الميل) [٣].

ومن الغريب رؤية بعضهم ؛ يصحح (الفهرست) إلى (الفهرس)[٤] بحجة مقاربتها مع الوزن العربي (فعلل) على أن الموقف المطلوب والثابت هو أن (الفهرست) لفظة فارسية معربة ، وبديلها العربي (المسرد) [٥].

ومن الغريب أن يمنح بعضهم رخصة في استعمال المعرب (الدخيل) في الحوار القصصي[٦]. ولا يدعو الأدباء إلى بذل القليل من العناء بحثاً عن البديل العربي ! وهو يعلم– أو لا يعلم – إن دعوته تفضي إلى الكسل والتراخي ، والابتعاد عن الاعتزاز القومي باللغة ، ثم إلى رقة الشعور بالدين ، وهي الحالة التي عليها عدد غير قليل من هذه الأمة ، وهي ما يعبر عنه بحالة الاستلاب الحضاري ، التي دفعت بعض الآباء إلى تسمية أبنائه بالأسماء الأجنبية الغربية "حيث لا مسوغ له سوى الذوبان في تيار العجمة"[٧] ، ومن هذه الفئة أيضاً المتعلمون والمثقفون وذوو الشهادات ممن يتباهون في حوارهم بالكلمات الأجنبية الغربية ، فضلاً عن عنوانات أصحاب المحلات التجارية وملصقاتهم التي تغازل المستهلك ، وتداعب وعيه المضطرب بين ما هو وطني وقومي وما هو أجنبي غربي ، ومآل الأمر هو المزيد من الخسائر ، تدفعه هذه اللغة الكريمة: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ [٨]؟

العامية بين القبول والرفض

"لا تذكر (العامية) أو (كلام العامة) إلاّ ويذكر معها مصطلح (الازدواجية اللغوية) للدلالة على اللغة[٩] فيها مستويان ، مستوى الكتاب ، ومستوى الخطاب الشفوي في الشؤون

---

(١) أخطاء لغوية . عبدالحق فاضل :٥٨.

(٢) مجلة كلية الآداب /جامعة بغداد . السلسبيل لفظ عربي فصيح . الشيخ محمد حسن آل ياسين . العدد ١٩٩٩/٤٧ :٤٥–٥٦ . ومجلة كلية الآداب /جامعة بغداد . الإبريق لفظ عربي فصيح . الشيخ محمد حسن آل ياسين . العدد ١٩٩٩/٤٥ :٥١–٥٩.

(٣) أوراق مجمعية . السندان . الدكتور احمد مطلوب . العدد ١٠ السنة ٢٠٠٠/٣ :٦.
وأوراق مجمعية . الميل . الدكتور احمد مطلوب . العدد ١١ السنة ٢٠٠٠/٣ :١٧.

(٤) التعبير الصحيح :١٦٠.

(٥) أوراق مجمعية . الدكتور احمد مطلوب . العدد ٣السنة ٢٠٠٢/٥ :٣.

(٦) في دائرة النقد اللغوي : ١٢٠.

(٧) من أغلاط المثقفين :٣٤.

(٨) سورة القمر /الآية ١٥.

(٩) كذا في الأصل والصحيح : على أن

اليومية ، وندل بهذا المصطلح على الوضع اللغوي المائل في العربية بما فيها من تقابل الفصحى والعامية"[١].

والمبدأ في هذه المسألة يكمن في القول : أن مقياس الفصاحة الذي اعتمده المصححون جعلهم يدفعون كلام العامة ويخطئونه لأنهم يرون فيه مقابلاً للفصيح من الكلام العربي الموصوف بالفصاحة ، وعليه لا يجوز قبوله ، وهذا هو الجانب الفني في المسألة إذا صح التعبير ، لكن للمسألة وجهها الآخر ، وهو أن العامية تشكل تحدياً حضارياً يمس الوجود الإنساني برمته ، ذلك أن اللغة هي روح الأمة ، وأي مساس باللغة هو مساس بروح الأمة ، ومن هنا على الباحث الذي يعالج مسألة العامية أن يتذكر مسألتين:

إحداهما :"المبدأ العام هو أن كل ما يعارض لغة القرآن وتراث العرب فهو موجه لضرب وحدتهم والتشكيك في هويتهم"[٢] بمعنى أن "أي دعوة انفصالية إقليمية تتسلح بسلاح تجزئة اللغة العربية بالدعوة إلى استعمال العامية ،وعكس ذلك أي الدعوات الاتحادية التي يهمها أن تبقى على وفاق تام مع العروبة والإسلام فإننا نجد دائماً الدعوة إلى وحدة اللغة ، أحد أهم أركان الدعوة . وربما كانت أقطار شمال أفريقيا وما تعرضت له من صنوف الاضطهاد الفكري واللغوي والحضاري بقصد الضم إلى الدول الاستعمارية خير مثال على ذلك"[٣].

والأخرى : "أن هناك مما أثبتته النظرية اللغوية الحديثة ، مما يجعلنا نتمسك بفصيح لغتنا بتضييق الشقة ما بينها وبين عامياتنا ، كذلك هنالك في الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة ما يحتم علينا أن نتمسك بالفصيح وإلاّ كتب لنا التمزق والضياع ، وذلك كله بجانب العوامل الدينية والقومية"[٤].

من هنا ، رفض البحث الانسياق وراء دعوة يوسف نمر ذياب إلى الكتاب في "أن يضمن القصصي لا الدخيل حسب بل العامي أيضاً ما اقتضت الضرورة الفنية ذلك"[٥] لأن الموقف المطلوب هو رفض العامية ، وإذا كان من رخصة فمن باب تفصيح العامي والارتفاع به ، باعتبار أنّ أحد مكونات العامية الفصيح المنسي.

---

(١) الازدواجية في اللغة . الدكتور نهاد موسى . بحث ضمن (ندوة الازدواجية في اللغة العربية) أعدتها الجامعة الأردنية ، قسم اللغة العربية مع مجمع اللغة العربية الأردني ، نيسان ١٩٨٧ . وقائع الندوة وتوصياتها والبحوث التي ألقيت فيها :٨٣-٨٤.

(٢) ازدواجية اللغة . الدكتور محمد راجي الزغلول . بحث نشر في (كتاب المورد : دراسات في اللغة) ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٦ :١٠٨.

(٣) ازدواجية اللغة : ١٠٦.

(٤) م . ن : ١٠٨.

(٥) في دائرة النقد اللغوي :١٢٠.

إن شاعراً كبيراً مثل السياب ما كان له أن يستعمل كلمة (خَطِّية)[1] بدعوى الضرورة الفنية ، إذ أن هذه الضرورة آنية والشعر خلود ، والآلاف من القراء العرب – غير العراقيين – عاجزون عن فهم وتمثل كلمة (خَطِّية) لإيغالها في العامية.

على الضد من ذلك ، نجد مصححاً يخرج ما له وجه من الصحة الى العامية فيرفضه ، قال شاكر العادلي :"خرجوا يتنزهون : من الخطأ القول : خرجوا يتفسحون . والصواب هو : خرجوا يتنزهون ، لان يتفسحون (عامية) "[2].

يقول الجوهري :"الفسحة : السعة . ومكان فسيح ومجلس فسح على فعل ، أي واسع وفسح له في المجلس أي : وسع له ، وانفسح صدره انشرح ، وتفسحوا في المجالس وتفاسحوا أي : توسعوا"[3].

ويقول ابن منظور :"فسح له في المجلس يفسح فسحاً وفسوحاً ، وتفسح ، وسع له ، وفي التنزيل : ﴿ **إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا** ﴾ [4] والقوم يتفسحون إذا مكنوا ... وفي هذا الأمر فسحة أي سعة"[5].

ويقول المعجم الوسيط :"(افسح) المكان : وسعه . (فسح) المكان : افسحه.. و (تفسح) فلان :طلب الفسحة في المكان ، وطلب الفسحة من عمل ليستريح"[6].

يفهم من هذا أن : خرجوا يتفسحون بمعنى : خرجوا يطلبون السعة في المكان طلباً للنزهة . إذن : هي صحيحة بل فصيحة . لأن (القوم يتفسحون إذا مكنوا...) ولا فرق بين (يتفسحون) طلباً للنزهة أو (مكنوا) بمعنى :نزلوا مكاناً ما فهم يتوسعون فيه ، ويبدو ان كثرة استعمال المصريين للمفردة – في معنى السعة وغيره – جعلت البعض يصمها بالابتذال ومن ثم العامية.

في هذا السياق يمكن القول أن (أفسح) المكان : وسعه (عبارة المعجم الوسيط) من باب إكمال المادة اللغوية ، التي لم تأت على ذكرها المعاجم القديمة ، ومن ثم لا وجه لتخطئة: أفسح المجال ، وهو قول عبدالحق فاضل[7] ، وكذا : أفسح الأمير لفلان في السفر ، وهو قول

---

(1) ديوان بدر شاكر السياب : دار العودة ، بيروت ، ١٩٧١ : ٣٢١.

(2) الخطأ الشائع :١٠٩ وقال زهدي جار الله في (الكتابة الصحيحة) ص٢٧٨ : خطأ : خرجوا يتفسحون (عامية) . صواب : خرجوا يتنزهون.

(3) الصحاح :٣٩١/١ وكذا : المختار : ٥٠٣.

(4) سورة المجادلة /الآية ١١.

(5) لسان العرب :٥٤٣/٢.

(6) ٦٨٨/٢.

(7) أخطاء لغوية :٣٩.

الكرباسي[١] لأن فعل وافعل قد يأتيان بمعنى ، وفسح وأفسح من ذلك . يقول ابن قتيبة : "وتجيء أفعلت بمعنى فعلت نحو : شغلته واشغلته ، ومحضته الود وامحضته ، ووجددت في الأمر وأجددت"[٢] ويذكر الدكتور احمد علم الدين الجندي أمثلة أخرى مثل : جبر واجبر وهلك واهلك ووفى وأوفى وسرى وأسرى ، ومن القرآن الكريم : جنب وأجنب وفتن وافتن وحزن واحزن ، ومع انه يذكر رأي ابن درستويه الذي خلاصته : وليس يجيء شيء من ذلك الباب إلاّ على لغتين أو أن يكون على معنيين مختلفين ، إلاّ أن الدكتور الجندي يخرج ما جاء في القرآن الكريم بقوله : "أن القرآن الكريم قد راود بين هاتين الصيغتين في قراءاته ، وكأنه بذلك يوثق هذه اللهجات العربية بالقراءة المروية أولاً ، ثم ليجد كل قبيل من العرب سحنته اللغوية في هذا الكتاب ، فيكون القرآن قد قصد بذلك إلى هدف آخر سياسي بجانب الهدف اللغوي ، وهو جمع العرب في طريق واحد إلى هدف واحد"[٣].

إجمالاً : المصححون يرفضون العامية ، وفي مقدمتهم عبدالحق فاضل ، الذي حاول تصنيف العامية إلى عراقية ومصرية ومغربية ، وقد أصاب في كثير مما ذكره من العامية المصرية ، من ذلك قولهم : (عفش) بمعنى (امتعة) و (شلة) بمعنى (ثلة) و (مقلب) بمعنى (مكيدة)[٤] لكنه جانب الصواب حين عد من العامية العراقية قولهم : (ترجمة) بضم الجيم وصوابها بالفتح ، و (الخصر) بالضم وصوابها بالفتح[٥] ، إذ أنها اقرب إلى الخطأ في نطق الفصيح . وشبيه بذلك ما عده إبراهيم الوائلي من (العامية المبتذلة) وهو إلى الخطأ في التركيب اقرب . يقول الوائلي :"أليس من الجور على اللغة الفصيحة أنْ نلبسها الرث من العامية المبتذلة ، فندخل (ربما) وهي حرف جر على (في)وهي حرف جر أيضاً "[٦].

٢. القياس

---

(١) نظرات في أخطاء المنشئين :١٤٣/٢.

(٢) أدب الكاتب . تح. د: محمد محيي الدين عبدالحميد . مطبعة السعادة /مصر .ط١٩٦٣/٤ :٣٥٦. وينظر: أحلام فاضل عبود . مظاهر التصويب اللغوي في كتب لحن العامة . أطروحة دكتوراه . جامعة بغداد ١٩٨٣ :٣٨٣.

(٣) اللهجات العربية في التراث . الدار العربية للكتاب . ليبيا – تونس/١٩٧٨ :٦٢٠/٢ وما بعدها (بتصرف) .

(٤) أخطاء لغوية :٧٥.

(٥) م . ن :٧٤.

(٦) من أغلاط المثقفين : ١٧١ وللقارئ أن يقارن مع ص ٨٦–٨٧ وهي مخصصة لأحكام (ربما) مع التراكيب التي وردت معها بطريق الخطأ ولم يأت فيها ذكر للعامية لا من قريب ولا من بعيد.

القياس : استنباط مجهول من معلوم"[١] مسبوقاً باستقراء ما ورد من نصوص اللغة ، واتخاذ ما كثر شيوعه ، وزادت نسبة وروده ، مقياساً يؤسسون عليه القاعدة ، ويستنبطون منه الصحيح المقبول." [٢] فإذا اشتق اللغوي صيغة من مادة من مواد اللغة ، على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى ، سمى عمله هذا قياساً ، فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات ، أو صيغ بصيغ ، أو استعمال باستعمال ، رغبة في التوسع اللغوي ، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية"[٣] . هذه "هي الطريقة العلمية الحديثة في تقعيد القواعد ، واستخراج مسائل اللغة"[٤].

ومن المعلوم أنّ البصريين اقتصروا على جواز القياس على المشهور الشائع ، وأبوا القياس على القليل أو النادر ، في حين أن الكوفيين أجازوا القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين [٥].

---

(١) من أسرار اللغة :٨.

(٢) م . ن :١١ (بتصرف).

(٣) م . ن : ٨ .

(٤) م . ن : ١١.

(٥) م . ن :٩(بتصرف).

وكان النحاة "أميل إلى القياس في مسائلهم ، يطمئنون إليه ، ويتقبلون منهجه وطرقه ، في حين أن رواة اللغة كأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وأبي زيد كانوا يتحرجون من القياس في ألفاظ اللغة ، ويرون الوقوف عند السماع ، ثم حذا حذوهم أصحاب المعاجم فيما بعد ، كالجوهري وابن منظور والفيرزوآبادي ، فلم يقيسوا على ماروووا ، ولم يختلف بعضهم إلاّ في زيادة الكمية المروية أو نقصها ، وكثرة الاستشهاد أو قلته ، أو نحو ذلك"[١].

وفي العصر الحديث "تفاوت اللغويون المحدثون في النظر إلى القياس ، فمنهم من رفضه ، أو ضيق دائرة الأخذ به ، ومنهم من أباحه وتوسع فيه ، وكان الشيخ إبراهيم اليازجي واسعد داغر وكمال إبراهيم ممن وقفوا بوجه القياس ، وأنكروا عدداً من الألفاظ التي قاسها أهل هذا العصر على ما نقل عن العرب ، أما المجيزون للقياس فكثيرون لعل أشهرهم محمد الخضر حسين ... والكرملي .. ومصطفى جواد وطه الراوي"[٢].

وكان للقياس حصته في المجامع اللغوية ، حيث "اتجه مجمع اللغة العربية في القاهرة منذ إنشائه إلى قضية القياس اللغوي "[٣] مؤسساً هذا القياس "على دعائم ثلاث"

١. أقوال العلماء من القدماء ، بصدد الظاهرة اللغوية :فإذا وجد المجمع منفذاً ولو ضعيفاً عن هذا الطريق استغله .
٢. القيام بإحصاء الأمثلة المروية ، لهذه الظاهرة من المعاجم المطولة.
٣. موقف جمهور أبناء العرب في العصر الحديث من هذه الظاهرة"[٤].

وعلى وفق هذا المنهج ، سار الدكتور أحمد مطلوب ، والشيخ محمد حسن آل ياسين ، والدكتور محمد ضاري حمادي ، فكانوا فوارس هذا الميدان ، وخير من يمثل البحث العلمي الرصين ، لأغراض التصحيح اللغوي ، في هذه الحقبة من الزمن ، لكن هذا القياس قد يعتوره ما

---

(١) من أسرار اللغة : ١٢.

(٢) الموقف من الجديد اللغوي ، الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، مجلة لغة الضاد . الجزء الثاني ١٩٩٩ : ١٧٧-١٧٨.

(٣) من أسرار اللغة : ٢٨ . أما العراق ففي "سنة ١٩٢٦ أنشأت وزارة المعارف العراقية (وهي ما يسمى اليوم بوزارة التربية)مجمعاً لغوياً ... بعناية وزير المعارف ، وهمة مدير المعارف العام الأستاذ الكبير ساطع الحصري ...ووضع المجمع الجديد باستشارة وزارة المعارف منهجاً لعمله دعاه (تعليمات الاصطلاحات العلمية في وزارة المعارف) ... ومما يتعلق بالقياس كانت الفقرة الآتية :"إن الاشتقاق قياسي في اللغة قياساً مطلقاً في أسماء المعلي ، التي هي عرضة لطروء التغير على معانيها ومقيداً بمسيس الحاجة في الجوامد". المباحث اللغوية في العراق . الدكتور مصطفى جواد . مطبعة العاني بغداد. ط٢/١٩٦٥ :٨٣-٨٤ . وينظر : فقه اللغة العربية الدكتور كاصد ياسر الزيدي ، جامعة الموصل ١٩٨٧ :٢٨٣ وما بعدها.

(٤) من أسرار اللغة :٢٩ . وينظر :مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً . الدكتور إبراهيم مدكور . الهيئة العامة لشؤون المطابع / القاهرة ١٩٦٤: ٤٣.

يكدر صفاءه ، ومن ذلك الاستقراء الناقص ، الذي يوصل إلى الحكم بضرس معاند وليس بضرس قاطع ، وآية ذلك ما تناوله الشيخ آل ياسين ، والدكتور احمد مطلوب لمسألة جمع (معجم) . يقول الشيخ آل ياسين :

١. "أما جمع معجم فلم يرد ذكره في كلمات الأقدمين ، من علماء اللغة ، مثل الحسن الصغاني المتوفى سنة ٦٥٠هـ وكان الصغاني اقدم من أورد ذلك من اللغويين " ، إذ قال: "ومعاجم الشعراء لدعبل والآمدي والمرزباني ". وواضح أن استعمال الصغاني – وهو المتأخر في زمانه عن عصور الاستشهاد –ليس كافياً في الاستدلال على صواب ذلك ، والقطع بصحته ، وليس كلامه إذا ما انفرد به مما يصح الاحتجاج به ، والرضوخ له على كل حال.

٢. "وقد يقول قائل :أن كتب اللغة قد جمعت مطرفاً على مطارف ، ومصحفاً على مصاحف، ومجسداً على مجاسد ، فلماذا لا يكون جمع معجم على معاجم من هذا القبيل؟ والجواب : إن هناك فرقاً كبيراً ، بين كلمة معجم والكلمات الأخرى المذكورة ، لان كل كلمة من تلك الكلمات قد وردت بوجهين أو وجوه من الضبط .. وروي عن ابن الأعرابي أن المجاسد جمع المجسد بكسر الميم ، كما روى ابن الأثير أن المجاسد جمع مجسد بضم الميم، وذكر مثل ذلك في منخل ومنخل ومفصل ومفصل ومخدع ومخدع ومخدع ومغزل ومغزل ومغزل .

وهكذا يسود الغموض كل الجموع المشار إليها ، كالمطارف والمصاحف والمجاسد ، فلا نعلم أنها جمع مطرف ومصحف ومجسد المضمومة الميم ، أو أنها جمعت على هذا النحو بلحاظ ميمها المكسورة ، أما معجم فلا يصح قياسه عليها ، لأنه مضموم الميم فقط ، وليس هناك وجه آخر لميمه في كل الفروض.

وعندما يكون الأمر على هذه الشاكلة من الغموض والإبهام ، إذ لا نص يلتزم به ، ولا شواهد يقاس عليها وجب الرجوع إلى الأحكام العامة التي لا مناص من تحكيمها في مثل هذه الحالة.

والأحكام العامة في هذا المورد تلزم بان يجمع اللفظ جمع المؤنث السالم لأنه صفة لغير العاقل ، كما ذكر سيبويه في باب ما يجمع من المذكر بالتاء ، إذ قال :"فمنه شيء لم يكسر على بناء من ابنيه الجمع ، فجمع بالتاء إذ منع ذلك ، وذلك قولهم : سرادقات وحمامات وقولهم : جمل سبحلٌ وجمال سبحلات"وكذلك لا مناص لنا من أن نجمع معجماً على معجمات ، كما جمعوا مبهماً على مبهمات وثاراً على ثارات وخاناً على خانات ...وكما جمع المتنبي بوقاً على بوقات.

أما إذا أردنا أن نرفض الجمع بالألف والتاء – أن جاز لنا الرفض – فليس لدينا حينذاك إلاّ الجمع على مفاعيل ، نحو : منكر ومناكير ومسند ومسانيد..." [1].

أما الدكتور احمد مطلوب فيستعرض ما قاله الدكتور مصطفى جواد ومحمد العدناني، ثم يعطي رأيه، وملخص رأي الدكتور مصطفى جواد: أن (معجم) بمعنى (موضع العجم) أي: العض للاختبار ، زنة (مفعل) تأتي على (معاجم) زنة (مفاعل) وأن (معجم) زنة (مفعل) تأتي على (معجمات ومعاجيم) وأن ياء معاجيم قيست على قاعدة الأسماء المضمومة الميم مثل: المفطر والمسند والمرسل . وهذه الياء قد تحذف جوازاً لوزن الشعر أو لخوف الالتباس[2]. والعلة "لأن المعاجم لم ترد في كلام عرب الجاهلية ، وعرب القرنين الهجريين الأوليين، ولأن المعجم مصدر كما قال أبو العباس المبرد، والمصدر لا يجمع، ولأن المعجم صفة والصفات من اسمي الفاعل والمفعول التي أولها ميم تجمع جمعاً سالماً لا جمع تكسير"[3].

وينقل عن محمد العدناني قوله : "أما قول الدكتور مصطفى جواد أن القياس يوجب أن يجمع المعجم على معاجيم مثل : مسند ومسانيد فصحيح ، ولكن الأصح هو أن يجمع المعجم على معاجم أيضاً مثل :مساند ، اعتماداً على قول الشافعي والقاموس والتاج والمد ومحيط المحيط واقرب الموارد . ومما قاله الشافعي أن المساند والمسانيد جمعان قياسيان لكلمة (مسند) ومما جاء في التاج "مساند على القياس ومسانيد بزيادة التحتية (الياء) إشباعاً ، وقد قيل أنه لغة ، وحكي في مثله القياس أيضاً " وهنالك من اكتفى بجمع المسند على مسانيد كاللسان والمصباح والمتن والوسيط.

وحذف الياء من (مفاعيل) وزيادتها في (مفاعل) أجازه البصريون في الضرورة ، وأجازه الكوفيون اختياراً ؛ معتمدين على قوله تعالى في الآية (٥٩) من سورة الأنعام : ﴿**وَعِنْدَه مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاّ هُوَ**﴾ والأصل : مفاتيح ، لأنه جمع مفتاح . وعلى قوله تعالى في الآية (١٥) من سورة القيامة : ﴿**وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَه**﴾ والأصل : معاذره ، لأنه جمع معذره . وأجازوا زيادة الياء في جمع (مفعل) فقالوا في جمع جعفر : جعافر وجعافير . أما جمع (مفعل) على (مفاعل) مثل : معجم ومعاجم ومسند ومساند : فمثله كثير في اللغة العربية، كقول قيس بن الخطيم :

أتعرف رسماً كاطراد المذاهب لعمرة وحشاً غير موقف راكب

وقد قال ابن السكيت في شرحه :والمذاهب جلود ، كانت تُذّهب ، وأحدها مذهب"[4].

---

(1) مسائل لغوية في مذكرات مجمعية :٩١-٩٢.
(2) مذكرات لغوية . العدد ١ / السنة الثانية ١٩٩٩ :٤ (بتصرف).
(3) م . ن :٤ وينظر : معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ، محمد العدناني ، ط١ ، مطبعة لبنان ١٩٨٤: ٤٣٢.
(4) مذكرات لغوية :٥ . وينظر : معجم الأغلاط:٤٣٣.

ويذكر للعدناني أمثلة أخرى مثل : المجسد والمطرف والمهرق ومصعب ومصحف ، وإيراد الصفدي (المتوفى ٧٦٤هـ) لكلمة المعاجم في الجزء الأول من الوافي بالوفيات ص٥٥: "وكتب الجرح والتعديل والأنساب ومعاجم المحدثين"[١].

ويصل الكتور احمد مطلوب إلى الآتي :" هذا ما كان من أمر هذا الجمع ، وأضيف إليه أن القطامي قال :

ونادينا الرسوم وهنّ صمٌّ ومنطقها المعاجم والسطار

أي منطقها السطور والآثار ، وكل ذلك لا يجيب . وفي القاموس المحيط :"المسند من الحديث ما أسند إلى قائله . ج : مساند ومسانيد عن الشافعي " مادة (سند) . وفي التاج :"إنما الصحابي هو ثمامة بن آثال بن النعمان من بني حنيفة ، كما هو في المعاجم " مادة (أثل) . فمعاجم ومعاجيم ومعجمات جمع معجم"[٢].

مما سبق ، يمكن تلمس الآتي:

١. لم يرد في أغلب كتب اللغة أيٌّ جمع لـ (معجم) بضم الميم وفتحها[٣] ، فكان حقاً على أبناء العربية الاجتهاد في استخراج الجمع المناسب ، من هنا كان قياس الدكتور مصطفى جواد والشيخ محمد حسن آل ياسين صحيحاً من حيث إن (معجم) صفة لغير العاقل فيجمع بالألف والتاء ، وقد اعتمد الأول على قول للمبرد [٤]، واعتمد الثاني على قول لسيبويه[٥]. وكذا الأمر ؛ فيما يتعلق بجمع (معجم) على (معاجيم) . وقد اعتمد الشيخ آل ياسين على

---

(١) مذكرات لغوية :٦ . وينظر : معجم الأغلاط :٤٣٣.

(٢) مذكرات لغوية :٦.

(٣) ينظر : مقاييس اللغة :٢٣٩/٤ ، والصحاح :١٩٨٠/٥ ، وأساس البلاغة :٢٩٤ ، والقاموس المحيط:١٤٧/٤.

(٤) ربما كان القول الذي نقله ابن منظور عن ابن بري هو ما اعتمده الدكتور مصطفى جواد . والقول هو : "قال ابن بري : والصحيح ما ذهب إليه أبو العباس المبرد من أن المعجم هنا مصدر ، وتقول : أعجمت الكتاب معجماً وأكرمته مكرماً " لسان العرب :٣٨٩/١٢.

ونص في موضع آخر متقدم :"وذهب محمد بن يزيد إلى أن المعجم مصدر بمنزلة الأعجام ، كما تقول : أدخلته مدخلاً وأخرجته مخرجاً . أي :إدخالاً وإخراجاً ". لسان العرب :٣٨٧/١٢.

والحق أن المتأمل يلحظ التكلف في هذا التأويل ، لأن عجم وعجم وأعجم لها مصادرها القياسية ، وهي عجم وتعجيم واعجام .أما معجم فلا يخرج عن كونه مصدراً ميمياً أو اسم فاعل أو اسم مفعول على وفق سياقه.

(٥) الكتاب ، ط١ ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر ، ١٣١٧هـ : ١٩٨/٢ .

مثيلات (معجم) مثل (منكر ومسند ومرسل ومصعب) ، واعتمد الدكتور جواد على المسألة نفسها بزيادة عبارة "على قاعدة الأسماء المضمومة"[١].

٢. موضع الخلاف هو جمع (معجم) على (معاجم) والدكتور مصطفى جواد يرفضه "لان المعاجم لم ترد في كلام عرب الجاهلية ، وعرب القرنين الهجريين الأوليين " والشيخ آل ياسين يرفضه لان "استعمال الصغاني وهو المتأخر في زمانه عن عصور الاستشهاد ليس كافياً في الاستدلال على صواب ذلك والقطع بصحته ، .. الخ "ويرفضه أيضاً لأنه "لا شواهد يقاس عليها" ويرفضه أيضاً لأن ميم (مفعل) قد وردت بأكثر من وجه في مثيلات (معجم) .

والحق أن الثابت عن الدكتور مصطفى جواد هو كثرة استشهاده وتعلقه بكل نص مما هو خارج عن (عرب الجاهلية وعرب القرنين الهجريين الأوليين). فإذا وجدت نصوص الاستشهاد للمفردة نفسها ، ولمثيلاتها ، فما المانع من القياس ؟ والكلام نفسه ، يقال مع الشيخ آل ياسين : فهو في الوقت الذي لا يسوغ فيه الاعتماد على قول الصغاني يعتمد قول المتنبي في جمعه (بوق) على (بوقات) مع أن علماء اللغة اخذوا على المتنبي هذا الاستعمال ؛ الذي كان يجب فيه جمع (بوق) على (أبواق) وهو القياس . انه الضرس المعاند[٢]!

أما مسألة (لا شواهد عليه) فهي مدفوعة ببيت القطامي وقول الصغاني والصفدي وصاحب التاج ، فضلاً عن الأمثلة المشابهة لهذا الجمع.

ويرد على مسألة : اختلاف ميم (مفعل) بأن ذلك من اللغات ، فـ (مغزل) وردت مثلثة حركة الميم وجمعتها العرب على (مغازل)[٣].

وصفوة القول : ما جاء به عباس أبو السعود من قوله : "وعلى هذا يطرد مفاعل في مزيد الثلاثي كمنزل ومسجد ومنهل . تقول : منازل ومساجد ومناهل ، ومثل ذلك : معجم ومعاجم . ويحذف ما زاد عليه سواء كان واحداً كمنطلق . أو اثنين كمستخرج ، ويؤثر بالبقاء ما

---

(١) من الغريب أن بحث الدكتور مصطفى جواد سابق بنحو من ثلاثة عقود من الزمن على بحث الشيخ آل ياسين ، لكن الأخير لم يشر إلى ذلك ، لا من قريب ولا من بعيد!

(٢) ليتأمل القارئ هذين النصين للشيخ ال ياسين ، تثبيتاً للقول (انه الضرس المعاند) . يقول الشيخ في ص٤٤ من (مسائل لغوية في مذكرات مجمعية) :"وليس من التسامح أو التساهل المخل بواجب الحفاظ على أمانة السلف ، وسلامة التراث أن يخيل لي جواز القياس – في هذه الصيغة – وصحته وإباحته لعموم المعنيين العارفين بشؤونه وشروطه لان المفردات المروية على هذا البناء قد بلغت من الكثرة والوفرة ما يكفي ويوفي في القناعة والاطمئنان".
ويقول في ص٦٤ :"وأما ما يتمسك به بعضهم من أن جواز القياس وعدمه مبنيان أولاً وأخيراً – على كثرة الورود عن العرب وقلته ، مع غض النظر عن أي ميزان آخر غير ذلك ، وان ما كثر استعماله وروده جاز القياس عليه ، وما قل لم يجز ، فلا يصح أن يعد الدليل القاطع على نفي ما نحن بصدده"

(٣) وردت (معجم) مفتوحة الميم في نص ابن فارس :"قال الخليل : حروف المعجم مخفف ، هي الحروف المقطعة لأنها أعجمية" المقاييس :٢٤٠/٤ ، لكن النص في (العين) ٢٣٨/١ يقول :"والمعجم : حروف الهجاء المقطعة لأنها أعجمية" : أي : بضم الميم وعليه يكون ما جاء في (المقاييس)خطأً طباعياً.

لـه مزيـه علـى الآخـر معنـى أو لفظـاً كـالميم ، فيقـال : مطـالق ومخـارج علـى وزن مفاعـل . إذا مفاعل جمع للاسم الثلاثي المزيد بالميم فقط كمرجع ومظهر وملهى . تقول في جميعها : مراجع ومظاهر وملاه . أو المزيد بالميم مع غيرها كمنطلق ومستخرج . ومن الثلاثي المزيد بالميم فقط معجم فيجمع على مفاعل ويقال : معاجم"[١].

وإذا أضيف قول العدناني في حذف الياء من (مفاعيل) التي أجازها البصريون في الضرورة وأجازها الكوفيون اختياراً ؛ بالشواهد القرآنية ، توضحت المسألة أكثر وأصبح القياس على (مفاعِل)سائغاً مقبولاً – والغريب أن الدكتور جواد ذكر ذلك لكنه حصر الحذف (لوزن الشعر أو لخوف الالتباس) وهو اعتراف ضمني بجواز (معاجم) لكنه الضرس المعاند!

ويبدو أن استنتاج الدكتور أحمد مطلوب : "فمعاجم ومعاجيم ومعجمات جمع المعجم" أقرب إلى روح القياس من صنويه الدكتور جواد والشيخ آل ياسين وأقرب إلى الحكم بضرس قاطع .

وشبيه بهذا ، ما ذهب إليه عبد الحق فاضل وتابعه فيه الدكتور نعمة رحيم العزاوي في مسألة (مفجع) . يقول عبدالحق فاضل :"مفجع : خطأ آخر كأن ماضيه (فجع يفجع أفجاعاً) وهو صيغة لا وجود لها في العربية ، والماضي الصحيح هو : فجع فجعاً (من باب دفع دفعاً) والفاعل (فاجع) لا غير ومنه الفاجعة"[٢].

ويقول الدكتور العزاوي :"وجاء في مقال نشرته جريدة العراق في ١٩٨٨/١١/٩ (أنها مقايضة مُفجِعة) ووجه الخطأ في هذه العبارة أن الكاتب الفاضل استعمل(مفجعة) ظناً منه أن الفعل رباعي أي (افجع) والصواب أن الفعل ثلاثّي إذ يقال : (فجعته المصيبة) أي : أوجعته، وبابه قطع وقد يرد مضعفاً ، فيقال : فجعته تفجيعاً . وقد يقال : (تفجع له) أي توجع : ولذا كان الصواب أن يقال في العبارة التي عرضت لها في صدر هذه الفقرة (إنها مقايضة فاجعة)"[٣].

والمتأمل في قول عبدالحق فاضل يلحظ أن الحكم قاطع . وأن (مفجع) التي من (افجع) (صيغة لا وجود لها في العربية... والفاعل (فاجع) لا غير...) . ولم يخرج الدكتور العزاوي عن هذا الحكم . **لكن للأمر وجهه الآخر.**

---

(١) أزاهير الفصحى في دقائق اللغة :٥٣ . وينظر للمؤلف نفسه : الفيصل في ألوان الجموع :٩٢ ، ٩٤ ، ٢٨٧ ، ومن باب التذكير : سبق القول بأن الكرباسي قد لجأ إلى نقل مادة (معجم) نقلاً شبه تام من (ازاهير الفصحى...) ولذا لم يذكر ضمن المعالجة . ينظر ص٣٥ من هذا البحث.

(٢) أخطاء لغوية :٦٩.

(٣) التعبير الصحيح :٨٣.

يقول ابن منظور :"وميت فاجع ومفجع : جاء على افجع ولم يتكلم به"[١] ويقول ابن فارس : "ونزلت بفلان فاجعة ، وتفجع ، إذا توجع لها "[٢] . ويقول الزمخشري :"وأنا على فلان متفجع"[٣] ويقول الفيومي :"فهو مفجوع في ماله وأهله"[٤].

وهذا يعني أن (مفجع) لها وجود في الذكر فقط ولا وجود لها في الاستعمال ، وهي من (افجع) لكن (لم يتكلم به) بل أن (متفجع) وهي صيغة لا يفترض وجودها قبل وجود (مفجع) قد وردت أيضاً . وورد فعلها (تفجع) وقد أشار الدكتور العزاوي إلى (تفجع له) لكنه لم يذكر اسم الفاعل ، ويذهب تأويل عبارة عبدالحق فاضل :"والفاعل (فاجع) لا غير" إلى أن اسم المفعول لم يرد أيضاً والحال أن الفيومي أورده .

يمكن القول : إن الحاجة والسليقة قادتا العربي إلى (مفجع) فتكلم بها ، ولم يتكلم بفعلها ، وهو مما يعد من النقص في معاجم اللغة ، وهذا ما دعا محمد العدناني إلى القول : "اقترح على مجامعنا إقرار استعمال الفعل (أفجع) "[٥]. وصفوة القول : أن عبدالحق والدكتور نعمة قد الزما نفسيهماقياساً قائماً على الاستقراء الناقص ، فحكما بالموت على مفردة صحيحة وشائعة – قديماً وحديثاً – وما كان أغناهما عن ذلك ، لكنه الضرس المعاند!.

على أن هذا الضرس المعاند لدى عبدالحق فاضل قد يقود إلى تصحيح قياس شائع ، والتنبيه على ضرورة الأخذ بالتصحيح أو في الأقل النظر إليه بعناية ، وبيان ذلك قوله : "بديهي : زعموا أن صوابها (بدهي) بفتحتين ، لان البديهة يجب تجريدها من الحرف الزائد (الياء) قبل النسبة إليها ، لكنهم يجيزون (الطبيعي) نسبة إلى الطبيعة . دون تجريدها من الياء. والصحيح أن البديهي والطبيعي صحيحان كلاهما ، وهما من توليد العصر العباسي"[٦].

ويقول في مكان آخر :"صحيح أن القدامى من العرب حذفوا فقالوا : ربعي (بفتحتين) نسبة إلى ربيع ، وخَرفي نسبة إلى خريف ، لكنهم قالوا كذلك ربيعي وخريفي . أي أن المسألة جوازية فلماذا نشدد على أنفسنا ، ونضيق رحابة لغتنا"[٧].

---

(١) لسان العرب : ٢٤٦/٨.

(٢) المقاييس : ٤٧٦/٤.

(٣) الأساس : ٣٣٥.

(٤) المصباح المنير : ١١٦/٢.

(٥) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة :٥٠٧.

(٦) أخطاء لغوية : ٧٨ .

(٧) م . ن : ٨٠ .

وكان الدكتور مصطفى جواد قد قال :"يقال هذا الأمر بديهي أو طبيعي في النسبة إلى البديهة والطبيعة ولا يقال : بدهي وطبعي ، لأن العرب لم تحذف الياء من أمثال هذه الأسماء، إلاّ إذا كانت من الأعلام المشهورة كقبيلة ثقيف وعتيك .. فقالوا : ثقفي وعتكي..." [١].

إن (بديهة وطبيعة) زنة (فعيلة) . والقياس في النسب الى (فعيلة) هو (فعلي) أي بحذف ياء (فعيله) وحذف تاء التأنيث معها ، وفتح ما قبل الياء التي حذفت مثل : قبلي وصحفي ومدني ، في قبيلة وصحيفة ومدينة ، لكنهم قالوا :"ومن المسموع الشاذ : سليقّي وسليمّي في النسب إلى سليقة وسليمة ، هذا رأي أكثر النحاة"[٢].

إذا (بدهي وطبعي) نسب على القياس الذي عليه (رأي أكثر النحاة) وليس زعماً ، ومن أجاز (الطبيعي والبديهي) كالكتور مصطفى جواد أجازه اجتهاداً مستنداً إلى أشياء جدت في هذا الميدان ، لكنها لم تصل إلى الإلزام بتغيير القاعدة ، مع التذكير بأن مسألة الأعلام المشهورة تنسب إلى ابن قتيبة ، كما سيرد لاحقاً .

السؤال : ما هو الجديد في الأمر؟

والجواب : إن الجديد يبدأ من المسموع الشاذ ، يقول عباس حسن :"وقد تصدى لهذه الأمثلة الشاذة أحد الباحثين المعاصرين ، واثبت أنها ليست شاذة ، لوجود عشرات مسموعة ، من نظائرها الفصيحة ، وعرض تلك العشرات ، وانتهى من بحثه إلى أن النسب إلى (فعيلة).. هو (فَعَلّي) جوازاً ، كما يرى القدماء ، ولكن بشرط اشتهار المنسوب إليه ، أو (فعيلي) بغير تغيير يطرأ على لفظها إلا حذف التاء.. واستند في تأييد رأيه إلى قول ابن قتيبة .. ونصه: "إذا نسبت إلى (فعيل) أو (فعيلة) من أسماء القبائل والبلدان ، وكان مشهوراً ألقيت منه الياء مثل :ربيعة وبجيلة وحنيفة ، فتقول : ربعي وبجلي وحنفي وفي ثقيف ثقفي وعتيك عتكي . وإن لم يكن الاسم مشهوراً ، علماً كان أم نكرة ، لم تحذف الياء في الأول [أي : في فعيل] ولا في الثاني [أي فعيلة] انتهى .. وقد خلص إلى أن الحذف –قديماً –لم يكن إلاّ في المشهور شهرة فياضة"[٣].

هذا الباحث هو الأب انستاس ماري الكرملي (ت١٩٤٩م) وقد نشر هذا البحث في مجلة المقتطف المصرية (في عدد يوليو ١٩٣٥ ص١٣٦)[٤] ويستنتج من بحثه أنّ المسموع

---

(١) قل ولا تقل :٢٠٦/٢ وكتب مظفر بشير في (تصحيح على تصحيح) :"سئل أحد رفاقي : أنقول هذا أمر بدهي وهذه أمور بدهية ، فأجاب : ان نعم . ولم اطمئن إلى هذه الإجابة ، فعدت إلى ما حرره أستاذنا المرحوم الدكتور مصطفى جواد عن هذه المسألة فوجدته يقول :يقال هذا بديهي أو طبيعي ... الخ ، ويختم المسألة بقوله :"وهذا هو القول الفصل في هذه المسألة " الجمهورية . العدد ١٠٢٣٤ في١ / آذار/٢٠٠٠.

(٢) النحو الوافي : ٥٤٨/٤ ، وينظر : الصرف الواضح : عبدالجبار علوان النايلة : ٣٠٥-٣٠٦.

(٣) النحو الوافي : ٥٤٨/٤ وينظر : أدب الكاتب ، أبن قتيبة : ٢٢١.

(٤) النحو الوافي : ٥٤٨/٤ ، ومن هنا تفهم الصلة بين قول الدكتور مصطفى جواد وبحث الأب الكرملي .

الشاذ من الكثرة والاطراد ما يسمح بقلب القاعدة ، وجعل الشاذ فيها هو القاعدة ،وجعل القاعدة فيها هي الشاذ.

وبعد ذلك ، قدم عباس حسن بحثاً إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة ، بعنوان (النسب إلى فعيلة وفعيله) واقترح فيه "أن تكون قاعدة النسب إلى فعيلة وفعيلة كما يأتي:
ينسب إلى فعيله وفُعيله من غير تغيير إلاّ بحذف التاء الأخيرة ، أما ما ورد عن العرب مما هو منسوب إلى أسماء البلدان والقبائل بحذف الياء وجعل الكسرة فتحة فأنا نحفظه ولا نقيس عليه"[١].

وكان على مجمع اللغة العربية في القاهرة أن يقول الكلمة الفصل في الموضوع فكان قراره الآتي: "ورد السماع بحذف الياء وإثباتها في النسب إلى فعيل ، بفتح الفاء وضمها ، مذكرة ومؤنثة ، في الأعلام وفي غير الأعلام ، ولهذا يجاز الحذف والإثبات"[٢].

٣. المرجعية العلمية

يقصد بالمرجعية العلمية عناية المصحح اللغوي بذكر مصادره من آراء العلماء : أو من المعاجم وكتب التوثيق اللغوي ، أو المجاميع اللغوية أو الذوق الشخصي ، الذي يعبر عن علم ودراية المصحح ، وقد استند المصححون إلى هذه المرجعية[٣] بوصفها مقياساً للصواب والخطأ في مواضع كثيرة من تصحيحاتهم ومنها:

آ. آراء العلماء

ويبدو هذا من النص صراحة ، كقول إبراهيم الوائلي :"وقد اجمع اللغويون " عند كلامه على (عرق النسا) . يقول الوائلي :" تجري على ألسِنَةْ بعض الأطباء الذين نسمعهم عبارة (عرق النسا) وهم يلفظون (النسا) بكسر النون . والصواب فتحها ، لأن (النسا) على وزن العصا ، هو

---

(١) في أصول اللغة : أخرجه محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي :٨٩/٢.

(٢) في أصول اللغة : ٨٦/٢ . وهذا الحكم لم يقنع بعض الباحثين ، وكان رأيه أنّ "هذا التعميم في جواز الحذف والإثبات يوقع في اضطرابات كثيرة ويوهم بجواز النسبة إلى أية كلمة على وزن (فعيله) على (فعلي وفعيلي) ويجوز من ثّم أن نقول : (طبيعي وطبعي ، وبديهي وبدهي وغريزي وغرزي) علماً بأن السماع لم ترد فيه أية نسبة على طبعي وبدهي وغرزي" . الدكتور عبدالرحمن عطبة : طبيعّي وبديهّي.. أم طبعّي وبدهّي؟ مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق . م/٧٢ ، جـ١ ، ١٩٧٧: ٧٨.

(٣) إن مسألة ذكر المرجعية متفاوتة الدرجة بين المصححين ، ففي حين يجنح قسم منهم إلى ذكر مرجعيته مثل الدكتور احمد مطلوب والشيخ محمد حسن آل ياسين والدكتور محمد ضاري حمادي – على سبيل المثال لا الحصر – يميل قسم آخر إلى إغفال ذكر مرجعيته مثل عبد الحق فاضل ويوسف نمر ذياب . ولا يعدم الأمر ممن يتوسط بين الحالين مثل إبراهيم الوائلي والدكتور نعمة رحيم العزاوي ومظفر بشير.

العرق نفسه ، وهذا هو اسمه ، وقد أجمع اللغويون على فتح النون ولكنهم اختلفوا في إضافة (عرق) إلى (النسا) فمنعه فريق ومنهم الاصمعي ، فلا يقال عند هؤلاء : عرق النسا والعرب لا تقول ذلك ، كما لا يقولون : عرق الأكحل ولا عرق الأبجل ، إنما هو النسا والاكحل والابجل . وحجتهم ان الشيء لا يضاف إلى نفسه ، أما الذين أجازوا الإضافة فمنهم الكسائي وثعلب وابن السكيت وحجتهم انه من باب إضافة المسمى إلى اسمه كحبل الوريد وحب الحصيد . ومادام الأمر كذلك فالإضافة جائزة في (عرق النسا) ولكنه لا يجوز كسر النون"[١].

في النص مسألتان ؛ إحداهما : الخطأ في لفظ (النسا) فهي بفتح النون وليس بكسرها وهو الخطأ الشائع . يقول الاصمعي :"(النسا) بالفتح مقصور بوزن العصا"[٢]. ويقول ثعلب في باب (المفتوح أوله من الأسماء) :"وهو عرق النسا"[٣]. وهذه المسالة لا خلاف فيها ، ومنها جاء قوله : (اجمع اللغويون). أما المسألة الأخرى ، فهي إضافة (عرق) إلى (النسا) وفيها موضع الخلاف ، يقول الاصمعي :"لا يقال عرق النسا ، والعرب لا تقول عرق النسا كما لا يقولون عرق الأكحل ولا عرق الأبجل"[٤]. ويقول ابن سيدة :"والنسا من الورك إلى الكعب ، ولا يقال عرق النسا ، وقد غلط فيه ثعلب فأضافه"[٥]. ويقول ابن منظور :"وفي حديث سعد : رميت سهيل بن عمرو يوم بدر فقطعت نساه" . ويعقب ابن منظور بالقول : "والأفصح أن يقال له النسا ، لا عرق النسا"[٦].

هؤلاء هم المانعون للإضافة ، أما المجوزون فقد تقدم قول ثعلب ، وهو أحدهم ، وينقل ابن منظور عن ابن السكيت قوله :"هو عرق النسا ... ورواية عن الكسائي بقوله : "وحكى الكسائي وغيره : هو عرق النسا... وينقل عن ابن بري قوله :"جاء في التفسير عن ابن عباس وغيره ،كل الطعام كان حلاً لبني إسرائيل إلاّ ما حرم إسرائيل على نفسه ؛ قالوا حرم إسرائيل لحوم الإبل لأنه كان به عرق النسا ، فإذا ثبت انه مسموع فلا وجه لإنكار قولهم: عرق النسا ، ويكون من باب اضافة المسمى إلى اسمه كحبل الوريد ونحوه ، ومنه قول الكميت :

إليكم ، ذوي آل النبي ، تطلعت نوازع من قلبي ظماء وألبُبُ

---

(١) من أغلاط المثقفين :١٠٢.
(٢) لسان العرب :٣٢١/١٥.
(٣) كتاب الفصيح :٢٨٩.
(٤) لسان العرب :١٥ /٣٢٢.
(٥) م . ن :٣٢١/١٥.
(٦) م . ن : ٣٢١/١٥.

أي : إليكم يا أصحاب هذا الاسم ، وقد يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان كحبل الوريد وحب الحصيد"[١].

إن قوله : فإذا ثبت انه مسموع فلا وجه لإنكار قولهم : عرق النسا . هو الفيصل في الأمر ، وبكلمة أخرى : إن (النسا) و (عرق النسا) لغتان ، وقول الوائلي : وما دام الأمر كذلك فالإضافة جائزة في (عرق النسا) هو حكم استند –حقاً – إلى آراء العلماء ، لم يخرج فيه عما قالوه بزيادة أو نقصان[٢].

ومن الغريب أن يقابل هذا الموقف (جواز الإضافة) بالتخطئة من قبل المحققين لكتاب الوائلي عند قوله :"قولها في العبارة الآتية "كنا في أحد مطاعم المدينة لتناول طعام الغداء" أيصح أن يقال : نحن لتناول طعام الغداء ؟ ليصح ... كنا ... لتناول طعام الغداء ؟ الصواب أن يقال : كنا في أحد مطاعم المدينة نتناول طعام الغداء ، أو جئنا... لتناول ... أو كنا جالسين لتناول"[٣]. ويعقب المحققان في الهامش بالقول : "كذا في الأصل والصواب : نتناول الغداء ، لأنه من الخطأ إضافة كلمة (طعام) إلى (الغداء) ، فالغداء نفسه هو طعام"[٤].

ب. المعجم

من هذا استعمال الفعل (حن) . جاء (في أصول اللغة) :"حن : يرد في التعبير الحديث قول بعضهم: حن له . بتعدية الفعل (حن) باللام . وفي (لسان العرب) : يقال : حن عليه أي: عطف عليه ، وحنّ إليه أي : نزع إليه . وعليه فإن التعدية الصحيحة أن يقال : حن إليه إذا أريد الحنين ، وحن عليه : إذا أريد العطف والشفقة." [٥].

يقول الجوهري :"الحنين : الشوق وتوقان النفس ، تقول منه : حَنّ إليه يحن حنيناً فهو حان . والحنان : الرحمة ، يقال منه حَنّ عليه يَحِنُ حناناً . وَحَنّ عني يحن بالضم ، أي : صدّ"[٦].

---

(١) لسان العرب : ٣٢٢/١٥.

(٢) يقول الدكتور عاطف مدكور ، محقق كتاب الفصيح :"إن المسألة كلها راجعة إلى الخلاف المذهبي بين البصريين والكوفيين ، فالكوفيون يجوزون إضافة الشي إلى نفسه ، أو إلى ما بمعناه ، ولا يسمح بذلك البصريون . يؤيد ذلك أن الذي روى (عرق النسا) الكسائي والفراء وثعلب ولم يروه أحد من البصريين". كتاب الفصيح :٢١٥.

(٣) من أغلاط المثقفين :٨٢.

(٤) م . ن : ٨٢ . الهامش :٢.

(٥) الجمهورية . العدد /٩٩٤٦ في ١٦ كانون الثاني ١٩٩٩ . وتكرر ورود الفعل في العدد /١٠٠٢٢ في ٨ أيار ١٩٩٩ وبالصيغة نفسها.

(٦) الصحاح :٢١٠٤/٥–٢١٠٥ . وكذا في مختار الصحاح :١٥٩–١٦٠.

ويقول الزمخشري :"حَنّ إلى وطنه ، وحن عليه حناناً : ترحم عليه "[1]. ولم يورد ابن فارس تعدية لـ (حن) إذ يقول :"الحاء والنون أصل واحد وهو الإشفاق والرحمة"[2].

ويقول ابن منظور :"حن عليه ، أي : عطف عليه ، وَحَنّ إليه أي : نزع إليه.

وحنت الإبل : نزعت إلى أوطانها أو أولادها[3].

وحن عليه يحن ، بالضم ، أي : صد..

ويقال : حن عنا شرك ، أي : اصرفه

وأثر لا يحن عن الجلد ، أي : لا يزول." [4].

ولم يخرج مخرجو (المعجم الوسيط) عن القول :"حن اليه :اشتاق ، وحن عليه حناناً : عطف"[5].

إن مدار الأمر في الفعل (حن) هو الآتي:

- الفعل لازم (حنت الإبل).
- الفعل متعد بـ (إلى) : حنّ إليه يحن ، بالكسر ، إذا أريد به الحنين.
- وبـ (على) : حن عليه يحن ، بالكسر ، إذا أريد به العطف والشفقة
- وبـ (على) : حن عليه يحن ، بالضم ، إذا أريد به الصد
- وبـ (عن) :حن عني يحن ، بالضم ، إذا أريد به الصد أيضاً .
- وبـ (عن) : حن عنا شرك ، إذا أريد به : اصرفه
- وبـ (عن) : اثر لا يحن عن الجلد ، إذا أريد به . لا يزول

ولأن استعمال (حن عليه بمعنى الصد وحن عن بمعانيها الثلاثة) ليس بالشائع ، فقد بقي الاستعمالان الشائعان (حن إليه بمعنى اشتاق ، وحن عليه بمعنى عطف) . وبذلك يكون ما جاء في المعجم الفيصل في صحة الاستعمال وشيوعه ، وبالنتيجة يكون : حن له من باب الخطأ الذي لم يسوغه معدو (في أصول اللغة). وربما كان السبب استعمال العامة لهذا الأسلوب.

على النقيض من ذلك[6]، يلحظ التسويغ في (جزم بالأمر) وبيان ذلك قولهم :"جزم : يقولون في استعمالهم الحديث : (جزم بالأمر) فيعدون الفعل (جزم) بالباء ، وهذا الفعل يتعدى

---

(1) أساس البلاغة :٩٧.

(2) مقاييس اللغة :٢٤/٢.

(3) لسان العرب :١٢٩/١٣.

(4) م . ن :١٣٢/١٣.

(5) ٢٠٣/١.

(6) ما سيرد لا يلغي ما سبق من حيث تحكيم المعجم لكن من باب الشيء بالشيء يذكر ، أو بكلمة أخرى : اختلاف الموقف مع أن الحالة مقاربة على ما سيرد.

بنفسه تعدية مباشرة ، جاء في (مختار الصحاح للرازي) : جزم الشيء قطعه . ويعدى كذلك بالحرف (على) كما جاء في (أساس البلاغة للزمخشري) : جزم على الامر : عزم عليه . وفي (لسان العرب) : جزم على الأمر وجزم بتضعيف الزاي : سكت ، ويتعدى ايضاً بالحرف (عن) ففي (تاج العروس للزبيدي) : جزم عنه إذا جبن وعجز كجزم بالتشديد . وعليه فإن قولهم : جزم بالأمر ، صحيح على حمل معنى الإلصاق ، أي انه مثل : جزم الأمر. امسك به وامسكه"[١].

والتحقيق يقود إلى أنهم لم يخرجوا عن حدود ما جاءت به المعاجم[٢] التي كانت الفيصل في القبول والرفض . غير أن ما يستوقف المتأمل في الأمر تسويغهم (جزم بالأمر) على حمل معنى الإلصاق ، وهو أمر لم تنص عليه المعاجم ، شأنه شأن (حنّ له) الذي قد ينظر إليه من أكثر من وجه ، أولها : إن اللام قد تكون بمعنى (التعليل والسببية) ، تقول : حنت لأخي ! جواباً لمن قال : ما أمر أمك؟ والوجه الثاني : على تضمين اللام معنى (إلى) قياساً على الآية الكريمة : ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا**﴾[٣]. أي : إلى هذا . وتكون عبارة (حنت لأخي) بمعنى (حنت إلى أخي) . وربما يذهب الظن بالمتأمل إلى القول – وهو الوجه الثالث – : الأصل في (حن) اللزوم . واللام هنا للتعدية . قياساً على قوله تعالى : ﴿**فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا**﴾ [٤]. وربما صح بالنتيجة القول : إن تسويغ (حنّ له) لا يوجد فيه خروج على قوانين اللغة، بل القياس يبيحه ، وفيه تسهيل وتوسيع على المنشئين.

---

(١) الجمهورية . العدد /٩٩٥٠ في ٢٣كانون الثاني ١٩٩٩.

(٢) ينظر : مقاييس اللغة :٤٥٤/١ ، والصحاح :١٨٨٧/٥ ، وأساس البلاغة :٥٩ ، ومختار الصحاح : ١٠٣، ولسان العرب :٩٧/١٢-٩٨ ، والمصباح المنير :١٠٨/١ ، والقاموس المحيط :٨٩/٤ ، والمعجم الوسيط :١٢١/١.

(٣) سورة الأعراف /الآية ٤٣ .ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿**سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ**﴾ سورة الأعراف /الآية ٥٧ ، وقوله تعالى :﴿**بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا**﴾ سورة الزلزلة /الآية ٥ . وينظر : مغني اللبيب :٢١٢/١ والجنى الداني:٩٩.

(٤) سورة مريم /الآية ٤ وينظر : مغني اللبيب :٢١٥/١ والجنى الداني :٩٨.

جـ. الذوق

الذوق : موقف يتسم برؤية واضحة ، تستند إلى ثقافة لغوية واسعة ، وفهم عميق لمسائل اللغة[١] . أو هو الدراية التي هي الفهم القائم "على معرفة أوضاع اللغة ، والإحاطة بقوانينها"[٢].

وهذا يعني أن الذوق محكوم بضابطين – في الأقل – هما الثقافة اللغوية ، والفهم العميق لمسائل اللغة ، أي إنّ الذوق حكم ، وهذا الحكم لا يتأتى إلاّ لمن امتلك القدرة المحكومة – في الأقل – بالضابطين السابقين ، من خاصة الأدباء والمفكرين والعلماء والساسة ، ومن البديهي أن نقاد الأدب واللغة هم من خاصة الأدباء ، لكن الإحاطة باللغة – أية لغة – ضرب من المحال[٣]. من هنا كانت مسألة الذوق تتميز بالنسبية دون إلغاء الضابطين السابقين . يقول إبراهيم الوائلي : "في (العراق) الصادرة ١٩٨٧/٣/٢٩ في صفحة (تراث ومعاصرة) حديث فيه محاورة ممتعة بين الأستاذين إبراهيم القيسي وعبدالحميد العلوجي ، وفي فقرة من الحديث سؤال يقول فيه القيسي :"سألته : لماذا يقال :كسفت الشمس وخسف القمر ؟ فأجاب العلوجي قائلاً :"اعتقد أن الذوق اللغوي السليم هو مع الفعل (كسف) للشمس والقمر ، ولست ادري – والضمير للعلوجي – لماذا جعل ثعلب احمد بن يحيى إمام الكوفيين في النحو واللغة .. عبارة: كسفت الشمس وخسف القمر ، أجود الكلام ؟ وقد سبق للجوهري في صحاحه أن قال : "خسوف القمر كسوفه" انتهى.

وأقول : لماذا يكون الذوق اللغوي السليم مع الفعل (كسف) للشمس والقمر ؟ ولماذا يستغرب الأستاذ العلوجي من ثعلب حين يقول : (خسف القمر) من أجود الكلام ؟ أليس ثعلب قد استهدى بالآية الكريمة : ﴿ **فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ ۞ وَخَسَفَ الْقَمَرُ** ﴾ الآيتان :٧–٨ القيامة ، وهل فوق هذه الجودة جودة أخرى ترد في (الصحاح) أو غير (الصحاح)؟" [٤].

---

(١) ينظر نظرية صحة الألفاظ عند الجوهري . عامر باهر اسمير . رسالة (ماجستير) مطبوعة بالآلة الكاتبة، جامعة الموصل ١٩٨٩ :٥٢ (بتصرف) .

(٢) م . ن : ٤٩ . وينظر : المعجم العربي نشأته وتطوره :٤٨٥/٢ . وفصول في فقه اللغة : ١٠٣.
ذهب المعجم الوسيط إلى أن الذوق في الأدب والفن هو :"حاسة معنوية يصدر عنها انبساط النفس او انقباضها لدى النظر في اثر من آثار العاطفة أو الفكر ":٣١٨/٢ . وهذا التعريف يتناول الأثر الذي يحدثه النص الادبي والفني في نفس المتلقي بشكل عام ، اكثر منه تعريفاً للذوق في باب اللغة تحديداً .

(٣) قال ابن فارس :"قال بعض الفقهاء :كلام العرب لا يحيط به إلاّ نبّي" .وهذا كلام حري أن يكون صحيحاً . وما بلغنا أن أحداً ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلها" الصاحبي في فقه اللغة :٤٧.

(٤) من أغلاط المثقفين :١٢٦–١٢٧.

يقول الجوهري :"وخسوف القمر : كسوفه . قال ثعلب : كسفت الشمس وخسف القمر. هذا أجود الكلام"[1]. وفي مكان آخر يقول :"وكسفت الشمس تكسف كسوفاً .. وكذلك كسف القمر ، إلاّ أن الأجود فيه أن يقال : خسف القمر"[2].

ويقول ابن منظور :"وخسفت الشمس وكسفت بمعنى واحد .. خسفت الشمس تخسف خسوفاً : ذهب ضوؤها ، وخسفها الله وكذلك القمر .. وفي الحديث :"إنّ الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته". [و] في رواية أخرى : "إن الشمس والقمر لا ينكسفان..."[3]. وفي مكان آخر يقول :"كسف القمر يكسف كسوفاً وكذلك الشمس كسفت تكسف كسوفاً : ذهب ضوؤها واسودت ... والقمر في كل ذلك كالشمس . وكسف القمر : ذهب نوره وتغير إلى السواد . وكسفت الشمس وخسفت بمعنى واحد والكثير في اللغة ، وهو اختيار الفراء ان يكون الكسوف للشمس والخسوف للقمر"[4].

وحاصل الأمر أن (كسف وخسف) بمعنى ، بدليل ان الحديث النبوي يروى بالكاف والخاء ، والجوهري لم يسكت حين قال :"خسوف القمر كسوفه" بل عقب بالقول :"قال ثعلب : كسفت الشمس وخسف القمر ، هذا أجود الكلام ، وقال أيضاً :إلاّ أن الأجود فيه أن يقال : خسف القمر".

وعليه يكون (كسف وخسف) مقبولين من حيث الصحة لمدلول واحد ، وللمرء ان يختار ، وكان اختيار (العلوجي) للكاف من باب (الذوق اللغوي السليم) مع انه يمكن القول ان الذوق نفسه قد يقود إلى لختيار الخاء ، إلاّ أن اختيار الكاف قد يمثل ميلاً إلى اختيار الخفة في الصوت .

غير أن اللغة تطلب التوسع ، والتحديد الدقيق لمعنى الألفاظ وتخصيصها ، ومن هنا اختار الوائلي (الأجود في الكلام) (والكثير في اللغة) بتعضيد من الأفصح وهو القرآن الكريم، فكان اقرب إلى (الذوق اللغوي السليم).

ويبدو أن النسبية في الذوق اللغوي قد تقود إلى الموقف ونقيضه ، يقول الدكتور نعمة رحيم العزاوي :"إن الأديب بعقله الخالق[5]، وبموهبته الكبيرة ، يستخدم اللغة استخداماً خاصاً، ويستخرج منها كل إمكاناتها ، وأن الناقد اللغوي بمعرفته العميقة باللغة ، وبذوقه المدرب المصقول ، يجلو لنا سمات ذلك الاستخدام اللغوي الخاص ، فيجعلنا احسن فهماً له ، واشد إنساً

---

(1) الصحاح :١٣٤٩/٤-١٣٥٠.

(2) م . ن :١٤٢١/٤.

(3) لسان العرب :٦٧/٩-٦٨.

(4) م . ن :٢٩٨/٩.

(5) الخالق هو الله ولا غير .. ولو قال : (المبدع)لكان خيراً له.

به"[1] ويقول في مكان آخر :"ان التمسك بالأفصح مبدأ يضر باللغة ، ويحرمها صيغاً وأساليب كثيرة ، ويجعلها في نظر المتكلم وعرة الجانب ، عزيزة المنال"[2]ويقول أيضاً : "والفصيح عندي هو كل ما ارتفع عن العامي سواء أورد في المعجم ، وجاءت به النصوص القديمة ، أو لم يرد في المعجم ، ولم تأت به النصوص"[3].

وتصديقاً لهذا الموقف يثبت المثال الآتي :"وإذا كان فريق من النحويين .. يجيزون جمع (سوداء وبيضاء وحمراء) على (سوداوات وبيضاوات وحمراوات) لان في كلام العرب ما يصح هذا الجمع فليس للناقد المتزمت أن يحرم هذه الصيغ ، ويدعو إلى جمع الصفات المذكورة على وزن (فعل) فقط ، فيقال : (بيض وسود وحمر)" [4].

لكن هذا الموقف لا يلبث إلاّ قليلاً ، وإذا به لا يدعو لغير جمع (فعل) تمسكاً بالأفصح كأن لم يكن داعياً لغير ذلك ! يقول الدكتور العزاوي :"و (ادكن) مشتق من (الدكنة) وهي اللون الضارب إلى السواد ، كما أن (اخضر) مشتق من (الخضرة) و (احمر) وصف مشتق من (الحمرة) ، وأما في الجمع فيقال : (ثياب دكن) كما يقال (ثياب خضر وحمر) .." [5] . ويقول في مكان آخر :"والصحيح أن هذا الضرب من الوصف يفرد مع الموصوف المفرد ، ويجمع على (فعل) بضم فسكون مع الموصوف الجمع ، إذ يقال : (ورقة خضراء) و (أوراق خضر) ...وهذه لغة القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ **وَغَرَابِيبُ سُودٌ** ﴾ فاطر ٢٧ . وقال تعالى: ﴿ **وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا** ﴾ الكهف :٣١"[6].

وللمصححين في نظرتهم إلى الذوق – اتجاهات مختلفة ؛ فمنهم : عامل عليه ، مشجع له ، جاعل منه أحد فيصلين في النظر إلى النص الأدبي ، يقول يوسف نمر ذياب :"اعتمدت في هذا الثبت على أمرين ، أولهما : السلامة اللغوية دونما تكلف في التخريج والتأويل ... وثاني الأمرين : استشارة الذوق الأدبي في قبول الأسلوب المعاصر أو رفضه"[7].

ومنهم من لا يطلقه بهذا المدى ، ويعمل على تضييقه وربطه بما يسنده من القواعد والصحة ، يقول الشيخ محمد حسن آل ياسين :"وليست الاستحسانات الذوقية وحدها كافية في

---

(1) النقد اللغوي بين التحرر والجمود :١٩.

(2) م . ن : ٤٦.

(3) م . ن :٩٦.

(4) النقد اللغوي بين التحرر والجمود :٤٥ . ومن الأمثلة التي يصدق عليها هذا الحد من القطع ما يقوله إبراهيم الوائلي :"إن ما كان على وزن (افعل فعلاء)مما يوصف به المخلوق ؛ حسناً أو قبحاً أو عيباً أو لوناً لا يجمع مؤنثه على (فعلاوات) ، فلا يقال البتة : شقراوات وسمراوات وعرجاوات ، وإنما يقال في جمع المذكر والمؤنث : شقر وسمر وعرج ..." من أغلاط المثقفين :١٧٠.

(5) التعبير الصحيح :١٦.

(6) م . ن :١٣٥.

(7) حروف الإضافة في الأساليب العربية : ٧٠.

تسويغ ذلك ، إن لم يكن في القواعد العامة أو الاستعمال الأصيل أو أقوال السلف ما يدل على جوازه ، أو يستأنس به في الجواز أو يكون قرينة على صحته"[١]. ويقول في مكان آخر :"إننا لا نتعصب في المسائل اللغوية – بل العلمية كلها – لمدرسة معينة أو مذهب خاص ، بمقدار ما نتعصب للدليل الأقوى ، والبرهان الأقرب إلى الذوق ، والرأي الألصق بالمأثور من الشواهد الموثقة والإمارات المحققة"[٢].

---

(١) مسائل لغوية في مذكرات مجمعية :٨٧.

(٢) م . ن : ٤٤.

الفصل الثاني
مجالات التصحيح

المجال النحوي
أولاً: التعدية

توطئة

من المناسب – قبل البدء بمباحث الفصل – التنبيه على جملة مسائل منها:

- الفصل يعتني بالوصف والإحصاء وتوضيح الخطأ ، وليس بتتبع ما قاله المصححون وتدقيقه وتحقيقه ، فذلك قد سبق في فصل مضى ، وهذا يعني أن أشياء يمكن أن تقال – في مبحث (التعدية) على سبيل المثال – في (التضمين البصري) و (التناوب الكوفي) لهذه الأحرف في جزء غير يسير ، مما سيتناوله المبحث ، وبما يمكن أن ينهض بمبحث قائم برأسه .. وهذا يعني –أيضاً – أن ظواهر معينة قد اطردت ليتسع صدر الكتابة عنها ، ومقابل ذلك ، ليس للبحث أن يزعم أن ظواهر أخرى غير موجودة[1] ، لكن عذره في إنها لم تطرد فأبعدت .. من ذلك أن الفعل قد يتعدى بأكثر من حرف ، ولم يذكر ذلك المصححون ، وسيجد القارئ في ختام المبحث أنموذجاً منه للنظر والتحليل.
- وجد البحث أن هذا الباب من السعة والكثرة ، ما حداه إلى الابتداء به ، ومنحه العناية المطلوبة ، ويكفي التذكير بان عمل (المجمع العلمي العراقي – دائرة علوم اللغة العربية) الموسوم بـ (في أصول اللغة) كان عن الفعل وتعديته خطأ بهذا الحرف أو ذاك ، إدراكاً من المجمع بتفشي مثل هذه الأخطاء وضرورة التنبيه عليها ، فضلاً عن مبحثي الدكتور محمد ضاري حمادي ، الموسومين بـ (التعدية بالباء) و (التعدية بـ "على") اللذين يعدان الأنموذج العلمي الرصين في المعالجة .. عدا ما أفاض به بقية المصححين من توسع في هذا الباب ، ومنهم الدكتور نعمة رحيم العزاوي والأستاذ إبراهيم الوائلي والشيخ محمد جعفر إبراهيم الكرباسي والأستاذ يوسف نمر ذياب .
- إن عنوان المبحث (التعدية) يأتي متسقاً مع بعض نتائج المبحث ، وهو أقرب إلى الدقة من المصطلح البصري (حروف الجر) والمصطلح الكوفي (حروف الإضافة) فالأول يتناول الأثر وهو الجر ، والثاني يتناول المعنى : أما مصطلح (التعدية) أو بدقة اكثر (حروف

([1]) من ذلك أن يكون الفعل متعدياً ويستعملونه لازماً ، مثل قولهم :"من ذلك يمكن لنا القول" والصواب أن يقال :"من ذلك يمكننا القول" التعبير الصحيح :٦٨. أو أن يكون الفعل متعدياً لواحد ويعدونه لاثنين ، مثل قولهم :"غمط – بفتح الميم وكسرها –فلان فلاناً حقه ، أو : غمطه حقه" والصواب أن يقال :"غمط حقه، أو: غمط حق فلان" من أغلاط المثقفين : ١٠٤.

التعدية) فهو أقرب ما يكون إلى وظيفة هذه الحروف ، وهذا رأي قد يكون له ما يسوغه ، لكنه لا يذهب إلى إلغاء التسميات الأخرى ، وهي ما درج عليه علماؤنا وأساتذتنا.

- أما ما يتعلق ببقية مباحث الفصل فسيجد القارئ أن منهجاً ينتظم إيراد مفردات المباحث ، وهذا المنهج هو ورودها على وفق كثرتها وصولاً إلى الأقل ، من ذلك أن يكون المجال النحوي هو الأول لكثرة ورود الخطأ فيه ، ثم يتبعه المجال الصرفي وهكذا ... والمنهج نفسه في مفردات كل مبحث من هذه المباحث مع عناية بإيراد مثال للتطبيق في نهاية كل مبحث عدا الإملاء والصوت ... وجهد البحث – ما وسعه الجهد – أن تكون العبارة على مقتضى الحال المطلوب دون زيادة أو تمطيط للعبارة بما يثقل كاهلها ويبتعد بها عن الإيجاز الذي هو سمة العربية.

وفيما يأتي عرض لأبرز ما في مبحث (التعدية) من محاور:

آ. **ما اصله متعدٍّ إلى مفعوله بحرف جر معين ويعدونه بحرف جر آخر خطأً:**

١. ما أصله متعد إلى مفعوله بـ (الباء) ويعدونه بحرف جر آخر خطأً : ومن أمثلته : أحسن[١] وبرح[٢] وحصل[٣] و نوه[٤] و وثق[٥].

ومن تطبيقاتهم قولهم في الفعل (نوه) :"قل : نوهت بالأمر . ولا تقل : نوهت عنه . والتنويه بالشيء رفع ذكره"[٦].

٢. **ما أصله متعدٍّ إلى مفعوله بـ (اللام) ويعدونه بحرف جر آخر خطأً : ومن أمثلته :** أبه[٧] وسعى[٨] وينبغي[٩].

ومن تطبيقاتهم قولهم في الفعل (سعى) :"سعى لتحقيق هدفه : من الخطأ القول : سعى إلى تحقيق هدفه . والصواب : سعى لتحقيق هدفه ، لأنه لا يجوز استعمال الفعل مع غير ما يجب له من حروف الجر ومثلها : سعى لوقف العمل"[١].

---

(١) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ٩٩٣٦ في ٢ كانون الثاني ١٩٩٩.

(٢) نظرات في أخطاء المنشئين :٥٧/١.

(٣) دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥٨.

(٤) أخطاء لغوية : ٥٩ ، وينظر : حروف الإضافة .. :٨٩.

(٥) التعبير الصحيح :١٢٣.

(٦) أخطاء لغوية :٥٩ ، وينظر : حروف الإضافة ...:٨٩.

(٧) التعبير الصحيح :٢٢٢.

(٨) الخطأ الشائع :١١٩.

(٩) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ٩٨١١ في ١١ تموز ١٩٩٨ . وينظر : التعبير الصحيح : ١٣٤ ، حروف الإضافة :٨٣. الخطأ الشائع :١١٩ ، دروس في اللغة والنحو والإملاء :٥٨ ، مباحث في اللغة : ٢٦ ، نظرات في أخطاء المنشئين :٦٤/١.

٣. **ما أصله متعدٍّ إلى مفعوله بـ (عن) ويعدونه بحرف جر آخر خطأً :**

ومن أمثلته: أجاب[٢] وأحجم[٣] ورحل[٤].

ومن تطبيقاتهم قولهم في الفعل (أجاب) : "يرد عند المعاصرين استعمالهم : أجاب فلان على سؤال فلان . وكذلك يدور في محاورات الطلبة ، فانهم يعدون الفعل (أجاب) بالحرف (على) . وفي فصيح الكلام يرد هذا الفعل على أنواع:

١. **التعدية المباشرة** : جاء في (المصباح المنير) :"أجابه إجابة ، وأجاب قوله واستجاب له ، إذا دعاه إلى شيء فأطاع . وأجاب الله دعاه : قبله.

٢. **التعدية بالحرف (إلى)** : جاء في (لسان العرب) :"قول كعب بن سعد الغنوي (وداع دعا يا من يجيب إلى الندى)" .

٣. **التعدية بالحرف (عن)** : ففي (لسان العرب) :"الإجابة : رجع الكلام . تقول : أجاب عن سؤاله " وجاء مثله في (تاج العروس) :"وقد أجاب عن سؤاله ، وأجابه".

وعليه فإن الصواب أن يعدى الفعل (أجاب) بالحرف (عن) . فيقال :"أجاب عن سؤاله "وأجاب عن ثلاثة أسئلة". ويعدى تعدية مباشرة فيقال : أجاب سؤاله"[٥].

٤. **ما أصله متعدٍّ إلى مفعوله بـ (في) ويعدونه بحرف جر آخر خطأً : ومن أمثلته :**

أثر[٦] وأخذ[٧] واخطأ[٨] وحذق[٩] وفكر[١٠].

ومن تطبيقاتهم قولهم في الفعل (أثر) :"يشيع في لغة المثقفين مثل قولهم : (أثر – بالثاء المشددة – على كذا) – جاء في (لسان العرب) :أثر في الشيء ، ترك فيه أثراً ، وهو كذلك في

---

(١) الخطأ الشائع :١١٩.

(٢) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ٩٩٢١ في ١٢ كانون الأول ١٩٩٨ ، وينظر : التعبير الصحيح : ٤٩ ، حروف الإضافة :٨٠–٨١ ، الخطأ الشائع : ٨٤ ، دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥٧ ، نظرات في أخطاء المنشئين :٨٨/١.

(٣) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ٩٩٠١ في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٨.

(٤) نظرات في أخطاء المنشئين :١٧٧/١.

(٥) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ٩٩٢١ في ١٢ كانون الأول ١٩٩٨.

(٦) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ٩٧٣٧ في ٢٨ آذار ١٩٩٨ ، وينظر : حروف الإضافة : ٨٢ ، دروس في اللغة والنحو والإملاء :٥٦، مباحث في اللغة: ٢٢، ٣٣: نظرات في أخطاء المنشئين :١٢/١.

(٧) الخطأ الشائع :٨٦ ، وينظر : نظرات في أخطاء المنشئين :١٨/١.

(٨) نظرات في أخطاء المنشئين :١٤٤/١ ، وينظر : حروف الإضافة :٨٧–٨٨.

(٩) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ٩٩٦٥ في ١٣ شباط ١٩٩٩ ، وينظر : نظرات في أخطاء المنشئين :١٠٨/١.

(١٠) التعبير الصحيح :٢١٧.

معاجم اللغة المعروفة ... غير انه ورد في الحديث النبوي الشريف تعديته بالباء أيضاً ، جاء في (صحيح البخاري) ومثله في (صحيح مسلم) قوله صلى الله عليه وسلم –:"قد أثرت به حاشية الرداء من شدة جذبته".. ولم يرد الفعل (اثر) متعدياً بالحرف (على) ... وعليه فإن الفصيح في قول بعضهم (اثر على كذا) أن يقال فيه : (أثر في الشيء) وكذلك يصّح أن يعدى بالباء فيقال : (أثر به)..." [١].

٥. **ما أصله متعدٍّ إلى مفعوله بـ (مِنْ) ويعدونه بحرف جر آخر خطأً : ومن أمثلته** : اعتذر[٢] وانبثق[٣] وتضلع[٤] وسخر[٥] وانف[٦].

ومن تطبيقاتهم قولهم في الفعل (سَخِر) :"يمنع بعض المدرسين على تلاميذهم أن يستعملوا كلمة (سخر) متعدية بالباء فيقولون : سخر بفلان ، والصواب : سخر من فلان . قال تعالى: ﴿ **إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُم**﴾[٧] وقال تعالى: ﴿ **لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ**﴾[٨] ..."[٩]

٦. **ما أصله متعدٍّ إلى مفعوله بـ (إلى) ويعدونه بحرف جر آخر خطأً ، ومن أمثلته** : استند[١٠] وأَحبَّ[١١] وأصغى[١٢] وتردد[١٣] ونسب[١٤].

ومن تطبيقاتهم قولهم في الفعل (استند) :"لم يستند في معطياته على قوانين موسيقية" و "يستند على شيوع روح العناد" ووجه الخطأ في هاتين العبارتين استعمال حرف الجر (على) مع الفعل (استند) والحرف الذي يناسب هذا الفعل هو (إلى) لذا كان الصواب أن يقال :"لم يستند في

---

(١) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ٩٧٣٧ في ٢٨ آذار ١٩٩٨.

(٢) التعبير الصحيح :٨٤ ، وينظر : حروف الإضافة :٨١ ، الخطأ الشائع :٩٣ ، دروس في اللغة والنحو والإملاء :٥٨ ، مباحث في اللغة : ٢٤.

(٣) الخطأ الشائع :٩٦ ، وينظر : نظرات في أخطاء المنشئين :٤٩/١.

(٤) أخطاء لغوية :٦٢.

(٥) الخطأ الشائع :١١٨ ، وينظر : حروف الإضافة :٨٤ ، نظرات في أخطاء المنشئين :٢٠٥/١.

(٦) نظرات في أخطاء المنشئين :٣٧/١.

(٧) سورة هود /الآية ٣٨ وكان من سهو الطبع ورودها : إن يسخروا.

(٨) سورة الحجرات /الآية ١١.

(٩) نظرات في أخطاء المنشئين :٢٠٥/١.

(١٠) التعبير الصحيح : ٦٣ ، ٦٦ ، وينظر : الخطأ الشائع : ٨٩ ، دروس في اللغة والنحو والإملاء :٥٧.

(١١) نظرات في أخطاء المنشئين :٩٩/١.

(١٢) الخطأ الشائع :٩١.

(١٣) نظرات في أخطاء المنشئين :١٧٩/١.

(١٤) الخطأ الشائع :١٤٠ ، من أغلاط المثقفين :٤٠.

معطياتـه إلـى قـوانين موسـيقية" و "يسـتند إلـى شـيوع روح العنـاد" جـاء فـي (أسـاس البلاغـة) : "أسندت إليه أمري" وجاء في مختار الصحاح :"استند إليه".[١]"

٧. ما أصله متعدٍّ إلى مفعوله بـ(على) ويعدونه بحرف جر آخر خطأً : ومن أمثلته :

أحالَ[٢] وأسف[٣] وتاب[٤] وظفر[٥] ونبه[٦].

ومن تطبيقاتهم قولهم في الفعل (نبه): "(التي نبهتني إلى بعض القضايا) ووجه الخطأ في هذه العبارة تعدية الفعل (نبه) بـ (إلى) والصواب أن يعدى بـ (على) .. جاء في (مختار الصحاح) :"نبهه على الشيء فتنبه هو عليه" ويقال كذلك : (نبهته على أخطائه) و (أريد أن أنبهك على أمر) . وقد راعت بعض الكتب التراثية في عنواناتها هذه القاعدة ، من ذلك كتاب (التنبيهات على أغاليط الرواة) و (التنبيه على حدوث التصحيف) و (التنبيه على غلط الجاهل والنبيه) ، وعلى ذلك فصواب العبارة المشار إليها هو : (التي نبهتني على بعض القضايا). [٧]"

ب. ما أصله متعدٍّ بنفسه ويعدى بحرف جر خطأ:

١. ما أصله متعدٍّ بنفسه ويعدونه بـ (الباء) خطأً : ومن أمثلته:

اعتقد[٨] وباشر[٩] والتقى[١٠] و بدأ[١١] و ذرف[١٢].

ومن تطبيقاتهم قولهم في الفعل (باشر) : "باشر بكتابة الرسالة ، وباشر في عمله .. يعدون الفعل (باشر) بالباء أو بالحرف (في) . والصحيح أن هذا الفعل يتعدى بنفسه ، فيقال :

---

(١) التعبير الصحيح : ٦٣ ، ٦٦.

(٢) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ٩٩٦٥ في ١٣ شباط ١٩٩٩ ، طرائف لغوية . الجمهورية . العدد ٩٧٩٣ في ١٥ حزيران ١٩٩٨ ، مباحث في اللغة :٤٣.

(٣) حروف الإضافة : ٧٨-٧٩ ، وينظر : الخطأ الشائع : ٩٠ ، دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥٩ ، نظرات في أخطاء المنشئين :٢٧/١ ، طرائف لغوية . الجمهورية . العدد ٩٩٦٢ في ٨ شباط ١٩٩٩.

(٤) نظرات في أخطاء المنشئين :٨٠/١.

(٥) الخطأ الشائع :١٢٤.

(٦) التعبير الصحيح : ١٣٧ ، وينظر : الخطأ الشائع :١٣٩.

(٧) التعبير الصحيح : ١٣٧-١٣٨.

(٨) م . ن : ١٤٨.

(٩) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ٩٧٨١ في ٣٠ أيار ١٩٩٨ ، وينظر : الخطأ الشائع : ١٠٠ ، دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥٩ ، نظرات في أخطاء المنشئين :٥٨/١.

(١٠) دروس في اللغة والنحو والإملاء :٥٦.

(١١) نظرات في أخطاء المنشئين :٥٦/١.

(١٢) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ١٠٠٤٢ في ٥ حزيران ١٩٩٩ .

باشر كتابة الرسالة ، وباشر عمله .. وجاء في (القاموس المحيط) :"باشر الأمر : وليه بنفسه" وكذلك ما ورد في (مختار الصحاح) :"ومباشرة الأمور أن تليها بنفسك" وفي (المصباح المنير) :"باشر الرجل زوجته ، تمتع ببشرتها ، وباشر الأمر تولاه ببشرته وهي يده ، ثم كثر حتى استعمل في الملاحظة".[١]"

٢. **ما أصله متعدٍّ بنفسه ويعدونه بـ (مِنْ) خطأً : ومن أمثلته :**

عانى[٢] وتزوج[٣] و تهيب[٤] واحذر[٥] وتجنب[٦].

ومن تطبيقاتهم قولهم في الفعل (عانى) :" (أنه يعاني من الوحشة) والصحيح أن الفعل (عانى) يتعدى بنفسه ، ولا يحتاج إلى أن يعدى بحرف الجر (من) ومعنى ذلك أن الصواب أن يقال : (أنه يعاني الوحشة) ومثل هذا قولهم : (يعاني فلان من الألم) و (عانى فلان من القلق) والوجه أن يقال : (يعاني فلان الألم) و (عانى فلان القلق) ، قال الشاعر:

لا يعرف الشوق إلاّ من يكابده ولا الصبابة إلاّ من يعانيها"[٧].

٣. **ما أصله متعد بنفسه ويعدونه بـ(في) خطأ : ومن أمثلته:**

بت[٨] وتداول[٩].

ومن تطبيقاتهم قولهم في الفعل (بت) :"يقولون : (بت في الحكم) أي : أمضاه أو قطعه وهو خطأ ، والصواب : بت الحكم ، وتقول : بت الوعد : أكد إنجازه.." [١٠].

٤. **ما أصله متعد بنفسه ويعدونه بـ(عن) خطأً : ومن أمثلته :**

تحرى[١١] وروح[١٢] وتحاشى[١٣].

ومن تطبيقاتهم قولهم في الفعل (تحرى):"تحرى فلان الأمر: من الخطأ قولهم : تحرى فلان عن الأمر، والصواب هو: تحرى فلان الأمر، لأن الفعل يتعدى بنفسه إلى مفعول"[١٤].

٥. **ما أصله متعدٍّ بنفسه ويعدونه بـ (إلى) خطأً : ومن أمثلته :**

---

(١) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ٩٧٨١ في ٣٠ أيار ١٩٩٨.
(٢) التعبير الصحيح :١١٨ ، ١٧٤ ، وينظر : الخطأ الشائع :١٢٥ ، من أغلاط المثقفين :٢٩.
(٣) الخطأ الشائع :١٠٣ ، وينظر : نظرات في أخطاء المنشئين :٢٠٠/١.
(٤) الخطأ الشائع :١٠٤.
(٥) التعبير الصحيح :١١٥ ، ١٩٤ ، وينظر : الخطأ الشائع :٨٥ ، نظرات في أخطاء المنشئين :١٠٧/١.
(٦) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ٩٨٩٦ في ٧ تشرين الثاني ١٩٩٨.
(٧) التعبير الصحيح : ١١٨.
(٨) نظرات في أخطاء المنشئين :٤٩/١.
(٩) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ١٠٠٣٢ في ٢٢ أيار ١٩٩٩.
(١٠) نظرات في أخطاء المنشئين :٤٩/١.
(١١) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ٩٩١١ في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٨ ، الخطأ الشائع :١٠٢.
(١٢) نظرات في أخطاء المنشئين :١٩٠/١.
(١٣) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ٩٩٤٦ في ١٦ كانون الثاني ١٩٩٩.
(١٤) الخطأ الشائع :١٠٢.

زار . مثل قولهم :"(يحسن أن نبرمج زيارتنا إلى أقاربنا) و (أكدت زيارات لي إلى عواصم ومدن عربية أن المصادر...) وفي هاتين العبارتين خطأ واحد ، وهو تعدية الفعل (زار) ومصدره بحرف الجر (إلى) وهما مستغنيان عنه ومتعديان مباشرة ... ولذا كان الصواب : (يحسن أن نبرمج زيارتنا أقاربنا) و (أكدت زيارات لي عواصم ومدنا عربية أن المصادر...)."[١].

٦. **ما أصله متعدٍّ بنفسه ويعدونه بـ (على) : ومن أمثلته :**

أدمن[٢] وحوى[٣] وتعرف[٤] و نؤكد[٥] وحاز[٦].

ومن تطبيقاتهم قولهم في الفعل (حوى واحتوى) :"يكثر في الكتب العلمية ولا سيما كتب الكيمياء استعمال فعل (حوى) ومضارعه (يحوي) واسم فاعله (حاو) استعمالاً غير صحيح ، إذ يقولون : هذه المادة تحوي على كذا وكذا ، او : هي حاوية على كذا وكذا ، والصواب حذف حرف الجر (على) لان فعل (حوى) يتعدى بنفسه فيقال : هذا الإناء يحوي السائل الملون.." [٧].

جـ. ما أصله متعدٍّ بحرف جر ويعدونه بنفسه خطأً:

١. ما أصله متعدٍ بـ (الباء) ويعدونه بنفسه خطأً : مثل (سمح) [٨] وقولهم فيه :"(هل تسمحين القرب منك؟) ... والصواب هل تسمحين بالقرب منك ؟ لان الفعل (سمح) لا يتعدى إلى المفعول بنفسه ." [٩] .

٢. ما أصله متعد بـ (اللام) ويعدونه بنفسه خطأً : مثل (أذعن) وقولهم فيه :"يشيع في الاستعمال الحديث :"أذعنه" وليس في المظان التعدية المباشرة ، وانما فيها تعدية الفعل (أذعن) باللام جاء في (أساس البلاغة) للزمخشري : (أذعن له : إذا ساس وانقاد)." [١٠].

٣. ما اصله متعد بـ (عن) ويعدونه بنفسه خطأً : مثل (كشف) وقولهم فيه :"قل : كشفت عن مآربه . ولا تقل : كشفت مآربه . فأنت تكشف الثوب عن الجسم ولا تكشف الجسم مثلما تكشف الزيف عن المآرب الخبيثة." [١١].

---

(١) التعبير الصحيح :٢١٠.

(٢) م . ن : ٤١ ، وينظر: دروس في اللغة والنحو والإملاء:٦٠، نظرات في أخطاء المنشئين: ١٦٣/١.

(٣) من أغلاط المثقفين :١١٧.

(٤) التعبير الصحيح :٢٨ ، ويذكر إجازة الدكتور مصطفى جواد التعدية بـ (إلى) بنصوص تراثية.

(٥) حروف الإضافة : ٧٩ ، وينظر : دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥٧ ، نظرات في أخطاء المنشئين:٢٩/١.

(٦) نظرات في أخطاء المنشئين :١٣٠/١.

(٧) من أغلاط المثقفين :١١٧.

(٨) التعبير الصحيح :١٥٤ ، وينظر : من أغلاط المثقفين : ٨٨.

(٩) من أغلاط المثقفين : ٨٨.

(١٠) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ١٠٠٦٧ في ١٠ تموز ١٩٩٩.

(١١) حروف الإضافة : ٨٢.

٤. ما اصله متعد بـ (في) ويعدونه بنفسه خطأً : مثل (توغل) وقولهم فيه :"(حاولت قوة التوغل جنوب لبنان). [والخطأ] تعدية مصدر الفعل (توغل) بنفسه ، والصحيح أن هذا المصدر وفعله يتعديان بحرف الجر (في) فيقال : (توغل في البلاد) و (التوغل في المكان) لذا كان الصواب : (حاولت قوة التوغل في جنوبي لبنان)." [١].

٥. ما أصله متعد بـ (من) و (على) ويعدونه بنفسه خطأً : مثل (جزع) وقولهم فيه : "يقولون في استعمالهم "جزع الشيء:" بتعدية الفعل (جزع) إلى مفعوله تعدية مباشرة، وهذا الفعل يرد لازماً في فصيح الكلام ، يقال : (جزع فلان) . ومنه الصفة المشبهة (جزع) . جاء في (لسان العرب) :"جزع - بالكسر -يجزع جزعاً فهو جازع وجزع وجزوع"ويستعمل متعدياً بالحرف (على) والحرف (من) جاء في (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ج١ ص٣٤٤): "توفي ابني فجزعت عليه" وفيه "قالت : فجزعت من ذلك" وعليه فان تعدية الفعل (جزع) تعدية مباشرة على ما يرد في كلام المعاصرين لم يعثر على فصيح منه." [٢].

٦. ما أصله متعد بـ (إلى) ويعدونه بنفسه خطأً : مثل (احتاج) وقولهم فيه :"ويقولون : احتاج عدداً كبيراً من الكتب . والصواب : احتاج إلى عدد كبير من الكتب." [٣].

د. ما أصله متعدٍّ إلى مفعوله الثاني بنفسه ، ويعدونه بحرف جر خطأً:

١. ما يعدونه إلى مفعوله الثاني بـ (الباء) خطأً : مثل الزم[٤] و بصر[٥].

ومن تطبيقاتهم قولهم في الفعل (الزم) :".. ومن المفيد أن نذكر هنا أن الفعل (الزم) يتعدى إلى مفعولين تعدياً مباشراً ، فيقال : (ألزمت محمداً الحضور) ولا يقال (ألزمت محمداً بالحضور) و (الزمني فلان الحضور)[٦] ولا يقال : (الزمني فلان بدفع المبلغ) . قال تعالى : ﴿**وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ**﴾ الإسراء :١٣." [٧].

٢. ما يعدونه إلى مفعوله الثاني باللام خطأً : مثل : (أجر) وقولهم فيه :"،يقولون : اجر الدار لتاجر غني . أي : أكراه إياها ، والصواب : أَجَر الدار تاجراً غنياً ..."[٨].

٣. ما يعدونه إلى مفعوله الثاني بـ (من) خطأً : مثل : (سلب)[٩] و(حَرَم)[١٠].

---

(١) التعبير الصحيح : ١٢٦-١٢٨.
(٢) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ٩٨٩١ في ٣١ تشرين الاول ١٩٩٨.
(٣) نظرات في أخطاء المنشئين : ١٢٨/١.
(٤) التعبير الصحيح :١٣٢.
(٥) نظرات في أخطاء المنشئين :٦٠/١.
(٦) يقتضي السياق القول : الزمني فلان دفع المبلغ ليتسق مع ما بعده.
(٧) التعبير الصحيح : ١٣٢.
(٨) نظرات في أخطاء المنشئين :١٥/١.
(٩) التعبير الصحيح : ٨٠ .
(١٠) نظرات في أخطاء المنشئين : ١١٠/١.

ومن تطبيقاتهم قولهم في الفعل (سلب) :"لأنه يسلب علم اللغة من هدفه الأساس) ووجه الخطأ في هذه العبارة جعل الفعل (سلب) متعدياً لمفعول واحد ، وهو متعد لمفعولين يباشرهما معاً من غير أن يصل إلى الثاني منهما بحرف الجر (من) ومثل هذا الخطأ قولهم : (سلب منه ماله) والوجه أن يقال في العبارة الأولى (لأنه يسلب علم اللغة هدفه الأساس) ويقال في العبارة الثانية : (سلبه ماله) . جاء في القرآن الكريم : ﴿ **وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ** ﴾ الحج : ٧٣ [١]. ويجوز أن يقال (ستلبه ماله استلاباً)." [٢].

٤. **ما يعدونه إلى مفعوله الثاني بـ (إلى) خطأً :**

مثل : (أعار)[٣] و (خول)[٤]

ومن تطبيقاتهم قولهم في الفعل (خول) :"خول يخول تخويلاً .خول فلاناً شيئاً : ملكه إياه . قال تعالى : ﴿**ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً**﴾ [٥] ويقولون : خول إليه الصرف في المصارف ، وهذا غير صحيح والصواب : خوله الصرف في المصارف . لأن (خول) تنصب مفعولين . ونقول: خوله الشيء : ملكه إياه." [٦].

هـ. ما أصله متعدٍّ إلى مفعوله الثاني بحرف جر ويعدونه بنفسه خطأً :

١. **ما أصله متعدٍ إلى مفعوله الثاني بـ (الباء) ويعدونه بنفسه خطأً** : مثل : وسم[٧] ورمى[٨].
ورمى[٨].

ومن تطبيقاتهم قولهم في الفعل (وسم) : "(لم يتجاوز الشاعر نصه الموسوم (...) ... وجاء في المقال نفسه : (أما قصيدة ... الموسومة...)إن في هاتين العبارتين ضرباً واحداً من الخطأ ، هو تعدية اسم المفعول إلى ما بعده بنفسه ، والصحيح تعديته هنا بحرف الجر (الباء) إذ يقال في العبارة الأولى: (لم يتجاوز الشاعر نصه الموسوم بـ (...) ويقال في العبارة الثانية: (أما قصيدة ... الموسومة بـ). وواضح أن الفعل (وسم) وكذلك ما يشتق منه يتعدى إلى مفعولين (يصل إلى الأول بنفسه ويصل إلى الثاني بحرف الجر الباء ، إذ يقال : (وسمت المقالة بعنوان كذا) ويقال : (الرسالة الموسومة بكذا) و (البحث الموسوم بكذا)." [٩].

٢. **ما أصله متعد إلى مفعوله الثاني بـ (في) و (الباء) ويعدونه بنفسه خطأً** : مثل (جهز وقولهم فيه : "يرد في استعمال المعاصرين مثل قولهم : (جهزه أثاثاً) فهم يستعملون هذا

---

(١) رسمت في الأصل الذئاب . وهذا من سهو الطباعة .
(٢) التعبير الصحيح : ٨٠ .
(٣) م . ن : ٥٢ ، ١٠٧.
(٤) نظرات في أخطاء المنشئين : ١٥٤/١.
(٥) سورة الزمر / الآية ٤٩ .
(٦) نظرات في أخطاء المنشئين :١٥٤/١.
(٧) التعبير الصحيح :١٢٠.
(٨) نظرات في أخطاء المنشئين :١٨٨/١.
(٩) التعبير الصحيح : ١٢٠.

الفعل الثلاثي المزيد بالتضعيف متعدياً إلى مفعوله الثاني تعدية مباشرة . قال تعالى : ﴿**وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ**﴾ يوسف : ٥٩ ، ويعدى هذا الفعل بالحرف (في) جاء في (النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ج ٢ ص٨١ :"أنه جهز فاطمة في ضميل وقربة ووسادة أدم"وعليه فإن هذا الفعل يأتي مستعملاً مع الحرف (الباء) و (في) فيعدى إلى مفعوله بهما ، ولم يرد عند أهل الفصاحة معدى إلى مفعوله الثاني تعدية مباشرة كما يقولون الآن (جهزه أثاثاً) وإنما يقال : (جهزه بأثاث)"[١].

و. ما أصله متعد الى مفعوله الثاني بحرف جر معين ويعدونه بحرف جر آخر خطأً:

١. **ما أصله متعدٍّ الى مفعوله الثاني بـ (على) ويعدونه بـ (اللام) خطأً** : مثل : (عرض) وقولهم فيه :"عرضه على المشاهدين : من الخطأ قولنا : عرضه للمشاهدين . والصواب هو : عرضه على المشاهدين"[٢].

٢. **ما أصله متعدٍّ إلى مفعوله الثاني بـ (على) ويعدونه بـ (في) خطأً** : مثل : (أعان) ، وقولهم فيه :"أعانه على الأمر : من الخطأ القول : أعانه في الأمر . والصواب هو : أعانه على الأمر." [٣].

٣. **ما أصله متعدٍّ إلى مفعوله الثاني بـ (إلى) ويعدونه بـ (على) خطأ** : مثل : (صوب)، وقولهم فيه : " ويقولون : صوب السهم على الهدف . والصواب : صوب السهم الى الهدف." [٤].

وتجدر الإشارة – في ختام هذا المبحث – إلى أن الخطأ في استعمال حروف التعدية يتعدى الأفعال إلى الأسماء والتراكيب أيضاً مثل قولهم : (لأجل ذلك) والصحيح (من اجل ذلك)[٥] وقولهم : (بدون أجر) والصحيح (من دون أجر) [٦] وقولهم (وفق) والصحيح (على وفق)[٧] وقولهم (على الأقل) والصحيح (في الأقل)[٨] ...ومثل قولهم في الأمثال : (ضرب أخماساً لأسداس) والصحيح (في أسداس)[٩] وقولهم : (عن بكرة أبيهم) والصحيح (على بكرة أبيهم)[١٠].

---

(١) في أصول اللغة . الجمهورية . العدد ٩٩٢١ في ١٢ كانون الأول ١٩٩٨.
(٢) الخطأ الشائع :١٢٥.
(٣) م . ن : ٩٢.
(٤) نظرات في أخطاء المنشئين : ٢٦٣/١.
(٥) م . ن : ١٦/١.
(٦) م . ن : ١٦٤/١.
(٧) دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥٧.
(٨) دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥٦ ، وينظر : حروف الإضافة :٧٥.
(٩) نظرات في أخطاء المنشئين :٢٧١/١.
(١٠) م . ن :٦٦/١.

مثال للتحليل / رغب

ما يقوله المصححون

يقول عبدالحق فاضل :"الباء والفاء :أحياناً يستعملون كلاً منهما في مكان الآخر ، فمن استعمال الباء بدل الفاء : رغب بالشيء . صوابها : رغب فيه." [١].

وفي مكان آخر يقول :"رغب بالشيء : خطأ . كما قلنا عند الكلام عن تبادل الباء والفاء . الصواب : رغب فيه .كما أن رغب شيئاً وهو مرغوب ، خطأ أيضاً . صوابه : رغب في الشيء وهو مرغوب فيه وضده : مرغوب عنه." [٢].

ويقول الشيخ الكرباسي:

١. "**رغب في الشيء** : أراده وجاراه ، قال تعالى ﴿**وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ**﴾ [٣] ويقولون : رغب الشيء أو رغب بالشيء : أراده . والصواب : رغب في الشيء ، ويقولون : رغبة بصحبته والصواب : رغبه في صحبته وأرغبه فيها.
٢. **رغب عن الشيء** : لم يرده . قال تعالى : ﴿ **أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾ [٤].
٣. رغب الى فلان واليه ، ورغب الى الله توجه إليه ضارعاً سائلاً . قال تعالى : ﴿ **وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ**﴾ [٥].
٤. رغب بنفسه عن الشيء .صَرَفَها عنه وعليه . قال تعالى : ﴿**وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ**﴾[٦]". [٧]

الملاحظ

١. يرى عبدالحق فاضل والشيخ الكرباسي أن :رغب شيئاً ورغب بالشيء خطأ . أي : أن تعدية الفعل بنفسه وبالباء خطأ . والصواب : رغب فيه ، بمعنى : أراده . ورغب عنه ، بمعنى : لم يرده .
٢. الظاهر من تفصيل الشيخ الكرباسي أن الفعل يتعدى بـ (إلى) في الآية : ﴿**وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ**﴾ ويتعدى بـ (الباء) أيضاً في الآية : ﴿ **وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ**﴾ويعدى إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بـ (في)إذا كان مضعفاً أو مهموزاً في قوله : رغبه وأرغبه في صحبته.

---

(١) أخطاء لغوية :٤٥ . والصحيح أن يقول :الباء و (في).
(٢) م . ن :٥٣.
(٣) سورة النساء /الآية ١٢٧.
(٤) سورة مريم / الآية ٤٦.
(٥) سورة الشرح /الآية ٨.
(٦) سورة التوبة / الآية ١٢٠ ، وقد وردت في الأصل : ولا يرغبون.
(٧) نظرات في أخطاء المنشئين :١٨٣/١ .

٣. وربما سها الشيخ عن توجيه الآية : ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ لأن الفعل هنا تعدى بنفسه ، إذ تقدير الآية : وترغبون نكاحهن .

ما تقوله مظان اللغة

١. قال ابن فارس :"رغب : الراء والغين والباء ، أصلان أحدهما طلب لشيء والآخر سعة في شيء ، فالأول : الرغبة في الشيء : الإرادة له : رغبت في الشيء : فإذا لم ترده قلت : رغبت عنه"[١].

٢. قال الجوهري :"رغبت في الشيء : إذا أردته . ورغبت عن الشيء : إذا لم ترده وزهدت فيه . وأرغبني في الشيء ورغبني فيه ، بمعنى . قال الشاعر :

وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب "[٢].

٣. قال الزمخشري :"ومن المجاز : رغب رأيه أحسن الرغب . وارغب الله قدرك ، وسعه وأبعد خطوه ، ورغب بنفسه عنه ، وإلى الله ارغب." [٣].

٤. قال الرازي :"رغب فيه : أراده .ورغبه أيضاً ." [٤].

٥. قال ابن منظور :"رغب يرغب رغبة : إذا حرص على الشيء وطمع فيه . والرغبة : السؤال والطمع . وأرغبني في الشيء ورغبني بمعنى ، ورغبه : أعطاه ما رغب." [٥].

٦. قال الفيومي :"رغبت في الشيء ورغبته ، يتعدى بنفسه أيضاً : إذا أردته"[٦].

٧. قال الفيروز آبادي :"وأرغبه غيره ورغبه." [٧].

٨. وجاء في المعجم الوسيط :"ورغب الشيء وفيه : أراد ، ورغب إليه : ابتهل وضرع وطلب ، ورغب عن الشيء :تركه متعمداً وزهد فيه ، رغب بنفسه عن الشيء : ترفع عنه.." [٨].

النتائج

١. وردت التعدية في القرآن الكريم على النحو الآتي:

آ. بنفسه في الآية :﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾بتأويل المصدر الواقع مفعولاً به.

ب. بـ (عن) في الآية : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾.

جـ. بـ (الى) في الآية : ﴿وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ ويكون توجيه الآية : فارغب الى ربك

---

(١) مقاييس اللغة :٤١٥/٢.
(٢) الصحاح :١٣٧/١.
(٣) أساس البلاغة :١٦٨.
(٤) مختار الصحاح :٢٤٨.
(٥) لسان العرب :٤٢٢/١.
(٦) المصباح المنير :٢٤٨/١.
(٧) القاموس المحيط :٧٤/١.
(٨) ٣٥٦/١.

د. بـ (الباء) . الآية : ﴿ **وَلاَ يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ** ﴾ ويكون توجيه الآية بتعديته الى مفعولين : الأول بالباء والثاني بـ (عن) .

هـ. لم ترد في القرآن الكريم التعدية بـ (في).

٢. عدا تعدية لفعل بالتضعيف وبالهمزة ، ورد الفعل متعدياً بـ (في) و (عن) في جميع المظان اللغوية .

٣. وردت تعديته بنفسه عند الزمخشري والرازي والفيومي والمعجم الوسيط

٤. وردت تعديته بالباء عند الزمخشري وابن منظور مع اختلاف في الدلالة.

٥. ووردت تعديته بـ (إلى) عند الجوهري والزمخشري.

وصفوة الكلام : إنّ الفعل يتعدى بنفسه وبالباء و (في) و (عن) و(الى) وفي ذلك توسيع على المنشئين ، واعتناء بما لدى المعجميين ، وإثراء لمعاني الفعل مع كل حرف[1].

---

(1) من طريف ما يرويه الدكتور نعمة رحيم العزاوي عن مصطفى جواد والكرملي والعقاد ، بشأن "رغب" قوله :"وينكر (أي : مصطفى جواد) رغب أن اكتب ، ويوجب أن يقال : رغب في أن اكتب . وكان العلامة الكرملي قد خطأ العقاد ، لأنه عدى الفعل (رغب) بنفسه ، وحذف منه حرف الجر ، في بعض شعره . قال الكرملي :"ورغب لا يحذف منه حرف الجر لأنه يتعدى بحرفين مختلفين : فيه وعنه ويختلف معناه بموجبهما " فرد عليه العقاد بقوله :"لا يا مولانا ، إن حرف الجر يحذف من رغب ومشتقاتها كما جاء في القرآن الكريم : ﴿**وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ**﴾.
المورد . المجلد السادس . العدد الأول ١٩٧٧ / مناهج التصويب اللغوي :١٨.

ثانياً. التركيب (موضوعات نحوية)

يقصد بـ (التركيب) المواضيع النحوية التي يكثر فيها الخطأ ، أي : ما يخرق قاعدة نحوية من حيث الإعراب والصيغ والمسائل الأخرى مما لم تعهده اللغة العربية نحوياً ، وفيما يأتي ابرز المواضيع:

١. المثنى والملحق به :

من مظاهر الخطأ فيه :

- في الإعراب : مثل قولهم :"إلى المتهمان الهاربان" و " بما أنكما متهمين"[١]. والصحيح : إلى المتهمين الهاربين ، وبما أنكما متهمان.
- في صيغته : مثل قولهم :" ربحوا مباراة وخسروا مبارتين"[٢]. والصحيح : مباراتين.

أو قولهم :"عيناها زرقاوتان"[٣] والصحيح :زرقاوان"

- التحدث عنه بصيغة الجمع : مثل قولهم :"المدرجة أسماؤهم"[٤] والصحيح :المدرج اسماهما.
- في استعمال الملحق به (كلا) : مثل قولهم :"جاء في مقال نشرته جريدة الجمهورية في ١٩٨٨/١٢/٢٨ (وكلاهما ولدا من رحم ثقافي واحد) وجاء في مقال نشرته جريدة الثورة في ١٩٨٩/١/٢١ : (وكلا الطرفين موجودان في كل استعارة) في هاتين العبارتين استعمال اجمع اللغويون على استضعافه ، وهو إيراد ما بعد (كلا)دالاً على التثنية ، حملاً على المعنى والفصيح إيراد ما بعدها دالاً على المفرد حملاً على اللفظ ، لان معنى (كلا) هنا : (كل من) ولذا كان على الكاتب أن يقول : (وكلاهما ولد من رحم ثقافي واحد) لان معنى هذه العبارة (كل منهما ولد من رحم ثقافي واحد) ...

وقد استعمل الفرزدق هاتين اللغتين معاً في وقت واحد :

كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي

فعلق ابن جني على هذا البيت في الخصائص (٣/٣١٤) قائلاً :" فقوله : كلاهما قد أقلعا ضعيف لأنه حمل على المعنى ، وقوله (وكلا انفيهما رابي) قوي لأنه حمل على اللفظ"[٥].

٢. النواسخ :

---

(١) من أغلاط المثقفين :٢٨.

(٢) نظرات في أخطاء المنشئين :١/٤٥.

(٣) م ، ن :١/١٩٨.

(٤) دروس في اللغة والنحو والإملاء :٥٤.

(٥) التعبير الصحيح :١٧٢ وينظر : طرائف لغوية . الجمهورية . العدد ١٠٤١٢ في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٠ ، والعدد ١٠٧١٩ في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠١ ودروس في اللغة والنحو والإملاء :٧١.

من مظاهر الخطأ فيها:

- **في الإعراب** : مثل قولهم :"المذيعان كانوا موجودان ..." والصحيح . كانا موجودين . و : "كون العراق عضو..." والصحيح :عضواً . و : "إن علينا واحب ..." والصحيح: واجباً و : " إن التجربتين حديثتين.." والصحيح : حديثتان[1]. و : " إذا كنت سالٍ..." والصحيح :سالياً [2]. و : " نظرت في عيون زميلتي ، كانتا نديتان.." والصحيح : نديتين[3]. و : " إن ثمة تقدم واضح ... والصواب :ان ثمة تقدماً واضحاً . لان (ثمة) ظرف دال على الإشارة وهو خبر (ان) مقدم و (تقدماً) اسمها مؤخر و (واضحاً) نعت..."[4].
- **مجانبة الفصيح في أخبار بعضها** : مثل خبر (أوشك) وهو الفعل المضارع المقترن بـ (ان) في مثل قولهم :"وفي اللحظة التي أوشكت فيها على الغرق جذبتني يد قوية..." والصحيح أن يقال : أوشكت فيها ان اغرق"[5]. أو أن يكون الأمر عكس ذلك في خبر (كاد) وهو الفعل المضارع دون اقتران بـ (أن) في مثل قولهم :"الذي يكاد أن يجعل المسرح جزءاً من القاعة .. [و] الفصيح الكثير في استعمال فعل المقاربة (كاد) هو أن يخلو خبره ، أو الفعل المضارع بعده من (ان) يقال : كاد الخبر ينتشر ... وأما اقتران المضارع بعد (كاد) بـ (أن) فقليل ، ولعله خاص بالشعر ... وقد ورد (كاد) في القرآن الكريم في استعمالاته جميعاً غير مقترن خبره بـ (أن) من ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي** ﴾ الأعراف : ١٥٠ و ﴿ **وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ** ﴾ البقرة : ٧١ و ﴿**لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ** ﴾ البقرة ٢٠[6] و ﴿**يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ** ﴾ النور :٣٥ ، من هذا يتضح أن الأفصح ... هو .. الذي يكاد يجعل المسرح..."[7].
- **فتح همزة (أن) بعد (إذ)** في مثل قولهم :"قال الشاعر في ص ١٠٩ : (إذ انك اليوم قد نلت مني بحد اللسان) . المعروف أن أوجه استعمال (إذ) أن تضاف إلى الجمل الاسمية

---

(1) دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٦٣-٦٥.
(2) لغة الضاد : جـ٣ ص١١٥ : مبحث (قراءة لغوية في شعر عبدالقادر الناصري) للدكتور نعمة رحيم العزاوي .
(3) من أغلاط المثقفين :٨٣.
(4) م ، ن :١٧٨.
(5) التعبير الصحيح : ٩٨.
(6) الآية : ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ هي ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ والآية ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾ من سورة الإسراء /الآية ٧٤ وليست من سورة البقرة /الآية ٢٠.
(7) التعبير الصحيح : ٢٠٨ ويقول الشيخ الكرباسي بعد ذكره رأي ابن قتيبة القائل بخطأ إدخال (أن) على خبر (كاد) ومجيئه قليلاً في الشعر "وإني أرى دخول (أن) على خبر (كاد)وارداً في النثر ، كما هو وارد في الشعر ومنه الحديث (ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب) وهو ليس قليلاً في الشعر كما زعم وإنما هو كثير .." نظرات في أخطاء المنشئين :٢٢١/٢.

أو الفعلية أي أن ما بعدها جملة ، والجملة المبدوءة بـ (ان) تكون فيها مكسورة الهمزة فكان على الشاعر أن يقول :إذ انك..."[١].

٣. **الممنوع من الصرف** : ومن مظاهر الخطأ فيه:

- صرف ما هو ممنوع من الصرف في مثل قولهم :"تلصق به مهاماً ... ثمة غلط في العبارة وهو قول الكاتب (مهاماً) ، إذ كان الوجه ألاّ ينونها تنوين فتح لأنها على وزن (مفاعل) – على فرض قبولها – وهو ممنوع من التنوين"[٢].ومثل ذلك قولهم في : خرائب وحرائق ورقائق و شقائق...[٣]
- منع صرف ما هو مصروف في مثل قولهم :"شاهدت أضواءً . والصواب شاهدت أضواَء"[٤].

٤. **التنوين** : ومن مظاهر الخطأ فيه:

- تعاملهم مع الاسم المنقوص في مثل قولهم : نمارس مساع ، بتنوين (مساع) في حالة النصب . والقاعدة أن الاسم المنقوص النكرة ينون في حالتي الرفع والجر ، وتبقى الياء في حالة النصب وتظهر عليها الفتحة ، وكان الصحيح أن يقال : نمارس مساعي ...[٥]

ومثل ذلك يقال في تعاملهم مع : نادي وأراضي[٦] و أغاني[٧].

٥. **النعت** : من مظاهر الخطأ فيه:

- المطابقة بين الموصوف وصفته من حيث التعريف : في مثل قولهم :"أنه الأمر جليل الفائدة" والصحيح : الجليل الفائدة [٨]. أو قولهم :"التعليم عالي المستوى" والصحيح : العالي المستوى[٩]. أو قولهم :"تشرين ثاني"[١٠] و "ربيع ثاني"[١١] والصحيح : الثاني. أو قولهم :"ينقل السيد زيد ملاحظ في..."[١٢] والصحيح : الملاحظ

---

(١) مجلة كلية المأمون الجامعة . السنة الثانية . العدد الرابع : ١٩٤ مبحث (قراءة لغوية في شعر راضي مهدي سعيد) للدكتور نعمة رحيم العزاوي . وينظر : طرائف لغوية ، الجمهورية . العدد ١٠٦٧٩ في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠١).
(٢) التعبير الصحيح : ٦٠.
(٣) طرائف لغوية . الجمهورية . العدد ١٠٦٧٤ في ٥ تشرين الثاني ٢٠٠١ .
(٤) نظرات في أخطاء المنشئين :٢٧٥/١.
(٥) التعبير الصحيح : ٢١٥ (بتصرف)
(٦) دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٦٥.
(٧) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٣٨٧ في ٤ تشرين الأول ٢٠٠٠.
(٨) أخطاء لغوية : ٤٠.
(٩) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٣٥٨ في ٢٦ آب ٢٠٠٠ .
(١٠) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٤٠٧ في ١ تشرين الثاني ٢٠٠٠ ، والعدد ١٠٦٨٦ في ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠١.
(١١) نظرات في أخطاء المنشئين : ١٧٦/١.
(١٢) دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥٣.

- إقحام اللام على كلمة (وحده) التي شاع استعمالها (وصفاً) في مثل قولهم :"الذي تحمل لوحده أسباب... إقحام (اللام) على كلمة (وحده) خطأ لا يغتفر لان هذه الكلمة هي في الأصل مصدر "وحد يحد"وشاع استعمالها وصفاً ، لذلك لا تثنى ولا تجمع وهي نكرة منصوبة..."[١].

٦. **التوكيد** : ومن مظاهر الخطأ فيه:

- استعمال كلمة (نفس) في التوكيد المعنوي متقدمة على مؤكدها : مثل قولهم :"تمارس اللجنة نفس النشاط" والصحيح : النشاط نفسه[٢].
- استعمالهم كلمة (ذات) في التوكيد وهي ليست كذلك مثل قولهم :"كنت أبدو لها غريباً في طباعي وعاجزاً في ذات الوقت عن مسايرتهم". والصحيح :وعاجزاً في الوقت نفسه عن مسايرتهم " ومثل ذلك قولهم :"جاء المدير ذاته" و "كنت في الوقت ذاته مشغولاً بكذا" والصحيح : جاء المدير نفسه ، وكنت في الوقت نفسه مشغولاً بكذا"[٣].

٧. **الإضافة** : ومن مظاهر الخطأ فيها :

- **الإعراب** : مثل قولهم :"عند عدم حضوركم أو إرسال وكيلاً " والصحيح : وكيل[٤].
- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت : مثل قولهم :"تحت إشراف مدير عام منظمة العمل الدولية"[٥] أو " أمين عام الجامعة العربية"[٦] والصحيح أن يذكر النعت بعد المضاف إليه في مثل هذه العبارة فيقال : تحت إشراف مدير منظمة العمل الدولية العام وأمين الجامعة العربية العام أو الأمين العام للجامعة العربية.

---

(١) من أغلاط المثقفين : ٧٠ وينظر : الخطأ الشائع ١٠٦ ولم يذكر الدكتور نعمة رحيم العزاوي استعمالها وصفاً حين معالجته للكلمة لكنه يقول :"ومن النحاة من يرى أن (وحده) منصوب على الحال – ومنهم من يرى انه منصوب على الظرف .. وقد وردت (وحده) في القرآن الكريم ست مرات ، وكانت فيها كلها منصوبة . كقوله تعالى : ﴿حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ الممتحنة :٤ " التعبير الصحيح :٥٩ . والى مثل هذا كان العدناني قد ذهب في مسألة (وحده) : ينظر : معجم الأخطاء الشائعة : ٢٦٥ ، أما المعجم الوسيط ١٠١٧/٢ فلم يدخل في تفاصيل المسالة واكتفى بقوله :"مصدر لا يثنى ولا يجمع".

(٢) دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥٦ . وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال (نفس) في غير التوكيد . قال تعالى : ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ سورة الأنعام /الآية ٥٤ : القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب : أعدّها وراجعها : محمد شوقي أمين وابراهيم الترزي . القاهرة ١٩٨٩ : ٢٧٥.

(٣) التعبير الصحيح : ١٠٥.

(٤) من أغلاط المثقفين : ١٢٣.

(٥) التعبير الصحيح : ٩٩.

(٦) الخطأ الشائع : ٩٦.

- **إضافة ثلاث أو أربع كلمات معطوف بعضها على بعض إلى المضاف إليه** : في مثل قولهم :" والاستمتاع بسحر وغرابة ونكهة هذه التجربة الحيوية ..." و (قد يشكل إضاءة لثقافة ورؤى وأفكار وفلسفة الشاعر " والذي عليه الفصيح الكثير من كلام العرب إضافة كلمة واحدة إلى ما بعدها ، بمعنى أن الصحيح أن يقال في العبارة الأولى : والاستمتاع بسحر هذه التجربة الحيوية وغرابتها ونكهتها .. ويقال في العبارة الثانية : قد يشكل إضاءة لثقافة الشاعر ورؤاه وأفكاره وفلسفته .. وقد أجاز بعضهم أن تضاف كلمتان معطوفة إحداهما على الأخرى إلى ما بعدهما اعتماداً على قولهم : قطع الله يد ورجل من قالها"[١] .
- **إضافة الاسم إلى نفسه** : في مثل قولهم :"تناول طعام الغداء"[٢] و "يوم غد"[٣] والصحيح أن يقال : (تناول الغداء) و (غد) وحدها . على أن هذه المسألة قد جرى تناولها في فصل مضى واستوى القول فيها على التجويز في قولهم : عرق النسا أو النسا [٤].
- **إضافة كلمة (مع) إلى (بعض)** ، في مثل قولهم :"وهم يقيمون مع بعضهم البعض " و "هما يعيشان مع بعضهما البعض" والصحيح أن يقال : وهم يقيمون بعضهم مع بعض ، أو : هم يقيم بعضهم مع بعض. وهما يعيشان بعضهما مع بعض ، أو : هما يعيشان أحدهما مع الآخر ."لأن إضافة (مع) إلى (بعض) ، ومجيء (بعض) الثانية معرفة بالألف واللام تركيب لا أساس له ولا سند سوى الحركة والوهن"[٥].

٨. **العدد** : من المناسب التنبيه على قلة تعرض المصححين للخطأ في موضوع (العدد) ، في حين أن واقع التعليم – بمختلف مراحله – وواقع الإعلام المسموع والمرئي . وواقع تعامل دوائر الدولة كتابةً ، يثبت كثرة وقوعه ، ويمكن تعليل ذلك بالقول : نعم ! هو ذاك، لأن ما تناوله المصححون هو الصحيفة اليومية والكتاب في الأغلب ، والصحيفة والكتاب لا يخرجان إلى القراء إلاّ بعد مراجعة قسم التصحيح لهما . والكلام نفسه يصدق على الإعراب ، ومن هنا ندر تناول المصححين لموضوعي (العدد) و (الإعراب) غير أنهم ذكروا من مظاهر الخطأ في العدد ما يأتي:

- **تركيب (الثلاثة رجال)** : والقاعدة أن (ال) تدخل على (المعدود – المضاف إليه) وليس على (العدد – المضاف) فيقال : ثلاثة الرجال ."أما قولنا : الثلاثة رجال ، وكذلك الثلاثة الرجال

---

(١) التعبير الصحيح : ٥٦-٥٧.

(٢) الخطأ الشائع : ١٠٤.

(٣) التعبير الصحيح : ٨١.

(٤) من أغلاط المثقفين : ١٠٢.

(٥) م ، ن : ٦٢ وينظر : طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٦٥٥ في ١٤ تشرين الأول ٢٠٠١ ، والتعبير الصحيح : ٥٦ ، ١٦٣ والخطأ الشائع : ٨٦ ، ١١٤.

فهما تعبيران ينبغي لنا تجنبهما حتى يخرج المتكلم من دائرة الخلاف ما دام لديه مندوحة ، وان كان من بين النحاة من صححهما بتبني المجمع اللغوي مؤخراً هذا الرأي وحكم بصحة إدخال (ال) على العدد المضاف دون المضاف إليه : استئناساً بورود مثله في الحديث وبإجازة بعض النحاة"[١].

- **العدد (ثمانية)** : في مثل قولهم :" (ما بين ثمانية إلى عشر ساعات) .. فهنا يجب تذكير العددين لأن المعدود مؤنث (ساعات) فنقول : (ما بين ثماني إلى عشر ساعات) ..."[٢] " ويحسن بي أن أشير هنا إلى العدد (ثمانية) إذا حذفت تاؤه ... فيكون عندئذٍ معدوداً في الأسماء المنقوصة وقد سألني أحد الزملاء : أنقول في العنوان : (ثماني مباريات) فقلت : نعم . لأنه منقوص مضاف فلا تحذف ياؤه ولكننا نقول : (مباريات ثمان) لأنه مرفوع ومتجرد عن الإضافة والتعريف بـ (ال) "[٣].
- **كلمة (بضع)** : في مثل قولهم :"(وبضع أسابيع من ارق) ووجه الخطأ في هذه العبارة ان الشاعر استعمل (بضع) مذكرة ، أي : من غير (تاء) مع أن معدودها مذكر ، وكان الوجه أن يقول الشاعر: (وبضعة أسابيع من ارق) ذلك لان (بضع) في العدد – بكسر الباء – هو ما بين الثلاث إلى التسع وهو يخالف المعدود .. ويبنى مع العشرة على فتح الجزأين كما تبنى سائر الآحاد من ثلاثة إلى تسعة ... وأما استعمال (بضع) مع أسماء العقود.. فمنعه بعض اللغويين ... ولكن أجازه بعض اللغويين ، وإن كان المانعون أكثر"[٤].

٩. **اسم التفضيل** : ومن مظاهر الخطأ فيه:

---

(١) نظرات في أخطاء المنشئين :٨٧/١ ، والقرار الذي أومأ إليه الشيخ الكرباسي هو : "يجوز إدخال (ال) على العدد المضاف دون المضاف إليه ، مثل : الخمسة كتب ، والمائة صفحة ، والثلاثمائة دينار ، والألف كتاب ، استئناساً بورود مثله في الحديث ، كما في صحيح البخاري ، وبإجازة بعض النحاة كابن عصفور ، وان عده الشهاب الخفاجي قبيحاً" كتاب في أصول اللغة : ١٨٢/٢. أما إدخال (ال) على (العدد والمعدود) فيشير العدناني إليه بالقول :"أجاز الكوفيون إدخال (ال) عليهما معاً، ويحتجون بشواهد كثيرة تجعل مذهبهم مقبولاً ، وان كان غير فصيح ، كقولهم : اشترى الثلاثة الأثواب . وقد قال الشهاب الخفاجي في حاشيته على (درة الغواص) أن ابن عصفور قال :"هو جائز على قبحه" معجم الأخطاء الشائعة : ٥١. ومن طريف ما يرويه عبد الحق فاضل قوله :"الثلاثة رجال : قلت مرة لأحدهم : أنها خطأ وصوابها : الثلاثة الرجال . فقال : ثقيلة ! قلت : هذه هي قواعد النحو . قال : هذا نحو جوامع . قلت : وهل هناك نحو (كباريهات)؟" أخطاء لغوية : ٤٠.

(٢) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٤٠٧ في ١/ تشرين الثاني ٢٠٠٠.

(٣) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٣٨٧ في ٤ تشرين الأول ٢٠٠٠

(٤) التعبير الصحيح : ١٤٠ وينظر : نظرات في أخطاء المنشئين :٥٤/١ وفيه أيضاً : "وقول بعض العلماء لا يصاحب إلاّ العشرة مردود بنحو قوله (ﷺ) :"الإيمان بضع وستون شعبة" وفي حديث آخر قال (ﷺ) : "صلاة الجماعة تفضل صلاة الواحد ببضع وعشرين درجة".

- استعماله بأسلوب اقرب إلى العامية منه إلى الفصحى ، في مثل قولهم :"وهو من الأشخاص الأكثر تبذيراً " والصحيح :أنه من أكثر الأشخاص تبذيراً[١].
- استعماله غير مطابق لموصوفه إذا كان معرفاً بالألف واللام:ذكيراً وتأنيثاً : في مثل قولهم : (شقيقتها الأكبر) والصحيح : الكبرى[٢]. وقولهم :"الخدمة البلدية الأفضل" والصحيح : الفضلى[٣].أفراداً وجمعاً : في مثل قولهم :"نجوم الأمس .. هم الأفضل" والصحيح : هم الأفضلون أو الأفاضل[٤].
- استعماله مطابقاً لموصوفه إذا كان مجرداً من (ال) والإضافة ، في مثل قولهم :"أبح الهجوم على النقاد أداة مثلى" والصحيح : أداة امثل من غيرها[٥].

١٠. **الظروف** : ومن مظاهر الخطأ فيها:

- توهم كلمة (أثناء) ظرفاً فينصبونها على الظرفية في مثل قولهم :"أثناء التدريب . والصواب : في أثناء التدريب . ويقولون : بين أثناء التدريب ، وذلك لان (أثناء) اسم فهي جمع (ثني) ، وأثناء الشيء اوساطه فهي لا تنصب على الظرفية"[٦]. ومثل ذلك كلمة (ضمن) في قولهم :"ارسلته ضمن رسالتي . والصواب : ارسلته في ضمن رسالتي . ويقال : يفهم من ضمن كلامه . لان استعمال (ضمن) بالنصب على الظرفية غير وارد في اللغة الفصحى ، والصواب ان نقول : (في ضمن) ." [٧].
- استعمال (بين) مكررة غير مضافة إلى ضمير : في مثل قولهم :"(إقامة علاقات دائمة التجدد بين الظرف الإنساني وبين الجوهري الموروث)... ووجه الخطأ استعمال كلمة (بين) مكررة من غير مسوغ لهذا التكرار فهذه الكلمة لا تتكرر إلاّ إذا أضيفت إلى ضمير كأن يقال : (جلست بينك وبين زيد) ... ولذا كان الصواب أن يقال : (بين الظرف الإنساني والجوهري الموروث) . وقد جاءت كلمة (بين) في القرآن الكريم غير مكررة لأنها لم تضف إلى ضمير نحو قوله تعالى: ﴿ **وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ**﴾ الأنفال :٢٤ . وجاءت (بين)

---

(١) أخطاء لغوية : ٣٩.

(٢) من أغلاط المثقفين : ١٢٥.

(٣) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٦٨٦ في ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠١.

(٤) من أغلاط المثقفين : ١٢٧.

(٥) م ، ن :١٣٦.

(٦) نظرات في أخطاء المنشئين :٨٦/١.

(٧) م ، ن : ٢٧٤/١.

في التنزيل العزيز مكررة في حال إضافتها إلى ضمير ، قال تعالى : ﴿**وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا**﴾ الصافات :١٥٨." [١].

- استعمال (حيث) للتعليل : في مثل قولهم :"وصل فلان متأخراً حيث أن الشوارع مزدحمة. والأولى استخدام (إذ) فنقول : إذ ان الشوارع مزدحمة . ولا تستخدم (حيث) في اللغة إلاّ للظرف المكاني نقول : درست في المكتبة حيث الجو الهادئ"[٢].
- استعمال (دون) مجرورة بالباء : في مثل قولهم :"(عين العامل بدون أجر) والصواب : (عين العامل من دون اجر) " لان (دون) :"ظرف ملازم للإضافة وقد يقطع عن الإضافة لفظاً ويجر بـ (من)" [٣].

١١. **الأدوات** : ومن مظاهر الخطأ فيها:

- إعمال ما لا يعمل من الأدوات ، مثل قولهم :"مَنْ يعطني الشمس؟" و (من) هنا اسم استفهام وليست شرطية جازمة ، والصحيح أن يقال :"من يعطيني الشمس؟"[٤]. ومن ذلك قولهم : (إنهم يتعبون أنفسهم كيما يصلوا إلى الحقيقة) والصواب : (كيما يصلون) لان (ما) زائدة كافة[٥].
- استعمال الأداة في غير ما وضعت له معنًى وعملاً ، في مثل قولهم :" (لعل من سوء الحظ لا من سوء النية إنني لن اقف حتى الآن على كل ما نشر من أدب) .. استعمال (لن) للتحدث عما مضى بدليل قوله : حتى الآن ، استعمال تتقزز منه اللغة ، أراد أن يقول : لم ، وقال : لن"[٦]. ومنه قولهم :" عزف عازف على آلة صغيرة جداً لم تتجاوز...) .. إن حرف النفي (لم) يفيد النفي في الزمن الماضي ، والآلة الصغيرة قديماً وحاضراً ومستقبلاً ، فالأولى أن نستعمل أداة النفي (لا) لأنها تفيد النفي عموماً "[٧].

ومن ذلك إعمالهم الجزم للأداة (لن) فيقولون : "لن ينسَ ، لن يأتِ .. والصواب : لن ينسى ، لن يأتي"[٨]. أو إعمالهم العطف للأداة (بل) في قولهم :"(ولأن الباحثين الأكاديميين

---

(١) التعبير الصحيح : ٧٨ وينظر : الخطأ الشائع :١٠٧ ، ونظرات في أخطاء المنشئين :٧١/١.

(٢) دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٧١ وينظر : التعبير الصحيح : ٥٩ وطرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٧٠٩ في ١٦ كانون الأول ٢٠٠١ .

(٣) نظرات في أخطاء المنشئين :١٦٤/١.

(٤) من أغلاط المثقفين : ١٩١.

(٥) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٧٦٤ في ٥ تشرين الثاني ٢٠٠١.

(٦) من أغلاط المثقفين : ٣١.

(٧) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٣٨٧ في ٤ تشرين الاول ٢٠٠٠ .

(٨) أخطاء لغوية : ٦٥.

ليسوا نقاد أدب بل نحاة ولغويين) نصب (لغويين) خطأ لأنها غير معطوفة على خبر ليس إذ لا إشراك في الحكم"[١].

أو إعمالهم للأداة (لا) عمل (ما) الداخلة على الماضي (زال) ، في مثل قولهم :"(ولا زال مسلسل الحوادث مستمر منذ أعوام) والصواب أن نقول : (مازال) مكان (لا زال) لان الأخيرة خاصة بالدعاء كأي فعل ماضٍ جاء بعد (لا) النافية ، كقولنا : (لافض فوك) و (لا قرت أعين الجبناء) .. ثم أن الكاتب لم ينصب خبر الفعل الناقص وكان عليه أن يقول : (ومازال مسلسل الحوادث مستمراً)" [٢].

- استعمال جواب (إذا)الشرطية فعلاً مضارعاً ، في مثل قولهم :"(وكنت إذا ما أقبلت العطلة أسافر إلى بلدتي) ... والفصيح الذي عليه المأثور من كلام العرب أن (إذا) الشرطية الظرفية تقتضي فعلين ماضيين ، أحدهما فعل الشرط والآخر جوابه ، ولذا كان الوجه أن يقال : (وكنت إذا ما أقبلت العطلة سافرت إلى بلدتي)" [٣].

ومثل ذلك استعمال جواب (كلما)فعلاً مضارعاً مع تكرارها في الجواب ، في مثل قولهم :كلما ذهبا وحيدين إلى الحديقة يجدان مكانهما مخضوضراً) ووجه الخطأ في هذه العبارة أن الكاتب جعل جواب (كلما)فعلاً مضارعاً ، والمعهود أن (كلما) اسم شرط غير جازم يدخل على فعلين ماضيين .. قال تعالى : ﴿ **كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا** ﴾ آل عمران : ٣٧ ، ولذا كان الصواب: (كلما ذهبا وحيدين إلى الحديقة وجدا مكانهما مخضوضراً) [٤]. وأما تكرارها ، ففي قولهم :"(كلما رأيت صديقي كلما عاتبني) والصواب عدم التكرار"[٥].

- ومن ذلك إدخالهم (ربما) على حرف الجر في مثل قولهم :"(حدث ذلك ربما في ظروف صعبة) وقولهم (فعل ذلك ربما عن حسن نية) والصواب : (ربما حدث ذلك في ظروف صعبة) و (ربما فعل ذلك عن حسن نية)" [٦].
- إدخال (سوى) على حرف الجر في مثل قولهم :"(لم يعثروا سوى على بعض الآثار) ... (والصحيح) : (لم يعثروا على سوى بعض الآثار) لأن (سوى) اسم من أسماء الاستثناء ،

---

(١) من أغلاط المثقفين : ٣٠ وينظر : طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٣٤٠ في ٣١ تموز ٢٠٠٠.

(٢) طرائف لغوية : العدد ١٠٧١٩ في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠١ وينظر : أخطاء لغوية : ٦٤ ، التعبير الصحيح : ٩٣-٩٤ ، دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥٤ ، نظرات في أخطاء المنشئين :١٩٤/١.

(٣) التعبير الصحيح : ٣٨ ، وينظر : أخطاء لغوية : ٣٦ ، نظرات في أخطاء المنشئين :٢٣/١.

(٤) التعبير الصحيح : ١٥٢.

(٥) طرائف لغوية ، الجمهورية . العدد ١٠٦٦٧ في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠١ ، وينظر : أخطاء لغوية : ٦٣ ، ، الخطأ الشائع: ١٣٢ ، دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥٤ ، من أغلاط المثقفين : ٤٥ ، ١٣٠.

(٦) من أغلاط المثقفين : ٨٦ ، ١٢٠ ، وينظر : نظرات في أخطاء المنشئين :١٧٤/١ .

يقع فاعلاً ومفعولاً ومبتدأً ، ويجر بالحرف والإضافة ، ويضاف إلى ما بعده ، ويكون ظرفاً على ما يرى الخليل فيقع صلة للموصول ، ولا يجوز دخوله على حرف الجر كما يفعل المحدثون بل هو الذي يجر بالحرف"[١].

- جعلهم (غير) معرفاً بـ(ال) مضافاً إلى نكرة مثل قولهم :"(الغير مفهوم والغير مطلوب) . وهذا خطأ نحوي صراح ولا يجهله إلاّ المبتدئون ، والصواب : غير المفهوم وغير المطلوب"[٢].
- الجمع بين أداتين متناقضتين معنًى : في مثل قولهم :"(سوف لا يأتي) و (سوف لن يحضر الاجتماع) . [وهذا جمع] بين المتناقضين في عبارة واحدة : الإثبات المؤكد الذي تدل عليه (سوف) والنفي الذي تدل عليه (لا) و (لن) ... ومن الواضح أن الجمع بين الحصول المؤكد ونفي الحصول في الشيء الواحد ، وفي وقت واحد ، دليل على اضطراب العقل واللسان ، فالواجب حذف (سوف) إذا أردنا النفي ، فنقول : إنه لا يأتي ، وإنهم لا يحضرون الاجتماع"[٣].
- الجمع بين أداتين متفقتين معنًى مع فساد التركيب ، في مثل قولهم :"(هل ستعطيني الساعة والسلسلة أم لا؟) .. أن الفعل المضارع (تعطي) قد سبق بـ(هل) فاستغنى بها في دلالته على المستقبل عن حرف السين الذي هو حرف يخلص المضارع للدلالة على المستقبل ، فاجتماع حرفين يدلان على الاستقبال ، في مكان واحد ، وعلى فعل مضارع واحد ، يعد تطويلاً لا تستحبه العربية التي تميل بطبعها إلى الإيجاز".

ويكمن فساد التركيب في "ورود (أم) المعادلة من غير أن تسبق بهمزة الاستفهام ، فلو قال الكاتب : (أتعطيني الساعة والسلسلة أم لا؟) لكان كلامه صائباً ، ولكانت (أم) في موضعها الصحيح ، ولكن الكاتب استعمل (هل) فانتفى مجيء (أم) وتعين مجيء (أو) وهذا يعني أن الصواب أن يقال : (هل تعطيني الساعة والسلسلة أو لا؟)"[٤]. ومما يتصل بـ(أم) وفساد التركيب

---

(١) من أغلاط المثقفين : ٣٧ ، ١٣٢ ، وينظر : التعبير الصحيح : ٨٨ ، طرائف لغوية ، الجمهورية . العدد ١٠٧١٩ في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠١ ، نظرات في أخطاء المنشئين :٢٢٣/١.

(٢) أخطاء لغوية : ٤٠ وينظر : دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥٣.

(٣) من أغلاط المثقفين : ٢٧ ، ٨٠ ، ١٢١ وينظر : أخطاء لغوية : ٦٦ ، الخطأ الشائع :١ ٣٤ ، دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥٢ ، نظرات في أخطاء المنشئين :٢٢٢/١.

(٤) التعبير الصحيح : ١٢٩ ، ١٤ ، ٩٥ ، ١٣٣ ، ١٥٤ وينظر : دروس في اللغة والنحو والاملاء : ٤٩ ، من أغلاط المثقفين : ٢١٣ ، نظرات في أخطاء المنشئين :٣١/١.

– أيضاً – ورودها مع كلمة (سواء) دون همزة التسوية في مثل قولهم: "(سواء عليهم حضرت أم غبت) والصواب هو : (سواء عليهم أحضرت أم غبت؟)" [١].

١٢. أخطاء في موضوعات نحوية متفرقة وفي الإعراب :

- **تذكير الفعل وتأنيثه :**

مثل قولهم : (ويجب الاستفادة من تجارب الماضي) ووجه الخطأ في هذه العبارة أن الفاعل فيها مؤنث .ولكن الفعل بقي على تذكيره ، وكان الصواب أن يؤنث أيضاً لتأنيث فاعله ، أي يقال : (وتجب الاستفادة...) "[٢].

يتصل بذلك تذكير (أحد وإحدى) وتأنيثهما حسب سياقهما ، مثل قولهم :"(اقتادها لمشاهدة إحدى المعارض) ووجه الخطأ في هذه العبارة استعمال (إحدى) وهي مؤنثة مضافة إلى جمع مذكر وكان الصواب أن يقال: (اقتادها لمشاهدة أحد المعارض) ..[وكلمة] (إحدى) مؤنثة لا يليها إلاّ جمع مؤنث ، إذ يقال : (وهي إحدى العاملات) و (هي إحدى المهمات التي أنجزها فلان). [٣]"

- **استيفاء الفعل لمفعوليه:**

مثل قولهم :"(أولت اهتماماً خاصاً بالأدب) وهو خطأ صوابه (أولت الأدب اهتماماً خاصاً) فالفعل (أولى) متعد لمفعولين ولذا ينبغي له استيفاؤهما ، ولا يجوز تجريده من أحدهما.. ولا تقحم اللام أو غيرها من الحروف على أحد هذين المفعولين على سبيل التقوية كما يظن ، فلا يقال : (أعطى الطالب الكتاب لزميله)...وإنما يقال: (أعطى الطالب زميله الكتاب). [٤]"

- **أسماء الأفعال واستعمالها استعمالاً مغلوطاً:**

مثل قولهم :"إليكم نشرة الأخبار ، والصواب هو : هاكم نشرة الأخبار ، لأن إليك بمعنى : ابتعد أو تنح. [٥]"

- **إعراب الأسماء الستة حال تجردها عن الإضافة:**

يقول مظفر بشير : "يخطئ بعض الكتاب في استعمال كلمتي (أخ وأب) فمن المعلوم إن هاتين الكلمتين هما من الأسماء التي تعرب بالحركات في حالة تجردهما عن الإضافة .. نقول :كان محمد أباً رحيماً .." [٦].

- **الاختصاص:**

---

(١) الخطأ الشائع :١١٩-١٢٠.
(٢) التعبير الصحيح : ٨٩ ، ١٦٧ ، ١٨٤ وينظر : دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥٠ ، ٥١.
(٣) التعبير الصحيح : ٢٢٦.
(٤) م ، ن :٩-١٠.
(٥) الخطأ الشائع :١٤١ وينظر : التعبير الصحيح : ١١١.
(٦) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٦٧٩ في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠١.

مثل قولهم :"(أما نحن العراقيون فسنبقى الكرام...) والصواب ... العراقيين بالنصب على الاختصاص..."[1].

- **استعمال (كافة):**

مثل قولهم : (درسوا كافة المسائل) ، والصواب هو : (درسوا المسائل كافة) ... قال تعالى : ﴿ **وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً**﴾ التوبة : ٣٦"[2].

- **أخطاء في الإعراب:**

١. الفاعل : الخطأ : صدر الأمرين الوزاريين ... الصواب : الأمران الوزاريان...[3]
٢. نائب الفاعل : الخطأ : أحيط الموظفين علماً... الصواب : أحيط الموظفون...
٣. المبتدأ : الخطأ : المشمولين بالفقرة (س).. الصواب : المشمولون بالفقرة (س)..
٤. الخبر : الخطأ : عمالنا حريصين على... الصواب : عمالنا حريصون على...
٥. الأسماء الستة : الخطأ : سحب ذا الاختصاص الصواب : سحب ذو الاختصاص...
٦. الجزم : الخطأ أن الموظفة المذكورة لم تشتكي... الصواب : لم تشتكِ...[4]

ثالثاً. التعبير

ويقصد بـ (التعبير) ما ليس فيه خطأ أو خرق لقاعدة نحوية وإنما الخطأ في تركيب العبارة وهو غالباً ما يكون نتيجة من نتائج الترجمة . وفيما يأتي أبرز المواضيع :

١. صيغ غير معهودة قواعدياً:

- **الفاعل موجود معدوم** : في مثل قولهم :"(والإيقاع عنصر عام وخاص في الفنون ، عنصر عام يتمثل بطبيعة الموضوع المختار من قبل المبدع) ، إن هذه الجملة وأمثالها مما شاع في العربية المعاصرة بسبب الترجمة الرديئة ، ففي العربية لونان من الجمل الفعلية أحدهما يتوافر فيه الفعل والفاعل ، والآخر يحذف منه الفاعل لسبب أو لآخر مما يعرفه الدارسون وتتحدث به كتب علم المعاني ، وأما هذه الجملة ونظائرها فهي عجيبة غريبة ، إذ هي تجمع في نسجيها هذين اللونين معاً ، بمعنى ان الفاعل فيها موجود معدوم في آن واحد ، فأما كونه موجوداً فيتضح من إعادة صياغة الجملة على النحو الآتي: (والإيقاع عنصر عام وخاص في الفنون، عنصر عام يتمثل بطبيعة الموضوع الذي يختاره المبدع)، فـ (المبدع) هو الفاعل، ولا داعي لأن نتجاهله ونلوي بسبب هذا التجاهل عنق العبارة على النحو الذي خرجت به من قلم الكاتب"[5].

---

(١) من أغلاط المثقفين : ١٣٣.
(٢) الخطأ الشائع :١١١ وينظر : دروس في اللغة والنحو والإملاء :٥٣.
(٣) دروس في اللغة والنحو والإملاء :٦٤.
(٤) م . ن : ٦٣.
(٥) التعبير الصحيح : ٦٥.

ومن ذلك أيضاً قولهم:"(وبهذا نرد الاعتبار للنقد الذي كثيراً ما أهمل من طرف مقابل). نجد في هذه العبارة خروجاً عن النظم الفصيح الذي عرفته العربية ... فالفعل (أهمل) استعمل مبنياً للمجهول مع أن فاعله مذكور بعده ، إلاّ أن الجار والمجرور قد سبقاه لغير ما داع . وكان الوجه أن يقال : (وبهذا نرد اعتبار النقد الذي كثيراً ما أهمله طرف مقابل"[١].

- **جعل الاسم مرفوعاً بعد عبارة (بمن فيهم) أو (بمن فيها)** : في مثل قولهم :"(وغرقت الباخرة بمن فيها الملاحون ، ونجا ركاب السيارة بمن فيهم سائقها...) وأقول : لو طلب من هؤلاء أن يوجهوا هذا الاسم المرفوع الذي أقحم بعد (من) الموصولة وصلتها توجيهاً يوافق أية قاعدة عربية لعجزوا عن ذلك ...[لأنها] لا إعراب لها ولا يمكن حملها على أي باب من أبواب المرفوعات ، فليست هي مبتدأً ولا خبراً ولا تابعاً لمرفوع ، ولو أنها تلفظ مجرورة لا مكن – على ضعف – حملها على البدلية من اسم الموصول المجرور بالباء ولكنهم يلفظونها مرفوعة والصواب في مثل هذه العبارات ان نقول : غرقت الباخرة بمن فيها من الملاحين وغيرهم ، أو غرقت بملاحيها ، ونجا الركاب ومنهم سائق السيارة." [٢].
- **الإضمار قبل الذكر أو** : (تقديم الضمير المجرور على الفعل والفاعل): مثل قولهم : "(وفي مقابلة له مع مراسلي الصحف نفى السيد محمود ما نسب إليه) فيقدمون الضمير المجرور على الفعل والفاعل ، حين لا تكون أية ضرورة لهذا التقديم المتكلف الذي لا يعد من التطور السليم ... وأعود فأقول : لم لا تجري الجملة الفعلية مجراها السليم فتكون : (نفى السيد محمود في مقابلة له مع مراسلي الصحف ما نسب إليه) وبذلك نضع الفعل والفاعل في مكانهما"[٣].
- **استعمال (كون) في سياق جديد** : مثل قولهم :"(اعفي فلان من الخدمة العسكرية كونه غير مسلح) وفي العربية مندوحة عن هذا الاستعمال المهلهل الذي لا أحكام فيه ولا رونق له ، إذ يمكن أن يقال : (اعفي فلان من الخدمة العسكرية لأنه غير مسلح) أو (إذ هو غير مسلح) يزاد على ما تقدم ان المصدر (كون) لا يصلح لان يستعمل مفعولاً لأجله ، فليس كل مصدر بصالح لان يعرب هذا الإعراب..."[٤].

---

(١) التعبير الصحيح : ١١٧.

(٢) من أغلاط المثقفين : ٤٢-٤٣.

(٣) م . ن : ٥٦-٥٧.

(٤) التعبير الصحيح : ٦٤-٦٥ وينظر : دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٦٥ طرائف لغوية : الجمهورية. العدد ١٠٣٥٨ في ٢٦ آب ٢٠٠٠. وطرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٦٦٧ في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠١.

- **الجمع بين لام التعليل وفاء التعليل في تعبير (لذا فان):** مثل قولهم :"(لذا فإن واقعه الذي يتابعه واقع نابع من تلك الزاوية)...[وجه الخطأ] هو الجمع في كلام واحد بين اللام في (لذا) وهي للتعليل والفاء في (فان)وهي للتعليل أيضاً ... [كذلك] اتباع كلمة (لذا) بـ (أن) وهو خطأ عند المرحوم مصطفى جواد ، لأن (أن) تفصل ما بعدها عما قبلها ، فيبقى الجار والمجرور (لذا) بلا متعلق ولا مرجع فالصواب : (لذا ينبع واقعه الذي يتابعه من تلك الزاوية)." [١].

٢. تعبيرات وتراكيب عامية:

فمن التعبيرات العامة قولهم : "المناخ هنا يوافقني اكثر . فصيحة : اكثر موافقة لي ، أو أوفق لي"[٢] وقولهم :"(تعد الحاجة إلى هكذا مناهج حاجة تعليمية) أن صياغة هذه العبارة صياغة عامية ركيكة ومصدر هذه الركاكة استعمال اسم الإشارة (هكذا) سابقاً للمشار إليه هو كلمة (المناهج) وكان الوجه أن يقال : (تعد الحاجة إلى مناهج كهذه حاجة تعليمية)" [٣].

- ومن التراكيب التي هي إلى العامية أقرب منها إلى الفصحى مع وجود البديل قولهم : بالنسبة إلى ... وبديلها الفصيح (أما) [٤]. وبالتالي ... وبديلها الفصيح (ومن ثم) [٥]. بالمرة ... وبديلها الفصيح (قط وقطعاً وبتاتاً والبتة) [٦]. لحد ... وبديلها الفصيح (حتى) [٧]. الأمر الذي .. وبديلها الفصيح (وهو أمر) [٨]. فيما كان .. وبديلها الفصيح (إذ) أو (في حين) [٩].

٣. استعمال مفردات في غير محلها :

---

(١) التعبير الصحيح : ١٧٠.

(٢) أخطاء لغوية : ٣٩.

(٣) التعبير الصحيح : ٢٠٧.

(٤) في مثل قولهم :"بالنسبة الى وزارتنا..." دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥١.

(٥) في مثل قولهم :"صار يقرأ الفلسفة الإغريقية وبالتالي تغيرت افكاره" أخطاء لغوية : ٤٦.

(٦) في مثل قولهم :"لايعرفون بالمرة ماذا سيحدث لهم" أخطاء لغوية : ٤٦.

(٧) في مثل قولهم : " وهل بقيت ترتجف منذ ذلك الوقت لحد الآن" التعبير الصحيح : ١٤٦ ، وقد تكون (حتى) نفسها في غير سياقها فتعتبر عامية ، على ما يراه عبدالحق فاضل في قول احدهم :"(معلومات الاصمعي كانت من الكثرة (حتى) اعتبره ياقوت مصدراً من مصادر كتابه) والصواب : بحيث اعتبره ياقوت ..." أخطاء لغوية : ٥٠ ، وينظر في (حتى) : دروس في اللغة والنحو والاملاء : ٥٠-٥١.

(٨) في مثل قولهم :"(الامر الذي جعل تلك القصائد منشورات سياسية) " ويرى الدكتور نعمة العزاوي ان (الامر الذي) هو تعبير محدث "ولعله مما جلبته الترجمة الى العربية ، ولا يخلو توجيه اعرابه من تكلف وتقدير لا نريد الخوض فيه ، ولذا ارى ان نستبدل به تعبيراً اخر لا يضطرنا الى التأويل والتقدير ، وهو تعبير (وهو امر) ."التعبير الصحيح :١٤٩.

(٩) في مثل قولهم :"(تألق فلان ممثلاً طرازياً فيما كانت الممثلة القديرة...) ووجه الخطأ في هذا التعبير استعمال (فيما) بدلاً من (إذ) أو (في حين) ..." التعبير الصحيح : ٢١٣. ويرى الاستاذ ابراهيم الوائلي بديلاً آخر هو (على حين) . من أغلاط المثقفين : ٤٢.

- ومن ذلك كلمة (ضد) في قولهم :"يناضل ضد الاستعمار" لان (ضد) تؤدي الى خلاف ما يقصده المتكلم ، والصواب : يناضل الاستعمار[١].
- ومنه كلمة (عدم) في قولهم :"عدم وجود بديل" والصواب : ليس له بديل[٢].
- ومنه كلمة (ضرورة) في قولهم :"طالب بضرورة" والصواب حذفها لأن (الضرورة لا يطالب بها.) [٣].

٤. استعمال أدوات في غير محلها:

- من ذلك استعمالهم (لم) وهم يريدون (لما) في قولهم :"لم يأت بعد..."[٤].
- واستعمالهم (ليس) وهم يريدون (لا) العاطفة في قولهم :"ساعده بدافع الشهامة وليس المنفعة"[٥].
- واستعمالهم (اذا) وهم يريدون (ان) الشرطية في قولهم :"اذا صح القول"[٦].

٥. الزيادة والحشو:

- من ذلك زيادتهم (اني) في تركيب "هبني اني تاخرت"[٧].
- وزيادة (وجود) في تركيب "لم يعد هناك وجود حواجز"[٨].
- وزيادة (هو) بعد (ما) الاستفهامية في تركيب "ما هو الاسم الكامل للشاعر الفرزدق؟".
- ومثل ذلك (هي) [٩].
- وزيادة (فقد) في تركيب "ولذلك فقد انتصرنا"[١٠].
- ومن الحشو قولهم :"فقدت الهوية العائدة إلى الطالب" والصواب : فقدت هوية الطالب[١١].

قولهم :"قبل عامين من الآن" والصواب : قبل عامين ، لان (من الآن) تحصيل حاصل[١].

---

(١) الخطأ الشائع : ١٤٧ وينظر : نظرات في أخطاء المنشئين :٢٧٠/١.

(٢) دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥٣.

(٣) أخطاء لغوية : ٥٧.

(٤) التعبير الصحيح : ١٨.

(٥) أخطاء لغوية : ٦٧.

(٦) الخطأ الشائع : ٩٧.

(٧) م . ن : ١٤١ وينظر : التعبير الصحيح : ١٢١ وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة تركيب (هبني أني تأخرت) ، القرارات المجمعية :١١٥.

(٨) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٦٥٥ في ١٤ تشرين الأول ٢٠٠١.

(٩) التعبير الصحيح : ١١٢ ، وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة تركيب (ما هو وما هي...) القرارات المجمعية : ٢٠٦.

(١٠) أخطاء لغوية : ٦١.

(١١) التعبير الصحيح : ١١٦.

٦. إقحام حروف زائدة في غير موضعها:

من الأمانة القول : إن عبد الحق فاضل أفاض كثيراً في هذا الجانب ، وافرد له من كتابه حيزاً واسعاً لتتبع أمثلته ، ومن هنا حق له أن يترسم البحث خطاه المنهجية في الأمر ، مع الإشارة إلى بقية المصححين ممن تناول هذا الخطأ أو ذاك في هذا الموضوع:

ومن أمثلته :

- **زيادة الباء** : مثل قولهم : رأيت بأن المسألة لا تهمني ، ووجدت بأن الأمر غير معقول ، وظننت بأنك تود التعارف . والصواب حذف الباء[٢].
- **زيادة الفاء** : مثل قولهم : ومن جهة أخرى فان الاحتكاك بين الشعوب يسبب التفاعل ..، ولكن أن نغرر بأنفسنا فذلك أمر لا يحتمل ..ولكي يكون الأمر واضحاً فيجب ان نقول .. والصواب حذف الفاء[٣].
- **زيادة الكاف** : مثل قولهم : أني اعتبره كبطل ، واتخذوه كوسيلة ، وتصوره كواحد من النماذج الحية ... والصواب حذف الكاف[٤].
- **زيادة اللام** : مثل قولهم : رايته لثلاث مرات ، وانتظرته لمدة طويلة ، ولم يكتمل لحد الآن ... والصواب حذف اللام[٥].
- **زيادة الواو** : مثل قولهم : من الآن والى الساعة كذا ، وكما تعلمون ، وإني اقدر هذا النبوغ والذي يتجلى في كتابه ... والصواب حذف الواو[٦].

---

(١) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٤٢١ في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٠.

(٢) أخطاء لغوية : ٤٤ وينظر التعبير الصحيح : ٤٦ ، ١٥١ ، طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٦٧٩ في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠١ ، الخطأ الشائع : ١١٦ ، دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٥٠ ، من أغلاط المثقفين : ١٣٢ ، نظرات في أخطاء المنشئين :٢٠٥/١.

(٣) أخطاء لغوية : ٦٠.

(٤) م ، ن : ٦٣.

(٥) م ، ن : ٦٤ ، وينظر : التعبير الصحيح : ٣٨ ، ١٤٢ ، الخطأ الشائع : ٨٨ ، ١٤٤ ، من أغلاط المثقفين : ١٤١ ولم يجد البحث وجهاً في تخطئة الأستاذ عبد الحق فاضل قولهم : لتذهبوا ولتذهبي .. بدعوى أنها للمخاطب . وان الصواب : اذهبوا واذهبي ... حقاً . إن معنى : لتذهبوا اذهبوا : لكن الأولى تقرير مع توكيد . أما الثانية فهي تقرير فقط . ومن هنا قال الرسول (ﷺ) لأهل مكة : اذهبوا فانتم الطلقاء ، فهي سراح جميل ، ولو قال : لتذهبوا لكان فيها من الزجر والعتب ما فيها ، والزيادة في المبنى زيادة في المعنى.

(٦) أخطاء لغوية : ٧٢ ، وينظر : التعبير الصحيح : ٣٠ ، ٧٢ ، ١٣٨ ، ١٧٦ ، الخطأ الشائع : ١١٨ ، دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٤٩ ، ٥٩ ، من أغلاط المثقفين : ١٠٣.

- **زيادة (على)** : مثل قولهم : يقال على أن ، ويرتئي على أن ، ومن على المنبر ، والصواب حذف (على) [1].

مثال للتطبيق / النحو

حَسْب

المصححون :

قال عبدالحق فاضل : (حَسْب : صار يتكاثر استعمالها بدل (وَحْسب) و (فَحَسْب) لأن بعض المتنطعين زعم أنها هي الصواب ، فشاعت الأغلوطة ، مع أن (الحَسْب) زنة (الحَرْب) يعني الكفاية . وقولك : حَسْبُكَ هذا . يعني : يكفيك . فأنت لا تقول : إني أؤمن بالحق والخير والجمال كفى ، بل : وكفى ، بإضافة الواو .. ولا تقول : آمنت بالله قط ، بل : فقط ، بإضافة الفاء . فقياساً على هذا لا يصح في مذهبي القول : إني أطالب بحقي حَسْب ، بل : وَحَسْب ، أو : فَحَسْب . أما (حَسْب) وحدها فيمكنك استعمالها في الأمر ، بمعنى : كفى ، حين تريد أن تأمر أحداً بالكف عن عَمَلٍ أو قَوْل)[2].

وقال الدكتور نعمة رحيم العزاوي : "فهذا الباحث حسب علمنا هو الأول .." وكان الصواب أن يقال : (فهذا الباحث بِحَسْب علمنا هو الأول) أو ((فهذا الباحث على حَسْب علمنا هو الأول) . أي : بإدخال حرف الجر (الباء) ، أو حرف الجر (على) على كلمة (حَسَبْ) المفتوحة الحاء والسين . أو : المفتوحة الحاء والساكنة السين . جاء في (مختار الصحاح) : (ومنه قولهم : ليكن عملك بِحَسَبِ ذلك بالفتح ، أي :على قَدرِه وعَدِه ، وجاء في (اللسان) : (والحَسَب – بفتحتين – والحسب – بفتح فسكون – قدر الشيء كقولك : الأجر بحسب ما عملت وحسبه . وتقول : أشكرك على حسب بلائك عندي. أي : على قدر ذلك).[3]

---

(1) أخطاء لغوية : ٥٨ ، وأجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة تعبير : من على المنبر ، لان (على) قد تكون اسماً بمعنى (فوق) كما ذهب إلى ذلك فريق من كبار النحاة وفي مقدمتهم سيبويه ، ولورودها في شعر من يحتج بكلامه ، القرارات المجمعية : ١٣٨.

(2) أغلاط لغوية : ٥٠–٥١ ، وأعاد ذكر المسألة بالمضمون نفسه في : ٧٩ .

(3) التعبير الصحيح : ٥٢–٥٣ .

ما موضع الخطأ ؟

موضع الخطأ عند عبدالحق فاضل عدم جواز : إني أُطالب بحقي حَسْب ، والصحيح: فَحَسْب أو : وَحَسْب ، وهذا عكس ما نسبه إلى بعض المتنطعين ! وهو جواز (حسب) فقط لـ (أنها هي الصواب) ، وعلى ما ينصرف إليه الذهن من إيحاء السياق استبعاد : فحسب و : وحسب ، لكن برأي عبدالحق أن (حَسْب) وحدها يمكن استعمالها في الأمر بمعنى (كفى) .

وموضع الخطأ عند الدكتور نعمة رحيم العزاوي قصر استعمال (حَسْب) (بفتح السين وسكونها) إذا جاءت وحدها باقترانها بأحد حرفي الجر (الباء) أو (على) مستشهداً بنصين أحدهما من (مختار الصحاح) والآخر من (لسان العرب) .

ويذهب الظن بالقارئ على ما يوحيه السياق – أنّ العزاوي وفاضل متفقان على أنه لا يجوز (حَسْب) وحدها ، ومختلفان في (فَحَسْب) و (وَحَسْب) فعبدالحق يرى جوازهما والعزاوي يتجاهل الاستعمال ويذهب إلى جواز استعمال أحد حرفي الجر (الباء) أو (على) وكأن (فَحَسْب) و (وَحَسْب) غير واردتين في الاستعمال ؛ وإن لم ينص على ذلك صراحةً .

إنه مُشْكِلٌ مُرَكّبٌ فأنت لا تدري أيُّ الفريقين على جادة الصواب ؟ ومن يُفْتِكَ في أمر كهذا ؟ مَنْ يَصِل بكَ إلى بَرِّ الأمان والصحة ؟ وسوى المعجم وأقوال النحاة لا يكون مُفْتٍ في الإفتاء !

ماذا يقول المعجم ؟

يقول ابن فارس : "الحاء والسين والباء أصول أربعة":

فالأول : العدُّ . تقول : حَسَبْتُ الشيء أَحْسُبُه حَسْباً وحُسْباناً .. ومن الباب : الحَسْب الذي يعد من الإنسان . والأصل الثاني : الكفاية . تقول : شيء حسابٌ . أي : كافٍ . ويقالُ : أَحَسَبْتُ فلاناً . إذا أعطيته ما يرضيه ؛ وكذلك : حَسَّبْتُه . والأصل الثالث : الحسبان ، وهي جمع حسبانة ، وهي الوسادة الصغيرة . والأصل الرابع : الأَحْسَبُ : الذي ابيضت جلدته من داء ففسدت شعرته ، كأنه أبرص . وقد يتفق في أصول الأبواب هذا التفاوت الذي تراه في هذه الأصول الأربعة)[1].

ويقول الجوهري : (حَسَبْتُه أَحْسُبُه بالضم حَسْباً وحِساباً وحُسْباناً وَحِسَابَةً)، إذا عَدَدْتَه.. والمعدود محسوبٌ وَحَسَبٌ أيضاً . ومنه قولهم : ليكن عَمَلُكَ بِحَسَبِ ذلك ، أي على قَدْرِه وعَدَدِه. قال الكسائي : ما أدري ما حَسَبُ حديثك ؟ أي :ما قَدْره . وربما سُكِّنَ في ضرورة الشعر . وأحسبني الشيء ، أي : كفاني .. وَحَسْبُكَ درهم ، أي : كفاك وهو أسم . ولك أن تتكلم بِحَسْب مفردةً ، تقول : رأيت زيداً حَسْبُ يا فتى . كأنك قلت : حسبي أو حَسْبُكَ"[2].

([1]) مقاييس اللغة : ٢/٥٩-٦١ .

([2]) الصحاح : ١/١٠٩-١١١ . ولم يخرج (مختار الصحاح) عن ذلك : ١٣٥ .

ويقول الزمخشري : " وأحْسَبَني : كَفاني . وَحَسْبي كذا وبِحَسْبي كذا .."[1].

ويقول ابن منظور : "فالحسب العدّ والمعدود .. والحَسَبُ والحُسْبُ قدر الشيء . كقولك: الأجر بحسب ما عملت . وكقولك : على حَسَبِ ما أسديت إلّي شكري لك ، تقول : أشكرك على حسب بلائك عندي ، أي : على قدر ذلك . وحسب ، مجزوم : بمعنى : كفى . قال سيبويه : وأما حسب فمعناها الاكتفاء ، وحسبك درهم ، أي : كفاك وهو أسم ، وتقول : حسبك ذلك ، أي : كفاك ذلك .. تقول : حَسْبُك هذا ، أي : اكتف بهذا"[2].

يقول الفيومي : "يُجزى المرء على حَسَبِ عمله ، أي : على مِقْداره"[3].

ويقول الفيروز آبادي : " وَحَسْبٌ محركةً . ومنه : هذا بِحَسَبِ ذا . أي : بعدده وقدره وقد يُسَكَّنْ .."[4].

ويقول المعجم الوسيط : " حَسْبُ : اسم بمعنى : كافٍ . يقال : مررت برجلٍ حَسْبُكَ مَنْ رجلٍ : كافيكَ . و : اسم فعل : يقال : حَسْبُكَ هذا : اكتفِ به .."[5].

وماذا يقول النحاة ؟

يقول عباس حسن : "وأما (حَسْب) فاسم لا يدل على ظرفية زمانية ولا مكانية وأصحّ استعمالاته استعمالان :

أولهما: أن يكون مضافاً لفظاً ومعنى ، نحو : أعرف كتاباً حَسْبَ القارىء ، وفي هذا الاستعمال يكون لفظه جامداً مؤولاً بالمشتق بمعنى : (كافٍ) (اسم فاعل من الفعل : كفى) .

[و] جازَ وقوعه مبتدأً وخبراً ولساً للنسخ ومجروراً بالباء الزائدة وصفة للنكرة وحالاً من المعرفة : ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في المنافق الذي يضمر الكفر ويظهر الإيمان : ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ**﴾[6] وقوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ** ﴾[7] وقوله تعالى ﴿ **وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ** ﴾[8] ومثل : بحسبك العلم .. [و] استمعت إلى خطيب حسبك من خطيب ، وإلى (شوقي) حَسْبُك من شاعر ..

---

(1) أساس البلاغة : ٨٣ .

(2) لسان العرب : ٣١١/١-٣١٢ .

(3) المصباح المنير : ١ / ١٤٦ .

(4) القاموس المحيط : ٥٤/١ .

(5) ١٧١/١ .

(6) سورة البقرة / آية ٢٠٦ .

(7) سورة الطلاق / آية ٣. ووردت في الأصل خطأً (ومن يتق الله) .

(8) سورة الأنفال / آية ٦٢ .

ثانيهما: أن يكون (حسب)مضافاً معنى لا لفظاً (وذلك بأن يحذفللمضاف إليه ويُنوى معناه فقط) وفي هذا الاستعمال يكون لفظه جامداً مؤولاً بالمشتق ، ومفرداً مُنَكراً مبنياً على الضم ، ويتضمن النفي فيصير المراد منه : (ليس غير) أو (لا غير) ويقع صفة لنكرة أو حالاً من معرفة ، أو مبتدأ بشرط اقترانه بالفاء أو خبراً وليس له – في الفصيح – موقع آخر ، نحو : إنّ لِكُلِ إقليمٍ حاضِرَةً حَسْبُ ، بمعنى : لا غير ، وهي صفة لـ (حاضِرَة) مبنية على الضم في محل نصب ، ونحو : اتسعت الحديقة حَسْبُ. أي : لا غير ، وهي حال مبنية على الضم في محل نصب . ونحو قرأت ثلاثة كتب فحسب. أي : ليس غير . ويقولون في هذه (الفاء) أنها زائدة : لتزيين اللفظ . و (حَسْب) مبتدأ مبني على الضم في محل رفع حذف خبره . والأصل : فحسب الثلاثة مقروء ؛ بمعنى : لا غَيْرُ الثَلاثَةِ مقروءٌ ، ويجوز العكس بشرط حذف الفاء ، فيكون المبتدأ هو المحذوف والتقدير : المقروء حَسْبُ .

وبسبب الاستعمال الأول دخل (حَسْب) في عداد الأسماء الملازمة للإضافة في أغلب استعمالاتها . وبسبب الاستعمال الثاني – وهو : البناء – دخل في عداد النظائر التي تشبه (غير) و (قبل) لأنه قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى"[1].

النتائج

١. حَسَبٌ وحَسْبٌ ، مصدر حَسَبْتُهُ ، بمعنى :عَدَدْتُهُ . والحَسَبُ والحَسْبُ ، قَدْر الشيء . كقولك : الأجْرُ بِحَسْبِ ما عَمِلْتَ . وحَسْب أسم بمعنى (الاكتفاء) في مثل : حَسْبُكَ درهم (عبارة سيبويه) . وحَسْبُ اسم فعل ، بمعنى : (اكتف) في مثل : حسبك هذا . وحَسْبُ تكون بمعنى (ليس غير) أو (لا غير) عندما تقطع عن الإضافة وبدقة أكثر : إضافتها معنى لا لفظاً في قولهم : إن لكل إقليم حاضرةً حَسْبُ ، واتسعت الحديقة حَسْبُ. ويقول الجوهري : ولك أن تتكلم بحَسْب مفردةً ، تقول : رأيت زيداً حَسْبُ . وهذا يدفع قول عبدالحق فاضل الذي يقصر (حَسْبُ) في استعمالها للأمر فقط .

٢. إن إنكار مجيء (حَسْبُ) ومجيء (فَحَسْبُ) و (وحَسْبُ) كما يريد عبدالحق فاضل لا وجود له في المظان ؛ بل العكس وعليه يكون ما قاله (بعض المتنطعين!)صحيحاً وليس زعماً باستثناء (فحسب) التي قيل في فائها : (إنها زائدة لتزيين اللفظ) .

٣. يزاد على ذلك : "قال صالح بن عبدالقدوس :

لو يرزقون الناس حَسْبَ عقولهم ألفيت أكثر من ترى يتصدق

([1]) النحو الوافي : ط٢ ، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ : ١٢٧/٣-١٢٩ (بتصرف) .

وفيه استعمال (حَسْبَ) كما يستعملها الناس اليوم ، أي : ساكنة العين ، وبدون حَرف مما سبق [أي : الباء وعلى] لأن الاستعمال السائد على التجريد من الحرف)[1]. وهذا يدفع – أيضاً – قول الدكتور العزاوي في تخطئة العبارة : (فهذا الباحث حَسْبُ علمنا) لأنها (صواب) أيضاً شأنها شأن استعمال (حَسْبُ) مع (الباء) أو (على) اللذين ورد ذكرهما في المظان .

٤. ربما كان من سهو القول قَصْرُ الدكتور العزاوي الكلام على إدخال أحد حرفي الجر على (حَسْبُ) وكان الأولى النظر في (الخطأ) أو (الاستعمال الجديد) لـ (حسب) مع (الفاء والواو) وهو أمر جعل مجمع اللغة العربية في القاهرة ، يصدر قراراً يجيز الاستعمال بصوره الثلاث ، وهي (حَسْبُ) و (فَحَسْب) و (وحَسْب)[2]. وهذا مسك الختام.

المجال الصرفي[3]

ويقصد به الخطأ في بنية الكلمة وتصريفها وصحة استعمالها على هذا الوجه أو ذاك وهو كثير بل إنه يتوازى مع الخطأ النحوي كثرة وبالأخص في مجال الإعلام المسموع والمرئي ومن هنا قصرت المتابعة عنه والتنبيه عليه وفيما يأتي أبرز مواضع الخطأ فيه:

أولاً. ضبط فاء الكلمة وعينها

١. فاء الكلمة

آ. ما فاؤه أحادية الحركة :

١. ما فاؤه مضمومة وينطقونها مفتوحة أو مكسورة خطأً ، مثل : حلقوم[4] ، الكليتان[5] ، القر[6].

٢. ما فاؤه مفتوحة وينطقونها مضمومة أو مكسورة خطأً ، مثل : حنجرة[7] ، سيارة[8] ، الفطور والغداء[9]..

---

(1) لغويات ، محمد علي النجار : ١٤٦/١-١٤٧ .

(2) القرارات المجمعية : ١٤٣ .

(3) رتبت الموضوعات على وفق مجيئها من حيث الكثرة ثم القلة.

(4) أخطاء لغوية : ١٧.

(5) م ، ن : ٢٤ ، وينظر : من أغلاط المثقفين : ١٦٥ ، نظرات في أخطاء المنشئين :٢٦٢/١.

(6) التعبير الصحيح : ٢٠٢.

(7) أخطاء لغوية : ١٧ ، وينظر : مجلة (الضاد) الجزء الأول ١٩٩٨ : التنبيهات الحديثة على الأخطاء اللغوية في أسماء الذات د. محمد ضاري حمادي :١٢٢.

(8) من أغلاط المثقفين : ١٣٤.

(9) التعبير الصحيح : ٩٩ ، ١٦٣ وينظر : الخطأ الشائع :١٠٨.

٣. ما فاؤه مكسورة وينطقونها مضمومة أو مفتوحة خطأً ، مثل : الرباط[١] ، بالرفاه والبنين[٢] ، مهرجان[٣].

ب. ما فاؤه ثنائية الحركة ، مختلفة المعنى ويخطئون في لفظها على المعنى المناسب ، مثل : خطبة[٤] ، فناء[٥] ، خطة[٦]، خصلة[٧].

٢. عين الكلمة :

والخطأ في (عين) الكلمة قد يكون من الأسماء ومن مظاهر ذلك:

آ. ما عينه أحادية الضبط

١. ما عينه ساكنة وينطقونها مفتوحة خطأً : مثل : شغب[٨].

٢. ما عينه مكسورة وينطقونها مفتوحة خطأً : مثل : معرض[٩] ، معدن[١٠].

٣. ما عينه مفتوحة وينطقونها ساكنة خطأً : مثل : حدب[١١] ، سلحفاة[١٢].

ب. ما عينه ثنائية الضبط ، مختلفة المعنى ويخطئون في لفظها على المعنى المناسب: مثل حلقة[١٣] ، وسط[١٤] ، الضمد[١٥].

---

(١) من أغلاط المثقفين : ١٢٦.

(٢) التعبير الصحيح : ٩٠.

(٣) دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٦٠.

(٤) أخطاء لغوية : ١٨ وينظر : الخطأ الشائع :١١٠ ، نظرات في أخطاء المنشئين :١٤٦/١. والخطبة – بالكسر – طلب الرجل امرأة للزواج ، وبالضم : الخطابة والخطاب الذي يفوه به الخطيب .

(٥) من أغلاط المثقفين : ١٣٥. والفناء - بالكسر الساحة أو الباحة ، وبالفتح : الهلاك والاضمحلال والاندثار

(٦) الخطأ الشائع : ٨٦ وينظر : نظرات في أخطاء المنشئين :١٤٧/١. والخطة - بالكسر - الأرض التي يختطها الرجل لنفسه خطاً ليبنيها ، وسميت (خطة) لأنه يعلم عليها بعلامة ، ومنه : خطط الكوفة والبصرة ، والخطة – بالضم – معناها : الحال والأمر.

(٧) نظرات في أخطاء المنشئين :١٥٥/١ والخصلة - بالفتح - بمعنى الخلق والخلة سواء أكان الخلق محموداً أم مذموماً ... أما الخصلة – بالضم – فتطلق على الشعر المجتمع أو القطعة من الشعر...

(٨) نظرات في أخطاء المنشئين :٢٣٧/١. والشغب - بسكون الغين - تهيج الشر والفتنة والخصام.

(٩) أخطاء لغوية : ٢٥.

(١٠) التعبير الصحيح : ٢٠٨.

(١١) م ، ن: ١٥٨. وينقل عن (أساس البلاغة) :"نزلوا في حدب من الأرض : وهو النشر وما اشرف منها.. وحدب عليه وتحدب تعطف.

(١٢) التعبير الصحيح : ٢٠٣.

(١٣) أخطاء لغوية : ١٦ : وينظر : التعبير الصحيح : ١٨٤ ، الخطأ الشائع : ١٠٨ ، نظرات في أخطاء المنشئين :١٢٢/١.

(١٤) التعبير الصحيح : ١١٠ وينظر : الخطأ الشائع :١٣٤. وتلفظ ساكنة إذا كانت بمعنى (بين) كأن يقال : جلست وسط القوم ، وأما إذا لم تكن بمعنى (بين) فتلفظ مفتوحة السين ، كأن يقال : جلست وسط الدار.

(١٥) نظرات في أخطاء المنشئين :٢٧٤/١. والضمد - بالسكون - الشد وهو مصدر ضمد رأسه وجرحه إذا شده بالضماد وهي خرقة يشد بها العضو ، والضمد - بالفتح - الحقد أو الغضب الشديد أو الظلم وهو مصدر ضمد عليه أي : اشتد حقده عليه.

والخطأ قد يكون في الأفعال ومن مظاهر ذلك:

آ. ما عينه أحادية الضبط :

١. ما عينه مضمومة وينطقونها مكسورة أو مفتوحة خطأً : مثل : يأمل[١] ، ننسب[٢] ، خلص[٣].

٢. ما عينه مكسورة وينطقونها مضمومة أو مفتوحة خطأً : مثل : يقصد[٤] ، ظفر[٥] ، بخل[٦].

٣. ما عينه مفتوحة وينطقونها مكسورة خطأً : مثل ، هلكوا[٧].

ب. ما عينه ثنائية الضبط وينطقونها بالفتح خطأً : مثل : تلمس[٨].

ثانياً. صيغ الجموع :

ومن مظاهر ذلك :

آ. **استعمال الجمع مفرداً** ، في مثل قولهم :"ويستكشف أسراره ما بين الآونة والأخرى ، والصواب : ما بين الأوان والآخر ، لان (الآونة) جمع (الأوان) مثل (زمان وأزمنة) و (مكان وأمكنة) و (دواء وأدوية) [٩] ". ومثل ذلك -أيضاً - (آنية) جمع (إناء) [١٠] و (عالة) جمع (عائل) [١١].

وقد يعكسون فيستعملون المفرد المذكر في موضع الجمع مع التأنيث ، مثل قولهم : كانت الأثاث ، ظناً أنها جمع ، والصواب أن الأثاث مفرد[١٢] ومذكر وجمعه : أثث - بضم أوله وثانيه ، مثل : سحاب وسحب"[١٣].

---

(١) أخطاء لغوية : ٢٨.

(٢) التعبير الصحيح : ١٥٠.

(٣) م . ن : ١٨٧.

(٤) أخطاء لغوية : ٢٨.

(٥) التعبير الصحيح : ٢٠٠.

(٦) نظرات في أخطاء المنشئين :٥٠/١.

(٧) التعبير الصحيح : ١٩٨.

(٨) م . ن : ١٥٧.

(٩) م . ن : ١٥٤ ، وينظر : طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٤٢١ في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٠ ، من أغلاط المثقفين : ١٦٠ ، نظرات في أخطاء المنشئين :٤١/١.

(١٠) أخطاء لغوية :٤٣.

(١١) التعبير الصحيح : ٢٢٠.

(١٢) أخطاء لغوية : ٣٦ وينظر : من أغلاط المثقفين : ١٤٤ ، نظرات في أخطاء المنشئين : ١٢/١.

(١٣) من أغلاط المثقفين : ١٤٤.

ب. **توهم المفرد جمعاً فيشتقون له مفرداً** ، مثل : (سراويل) في قولهم :"(ثم وضع يده في جيب سرواله وأخرج منه شلناً واحداً ...) وكان الوجه أن يقول : (في جيب سراويله...) [لأن] (سراويل) هي مفرد لا جمع ، وأما جمع (سراويل) فهو (سراويلات)" [١].

جـ. التوهم حملاً على التشابه ، فجمع (مرسوم) هو (مراسيم) كقولهم : حضرا مراسم الافتتاح ، والصواب أن يقولوا : (مراسيم) أما (المراسم) فهي جمع (مرسم)." [٢].

د. **توهم ما تجمعه العامة جمعاً صحيحاً** ، في قولهم :"(إنها تلد للعالم عدة ليلات) ووجه الخطأ في هذا التعبير هو جمع (ليلى) على (ليلات) والصواب جمعه (ليليات) ، كما يقال في جمع : سلمى سلميات ، وسعدى سعديات ، وبشرى بشريات ، ولبنى لبنيات"[٣].

هـ. **توهم المفرد جمعاً في الوصف بأسماء الألوان** ، في مثل قولهم :"أزهار بيضاء وأوراق خضراء وبقع سوداء وليالٍ حمراء... والصواب أن يقال : أزهار بيض وأوراق خضر وبقع سود وليالي حمر... قال تعالى : ﴿ **وَمِنْ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ**﴾ فاطر:٢٧"[٤].

و. **التوهم بحركة عين الكلمة** ، فيذهبون بها إلى الجمع ، وهم يريدون المفرد ، مع تغير الدلالة ، مثل : حلبة – بفتحتين – جمع حالب ، وهم يريدون (حلبة) – بفتح فسكون – وهي مجال الخيل للسباق[٥].

ز. **استعمال جمع لكلمة ما** ، ومعناها غير ما يريدون مثل : شبيبة جمعاً لشاب ، والصواب : شباب لأن الشبيبة تعني الحداثة[٦].

ح. **استعمال جمع الكثرة بديلاً عن جمع القلة** ، في مثل : ثلاثة شهور وسبعة بحور ، والصواب : أشهر وأبحر[٧].

ط. **توهم صيغ بديلة عن الصيغ الصحيحة** ، ومن ذلك جمعهم (حكاية) على (حكايا) والصحيح (حكايات) [٨] . وجمعهم (خروف) على (خراف) والصحيح (اخرف وخرفان)[٩] وجمعهم

---

(١) التعبير الصحيح : ١٤٧.

(٢) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٣٨٧ في ٤ تشرين الأول ٢٠٠٠.

(٣) التعبير الصحيح : ١٩٢.

(٤) من أغلاط المثقفين : ٩٧ ، ١٢٢ وينظر : التعبير الصحيح : ١٣٥ ، الخطأ الشائع :٩٨.

(٥) التعبير الصحيح : ١٦٤.

(٦) م ، ن : ٢٠٦.

(٧) نظرات في أخطاء المنشئين :٢٤٥/١ ، وجاء في (القرارات المجمعية) :٦٢ :"إنّ صيغ جمع القلة والكثرة تتبادلان فتأتي إحداهما موضع الأخرى مجازاً ،وعلى هذا فكلا التعبيرين صحيح ، وان كان الأكثر هو قولهم : (ثلاثة اشهر)".

(٨) أخطاء لغوية : ٥١ وينظر : من أغلاط المثقفين : ١٣١.

(٩) التعبير الصحيح : ٩٧.

(رشوة) على (رشاوى) والصحيح (رشا) [١] وجمعهم (نية) على (نوايا) والصحيح (نيات) [٢] وجمعهم (إطار) على (إطارات) والصحيح (أطر) [٣].

ثالثاً. استعمال (فعل) و (افعل) أحدهما موضع الآخر:

فمما هو (فعل) وليس (افعل):

حنى وليس أحنى[٤]. بهر وليس ابهر[٥]. غاظه وليس أغاظه[٦]. وقف وليس أوقف[٧]. أوقف[٧]. نهك وليس : أنهك[٨].

ومما هو (افعل) وليس (فعل) . أرصدت وليس : رصدت[٩]. أغلق وليس : غلق[١٠]. أساء به الظن وليس : ساء[١١]. أبصر وليس : بصر[١٢]. أبكى وليس : بكى[١٣].

رابعاً. الخطأ في المذكر والمؤنث:

ومن مظاهر ذلك:

آ. **تأنيث المذكر** : في قولهم :"(ن مواطناً سعودياً جرب بنجاح لعاب البقر في إطالة شعر رأسه الصلعاء) هكذا ورد وصف الرأس ، على حين أن (الرأس) مذكر بالإجماع ، ولا يجوز تأنيثه ، فصواب العبارة أن يقال : شعر رأسه الأصلع..."[١٤].

---

(١) التعبير الصحيح : ١٤٦.

(٢) من أغلاط المثقفين : ٢٩ ، ٨٥ ، ١٣١ وينظر : التعبير الصحيح : ١٠٥ ، دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٦٠. وأجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة جمع (نية) على (نوايا) حملاً على نظيرتها بمعناها وهي : (طوايا) أو بوصفها جمعاً لنية حملاً على نظائر من الكلمات جمعت فيها (فعلة) على (فعائل) ، القرارات المجمعية :١٤٨.

(٣) نظرات في أخطاء المنشئين : ٢٨/١.

(٤) أخطاء لغوية : ٣٦ ، وينظر : التعبير الصحيح : ١٣٠.

(٥) من أغلاط المثقفين : ٨٨.

(٦) م ، ن : ١٨٨.

(٧) التعبير الصحيح : ١٤٣ ، ٢١٠ ، وينظر : طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ٩٨٠٣ في ٢٩ حزيران ١٩٩٨.

(٨) التعبير الصحيح : ٩١ وينظر : الخطأ الشائع :١٤١.

(٩) الخطأ الشائع : ٩٤ وينظر : نظرات في أخطاء المنشئين :١٨١/١.

(١٠) التعبير الصحيح : ١٥٧.

(١١) الخطأ الشائع :٩٤ وينظر : نظرات في أخطاء المنشئين :١٨٨/١.

(١٢) نظرات في أخطاء المنشئين :٥٩/١.

(١٣) م . ن :٦٧/١

(١٤) من أغلاط المثقفين : ١٩٠.

"وكثيراً ما يؤنث الكتاب (الباب) جرياً على عادة العوام في بغداد ، أقول : في بغداد ، لأن العامة في الموصل يذكرونه على الفصيح ، قال تعالى في سورة يوسف [الآية ٦٧] : ﴿**لاَ تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ**﴾ [١] ومثل ذلك : (البطن) و (الدكان) [٢].

ب. **تذكير المؤنث** : في مثل قولهم :"(في بستاننا بئر عميق) ، والصواب : (في بستاننا بئر عميقة) . قال تعالى : ﴿ **وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ**﴾ [سورة الحج / الآية ٤٥] [٣]"

ومثل ذلك : (الجحيم)[٤] و (السن) [٥].

جـ. **الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث** : مثل قولهم :"(مرتلاً الآيات بنبرة حنونة...) والوجه أن يقال : (بنبرة حنون) لان (فعول) وزن يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث، إذ يقال : (رجل طموح) و (امرأة طموح) و (أب حنون) و (أم حنون)..." [٦].

ومثل ذلك : (عطوف ورؤوف وصدوق وعروس) [٧].

د . **في التركيب** : مثل قولهم :"(إحدى المظاهر العلمية...) والصواب : أحد المظاهر العلمية ، لأن مفرد (المظاهر) مظهر ، وهو مذكر...

وهذا مثل قولنا : أحد أيام الأسبوع ، وأحد أيام الشهر ، والفرات أحد الأنهار العظيمة." [٨].

خامساً. الخطأ في النسب:

ومن مظاهر ذلك:

آ. **النسب إلى المختوم بالتاء** : في مثل قولهم :طاقوي وثوروي وبيضوي وسلطوي منسوباً إلى : طاقة وثورة وبيضة وسلطة ... والوجه أن يقال : طاقي وثوري وبيضي وسلطي..."[٩].

ب.**النسب إلى الجمع وليس إلى المفرد** : في مثل قولهم : دولي والصواب :دولي – بضم ففتح – أي : النسب إلى الجمع[١٠].

---

(١) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٣٦٩ في ١٠ أيلول ٢٠٠٠.

(٢) أخطاء لغوية : ٤٥.

(٣) نظرات في أخطاء المنشئين :٤٤/١.

(٤) م . ن : ٩٠/١ .

(٥) التعبير الصحيح : ١٢٦ ، وينقل عن الدكتور مصطفى جواد قوله :"السن مؤنثة ، ولم يرد فيها جواز التذكير إلاّ في الشعر ، والشعر ذو ضرائر".

(٦) التعبير الصحيح : ١٦.

(٧) من أغلاط المثقفين : ١٨١ وينظر : نظرات في أخطاء المنشئين :١٧٢/١.

(٨) م . ن : ١٧٨-١٧٩.

(٩) التعبير الصحيح : ١٠٣-١٠٤.

(١٠) أخطاء لغوية : ١٨ ، ويرى الشيخ الكرباسي أن النسب إلىالجمع هو الخطأ ، لان هذا المفرد ليس اسماً (علما) ... وفي (مثال للتحليل) ستناقش هذه المسألة.

وقد يكون الخطأ من الخلط بين المفرد والجمع ، فيقولون : في الحرفة والمهنة : حرفي ومهني ، بفتح الراء والهاء ، والصواب : النسب إلى المفرد : حرفي ومهني ، بسكون الراء والهاء[١].

جـ.**النسب السماعي** : في مثل قولهم : (بحريني) منسوباً إلى (البحرين) والصواب :بحراني، إذ لم يسمع غيره[٢].

د. **النسب إلى العلم المؤنث** : في مثل قولهم :"(فلانه العامري وفلانة العزاوي).. لكن العرب لم يألفوا هذا ، فيقولون : ليلى العامرية وهند القيسية ، قال ابن الفارض:

أم تلك ليلى العامرية أسفرت ليلاً فصيرت المساء صباحاً "[٣].

هـ. **تخفيف ياء النسب** : في مثل قولهم : (عاني) مما يوقع في اللبس مع معنى (الأسير) والصواب تشديد الياء[٤]...

سادساً. الخطأ في الصفة المشبهة (افعل وفعلاء)

ومن مظاهره :

آ. **توهم (افعل فعلاء) على (فاعل وفاعلة)**: في مثل قولهم : (داكن وداكنة) ... والصواب (ادكن دكناء) ... و (ادكن) مشتق من (الدكنة) وهي اللون الضارب الى السواد..."[٥].

ب. **أو العكس فيتوهمون (فعل وفعلة) على (افعل فعلاء)**: في مثل قولهم :"(الديانة الإسلامية السمحاء) والصواب هو (الديانة الإسلامية السمحة والدين الإسلامي السمح) لأنها لا تأتي على (فعلاء) مؤنث (افعل) بل تأتي على (فعل) للمذكر و (فعلة) للمؤنث ، نقول : رجل سمح وامرأة سمحة." [٦].

جـ. **توهم (فعلاء) على أنها وصف لجمع** : في مثل قولهم :"الأيادي البيضاء ... والصواب الأيادي البيض..."[٧].

د. **صياغة (اسم التفضيل) مما هو صفة على وزن (افعل)** : في مثل قولهم :"هو أحمق من غيره ... والصواب : هو أكثر حماقة..."[٨].

---

(١) أخطاء لغوية : ١٦.

(٢) من أغلاط المثقفين : ١١٠.

(٣) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠١٩٩ في ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٠ ، وهذا إذا لم يذكروا الأب أو الجد ، لكنهم يقولون : فلانة فلان العزاوي ، وبذلك يعود النسب الى الأب أو الجد وهو الصحيح.

(٤) التعبير الصحيح : ١٧.

(٥) م . ن : ١٦ وينظر : من أغلاط المثقفين: ١٢٣ ، ١٧٤.

(٦) الخطأ الشائع : ٨٧ ، وينظر : نظرات في أخطاء المنشئين :٢١٨/١.

(٧) التعبير الصحيح : ١٣٥ وينظر : دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٦٠ ، من أغلاط المثقفين : ٩٧.

(٨) نظرات في أخطاء المنشئين : ١٢٤/١.

سابعاً. الخطأ في صيغ المصادر :

ومن مظاهره

آ. **استعمال صيغة اسم المفعول على انه مصدر** ، من (فعيل) بمعنى (مفعول) في قولهم : "(تماد إلى ما شئت يا نزيف) فقد استعمل الشاعر كلمة (نزيف) التي هي وصف بمعنى (نزف) المصدر ،وهذا غلط غير مقبول لان (النزيف) هو اسم مفعول بمعنى (المنزوف) مثل : الجريح والمجروح والأسير والمأسور والقتيل والمقتول ... فينبغي ألاّ نستعمل (النزيف) وهو (المنزوف) بمعنى (النزف)." [١].

ب/ جعل المصدر على وزن (فعول) في مثل قولهم :"(نضوج) من مادة (نضج) وهو خطأ ينبغي تركه ، لأن المصدر من فعل (نضج) يأتي على ثلاث صيغ (نضج) و (نضج) و (نضاج) ولا تعرف في اللغة كلمة (نضوج)." [٢]. ومثل ذلك : (الخصوبة) وصوابها (الخصب) و و (الخطوبة) وصوابها (الخطبة) [٣].

جـ. **جعل المصدر على وزن (تفعيل)** : في مثل قولهم :"(تدعيم) صوابها : الدعم ، لان فعل دعم يدعم دعماً ، من باب دفع يدفع دفعاً ، فلا تقل: (دعم) بالتشديد ، ولا (المدعم) بالتشديد ولا بالتخفيف ، بل المدعوم." [٤].

مثال للتطبيق / صرف

النسب إلى جمع التكسير

المصححون :

قال عبدالحق فاضل : " حِرفيّ : ينطقون (الحِرفيّ) - أي المهنيّ - بفتح الراء كأنها منسوبة إلى الحِرَفْ جمع الحِرْفَة . والصواب في كلتيهما أن تنسبا إلى(الحِرْفَة والمِهْنة) بتسكين الراء في الأولى ، والهاء في الثانية . أي الحِرْفيّ والمِهْنيّ"[٥].

وقال : " الدّولّي/ ينطقونها بفتح الدال ، نسبة إلى الدّولة ، بينما المقصود نسبتها إلى الدُوَلْ ، لهذا كان الأصوب نُطقها (الدُولّي) بالضم . أما (الدّولّي) بالفتح فمنسوب إلى (الدّولة) مثل (الحُكوميّ) المنسوبة إلى الحُكومة"[٦].

---

(١) من أغلاط المثقفين : ٧٥ وينظر : أخطاء لغوية :٧١.

(٢) من أغلاط المثقفين : ٥٠ وينظر : أخطاء لغوية : ٧١ ، دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٦١.

(٣) التعبير الصحيح : ٢١.

(٤) أخطاء لغوية : ٤٧ ، وجاء في القرارات المجمعية :٢٣٠ :" (دعّم) المضعف ورد ذكره في معجمين : في العين أصلاً ، وفي المخصص نقلاً :إذن يكون استعماله صحيحاً ولا مانع من تداوله في الاستعمال".

(٥) أخطاء لغوية : ١٦ .

(٦) م . ن : ١٨ .

وقال الشيخ الكرباسي : "ويقولون : (المعرض الدُّولّي) ، وهذا غير صحيح ؛ والصواب : المعرض الدُّوَلّي . لأن القاعدة في النسبة تكون :

١. إذا كان الجمع ليس اسماً صارت النسبة إلى المفرد : مصر مصريّ لا أمصاريّ ..

٢. أما إذا كان الجمعُ إسماً فتكون النسبة إليه : أعراب أعرابّي ، صحابة صحابّي ، أنصار أنصاريّ ، أنمار أنماريّ . ولهذا نقول : أسديّ نسبة إلى أسد ، ولا نقول : آساديّ .

ويجوز لنا أن ننسب إلى الجمع إذا كان المعنى يتطلب ذلك فمثلاً نقول : الاتحاد النسائّي ، الأعلام الدولّية .."[١].

وقال الدكتور أحمد مطلوب : "الآثاريّ : يذهب بعض المهتمين باللغة إلى أن (الآثاريّ) ، – وهو المشتغل بدراسة الآثار – خطأ ؛ وأن الصحيح (الأثريّ) وذلك لأن النسبة تكون إلى المفرد لا الجمع"[٢].

المعالجة :

يرى عبدالحق فاضل في (الحِرْفَة) و (المِهْنة) أن النسبة تكون إلى المفرد . ويرى في (الدولة) أنها تكون إلى الجمع ، وإن كانت عبارة (الأصوب) تشير إلى صواب التسب إلى المفرد .وفي الحالين لم يُعطِ المسوّغ : أهو القاعدة ؟ أم السياق ؟ أم أمن اللبس ؟ ولماذا النسبة إلى المفرد في (حِرْفَة ومِهْنة) والنسبة إلى الجمع في (دَولة) ؟

على النقيض كان الشيخ الكرباسي واضحاً في إعطاء مسوّغ النسبة إلى المفرد في (الدولّي) وهو القاعدة المعروفة في النسب إلى جمع التكسير . وهو تلخيص للمذهب البصريّ في المسألة .

أما الدكتور أحمد مطلوب فكان الأكثر وضوحاً ، إذ مضى يشرح المسألة على مدى أربع صفحات كاملات إلى أن يصل إلى النتيجة النهائية ؛ وهي جواز النسبة إلى جمع التكسير أمناً للبس .. وبتعبير الشيخ الكرباسي : (إذا كان المعنى يتطلب ذلك) .

والحق أن المسألة برّمتها خلافية بين المذهبين البصريّ والكوفّي . ويوجز الأستاذ عباس حسن ذلك بالقول : "

- إذا أريد النسب إلى جمع التكسير ، الباقي على دلالة الجمعية ؛ فالشائع هو النسب إلى مفرده ، فيقال في النسب إلى : بساتين ... بستانّي ...
- فإن لم يبق جمع التكسير على دلالة الجمعية ، بأن صار علماً على مفرد ، أو على جماعة واحدة معينة مع بقائه على صيغته في الحالتين ، وَجب النسب إليه على لفظه وصيغته .

---

(١) نظرات في أخطاء المنشئين : ١٥٧/١ .

(٢) مذكرات لغوية : أوراق مجمعية . العدد ٧ . السنة الرابعة / ٢٠٠١ : ٦-٩ .

فيقال في النسب إلى (الجزائر) وهي الإقليم العربي المعروف ... جزائريّ ... ولا يصح النسب إلى المفرد ، منعاً للإبهام واللبس ، إذ لو قلنا : الجزيريّ أو الجزريّ .... لألتبس الأمر بين النسب إلى المفرد والنسب إلى الجمع ..

هذا هو المذهب البصريّ . أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير الباقي على جمعيته مطلقاً ، وحجتهم أن السماع الكثير يؤيد دعواهم – وقد نقلوا من أمثلته عشرات – وأن النسب إلى (المفرد)[1] يوقع في اللبس كثيراً ، ورأيهم حسن مفيد)[2].

وينتهي إلى الرأي الآتي : "فعندنا مذهبان صحيحان ، لا يَفْضُلُ أحدهما الآخر في سياق معين إلاّ بالوضوح والبعد عن اللبس . فإذا أمِنَ اللبس فالأفضل محاكاة المذهب الشائع ؛ لأنه أكثر في الوارد الفصيح)[3].

بمعنى أن رأي الأستاذ عباس حسن يصب في نهاية الأمر في مجرى المذهب البصري لأنه (المذهب الشائع) و (لأنه أكثر في الوارد الفصيح) ، أي : إذا أمن اللبس نسب إلى المفرد . وإذا لم يؤمن اللبس ينسب إلى الجمع .

وكأن عبدالحق فاضل أراد بالنسب إلى المفرد في(الحرفة والمهنة)ما أُمِنَ لَبْسُهُ ، وبالنسب إلى الجمع في (دولة) ما لم يؤمن لبسه . في حين أراد الشيخ الكرباسي من الكلمة نفسها أن تنسب إلى المفرد لأنها لم تخرج إلى الأسمية ، وبدقة أكثر إلى (العلمية) فاحتاج الأمر إلى النسب إلى المفرد .

وقد يقال : إن السياق هو الحكم ! لكن الأمر في نهايته يفضي بالقارئ إلى الحيرة والبلبلة ..! بمعنى أن الأمر يحتاج إلى من يفض عنه هذا التداخل ، فكان أن أصدر مجمع اللغة العربية قي القاهرة قراره الآتي : المذهب البصريّ في النسب إلى جمع التكسير أن يُرَدَ إلى واحِدِه ، ثم ينسب إلى هذا الواحد ويرى المجمع أن يُنسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك"[4]. وفي ذلك فصل الخطاب .

---

(1) ورد في الأصل (الجمع) والسياق يقتضي (المفرد) فهو من سهو الطبع .

(2) النحو الوافي : دار المعارف بمصر ١٩٦٣ : ٥٥٨/٤ .

(3) م . ن : ٤/ ٥٥٩ .

(4) م . ن : ٤/ ٥٥٩ والنص المذكور مأخوذ من مقالة الدكتور أحمد مطلوب : ٨ . أما ما يذكره الأستاذ عباس حسن ففيه تفصيل أكثر وقد تجنبه البحث خشية الإطالة .

المجال الدلالي

يقصد بـ (المجال الدلالي) ما تعارف عليه الدارسون من ظواهر تعميم الدلالة وتخصيصها وتغيير مجال استعمالها ، لكن ما أورده المصححون قد يخرج إلى ظواهر أخرى مثل استعمال (التضاد) في غير معناه اللغوي المألوف على ما سيجد القارئ وفيما يأتي ابرز المظاهر في هذا المجال:

آ. الفروق اللغوية:

يقصد بها الألفاظ المتقاربة المعنى ، التي يذهب الظن بها ، إلى أنها من المترادف ، لكنها ليست كذلك لوجود فروق دقيقة بينها.

من ذلك : ما تشابهت صيغتا اللفظ به من الأسماء ، مثل : (رؤيا ورؤية) في مثل قولهم : "(إن رؤياه لجوهر فكرة الحرية قادته إلى اتباع هذا الأسلوب) ووجه الخطأ هنا استعمال (رؤيا) بدلاً من (رؤية) فالصواب أن يقال : (إن رؤيته لجوهر...) ذلك لان (الرؤية) هي النظر بالعين والقلب ، وأما (الرؤيا) فهي ما يراه الإنسان في النوم ، وجمعها (رؤى) بوزن (هدى) قال تعالى في سورة يوسف : ٤٣ : ﴿**يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ**﴾"[١].

ومثل ذلك ما تشابهت صيغتا اللفظ به من الأفعال ، مثل (ضلع وظلع) [٢]...

أما الكثير في هذا الباب فهو مجيء اللفظين غير متشابهين مثل:

- (زرع وغرس) فالغرس مخصوص بالشجر ، والزرع بالحب والبذور[٣]...
- (البرهة واللحظة) فالبرهة المدة الطويلة من الزمان اقلها سنة[٤]....
- (الثلج والجليد) فكلمة (الثلج) تطلق على ما يتساقط من السماء ، وأّما كلمة (الجليد) فتطلق على ما يتجمد من الندى أو الماء ، وهي مأخوذة من القوة والصلابة ، بخلاف الثلج الذي يسقط متناثراً ثم قد يصلب حين يتكدس بكميات كبيرة ، ولذلك يقال : سقط الثلج من السماء ، ولا يقال : سقط الجليد وفي هذا فرق بين الكلمتين[٥].

---

(١) التعبير الصحيح : ٢١ ، وينظر : أخطاء لغوية : ٥٤ ، طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ٩٨٨٩ في ٢٧ تشرين الاول ١٩٩٨ ،نظرات في أخطاء المنشئين :١/١٧٣.

(٢) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٦٥٥ في ١٤ تشرين الاول ٢٠٠١.

(٣) التعبير الصحيح : ١٧٦ ، وينظر : الخطأ الشائع :١٢٧.

(٤) الخطأ الشائع : ٩٧ ،وينظر : نظرات في أخطاء المنشئين :١/٥٧.

(٥) مذكرات لغوية : اوراق مجمعية ، العدد ٩ ، السنة الخامسة :٥-٧ ، وينظر : نظرات في أخطاء المنشئين :١/٩٦.

- (الجريدة والصحيفة) فالجريدة سعفة نخل جرد عنها خوصها ، والصحيفة قطعة من جلد أو قرطاس يكتب فيها[١].
- (العائلة والأسرة) فالعائلة مؤنث عائل وهو الفقير ، والأسرة مأخوذة من (الأسر) وهو الشدّ والإحكام ، ودلالة (الأسرة) على الأفراد الملتحم بعضهم ببعض بحكم القرابة هو الذي يرجح استعمالها[٢]...

ومن تطبيقاتهم قولهم في (البيت والدار والمنزل) :"هذه الأسماء الثلاثة يجمعها أنها جميعاً تكون لسكن الإنسان مع أهله ، الا انها تفترق من حيث الدلالة والاستعمال في معان كثيرة ، ولعل أقدمها في الاستعمال (البيت) لأنه الأصل في اشتقاق هذه المادة .. والبيت كما تعرض المعجمات العربية يكون من الشعر أو مبنياً من مواد البناء كاللبن أو الحجر ، وإذا كان من الشعر فهو أكبر من الخباء الذي يكون من الشعر أيضاً أو من الصوف ... والعرب تكني عن امرأة الرجل بالبيت لأنه يأوي إليها وهي سكن له ، والبيت عيال الرجل أيضاً ، وبيته تزويجه ، يقال : بات الرجل يبيت إذا تزوج ، وقد اشتقت العرب من البيت فعلاً للدلالة على قضاء الليل ، فيقال : بات يبيت بيته ومبيته وبيوته...[٣].

[أما الدار فـ] يكاد اللغويون يجمعون على أن الدار مشتقة من الدوران لكثرة حركة الناس فيها ، فهم يدورون في أرجائها ، والدار مؤنثة وقد تلحق بها التاء ، ويراد بها البناء والعرصة أي : الأرض ،وتجمع على : أدور ، وأدور جمع قلة ، وعلى : دور جمع كثرة ، وكل موضع حل به قوم فهو دارهم ... والنسبة إلى الدار : داري ، وتحمل أكثر من معنى ، فهي تدل على من يلازم داره لا يبرح عنها ، وعلى رب النعم من ابل وغير ذلك ، لأنهم يقيمون في دارهم للاهتمام بها ورعايتها...[٤].

أما المنزل فهو اسم مكان مشتق من النزول الذي هو في أصل معناه الهبوط من مكان عال كالجبل وسقف الدار ... وقد تطور النزول إلى معانٍ أخرى منها معنى الحلول فيقال : نزل بالمكان ونزل الرجل على القوم وبهم إذا حل ، وواضح أن هذا التحول في المعنى سببه أن ذلك يحدث عند النزول من ظهر المركوب ... والمنزل : الدار لأنه في الأصل موضع النزول والاستقرار بعد السير والحركة....

---

(١) نظرات في أخطاء المنشئين :٢٥٣/١ ، وينظر : فوائد لغوية ، جريدة الحدباء الموصلية ، العدد ١٠٠٠ في ١٤ شباط ٢٠٠٠.

(٢) التعبير الصحيح : ٢١١ وينظر : مذكرات لغوية ، اوراق مجمعية ، العدد ٨ ، السنة الخامسة :٥-٨.

(٣) فوائد لغوية ، جريدة الحدباء الموصلية ، العدد ١٠٠٧ في ١٣ اذار ٢٠٠٠.

(٤) فوائد لغوية ، جريدة الحدباء الموصلية ، العدد ١٠١٠ في ٢٧ اذار ٢٠٠٠.

وبذلك يتبين أن أقدم هذه الألفاظ هو البيت وهو أصل اشتق منه ألفاظ تدل على معان مختلفة..."[١].

ب. تغيير مجال الدلالة:

أي : وضع اللفظ في غير موضعه..

من ذلك : ما تقاربت صيغتا اللفظ به ، في مثل قولهم :"أحراش : يقولونها بمعنى الغابة والاجمة والصواب : (الاحراج) بالجيم ، جمع (الحرج) بالتحريك ، زنة الأرق والمَرَح وهو : المكان الضيق الكثير الأشجار"[٢].

أما الكثير في هذا الباب ، فهو مجيء اللفظين غير متشابهين ، مثل قولهم :"(انتشرت قوات الأمن تحسباً للطوارىء) وقولهم :تحسباً ، خطأ في هذه العبارة ، لأن الأفعال : تحسب وحسب وظن ، كلها بمعنى ، ولا تؤدي المقصود بالاستعداد لحالة الطوارىء ، والصواب ان يقال تأهباً أو ترقباً أو تهيؤاً أو استعداداً أو تخوفاً من ..."[٣]. ومثل ذلك:

- (ابتداءًمن ... وليس :اعتباراً من) لأن (الاعتبار) معناه : الاتعاظ والأخذ بالحكمة النافعة[٤].
- (بعضهم في حالة مخيفة أو سيئة ... وليس : بعضهم في حالة خطيرة) لأن من معاني (خطير) : الرفعة والشرف وعظم القدر[٥].
- (استنكر القرار .. وليس : شجب) لأن (شجب) معناها (اهلك) [٦].
- (أقّر المجلس ... وليس : صادق) لأن (صادق)اتخذ صديقاً[٧].
- (وكنا نمشي معاً ... وليس : سوية) لأن (سوية) مؤنث (سوي) وهو المعافى من النقص[٨].

ومن تطبيقاتهم قولهم في (التسول) : "يقولون (هؤلاء متسولون) .. وإنما وردت كلمة التسول بمعنى : استرخاء ما تحت السرة . أما التسويل فمنعاه التزيين : يقال : سولت له نفسه

---

(١) فوائد لغوية ، جريدة الحدباء الموصلية ، العدد ١٠١٥ في ١٣ نيسان ٢٠٠٠.

(٢) أخطاء لغوية : ٣٦.

(٣) من أغلاط المثقفين : ٣٢.

(٤) م ، ن : ٤٩ وينظر : الخطأ الشائع :١٤٩ ، ولم ينص الدكتور احمد مطلوب على منع (اعتبار) عند تناوله المفردة (اعتبار) : مذكرات لغوية ، اوراق مجمعية ، العدد ٣ ، السنة الرابعة :٥-٨.

(٥) التعبير الصحيح / ١٥٩-١٦٠ ، وينظر : الخطأ الشائع : ٩٥.

(٦) الخطأ الشائع : ٨٩ ، وينظر : نظرات في أخطاء المنشئين :٢٢٩/١.

(٧) الخطأ الشائع : ٩٣ ، وينظر : دروس في اللغة والنحو والاملاء : ٥٩.

(٨) من أغلاط المثقفين : ٤٧ ، ٨٣ وينظر : أخطاء لغوية :٥٥ ، التعبير الصحيح :٥٤ ، وجاء في لقرارات المجمعية :١٧٣ :"إا تكون عبارة (خرجوا سوياً) ونحوها صحيحة الاستعمال بلفظها المفرد مع كل ما تقترن به ،ياً ما يكن نوعه ، مذكراً ومؤنثاً ، ومثنى ومجموعاً .".

أمراً إذ زينته له ، وعنه قوله تعالى :﴿**فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ**﴾[1] فلما عرفنا ذلك ثبت أنه لا يجوز أن يقال : تسول ولا التسول ولا المتسولون وإنما يجب أن يستبدل بها مثلاً : تكفف والتكفف والمتكففون إذ يقال :تكفف الرجل الناس أو استكفهم إذا مدّ كفّه إليهم بالمسألة أو يقال: الشحاذون ... أو يقال : المجتدون .. أو : المستعطون..."[2].

جـ. التضاد :

والتضاد هنا ليس بمعنى ان للكلمة معنيين (الشيء وضده) مثل (الجون) للابيض والأسود ، ولكن بمعنى ان المنشيء استعملها على الضد من معناها المنصوص عليه لغة ، وهنا موضع الخطأ ، من ذلك قولهم :"(الشعر يمثل لديه فرساً حروناً جموحاً لا يلجم) ووجه الخطأ في هذه العبارة استعمال كلمة (حرون) في غير المعنى الذي وضعت له في اللغة ، أي : استعملت نعتاً للفرس الذي يعز كبحه ويمتنع الجامه ، بدليل اتباعها بكلمة (جموح) وكأن الكلمتين بمعنى واحد ، والصحيح أن (حرون) هو الفرس الذي يقف بعد الجري فلا ينقاد ولا يبرح مكانه ...ولذا يعد وصف الفرس بالحرون والجموح في آن واحد وصفاً له بصفتين متناقضتين متضادتين"[3].

ومثل ذلك قولهم :"(والرعشات المريرة) ووجه الخطأ هنا إرادة (المرارة) بـ (المريرة) مع أن هذه الأخيرة لا تعني ذلك ، بل تعني (القوية) مأخوذة من (المرة) بكسر الميم وتشديد الراء بمعنى (القوة) وقيل : (رجل مرير) أي : قوي . ذو مرة ، وما أظن القاص عنى بـ(الرعشات المريرة القوية ، إذ لو أراد ذلك لوقع في التناقض ، فالرعشة واهنة ضعيفة لا يصح وصفها بالقوة أو المرة." [4].

وربما كان من التضاد بمعنى (الشيء وضده) استعمالهم (سائر) بمعنى (جميع وباقي)... [5].

واستعمالهم الفعل على وزن (فعل وافعل) بمعنى واحد ، في مثل (ترب واترب) والصواب : (ترب فلان : افتقر ، وأترب فلان : اغتنى) [6].

---

(1) النص الوارد في الأصل : (فسولت له نفسه) وهو غير صحيح، والصواب :"فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ" سورة المائدة /الآية ٣٠ اما مادة (سول) فقد وردت اربع مرات في القرآن الكريم ومنها قوله تعالى: ﴿**بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ**﴾. سورة يوسف/الآية ١٨.

(2) نظرات في أخطاء المنشئين : ٧٧/١.

(3) التعبير الصحيح : ٥١.

(4) م . ن : ١٨.

(5) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٠٦٤ في ٥ تموز ١٩٩٩ ، وينظر : نظرات في أخطاء المنشئين: ٢٠٢/١ ، وينظر : معجم الأخطاء الشائعة : ١٢٥.

(6) نظرات في أخطاء المنشئين :٧٦/١.

د. ما عد خطأً وهو إلى المجاز أقرب

من ذلك : ما كانت علاقته (المكان) في مثل قولهم :"مرأب : يستعملون الكلمة بمعنى (الكراج) ! الذي تأوى إليه السيارة وقت الفراغ ، وهو خطأ ، فالمرأب هو الذي ترأب فيه السيارة أي : تصلح ، أما المكان الذي يؤويها فهو : الحظيرة." [١].

ومثل ذلك (الهفهاف) في مثل قولهم:"

ما الذي وسوس الحباب بسمع الكأس فافتر ثغرها الهفهاف

لقد وصف الشاعر هنا (الثغر) بـ (الهفهاف) وهي ليست من صفات (الثغر) بل هي بصفات الشعر أو الأردية والملابس الصق." [٢].

ومنه أيضاً (بح) في مثل قولهم :"

طال في حبك ليلي المظلم ولقد بَحَّ من الشكوى فمي

لقد أسند الشاعر هنا (بح) إلى الفم وهو مما يلازم الصوت ، ويكون وصفاً له ." [٣].

وما كانت علاقته (المشابهة) وهي (القلة) في مثل قولهم :"(شحت البضاعة من السوق) بمعنى : قلت ... [و] (شح) لا يصح أن يحل محل (قل) لأن معناه في أصل اللغة هو (بخل) ..."[٤]. ومن ذلك أيضاً (لبق) بمعنى : "المتكلم الذي يجيد تنميق العبارات وزخرفتها ويرسل الكلمات متناسقة دقيقة.. و (اللبق) في اللغة معناه : الظريف الحاذق الماهر الذي يحكم العمل ويتقنه ، فهي كلمة عامة لا تتقيد بكثرة الكلام." [٥].

مثال للتطبيق

(رضخ)

المصححون :

قال إبراهيم الوائلي :"ولنا على كلمة (الرضوخ) مأخذان : أولّهما : إنها لا وجود لها في مادة (رضخ) إذ المصدر من هذه المادة هو (الرضخ) بفتح فسكون ، وثانيهما : انه ليس في

---

(١) أخطاء لغوية : ٦٧ ، وينظر : دروس في اللغة والنحو والاملاء : ٦١.

(٢) لغة الضاد ، الجزء الثالث ، ٢٠٠٠ ، قراءة لغوية في شعر عبدالقادر رشيد الناصري : ١١٧ ، وربما كان (الهفهاف) تعبيراً عن حركية الثغر التواق إلى الحب ، فهو مجاز في محله ، لان الشعر والفم مكانهما واحد هو الرأس ... و (المهفهف) من المادة نفسها قد استعملت مجازاً في وصف قامة الحبيبة في قولهم : ياقامة الرشا المهفهف ميلي...

(٣) لغة الضاد ، الجزء الثالث ، ٢٠٠٠ ، قراءة لغوية في شعر عبدالقادر رشيد الناصري : ١١٨ .

(٤) التعبير الصحيح : ١٣٩.

(٥) من أغلاط المثقفين : ٥٠.

مادة (رضخ) ومشتقاتها ما يفيد معنى الخضوع والاستجابة بالقهر ، وكل ما فيها من معان، الدّق والرص والكسر والعطية القليلة ومناطح التيوس ، والمصدر في كل هذه المعاني هو (الرضخ).

ويقال : ارتضخ منه ، أي : اعتذر ، اما (الرضوخ) بمعنى الخضوع فهو مصدر مستحدث ، صيغةً ومعنًى ، استحدثه العامة في عصرنا هذا ، وقد نبذه مجمع اللغة العربية في القاهرة فلم يثبته ولم يشر إليه في (المعجم الوسيط) في مادة (رضخ)." [١].

ولم يخرج على هذا القول بقية المصححين مثل : الدكتور نعمة رحيم العزاوي[٢] والشيخ محمد جعفر إبراهيم الكرباسي[٣] ومظفر بشير[٤] وأصحاب (دروس في اللغة والنحو...)[٥] ، لكن عبدالحق فاضل خرج على هذا الاجماع بقوله :" رضوخ : قالوا : انها خطأ بمعنى الخضوع ، والمعجم يكذبهم!" [٦].

شيء من تاريخ الكلمة :

أول من تعرض لهذه الكلمة هو الشيخ ابراهيم اليازجي (المتوفى ١٩٠٦م) في قوله : "ويقولون : رضخ له أي : أذعن وانقاد ، ولم يرد رضخ في شيء من هذا المعنى ، وانما الرضخ كسر الشيء اليابس ، يقال : رضخ الجوزة ، ورضخ راس الحية ويقال : رضخ له من ماله إذا أعطاه عطاء يسيراً "[٧].

كان هذا في كتابه الموسوم بـ (لغة الجرائد) الذي أعاد نشره بتبويب جديد ، الأب جرجي جنن البولسي بعنوان (مغالط الكتاب ومناهج الصواب) [٨] . وأعاده – أيضاً – الأستاذ محمد علي النجار في القسم الثاني من (الأخطاء اللغوية الشائعة) عند الكلام على كتاب (لغة الجرائد)[٩] . وكان الأستاذ اسعد خليل داغر قد تعرض للكلمة في كتابه (تذكرة الكاتب) [١٠]. ثم الأمير أمين آل ناصر الدين في كتابه (دقائق العربية) [١١] وتابع ذلك الأستاذ عباس أبو السعود

---

(١) من أغلاط المثقفين : ١٤٨-١٤٩.

(٢) مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة :٧٧.

(٣) نظرات في أخطاء المنشئين :١٨٦/١.

(٤) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ٩٨٩٧ في ٨ تشرين الثاني ١٩٩٨.

(٥) ص٥٩.

(٦) أخطاء لغوية :٨٠.

(٧) لغة الجرائد : ٤٣ ، مطبعة مطر / مصر ، الطبعة الاولى ، د.ت.

(٨) مطبعة القديس بولس حريصاً (لبنان) د.ت : ٤٧.

(٩) مطبعة (معهد الدراسات العربية العالية) مصر ، د.ت : ٣٤.

(١٠) المطبعة العصرية ، مصر ١٩٣٣ : ١١٩.

(١١) مكتبة لبنان ، بيروت ، ط٢ /١٩٦٨ : ١٠١-١٠٢.

في كتابه (ازاهير الفصحى في دقائق اللغة) [1] ، وصولاً الى الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل) [2] ، ثم محمد العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة) [3].

الملحظ الجدير بالنظر هو أنّ كلّ من أتى بعد الشيخ اليازجي تابعه في رفضه : رضخ بمعنى : اذعن ، وإذ يصل الامر الى الدكتور مصطفى جواد وما يكون من رفضه ، صار حرياً بمن جاء بعده – وجلهم من تلامذته – قبول المسالة للمسوغ الموضوعي لها وهو (المعاجم).

ماذا تقول المعاجم؟

يقول الجوهري :"رضخت الحصى والنوى : كسرته ، ورضخت راس الحية بالحجارة ، ورضخت له رضخاً ، وهو العطاء ليس بالكثير ، وفي الحديث :"امرت له برضخ" . ورضخته وارضخته ، اذا رميته بالحجارة ، وتراضخنا : ترامينا." [4].

ويقول ابن فارس :"الراء والضاد والخاء كلمة تدل على كسر ، ويكون يسيراً ثم يشتق منه ، فالرضخ : الكسر وهو الاصل ، ثم يقال : رضخ له ، اذا اعطاه شيئاً ليس بالكثير ، كأنه كسر له من ماله كسرةً .. ويقال : تراضخ القوم : تراموا ، كأن كل واحد منهم يريد رضخ صاحبه ، والرضخ من الخبر : الذي تسمعه ولا تستيقن منه ، ويقال : فلان يرتضخ لكنه ، اذا شاب كلامه بشيء من كلام العجم يسير." [5].

ويقول ابن منظور :"الرضخ : كسر الراس ، ويستعمل الرضخ في كسر النوى والرأس للحيات وغيرها ... وفي الحديث :"فرضخ رأس اليهودي قاتلها بين حجرين ... ويقال: راضخ فلان شيئاً اذا اعطى وهو كاره . وراضخنا منه شيئاً : أصبنا ونلنا ، وقيل : المراضخة العطاء على كره..."[6].

ويقول الفيروزآبادي :"ورضخ به الارض جلده بها ...وراضخ زيد شيئاً : اعطاه كارهاً ..."[7].

---

(1) دار المعارف بمصر : ٣٤ واستند الشيخ الكرباسي الى مادته عند معالجته المسالة.

(2) ٢ : ١٩٥.

(3) ص١٠٤.

(4) الصحاح :٤٢١/١ ، ولم يخرج (مختار الصحاح) من ذلك : ٢٤٥.

(5) المقاييس :٤٠٢/٢-٤٠٣.

(6) لسان العرب : ١٩/٣.

(7) القاموس المحيط : ٢٦٠/١.

وخلاصة القول:

إن المعنى الذي اوردته المعاجم هو الكسر والدق والعطية القليلة والخبر المشكوك في صحته والتكلم بلكنة غير عربية .. والحق إن هذا ما ذهب إليه المصححون عامة ، فهم لم يقولوا على المعجم غير الذي قاله ، ومن هنا حَقَّ القول : إنّ المعجم لا يكذبهم ... لكن من الحق – أيضاً – القول : أنهم قرأوا الشيء الذي يريدون قراءته ، ويذهب بهم إلى ما يريدون الذهاب إليه ، وبالمقابل كان عبدالحق فاضل – بحسِّه الأدبّي المرهف – يقرأ غير الذي قرأه المصححون متابعةً لمن سبق ، وجرياً مع التيار ، ذلك لان من المغالاة ومجانبة الحق القول : أنّ عبدالحق فاضل ممن يلقون الكلام على عواهنه ، وآية ذلك قول الوائلي :" أنه ليس في مادة (رضخ) ومشتقاتها ما يفيد معنى الخضوع والاستجابة بالقهر " الذي يقابله قول ابن منظور : "راضخ فلان شيئاً إذا أعطى وهو كاره ، وراضخنا منه شيئاً : أصبنا ونلنا ، وقيل : المراضخة : العطاء على كره " وقول الفيروزآبادي :"راضخ زيد شيئاً :أعطاه كارهاً " ، أليس في كلّ ذلك ما يفيد معنى الخضوع والاستجابة بالقهر وكأنهم أرادوا القول : الرضخ : الإعطاء عن كره ، والإعطاء عن كره : إذعان وخضوع ، ثم أن (الرضخ والخضوع) يجمعهما جامع (الكسر) ، أي : إن مجازاً يحتويهما ألا ترى قول ابن منظور :"وراضخنا منه شيئاً : أصبنا ونلنا" جاء بعد إخضاع المقابل وإذعانه لهم ، وبتعبيرهم: كسرنا المقابل وأخذنا ما أردنا عنوة وإخضاعاً .

ترى أكان ذلك مما قرأه عبد الحق فاضل ولم يقرأه الآخرون .. ربما .. وربما .. والله أعلم وغفر الله تكذيبه أياً كان ممن يخدم لغة القرآن.

المجال الإملائي

ومن مظاهر الخطأ في ذلك ما يأتي:

١. الهمزة

آ. **رسمها** ، في مثل (مئة) :"ينطقونها (ماءة) كأنما هي تأنيث ماء ... والصواب أن تكتب وتقرأ (مئة) زنة : فئة ورئة." [١].

وقولهم :"أن زيادة الألف على كلمة (مئة) لا مسوغ له ، والصحيح رسمها (مئة)..."[٢].

يتصل بذلك كتابة الإعداد من (ثلاث مئة) إلى (تسع مئة) في قولهم :"أما العدد الذي يضاف إلى (مئة) فينبغي أن يفصل عنها في الرسم هكذا : ثلاث مئة ، أربع مئة .. ونترك صور الإملاء الأخرى التي تثبت الألف وتمزج بين العددين ، حتى نحافظ على كسرة الميم ، ونلفظ العدد لفظاً صحيحاً كما نطق به العرب"[٣].

ب. **رفع الهمز عن المهموز** ، في مثل قولهم :"(وأنت محناة..) [والخطأ] استعمال كلمة (محناة) بغير همزة ، وهي اسم مفعول من فعل مهموز هو (حنا) بالتشديد ، يقال : حنأ كفه ولحيته ورأسه تحنئة ، أي : خضب كلاً من ذلك بالحناء ... وكان الوجه (وأنت محناة...).."[٤].

جـ. **همز غير المهموز**، اسماً وفعلاً ، فمن الاسم قولهم :"(ومحمد بن مناذر الشاعر البصري المعاصر لأبي نؤاس) ووجه الخطأ في هذه العبارة لفظة كلمة (نواس) مهموزة وكتابة الهمزة فيها على الواو ، والصواب أنها كلمة تخلو من الهمزة لفظاً وكتابةً ..."[٥].

ومن الفعل قولهم :"(يستقرئ) بهمزة في آخره ، والصواب أن آخره ياء لا همزة ، إذ إن هذا الفعل بماضيه ومضارعه يخلو من الهمزة..."[٦].

٢. الألف (المقصورة والطويلة)

من مظاهر الخطأ في رسمها:

آ. **في الاسم** : إذ يرسمون الألف مقصورة وهي ممدودة ، في مثل قولهم :"في الصحف أسماء تتكرر وترسم رسماً غير صحيح ، ومنها : اسم (شذا) علماً لأنثى ، أو مفردة من مفردات الشعر ، فهم يرسمونه (شذى) بالياء ، مخالفاً لما عليه الرسم العربي الصحيح وهو (شذا) بالألف ، لأن الأصل فيه الواو شَذا يشذو شذواً " تطيب بالمسك ، و "الشذا" قوة ذكاء الرائحة وله معانٍ آخر." [٧].

---

(١) التعبير الصحيح : ٣٧.
(٢) أخطاء لغوية : ٢٤-٢٥.
(٣) من أغلاط المثقفين : ٤٤.
(٤) التعبير الصحيح : ١١٦.
(٥) م ، ن : ١٣٦.
(٦) م ، ن : ١٥٨.
(٧) من أغلاط المثقفين : ١١٥ ، ١٣٩.

ومثل ذلك : (الخطى) والصواب (الخطا) [١] و (الرضى) والصواب (الرضا) [٢].

ب. **في الأفعال** ، إذ يرسمونها على صورة الياء خطأً في مثل قولهم :"احيى الطفل حفلة ، فكتب الفعل (أحيا) بالمقصورة والصواب بالمدودة..."[٣].

ومن الخطأ في الفعل زيادة الألف بعد الواو الأصلية على توهم أنها (واو الجماعة) في مثل قولهم :"(التي بدأت تنحوا نحو العمق) فأدخل الألف على الواو الأصلية للفعل ، بينما هي لا تدخل إلاّ على واو الجماعة عندما تقع في آخر الفعل الماضي والأمر وعلى المضارع على وزن يفعلون وتفعلون في حالتي النصب والجزم ، قال تعالى ﴿**فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ**﴾"[٤].."[٥].

٣. رسم الضاد والظاء

ومن مظاهر الخطأ في رسمها:

آ. **في الأسماء** ، في مثل قولهم : "ضبيان وضمياء ، بالضاد التي نسبت إليها لغة العرب ، وهذان اسمان لعلمين مذكر ومؤنث ، والصواب أن يكتبا هكذا :ظبيان وظمياء ، بالظاء"[٦].

ب. **في الأفعال** ، في مثل قولهم :"(لينظم إلى جوقة) وإذا صرفنا النظر عن (جوقة) فان في الجملة خطأ في الرسم ، موضوعه رسم الفعل (ينظم) بمعنى (ينتمي) بالظاء والصواب رسمه بالضاد ، يقال : انضم (محمد إلى الفرقة) و (ينضم محمد إليها)." [٧].

٤. رسم التاء

ومن مظاهر الخطأ في رسمها:

في الأسماء رسمها بالمربوطة في مثل قولهم :"(قال الفصحاء الثقاة...) فرسم (الثقاة) بتاء مربوطة مع أنها جمع ثقة ... فتكتب بالتاء الطويلة المفتوحة..."[٨].

٥. أخطاء إملائية متفرقة

من مظاهر الخطأ:

---

(١) التعبير الصحيح : ٨٥.

(٢) م ، ن : ١٠٦.

(٣) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٣٨٧ في ٤ تشرين الأول ٢٠٠٠ ، وقوله "بالمقصورة" خطأ لأن ذلك ذلك مقتصر على الأسماء ، أما الأفعال فيقال فيها : أن الألف تكتب على صورة الياء.

(٤) سورة البقرة / الآية ٢٤ .

(٥) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٣٦٩ في ١٠ أيلول ٢٠٠٠.

(٦) من أغلاط المثقفين : ٣٣.

(٧) التعبير الصحيح : ١٥٩.

(٨) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٧٠٥ فبي ١١ كانون الأول ٢٠٠١.

آ. **الكتابة على وفق خط المصحف** ، في مثل قولهم :"(اسحق) فكتابتها بغير ألف تقليد لخط المصحف الشريف ، وقياس عليه ، وخط المصحف لا يقاس عليه ، بمعنى أن الأولى أن تكتبها بالألف ، أي : (اسحاق)..." [١].

ومثل ذلك كتابتهم (عنة) للمدينة العراقية المعروفة ، والصواب (عانة) [٢].

ب. **كتابة (أن لا) والصواب (ألاّ)** [٣] و (في ما) والصواب (فيما) [٤] و (مما) والصواب (مم)[٥] و (مم)[٥] و (عما) والصواب (عم)[٦] و (عن ما) والصواب (عما)[٧] و (كل ما) والصواب (كلما) (كلما) [٨].

---

(١) التعبير الصحيح : ١٤٩.

(٢) م ، ن : ٣٧.

(٣) م ، ن : ٤٦.

(٤) م ، ن : ٧٥.

(٥) م ، ن : ١٦٨.

(٦) م ، ن : ١٥٧.

(٧) م ، ن : ٢٢٥.

(٨) طرائف لغوية : الجمهورية . العدد ١٠٦٦٧ في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠١.

المجال الصوتي

ومن مظاهر الخطأ في ذلك ما يأتي:

١. **تغيير صوت الجيم** : قال إبراهيم الوائلي :"الذي نعدّه خطأً غير مقبول أن نسمع تلك الممثلة العراقية لا تضبط الحروف كما ينبغي ، ولا سيما (الجيم) فقد كان هذا الحرف يجري على لسانها مثلث النقاط..."[١].

٢. **مد الهمزة** : قال الوائلي :"ولكننا لا نعذر المذيعة الفاضلة في كلمة (أذان) التي نطقتها بهمزة بعدها ألف فحولتها من مصدر مفرد بمعنى نداء وهو على وزن : مكان إلى جمع على وزن أفعال ومفرده "أذن" بسكون الذال وضمها ، وهي التي نسمع بها صوت المذيعة." [٢].

٣. **الإدغام** : في مثل قولهم :"(وبشكل مضطرد نجد ان معدلات النمو السكاني...) الصواب: مطرد اسم فاعل من الخماسي (اطرد) واصله : اطترد . على وزن (افتعل) وقعت التاء الزائدة بعد الطاء فقلبت مثلها طاء ، وادغم أحد الحرفين بالآخر ليتم التماثل ... أما فعل (اضطرد) .. فلا وجود له في اللغة ، لأنه لا وجود لثلاثية (ضرد) حتى يصاغ منه الخماسي ." [٣].

٤. **الإبدال** : في مثل قولهم :"رجل شحاث بالثاء ، والصواب : رجل شحاذ بالذال وهو الملح في مسألته ، من قولهم : قد شحذ الرجل السيف إذا ألح عليه بالتحديد ..."[٤]. وقولهم : "(شهدت "(شهدت أميركا موجه برد قارص...) أن كلمة (قارص) هنا تثير خلافاً بين اللغويين فأكثرهم يرون أنها بالسين ، إذ الأفصح أن يقال : (برد قارس) أي : شديد وأما الزمخشري فيرى في (الأساس) ان (قارس) مثل (قارص) كلاهما جائز ، وذهب إلى مثل ذلك الزبيدي مؤلف (تاج العروس) . يتبين من ذلك أن اللغة الفصحى ان يقال (برد قارس) وأما (قارص) فدونها فصاحة واقل منها اشتهاراً ، والذين يجيزونها يبدو انهم يحملونها على المجاز." [٥] . ومثل الإبدال ما بين السين والصاد قولهم (قهوة محمصة) والصواب (قهوة محمسة)[٦]. ومن الإبدال –أيضاً – قولهم : دهسته السيارة والصواب : دعسته أو : داسته[٧].

---

(١) من أغلاط المثقفين : ١٣٤.
(٢) م ، ن : ١٣٧ وينظر : أخطاء لغوية : ١١.
(٣) من أغلاط المثقفين : ١٤٠ ، وينظر : دروس في اللغة والنحو والإملاء : ٦١.
(٤) نظرات في أخطاء المنشئين :٢٢٩/١.
(٥) التعبير الصحيح : ١٨٦ ، وينظر : من أغلاط المثقفين : ١٨٠.
(٦) من أغلاط المثقفين : ١٨٠.
(٧) أخطاء لغوية : ٥٢ ، وينظر : الخطأ الشائع : ١١١ ، دروس في اللغة والنحو والاملاء : ٥٢.

خاتمة

وإذ توشك رحلة البداية الجميلة في عالم التصحيح على الانتهاء .... وككل الأمور الجميلة التي تكلل بمسك الختام ، فإن مسك الختام هنا النتائج والتوصيات ...

أما النتائج فتوجز في الآتي :

- كانت الأعمال من الكثرة والوفرة ما يدحض الرأي القائل بأن مرحلة ما بعد الخمسينات شهدت انحساراً وقلةً في هذا المجال .
- ظهور التأليف في الأخطاء الشائعة على نظام المعجم ، يتمثل ذلك في محاولة محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي في كتابه (نظرات في أخطاء المنشئين) وكذلك محاولة شاكر غني العادلي في كتابه (الخطأ الشائع) .
- ظهور اتجاه التخصص في النقد اللغوي ، يتمثل ذلك في محاولة يوسف نمر ذياب في كتابيه (حروف الإضافة في الأساليب العربية) و (في دائرة النقد اللغوي) .
- المشاركة الجدية والفعّالة للأساتذة العاملين في الجامعة يتمثل ذلك في عمل الأساتذة إبراهيم الوائلي والدكتور نعمة رحيم العزاوي والدكتور محمد ضاري حمادي والدكتور أحمد مطلوب .
- مشاركة أعلى مؤسسة لغوية في القطر بأعمال التصحيح اللغوي ، يتجلى ذلك في عمل المجمع العلمي العراقي – دائرة علوم اللغة العربية – الموسوم بـ (في أصول اللغة) .
- ظهور أبحاث علمية رصينة من داخل الحرم الجامعي ، تتناول ظواهر عامة في التصحيح اللغوي من مثل : التعدية بالباء ، والتعدية بالحرف (على) في تحقيقات اللغويين المعاصرين ، للدكتور محمد ضاري حمادي .
- ظهور اتجاه يعنى بما يصّح تسميته بـ (العودة إلى الينابيع) يتمثل ذلك في كتاب الشيخ محمد حسن آل ياسين (مسائل لغوية في مذكرات مجمعية) .
- ظهور دراسات تعنى بمواكبة المستجد من الألفاظ العصرية والتماس الصحة لها ، يتمثل ذلك في دراسات الدكتور أحمد مطلوب في مذكراته اللغوية .
- إن المقاييس التي كانت تحكم عمل المصححين هي : الفصاحة والقياس والمرجعية العلمية.
- كانت مجالات الخطأ على وفق الترتيب الآتي : المجال النحوي ثم الصرفي ثم الدلالي ، وكان الخطأ في تعدية الفعل يتقدم المجال النحوي ، وهذا يعني أن أمر الإصلاح أو التيسير يبدأ من النحو .
- إن من تصّدى للتصحيح والتحقيق اللغوي من داخل الحرم الجامعي كان أكثر التزاماً بالمنهج العلمي –أمانةً وأدوات – من الآخرين من خارج الحرم الجامعي.

وأما التوصيات فتوجز في الآتي :

- التذكير بأن (اللغة العربية) أمانةٌ ، على الناطقين بها تحمل مسؤوليتها والذود عنها بكل ما يحمله الاعتزاز الدينّي والقومّي .
- إن المجامع اللغوية – ومنها مجمع اللغة العربية بالقاهرة – يخرج بجملةٍ من التوصيات بعد مؤتمراته السنوية ، يهـ ّم البحث منها تثبيت أول توصيةٍ وهي : التزام ملوك العرب وقادتهم ورؤسائهم اللغة العربية الفصحى ؛ للتدليل على أن رأس الأمور في كل شيء هو مناط الأمر .
- تفعيل قانون (الحفاظ على سلامة اللغة العربية) بالعودة إلى تكويناته داخل المحافظة الواحدة ، وتفويض ما كان يسمى بـ (هيئة الحفاظ على سلامة اللغة العربية) متابعة أمر الحفاظ على اللغة وما كان من تعليماتٍ وأوامر في هذا الشأن .... ومن أمثلة ذلك : ليس مسموحاً أن تكون الدعاية والإعلان للمنتوج التجاري بالعامّية ، وليس مسموحاً أن يتقدم الحرف الأجنبي على الحرف العربي في المسألة نفسها .
- يتصل – بما تقدم – القول : إن العربية – وهي على عتبة القرن الحادي والعشرين – تواجه تحدياً لا يقلُّ خطراً عمّا واجهته في مطلع النهضة العربية ؛ هذا التحدي هو ما يسمى بـ (العولمة) مصحوباً بهذا الانفجار في أجهزة الإعلام والاتصال الفضائية .... إن طغيان العاميات في هذه الأجهزة يستلزم وقفةً مسؤولةً من أعلى القيادات في هذا البلد أو ذاك .....
- إنشاء رابطة لغوية ؛ شأنها الوحيد اللغة العربية ، وما يترب على ذلك من محافظة على اللغة ، وملاحقةٍ للخطأ ، ومتابعةٍ لما تقذف به الحياة من مخترعات حديثة وتسميتها على وفق الأصول العربية المقررة قديماً والمستجدة حديثاً ... وتكون رديفاً للمجامع الرسمية..
- إنشاء مدرسة ثانوية – عامة أو خاصة – يكون شرط التربية والتدريس فيها العناية باللغة العربية ، والابتعاد الكامل عن العامية ، كما يكون شرط القبول فيها حب العربية .

ثبت المصادر والمراجع

آ. الكتب

- أخطاء لغوية : عبدالحق فاضل (ت ١٩٩٢م) ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٧٩ .
- الأخطاء اللغوية الشائعة : محمد علي النجار (ت ١٩٦٥م) ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
- أدب الكاتب : ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط٤ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٦٣ .
- أزاهير الفصحى في دقائق اللغة : عباس أبو السعود ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠ .
- أساس البلاغة : الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تح: عبدالرحيم محمود ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، لبنان ، ١٩٧٩ .
- إصلاح المنطق : ابن السِكّيت (٢٤٤هـ) ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ، ط٣ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠ .
- أغلاط اللغويين الأقدمين : الأب أنستاس ماري الكرملي (ت ١٩٤٧م) ، مطبعة الأيتام ، بغداد ، ١٩٣٣ .
- تذكرة الكاتب : أسعد خليل داغر (ت ١٩٣٥م) ، المطبعة العصرية ، مصر ، ١٩٣٣.
- التعبير الصحيح : الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠١ .
- الجنى الداني في حروف المعاني : المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تح: الدكتور فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، ط٢ ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : الدكتور محمد ضاري حمادي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ .
- حروف الإضافة في الأساليب العربية : يوسف نمر ذياب ، منشورات دار الجاحظ للنشر، مطبعة الحرية ، بغداد ، ١٩٨٢ .
- خصائص العربية : د. محمد المبارك، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٠.
- الخطأ الشائع : شاكر غني العادلي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، د. ت.
- الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين : الدكتور عبدالجبار جعفر القزاز ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ .
- دروس في اللغة والنحو والإملاء لموظفي الدولة : سبعة مؤلفين من وزارة التربية ، ط٢، مطبعة وزارة التربية ، بغداد ، ١٩٨٤ .
- ديوان بدر شاكر السياب : دار العودة ، بيروت ، ١٩٧١ .

- الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها : محمد سعيد إسبر وبلال جنيدي ، ط١ ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٨١ .
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، تح: مصطفى الشويمي ، مطبعة أ. بدران ، بيروت ، ١٩٦٤ .
- الصحاح (تاج اللغة وصِحاح العربية) : إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت حدود ٤٠٠هـ)، تح: أحمد عبدالغفور عطار ، ط٤ ، دار العلم للملايين ، لبنان ، ١٩٨٧ .
- الصرف الواضح : الدكتور عبدالجبار علوان النايلة ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ .
- علم اللغة : الدكتور علي عبدالواحد وافي ، ط٧ ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- فقه اللغة العربية : الدكتور كاصد ياسر الزيدي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ .
- فقه اللغة المقارن : الدكتور إبراهيم السامرائي (ت ٢٠٠١م) ، ط٣ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- في دائرة النقد اللغوي : يوسف نمر ذياب ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ .
- الفيصل في ألوان الجموع : عباس أبو السعود ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ .
- القاموس المحيط : الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، د . ت .
- القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب : أعدها وراجعها : محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي : الدكتور عبدالعلي الودغيري ، ط١، منشورات عكاظ ، الرِّباط ، ١٩٨٩ .
- قل ولا تقل : الدكتور مصطفى جواد ، بعناية عبدالمطلب صالح ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ، ١٩٨٨ .
- الكتاب : سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، ط١ ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر ، ١٣١٧هـ.
- الكتابة الصحيحة : زهدي جارالله ، ط٣ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ .
- كتاب الفصيح : ثعلب (ت ٢٩١هـ) ، تح: الدكتور عاطف مدكور ، دار المعارف بمصر ، مطابع سجل العرب ، ١٩٨٤ .
- كتاب في أصول اللغة : مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، أخرجه محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ [لم يثبت له في العنوان : الجزء الأول ، لكنه عُدّ كذلك بعد صدور الجزء الثاني].

- كتاب في أصول اللغة : الجزء الثاني ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ط١ ، أخرجه : محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٧٥.
- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : الدكتور عبدالعزيز مطر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- لحن العامة والتطور اللغوي : الدكتور رمضان عبدالتواب ، ط١ ، مطابع البلاغ ، القاهرة، ١٩٦٧ .
- لسان العرب : ابن منظور (ت ٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، (مصورة عن طبعة ١٩٥٥م) .
- لغة الجرائد : إبراهيم اليازجي (ت ١٩٠٦م) ، مطبعة مطر ، القاهرة ، د . ت .
- لغوّيات : محمد علي النجار (ت ١٩٦٥م) ، مطابع دار الكتاب العربي ، القاهرة ، د.ت .
- اللهجات العربية في التراث : الدكتور أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس ، ١٩٧٨ .
- ما تلحن فيه العامة : الكسائي (ت ١٨٩هـ) ، تح: الدكتور رمضان عبدالتواب ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- مباحث في اللغة ، النحو ورسم الكلمات (الإملاء) : عبدالمطلب صالح ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٩ .
- المباحث اللغوية في العراق : الدكتور مصطفى جواد ، ط٢ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٥ .
- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً : الدكتور إبراهيم مدكور ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- محمد حسن آل ياسين وجهوده في اللغة والتحقيق : بتول ناجي الجنابي ، مطبعة أكد ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- مختار الصحاح : محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ) ، الناشر : دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣ .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : السيوطّي (ت ٩١١هـ) ، تح: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ، ١٩٥٨.
- مسائل لغوية في مذكرات مجمعية : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٩٢ .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: الفيومي (ت ٧٧٠هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، د . ت .

- مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة : الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠ .
- مع المصادر في اللغة والأدب : الدكتور إبراهيم السامرائي (ت ٢٠٠١م) ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨١ .
- معجم الأخطاء الشائعة : محمد العدناني (ت ١٩٨١م) ، ط٢ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٩ .
- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة : محمد العدناني ، ط١ ، مطبعة لبنان ، ١٩٨٤ .
- المعجم العربي نشأته وتطوره : الدكتور حسين نصّار ، دار مصر للطباعة ، ١٩٦٨ .
- معجم ما كتب عن لحن العامة والتصحيح اللغوي : عباس كاظم مراد ، نشريات مكتبة (دار ابن النديم) ، مطبعة الجاحظ ، بغداد ، ١٩٩٣ .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار ومطابع الشعب [القاهرة ، د. ت].
- معجم مقاييس اللغة : ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، تح: عبدالسلام هارون ، دار الفكر ، ١٩٧٩ .
- معجم المؤلفين والكتّاب العراقيين : الدكتور صباح نوري المرزوك ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، أخرجه : إبراهيم مصطفى ، أحمد حسن الزّيات ، حامد عبدالقادر ، محمد علي النجار ، أشرف على طبعه : عبدالسلام هارون ، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، تركيا ، د . ت .
- المعجمية العربية : أبحاث الندوة التي عقدها المجمع العلمي العراقي ، شباط ١٩٩٢ ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٩٢ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د. ت .
- مقدمة في تاريخ العربية : الدكتور إبراهيم السامرائي (ت ٢٠٠١م) ، دار الحرية ، العراق ، ١٩٧٩ .
- مِنْ أسرار اللغة : الدكتور إبراهيم أنيس ، ط٦ ، مطبعة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- مِنْ أغلاط المثقفين : إبراهيم الوائلي ، تح : الدكتور ناهي إبراهيم العبيدي والدكتور حسن مصطاف فرحان ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٠ .
- المنجد في اللغة : الأب لويس معلوف اليسوعي (ت ١٩٤٦م) ، ط ١٩ ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٦٦ .

- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة : عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- نظرات فاحصة : الشيخ محمد بهجت الأثري ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٩١ .
- نظرات في أخطاء المنشئين : محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي ، مطبعة الآداب ، النجف ، ١٩٨٣ .
- نظرات في اللغة والنحو : طه الراوي (ت ١٩٤٦م) ، ط١ ، المكتبة الأهلية ، بيروت ، ١٩٦٢ .
- النقد اللغوي بين التحرر والجمود : الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، دار الشؤون الثقافية والنشر ، بغداد ، ١٩٨٤ .

ب. الرسائل والأطاريح الجامعية غير المنشورة

- نظرية صحة الألفاظ عند الجوهري : عامر باهر أسمير ، رسالة (ماجستير) بإشراف الأستاذ الدكتور عبدالوهاب محمد علي العدواني ، مطبوعة (بالآلة الكاتبة) ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ .
- النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة : عامر باهر أسمير ، أطروحة (دكتوراه) بإشراف الأستاذ الدكتور عبدالوهاب محمد علي العدواني، مطبوعة (بالآلة الكاتبة) ، جامعة الموصل ، ١٩٩٦ .
- مظاهر التصويب اللغوي في كتب لحن العامة : أحلام فاضل عبود ، أطروحة (دكتوراه) بإشراف إبراهيم الوائلي ، مطبوعة (بالآلة الكاتبة) ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .

جـ. الأبحاث والنشرات

- الإبريق لفظ عربي فصيح : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد (٤٥) ، ١٩٩٩ .
- ازدواجية اللغة :الدكتور محمد راجي الزغلول ، ذُكر في كتاب (المورد) (دراسات في اللغة) ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٦ .
- الازدواجية في اللغة : الدكتور نهاد موسى ، نشر في : ندوة الازدواجية في اللغة العربية، أعدّتها : الجامعة الأردنية ، قسم اللغة العربية مع مجمع اللغة العربية الأردني ، نيسان ، ١٩٨٧ .
- أسم المفعول في تحقيقات اللغويين : الدكتور محمد ضاري حمادي ، مجلة المورد العراقية، المجلد (٣٠) ، العدد (٣) ، ٢٠٠٢ .
- التبيين في فوائت الأدباء العصريين : صبحي البصّام ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٦٠) ، جـ ١ ، ١٩٨٥ .

- تراكيب نحوية في تحقيقات اللغويين : الدكتور محمد ضاري حمادي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد (٤٥) ، جـ٣ ، ١٩٩٨ .
- التعدية بالباء في تحقيقات اللغويين المحدثين : الدكتور محمد ضاري حمادي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد (٣٩) ، جـ٤ ، ١٩٨٨ .
- التعدية بالحرف (على) في تحقيقات اللغويين : الدكتور محمد ضاري حمادي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد (٤٦) ، جـ٢ ، ١٩٩٩ .
- التنبيهات الحديثة على الأخطاء اللغوية في أسماء الذات : الدكتور محمد ضاري حمادي ، مجلة (الضاد) العراقية ، جـ١ ، ١٩٨٨ .
- دور الهيئة العليا للعناية باللغة العربية : الدكتور أحمد مطلوب ، مجلة (الضاد) العراقية ، جـ١ ، ١٩٨٨ .
- رحلة في المعجم العربي : الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، نشرة (أوراق مجمعية) عن المجمع العلمي العراقي [٦ حلقات] .
- ساهم بمعنى (شارك) في العربية تاريخياً : الدكتور عباس علي السوسوة ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد (٥٤) ، السنة (٢٢) ، ١٩٩٨ .
- السلسبيل لفظ عربي فصيح : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد (٤٧) ، ١٩٩٩ .
- طبيعيّ وبديهيّ ... أم طَبَعِيّ وَبَدَهِيٌّ ؟ : الدكتور عبدالرحمن عُطبة ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد (٧٢) ، جـ١ ، ١٩٩٧ .
- في التحقيق اللغوي : الدكتور محمد ضاري حمادي ، نشرة (أوراق مجمعية) عن المجمع العلمي العراقي . [حلقتان] .
- قراءة لغوية في شعر راضي مهدي السعيد : الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، مجلة كلية المأمون الجامعة ، العدد (٤) ، السنة (٢) ، ٢٠٠١ .
- قراءة لغوية في شعر عبدالقادر الناصري : الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، مجلة (لغة الضاد) ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، جـ٣ ، ٢٠٠٠ .
- مذكرات لغوية : الدكتور أحمد مطلوب ، نشرة (أوراق مجمعية) عن المجمع العلمي العراقي . [٤٩ حلقة] .
- المعجم الذي نطمح إليه : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد (٣٩) ، جـ١ ، ١٩٨٨ .
- المعجم الوسيط وقوله في تصويب الخطأ : صبحي البصّام ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد (٥٤) ، جـ١ ، ١٩٧٩ .

- مقاييس الفصاحة في القرن الخامس الهجري :الدكتور محمود عبدالله الجفّال ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد (٣٣) ، السنة (١١) ، ١٩٨٧ .
- مناهج التصويب اللغوي : الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، مجلة المورد العراقية ، المجلد (٦) ، العدد (١) ، ١٩٧٧ .
- الموقف من الجديد اللغوي : الدكتور محمد ضاري حمادي ، مجلة (لغة الضاد) ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، جـ٢ ، ١٩٩٩ .
- الموقف من الجديد اللغوي : الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، مجلة (لغة الضاد) ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، جـ٢ ، ١٩٩٩ .
- يوم الضاد : الدكتور أحمد مطلوب مجلة (لغة الضاد) ، منشورات المجمع العلمي العراقي، جـ٦ ، ٢٠٠٢ .

د. المقالات المنشورة في الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات الأسبوعية

- الشائع والصحيح : الدكتور محمد ضاري حمادي ، مجلة (حراس الوطن) للعام ١٩٩٠. [هي في حدود ٣٠ مقالة لم يظفر البحث منها إلاّ بثلاث] .
- طرائف لغوية (قسمان :تصحيح على تصحيح ، ومِنْ أخطاء الكتّاب) : مظفر بشير ، صحيفة الجمهورية للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠١ . [٥٠ مقالة] .
- فوائد لغوية : الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم ، صحيفة الحدباء الموصلية للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٢ . [٢٠ مقالة] .
- في أصول اللغة : المجمع العلمي العراقي ، دائرة علوم اللغة العربية ، صحيفة الجمهورية للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠١ . [١٧٠ مقالة] .
- في السلامة اللغوية : مظفر بشير ، صحيفة الجمهورية للأعوام ١٩٨٩-١٩٩٢ . [٧٢ مقالة] .
- مِنْ أزاهير الفصحى : أحمد خطاب عمر نجم ، صحيفة الثورة للأعوام ١٩٩١-٢٠٠٣ . [في حدود ٤٥٠ مقالة] .

Abstract

At the end of the 1970s of the 20th C. a highly distinguished study appeared dealing with the problem of linguistic correction since the beginning of modern Arab Renaissance until now. This study is entitled as "The Movement of Linguistic Correction in Modern Age 1850-1978" by Dr. Mohammed Dhari Hommadi. This study was very vast covering nearly 130 years and in all Arab Homeland. Our study comes as a real continuation of the above-mentioned study but with a limited scope of time and place. This research teats a period of 25 years in Iraq only.

The present study is divided into two parts. The first one talks about the efforts in this field. This part is divided into two chapters. Chapter one discusses the books dealing with this subject and the second chapter analysis the research and the criteria about it.

As for the second part, it throws light on the criteria of correction. It is sub-divided into two chapters. The first one corresponds to standards of correction and the second one deals with the areas of correction namely, semantic and grammatical.

The study ends with the final conclusions which stress the efforts made in this field. These conclusions are due to one important factor. This factor is symbolized by the issue of the first Law in Arab Homeland. This law is know as "The Law for protecting Arabic Language" No 64 for the year of 1977.

Movement of Linguistic Correction in Iraq During A Quarter of A Century 1978-2003

A Thesis Submitted

By

Nadhim Mohammed Mustafa

To
The Council of the College of Education
University of Mosul

In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts

In
Arabic Linguistics

Supervised By

Dr. Abdul-Aziz Yassin

2005 A. D. **1426 A. H.**